

السُّقْلُ الْعَرَبِيَّةُ الْمَشْرِكَ









بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# السوق العربية المشتركة

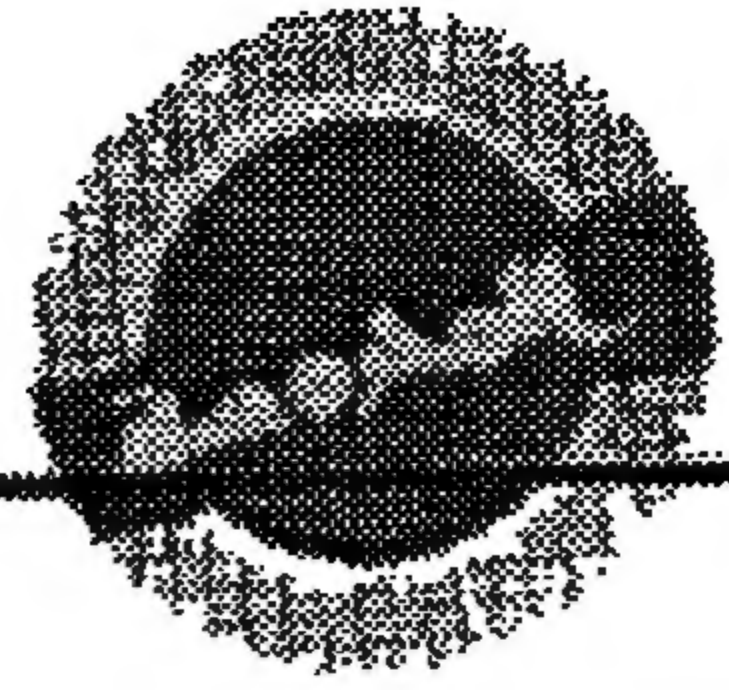
## (المجلد الرابع)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٨٠٢٠٣٣





مجلد رقم ٤	السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
-----	النموذج الاوروي يساعد على قيام السوق العربية المشتركة	الاهرام	٦١٠	٩٧-٠٩-٢٤	
-----	السوق العربية المشتركة	الجمهورية	٦١١	٩٧-٠٩-٢٨	
	الانفتاح .. كمين ام منقذ للاقتصاد العربى	المجلة	٦١٢	٩٧-٠٩-٢٨	
	د. احسان على بو حليقة	السوق العربية المشتركة ستقوم لا محالة ولكن علينا الا نتعجل الخطوات	٦١٥	٩٧-٠٩-٢٨	
	عبد الرحمن السحيماني	شعارات التكامل التى نرددها طيلة ٤٠ عاما لن تقيم سوقا عربية مشتركة	٦١٦	٩٧-٠٩-٢٨	
	حسين عيسى	٢٥ خبراء من مصر وسورية ومجلس التعاون	٦١٨	٩٧-٠٩-٢٩	
	تركى الداخل	الحياة	٦١٩	٩٧-١٠-٠٣	
	مشروع مصرى سورى للسوق العربية المشتركة	المصور	٦٢٠	٩٧-١٠-٠٦	
	جمال غالى	السوق العربية المشتركة وحلم التكامل المنشود	٦٢٢	٩٧-١٠-١١	
	لماذا السوق العربية المشتركة بعد حرب اكتوبر؟!	الاذاعة والتلفزيون	٦٢٥	٩٧-١٠-٢٢	
	فهم احمد	مؤتمر لا تنقصه النيات الحسنة !	٦٢٦	٩٧-١٠-٢٤	
	عبد الرحمن عقل	السوق العربية والمنتجات المصرية	٦٢٧	٩٧-١٠-٢٥	
	عصام عبد القادر	العالم اليوم	٦٣٠	٩٧-١٠-٢٧	
	عبد الله نصار	محاولات تهميش السوق العربية فاشلة			



مجلد رقم ٤	السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)		العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
-----	الاهرام	٦٣٣	٩٧-١١-٠٨
مؤتمر للسوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاديات العربية			
شكوك حول التزام بعض الدول العربية	الاحرار	٦٣٤	٩٧-١١-٠٨
محمد جلال			
نظام اقتصادى عربى يسبق الشرق اوسطية	الاهرام الاقتصادى	٦٣٥	٩٧-١١-١٠
محمد ابراهيم			
السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية	الاهرام	٦٣٧	٩٧-١١-١٢
-----			
سورية تطرح قريبا مشروعا عربيا متكاملا	الحوادث	٦٣٨	٩٧-١١-١٤
هشام بشير			
١٧ دولة عربية تشارك فى منطقة التجارة الحرة فى يناير القادم	الاهرام	٦٤٠	٩٧-١١-١٤
ياسر صبحى			
معالم الطريق .. لسوق عربية مشتركة	اكتوبر	٦٤١	٩٧-١١-١٦
حاتم فاروق			
مؤتمر قومى بجامعة اسيوط يناقش	العربى	٦٤٢	٩٧-١١-١٧
-----			
السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى	الاهرام الاقتصادى	٦٤٤	٩٧-١١-١٧
-----			
السوق العربية المشتركة ضرورة تفرضها الظروف السياسية الراهنة	الاحرار	٦٤٥	٩٧-١١-٢٢
شفيق الطاهر			
امكانية نجاح اقامة السوق العربية	الاحرار	٦٤٧	٩٧-١١-٢٤
شفيق الطاهر			
السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة التكتلات الدولية	الاهرام	٦٤٨	٩٧-١١-٢٥
احمد البطريق			
اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية	الجمهورية	٦٥١	٩٧-١١-٢٥
-----			
مناقشات ساخنة حول اسباب اخفاقات التعاون الاقتصادى العربى	اخر ساعة	٦٥٥	٩٧-١١-٢٦
علاء الدين مصطفى			
٧٠ مليار دولار استثمار سنوية مطلوبة للمنطقة العربية	العالم اليوم	٦٥٨	٩٧-١١-٢٦
ماجد على			
١٠٠٠ مليار دولار ارصدة العرب فى اوروبا وامريكا	الاحرار	٦٦٠	٩٧-١١-٢٨
هانى المكاوى			





مجلد رقم ٤	السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
جهاز لمتابعة انشاء السوق العربية المشتركة	٦٦٢	٩٧-١١-٢٨	-----
اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية	٦٦٣	٩٧-١١-٢٩	لطفى شاكر
اول خطوة خطوة لاقامة السوق العربية المشتركة	٦٦٦	٩٧-١١-٢٩	عصام عبد الحميد
تنشيط المشروعات العربية وامتلاك التكنولوجيا ضرورة	٦٦٧	٩٧-١٢-٠١	عبد العزيز جيره
السوق العربية المشتركة .. ومرحلة البعث الجديد	٦٦٩	٩٧-١٢-٠٢	احمد عصمت
٤ ايات مطلوبة من اجل تجاوز العقبات	٦٧٢	٩٧-١٢-٠٢	-----
قواعد تطبيق احكام السوق العربية	٦٧٣	٩٧-١٢-٠٢	بدر الدين ادهم
السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى	٦٧٤	٩٧-١٢-٠٢	حسن علام
الظروف ملائمة .. وعقبات تواجهان التنفيذ	٦٧٨	٩٧-١٢-٠٢	-----
السوق العربية المشتركة .. حلم اصبح حقيقة !	٦٧٩	٩٧-١٢-٠٤	ماجد منير
البشرى بنفى تعارض اتفاقات الشراكة مع اقامة السوق العربية المشتركة	٦٨٠	٩٧-١٢-٠٤	-----
مطلب جماهيرى وارادة سياسة	٦٨٢	٩٧-١٢-٠٦	عادل دندراوى
الطريق الصحيح الى السوق العربية المشتركة	٦٨٤	٩٧-١٢-٠٧	-----
لجنة من ٨ دول عربية لتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الشهر القادم	٦٨٧	٩٧-١٢-٠٧	عبد الرحمن ابراهيم
السوق العربية المشتركة والمستقبل الاقتصادى العربى	٦٨٨	٩٧-١٢-٠٧	-----
قالوا عن السوق العربية المشتركة	٦٩٠	٩٧-١٢-٠٧	-----



مجلد رقم ٤	السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)		العنوان	المؤلف
	رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
السوق العربية الحالية نواة للسوق الموسعة	٦٩٥	٩٧-١٢-٠٨	الاهرام الاقتصادى	-----
حماية العمل الاقتصادى من تقلبات المزاج السياسى	٦٩٦	٩٧-١٢-٠٨	الاهرام الاقتصادى	-----
حلم السوق العربية المشتركة يتجدد فى مركز دراسات المستقبل	٦٩٧	٩٧-١٢-٠٨	العالم اليوم	عبد الناصر محمد
١٨ دولة عربية توافق على بدء تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة فى يناير	٦٩٩	٩٧-١٢-٠٩	العالم اليوم	خالد حسن
١٠% نسبة التخفيضات الجمركية فى التجارة البنية العربية فى يناير	٧٠٠	٩٧-١٢-١٢	الوفد	-----
الصور متعددة ومختلفة فأين الارادة السياسية؟!	٧٠١	٩٧-١٢-١٤	اكتوبر	محمد نجم
قيام تجمع اقتصادى عربى جديد خلال اسابيع	٧٠٢	٩٧-١٢-١٥	الاخبار	ممتاز القط
د. فوزى يدعو لتجنب الخلافات والاسراع بانشاء السوق العربية المشتركة	٧٠٤	٩٧-١٢-١٨	العالم اليوم	مجاهد ملبجى
حوار ساخن حول التعاون الاقتصادى العربى	٧٠٥	٩٧-١٢-١٩	الاهرام المسائى	-----
السوق اعربية العربية المشتركة هى البديل الوطنى للشرق اوسطية	٧٠٦	٩٧-١٢-٢٢	الاسبوع	احمد حسان
الشرق اوسطية .. السراب "الخادع" للاقتصاديين	٧٠٧	٩٧-١٢-٢٢	الاسبوع	مدحت البسيونى
الطريق الى السوق المشتركة	٧١٠	٩٧-١٢-٢٢	الاخبار	-----
السوق المشتركة مشروع العرب القومى	٧١١	٩٧-١٢-٢٤	اخر ساعة	-----
فاكس ...	٧١٢	٩٧-١٢-٢٤	الاهرام	-----
السوق العربية المشتركة .. امل .. متى يتحقق؟!	٧١٤	٩٧-١٢-٢٦	المساء	السيد العزاوى
الاعداد للخطوات التنفيذية لاقامة السوق العربية المشتركة	٧١٥	٩٧-١٢-٢٨	الوفد	سحر ضياء الدين



مجلد رقم ٤	السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٧١٦	٩٧-١٢-٢٨	الامين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي ابراهيم البهي	الاهرام
٧١٧	٩٧-١٢-٢٨	منطقة حرة بين دول الاعلان محمد اسماعيل	الجمهورية
٧١٨	٩٨-٠١-٠١	منطقة تجارة حرة كبرى تضم كل الدول العربية بدر الدين ادهم	الاخبار
٧٢١	٩٨-٠١-٠٢	تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية محمد اسماعيل	الجمهورية
٧٢٢	٩٨-٠١-٠٥	بدات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى زينب ابراهيم	المجلة
٧٢٦	٩٨-١١-٠٥	حلم السوق العربية يقترب عبير الفخراني	العربي
٧٢٨	٩٨-٠١-١٠	اجتماع مهم للجنة التنفيذ والمتابعة -----	الاهرام المسائي
٧٢٩	٩٨-٠١-١١	بين المصالحة الاقتصادية والايديولوجيا السياسية ليون بيجو	الوسط
٧٣١	٩٨-٠١-١١	افول الشرق اوسطية وانطلاق المنطقة العربية الحرة -----	الوسط
٧٣٤	٩٨-٠١-١٢	هذه هي الاسباب الحقيقية وراء تعثر السوق العربية المشتركة علاء البحار	الشعب
٧٣٥	٩٨-٠١-١٤	مسيرة التكامل العربي هل تستوعب الدول تحت الحصار ؟ محمد عبد الرشيد	الاهرام
٧٣٦	٩٨-٠١-١٦	الدول العربية تتجمع لمواجهة همومها الاقتصادية -----	الحوادث
٧٣٩	٩٨-٠١-٢٨	مجلس الشورى يشيد بحرص الرئيس مبارك على رعاية محدودى الدخل حامد محمد حامد	الاهرام المسائي
٧٤١	٩٨-٠١-٢٨	هل اخفق النفط فى تحقيق تنمية وتكامل اقتصادى عربى ؟ عاطف عبد الله	الاهرام
٧٤٢	٩٨-٠١-٢١	امين عام الوحدة الاقتصادية العربية -----	الاهرام المسائي
٧٤٤	٩٨-٠٢-٠١	المقبل لبحث الاجراءات التمهيدية لاقامة السوق المشتركة -----	الاهرام المسائي





مجلد رقم ٤	السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٧٤٥	٩٨-٠٢-٠١	الحياة	لجنة التنفيذ والمتابعة تبحث فى اجراءات منطقة التجارة العربية
٧٤٦	٩٨-٠٢-٠٢	الاهرام	الديمقراطية والسوق المشتركة والسلام ضرورات عربية
٧٤٧	٩٨-٠٢-٠٤	الاهرام	الخبراء بطرحون وسائل لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى
٧٤٩	٩٨-٠٢-٠٨	الاخبار	خريطة صناعية عربية .. واقامة السوق العربية المشتركة
٧٥١	٩٨-٠٢-١٠	الاحرار	اجراءات عربية رنشاء منطقة التجارة الحرة
٧٥٢	٩٨-٠٢-١١	الاهرام المسانى	كشف حساب تطبيق المرحلة الاولى لمنطقة التجارة العربية الحرة
٧٥٣	٩٨-٠٢-١٤	الاهرام	دور التعاونيات فى قيام السوق العربية المشتركة
٧٥٤	٩٨-٠٢-٢٢	الاهرام الاقتصادى	اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة او موت
٧٥٦	٩٨-٠٢-٢٥	الاهرام	اجتماعات عربية لبحث معوقات المنطقة الحرة
٧٥٧	٩٨-٠١-٢٦	العالم اليوم	لا تعارض بين منطقة التجارة الحرة العربية والابرومتوسطية
٧٦١	٩٨-٠٢-٠٤	الاهرام	ودور الشركات فى تحقيق اهدافها
٧٦٢	٩٨-٠٢-٠٤	الجمهورية	تطوير التشريعات لمواجهة المتغيرات الدولية
٧٦٣	٩٨-٠٢-٠٦	الاهرام	منطقة التجارة الحرة العربية
٧٦٥	٩٨-٠٢-٠٧	الاهرام المسانى	السوق العربية المشتركة .. مطلب لم يتحقق بعد !
٧٦٦	٩٨-٠٢-٠٧	الحياة	الامارات تطبق البرنامج التنفيذى
٧٦٧	٩٨-٠٢-٠٧	الاهرام	خطوات متدرجة نحو التكامل





مجلد رقم ٤	السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)	العنوان	المؤلف
رقم الصفحة	التاريخ	المصدر	
٧٦٨	٩٨-٠٢-٠٩	العالم يركب الصواريخ والعرب يركبون السلحفاة	نور الهدى ذكى
٧٦٩	٩٨-٠٢-١١	من اجل السوق العربية المشتركة	محمد مبروك
٧٧٠	٩٨-٠٢-١٤	المكاسب التجارية ليست وحدها	سناء السعيد
٧٧١	٩٨-٠٢-١٥	السوق العربية المشتركة .. فى مقدمة القضايا	مجدى عبد الرحمن
٧٧٢	٩٨-٠٢-١٦	مصر تضع كل امكانياتها لانشاء تكتل اقتصادى عربى	مغازى شعير
٧٧٢	٩٨-٠٢-١٦	اهتمام اوروبى بمساندة الجهود	احمد عصمت
٧٧٥	٩٨-٠٢-١٦	نحو اداء اقتصادى متميز	روزاليوسف
٧٧٦	٩٨-٠٢-١٧	بيومى .. الصادرات العربية تغزو الاتحاد الاوروبى بعد اتفاق الشراكة	مجاهد مليجى
٧٧٧	٩٨-٠٢-٢١	ثقوب فى جدار السوق العربية المشتركة	-----
٧٨١	٩٨-٠٢-٢٥	المطالبة بالاسراع فى استكمال منطقة التجارة الحرة العربية	صفاء جمال الدين
٧٨٢	٩٨-٠٢-٢٦	مناطق مشتركة للتجارة الحرة مع الكويت والبحرين	فاتن عبد الرازق
٧٨٢	٩٨-٠٢-٢٦	الخبراء يطالبون بازالة معوقات التمويل	سيد عبد الرحمن
٧٨٥	٩٨-٠٢-٢٨	ننتظر رعايتكم للقطاع الخاص	-----
٧٨٨	٩٨-٠٤-٠٤	ابلاغ وزراء الاقتصاد بالبرنامج التنفيذى لاستئناف تطبيق احكام السوق العربية المشتركة	-----
٧٨٩	٩٨-٠٤-٠٨	منطقة التجارة العربية الحرة ... وبداية لمواجهة التحديات الدولية	-----
٧٩٠	٩٨-٠٤-١١	السنيلوكس .. والسوق العربية المشتركة	د. لويس حبيقه



مجلد رقم ٤	السوق العربية المشتركة (المجلد الرابع)	العنوان
المؤلف	المصدر	رقم الصفحة التاريخ
محمد العجرودى	الاهرام	٧٩١ ٩٨-٠٤-١٢
محمد عبد الرشيد	الاهرام	٧٩٢ ٩٨-٠٤-١٢
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٧٩٣ ٩٨-٠٤-١٩
كمال جاب الله	الاهرام	٧٩٤ ٩٨-٠٤-٢٠
عبد الوهاب حامد	الاهرام	٧٩٥ ٩٨-٠٤-٢٠
عادل شفيق	الاهرام	٧٩٦ ٩٨-٠٤-٢٢
-----	الاهرام	٧٩٧ ٩٨-٠٤-٢٢
-----	القبس	٧٩٨ ٩٨-٠٤-٢٤
-----	الوفد	٨٠١ ٩٨-٠٤-٢٧
ناصر حسين	العالم اليوم	٨٠٢ ٩٨-٠٤-٢٠
-----	الحياة	٨٠٤ ٩٨-٠٥-٠١
-----	الاهرام	٨٠٧ ٩٨-٠٥-٠٢





المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٤ / ٩ / ١٩٩٧

## رئيس اللجنة القومية المصرية للمفاوضات مع أوروبا النموذج الأوروبي يأت على أيام السوق العربية المشتركة

كتب - محمد عبدالرشيد:  
أكد رئيس اللجنة القومية المصرية  
للمفاوضات مع أوروبا السفير جمال  
بيومي أن اتفاق المشاركة مع أوروبا لن  
يؤثر على الجهود التي تبذل حالياً  
لإقامة سوق عربية مشتركة نظراً لقيام ٨  
دول عربية بالتفاوض مع أوروبا لعقد  
اتفاقية معها.



السفير جمال بيومي

مداخلات كل صناعة وسلعة وبمعرفة  
سنكشف أشياء كثيرة يمكن أن تسهم بشكل  
واضح في إقامة صناعة جيدة تخدم الهدف  
الاستراتيجي وتقوية التراكم الإقليمي  
العربي.

وقال بيومي أن هناك خطوات إيجابية كثيرة  
اتخذها العديد من الدول العربية لمواجهة  
التحديات القائمة بعد تحرير التجارة وتطبيق  
اتفاقيات التجارة العالمية ومنها إقامة اتفاقيات  
المشاركة مع الاتحاد الأوروبي وكذلك تدفعا  
لأن نخل اتفاقيات مماثلة مع شركائنا  
التجاربيين الأساسيين ومع أي اتفاق يجلب  
المصلحة العامة العربية فلو أن دولة عربية  
واحدة قصرت المزايا التجارية المتبادلة على  
جهة واحدة ستكون خسارة كبيرة لها ولن  
يكون في صالحها.

وأضاف أن إنشاء منطقة التجارة الحرة  
العربية الشاملة والتي ستبدأ ١٩٩٨ سيخدم  
كثيراً فرص التبادل التجاري البيني العربي  
وكذلك فرص استكشاف أسواق جديدة،  
وخسب مثلاً أنه بموجب الاتفاق الأوروبي أو

وأضاف: إن النموذج الأوروبي لإقامة  
اتفاقية المشاركة من السهل والنظري تطبيقاً  
عند إقامة المنطقة التجارية العربية الحرة لأنه  
حينما تتفاوض دولة عربية مع الاتحاد  
الأوروبي وتصل إلى اتفاق مشاركة تستفيد  
منه الدول العربية الأخرى إذا ما رغبت في  
توقيع اتفاقيات مع هذه الدولة، لأن المفاوضات  
لا تبدأ من الصفر بل تبدأ بما انتهت إليه  
اتفاقية المشاركة الأوروبية.

وأوضح السفير أنه إذا ما توصلت تونس  
إلى اتفاقية مشاركة مع الاتحاد الأوروبي  
فسوف تستفيد مصر على سبيل المثال من  
هذه الاتفاقية عند التفاوض مع تونس لقيام  
اتفاقيات تعاون ثنائية وهكذا الحال بالنسبة  
لجميع البلدان العربية ومن ثم يساعد النموذج  
الأوروبي على إقامة تعاون اقتصادي عربي.  
وحول الامكانيات التي تملكها الدول العربية  
وهل هي كافية لمواجهة المنافسة الأوروبية قال  
بيومي يجب أن نبذل مجهوداً أكثر لتشجيع  
الامكانيات الكامنة التي تملكها الدول العربية  
فهناك ما ينقصنا لمعرفة تفاصيل أكثر عن

العربي أو الأمريكي تصبح دولة صالحة لأن  
يأتي إليها المستثمر من أي دولة من هذه  
البلدان والانتاج فيها لن يباع فقط لـ ٦٠ مليون  
مستهلك بل ستتسع السوق لتصبح ٢٥٠  
مليوناً في أوروبا و ٢٥٠ مليوناً في الدول  
العربية و ٢٠٠ مليون في أمريكا بدون جمارك  
أي أن الدخول في العديد من الاتفاقيات يفيد  
ولا يضر ويأتي الحال، ينطبق على أي من  
الدول العربية.

ومن ناحية الوصول إلى اتفاق والتوقيع عليه  
من جانب مصر والاتحاد الأوروبي قال السفير  
جمال الدين بيومي أنه قد يتم التوقيع في أي  
لحظة قبل نهاية العام الحالي وأضاف: نحن  
جاهزون من ناحيتنا فقط وما ننتظره هو موافقة  
الاتحاد على بعض النصوص التي يجري  
النقاش حولها الآن للوصول إلى نص يرضي  
الطرفين، حيث يتم إنشاء منطقة تجارة مع  
أوروبا والاتفاق على بنودها من الآن إلى  
الآن فصناعة اتخاذ القرار مع أوروبا تحتاج  
إلى موافقة ١٥ دولة مصالحهم متباعدة ومن  
لجل أن توحدهم وتلخص منهم موقفاً تفاوضياً  
تحتاج إلى وقت قد ينتهي قبل نهاية هذا العام.

وأشار السفير إلى حرص الاتحاد الأوروبي  
في إطار سياسته المتوسطية على عقد مؤتمر  
سنوي على مستوى المسؤولين والخبراء  
ورجال الأعمال في المنطقة المتوسطية يجتمع  
فيه رجال أعمال عرب مع أوروبيين، سيكون  
الثالث من نوعه خلال الفترة من ٢٦ - ٢٧  
سبتمبر الحالي في تونس حيث تبلغ  
للمشاركات من الجانب التونسي أكثر من ٢٠٠  
شركة بالإضافة إلى ٦٠٠ شركة زائرة من ٣٥  
دولة أوروبية وعربية مشيرة إلى أن المؤتمر  
الاول عقد بالقاهرة عام ٩٥ والثاني بالمغرب في  
العام الماضي.







المصدر : الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/٩/٢٨

## الجمهورية تقول

### السوق العربية المشتركة

xx أكد الرئيس حسنى مبارك أكثر من مرة على أهمية السوق العربية المشتركة وخروجها إلى النور كخطوة عملية في اتجاه الوحدة العربية.. وتحقيق المصلحة العربية العليا.. وحل مشاكلها.. وقد أوضح الرئيس في أحاديث صحفية مؤخرا أن الدول العربية بدأت خطوات عملية لتحقيق فكرة السوق المشتركة.. الموجود مشروعا بالفعل لدى الجامعة العربية.. عن طريق دعم نشاطات اللجان المشتركة بين مصر والكثير من الدول العربية.. مثل المغرب وسوريا وليبيا والدول الخليجية وهذه اللجان تجتمع بانتظام وتبحث في إنشاء مشروعات مشتركة وتتولى إبرام اتفاقيات لدعم التعاون المشترك تمهد جميعا لهذه الخطوة المرتقبة.. بل إن بعضها مثل سوريا ومصر تدعوان مباشرة لإنشاء السوق وتخصيص مناطق للتجارة الحرة بها وتوقع الرئيس أن يتم الوصول إلى قرارات أكثر تحديدا بعد عام ونصف عام.. وأن تبدأ السوق بمصر ولبنان والسعودية والإمارات العربية وها هو وقد مضى سورى مشترك يطير للرياض ليجت مع بول مجلس التعاون الخليجي نفس الموضوع.

xx والواقع أن تبني إنشاء السوق العربية المشتركة.. هو الخطوة العربية المأمولة في عالم لا يقبل العزلة.. ونظام عالمي جديد تشتعل فيه المنافسة.. وتكتلات اقتصادية تنظر باهتمام بالغ إلى موقع العالم العربي المميز.. وسط الخريطة العالمية وموارده المتعددة وأيضا صلاحيته كسوق.. وما يسكنه من بشر يصلون قريبا إلى ٣٠٠ مليون نسمة.. عالم ينفذ خططا متعددة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة ولكنه لا يزال يتأجر فقط بنسبة ٨٪ من موارده داخليا و٩٢٪ مع العالم الخارجى.. لذلك يكون من الضروري أن تبدأ الخطوة الأولى بالاستثمارات المشتركة التي تحقق حسن استثمار الموارد والرقى بالانتاج الوطنى ومضاعفة فرص العمل ومقاومة البطالة.. وزيادة معدلات التنمية والهبوط بمعدلات التضخم والأهم تقوية الجدار العربى أمام الجات والمنافسة العالمية الحادة والتكتلات الاقتصادية التى تنظر لباقي العالم على أنه أسواق مفتوحة.. ولأمانع لديها من غزوه أولا بالمنتجات الجيدة رخيصة الثمن إلى أن تسيطر على السوق المحلية وتقتل الصناعة الوطنية تماما فتتحكم فى كل شىء.

xx ولعل التعاون العربى المشترك فى مجالات النقل والطاقة والمواصلات.. بل والتعليم وحماية البيئة والخدمات هو خطوة أخرى للإمام تسرع بتحقيق حلم السوق العربية المشتركة التى فكر فيها العرب قبل الآخرين ولكنهم تأخروا فى تنفيذها إلى ما يقرب من حد الخطر.





## الانفتاح: كمين أم منقذ للاقتصاد العربي



الدكتور  
إحسان علي بوحليقة

لنقل ان التعهدات التي ابرمتها الدول العربية هذه المرة لأقامة سوق عربية مشتركة هي تعهدات جادة نابغة من تقدير دقيق للفوائد الاقتصادية واقتناع بجدوى السعي لتحقيق هذه الفوائد. السؤال: اليس ضروريا الاستعداد لقيام السوق الموعودة - ضمن أمور أخرى - بوضع جدول زمني لانجاز التقارب؟ ويبدو ان التفاوت في نظرة الدول العربية للمستقبل الاقتصادي العربي تنبع اجمالا من الخلط بين التحديث والانفتاح. والانفتاح يعني في الأساس

سعي اقتصاد ما لتحقيق فائض تجاري بتعزيز قدرته على ايجاد اسواق اجنبية لسلعه ومنتجاته. ويبدو مقبولا الزعم ان الانفتاح مبرر فقط لتحقيق مكاسب نتيجة للتعامل مع الآخرين. اما التحديث الاقتصادي فهو امر منفصل، يهدف الى جعل الانشطة الممارسة في اقتصاد ما تمت الى الزمن الحاضر بإحداث تغيير في الهيكل الاقتصادي والاهمية النسبية للأنشطة المنتجة.

وعند التسليم بأن الانفتاح والتحديث امران، لا بد من مختلفين، نجد من المستساغ القول ان الانفتاح الاقتصادي (التجاري والاستثماري) يستدعي تحضيراً في الداخل العربي والا اجتاحتها القوى الاقتصادية الأجنبية بانتقائية مضرّة، لتتصارع على المناطق المكتنزة بالفرص والموارد، وتهمل البقاع الفقيرة او المكلفة نسبياً. وهكذا يكون الانفتاح وبالا، حيث يؤدي لاستيراد المزيد من السلع والخدمات، اما الاستثمارات فالأرجح الا تقرب الا افضل الاقتصادات عائداً واكثرها استقراراً.

وهكذا.. فالتحدي - في ما يبدو - يكمن ليس في استصدار التصريحات والنظم والقوانين المبيحة للاستيراد والتصدير ولحرية انتقال العمالة ورأس





المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٨

المال، بل في ايجاد المناخ المحلي العازم على الاستفادة مما لدى الآخرين بتبادل المنافع معهم. ان ما يبرر ايراد سياق من هذا النوع ان بعض الدول العربية مارست قدراً من الانفتاح لفترة قصيرة من الزمن ثم ما لبثت ان اطبقت على المستثمرين باخضاعهم لحبائل الروتين، فكان انفتاحها تكتيكياً يهدف لاقتناصهم وليس

مشاركتهم. وعلى اي حال، فالانفتاح ليس غاية في حد ذاته، بل رافد لتحقيق الرفاه بايجاد الفرص المربحة للمستثمر والمحققة لاهداف التنمية. ويمكن الاستطراد بالقول ان الانفتاح الاقتصادي لا بد ان ينجز اهدافاً محددة. واذا قبلنا هذا المنطق يصبح ضرورياً تعديل الاجراءات والنظم جميعاً، وبث الارادة الصلبة لتحقيق الاهداف المحددة. اما التستر بقشور الانفتاح لتحقيق مطامح عاجلة فمكاسبه قصيرة المدى وقد يؤدي الى انكشاف دولي يفتال فرص المستقبل.

مما تقدم نجد ان انفتاح الدول العربية اقتصادياً لا يجب خلطه مع جهودها لاصلاح اقتصاداتها او تحديثها. وحتماً لا يمكن القول بانعدام العلاقة، لكن يبدو ان علاقة الانفتاح اوثق بمشروع السوق العربية المشتركة.. اذ يبدو ان الانفتاح قد يساهم في ازالة التشوهات والعقد اذا ما وظفته هذه الدول لايجاد المناخ الحاضن لثمار محددة.. اما ثمار الصدقة او تلك التي تقبع في خيام، فقد لا تكون فوائدها ذات صلة برفاه الفرد. وبالإضافة، فان ازالة التشوهات والعقد تعد تحضيراً مفيداً، اذ من غير المعقول ان تنفتح الاقتصادات العربية على بعضها البعض نظرياً، في حين ان الواقع الاجرائي والتوجه الاقتصادي يفصلان هذه الاقتصادات فصلاً لا يمكن رتقه باعلان جماعي. ان ممارسة الدول العربية للانفتاح كل على حدة، امر ضروري لتوصل كل دولة الى قناعة نابعة من مصالحها الذاتية وليس من التنظير الاقتصادي الشامل، وان كان قادماً من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فالتنظير الاقتصادي البارع لم يمنع الاتحاد السوفيتي من التمزق رغم عبقرية خطة





المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٥٨

الخمسمائة يوم للتحويل لاقتصاد السوق التي قدمها  
الخبراء للرئيس غورباتشوف في العام 1990. وفوق  
هذا، يمكن الجدل بأن القناعة الذاتية مضافا إليها  
التجربة المحلية في إدارة الانفتاح الاقتصادي ستؤدي  
عند دمجها لتتجهين نموذج للتقارب الاقتصادي  
العربي نابع من احتياجات السوق وليس من مداولات  
النخبة الفارقة في الافتراض والتظير والتسييس ■







المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٨

# السوق العربية المشتركة ستقوم لا محالة ولكن علينا ألا نتعجل الخطوات

عبد الرحمن السحيماني

للسلع المنتجة في الدول اعضاء هذه السوق مما يفتح المجال للاستثمارات التي تؤدي الى زيادة النمو وتوظيف الايدي العاملة والتطوير، ومن المرحلة الأولى يمكن الانطلاق الى المراحل التالية وهي الاتحاد الجمركي وتوحيد الرسوم الجمركية وصولاً الى السوق المشتركة. وتجربة البدء بتحرير التجارة عرفتها دول امريكا الشمالية (الولايات المتحدة - كندا - اسبانيا) فيما يعرف باسم «الناقتا» فقد حررت التجارة فيما بينها دون اتحاد جمركي او سوق مشتركة نظراً للتفاوت الكبير في مستوى

الامين المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة العربية

التممية بين المكسيك وكل من كندا والولايات المتحدة الامريكية.

السوق العربية المشتركة مطلوبة وستقوم لا محالة في النهاية ولكن علينا ألا نتعجل الخطوات ولا نضيع وقتاً في تفاصيل امكانية قيام السوق في شكلها النهائي على حساب الوقت الذي يمكن ان نمضيه في بحث الممكن، وهو المرحلة الأولى وهي بالتأكيد من الممكن تحقيقها من خلال تنفيذ ما اتفق عليها في فبراير (شباط) 1997 خبراء المال والاقتصاد العرب طبقاً لبرنامج قيام منطقة تجارة حرة ابتداء من 1 يناير (كانون الثاني) 1998 ولتتكمّل بعد عشر سنوات. وتنفيذ قيام منطقة تجارة حرة سوق يعمل بشكل كبير الانتقال الى المرحلة التالية توحيد الجمارك ومن ثم المرحلة الثالثة وهي قيام السوق العربية المشتركة ■

السوق العربية المشتركة في الواقع هي مطلب عربي على المستوى الشعبي والرسمي ايضاً منذ الخمسينات، وقد كانت هناك العديد من المحاولات السابقة لإقامة هذه السوق، ولكن في ظل ظروف مختلفة عن الظروف التي نعرفها الآن، فقد كانت الانظمة الاقتصادية متنافرة بين اقتصاد مركزي تتحكم فيه الحكومات بالانتاج والبيع والشراء وأيضاً بتقييد حركة تمويل العملات والاعتماد الشديد جداً على إيرادات الرسوم الجمركية المرتفعة بشكل كبير... الخ. ومن ناحية أخرى محدودية السلع التي يمكن تبادلها بين الدول العربية وغير ذلك من الاوضاع المعروفة التي كانت سائدة والتي كانت تعوق التكامل العربي بشكل عام. كذلك على المستوى العالمي والاقليمي الوضع تغير كثيراً بحكم التكنولوجيا وتطور الاتصالات والمواصلات وانفتاح العالم على بعضه البعض والتوجه نحو العولمة في اسواق المال والانتاج وما اليها وتوجه مجموعات من الدول الى كتلات، كل ذلك هيأ الجو العام نحو اقامة السوق العربية المشتركة. فالعوائق العربية زالت او في طريقها الى الزوال. والتطورات عالمياً واقليمياً اصبحت تحفز العالم العربي على تحقيق التكامل في أسرع وقت ممكن، فالوضع الآن يساعد أكثر من اي وقت آخر على ايجاد نوع من التكامل يؤدي الى ايجاد سوق عربية مشتركة، فالعمل على ايجاد السوق المشتركة بشكل مباشر امر ليس سهلاً في هذه المرحلة في ظل تفاوت مستوى التنمية في الدول العربية، وفي ظل الكثير من المتغيرات بين دولة عربية وأخرى. وإذا كان ليس من الممكن قيام سوق مشتركة بالمعنى المتعارف عليه دولياً في المستقبل المرئي فإن «ما لا يدرك جله لا يترك كله». وأتصور أنه من الممكن البدء بالمرحلة الأولى في اتجاه السوق المشتركة، وهي تحرير التجارة بين اعضاء الدول العربية. وهذا التحرير ليس هدفاً في حد ذاته ولكنه السعي وراء الحد الأدنى من التكامل المقبول دولياً لأنه يتيح فتح الاسواق لجعلها سوقاً كبيرة واحدة







المصدر: المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٨

# شعارات التكامل التي نردها طيلة 40 عاما لن نقيم سوقا عربية مشتركة

د. حسين عيسى

استاذ الاقتصاد في جامعة عين شمس

نردها منذ 40 عاما دون ان نحقق اي شيء،  
واذا ظل الحديث بهذا الشكل فسنظل نردد هذه  
الشعارات نفسها لأربعة قرون قادمة.  
الاقتصاد يختلف عن السياسة، رجال  
الاقتصاد ورجال الاعمال يبحثون عن زيادة  
استثماراتهم ايا كان المكان الذي ستوجه اليه  
هذه الاستثمارات بدليل ان هناك استثمارات  
عربية في دول اجنبية ولا يوجد بين تلك  
الدول الاجنبية والدول العربية التي ينتمي  
اليها اصحاب الاستثمارات تطابق في وجهات  
النظر السياسية. الاقتصاد يبحث عن  
الربح والمنفعة اما السياسة فهي لا تقوم على  
هذه الأسس التجارية وكي نوفق بين  
السياسة والاقتصاد في عالمنا العربي علينا ان  
نوفر الحد الأدنى من التفاهم السياسي  
المشترك ونوفر الحد الأقصى من  
المنفعة الاقتصادية التجارية  
البحثية. نعم لا توافق دولة  
عربية على ضخ الاستثمارات في  
دولة معادية، ولكن في نفس  
الوقت لا توافق ايضا على ضخ  
الاستثمارات في دولة صديقة  
لمجرد ان هناك توافقا سياسيا  
فلا بد من وجود مصالح  
اقتصادية متبادلة. ما نسير عليه  
منذ 40 عاما من توقيع اتفاقية  
السوق العربية المشتركة وحتى  
الآن لا يصلح للقرن الـ 21 ولا  
يصلح للفكر الاقتصادي المستقبلي،  
وعلى ان نعيد النظر في  
اسلوب التعاون الاقتصادي  
العربي من خلال التفاعل المتواصل  
بين رجال الاعمال العرب من خلال

حاليا في ظل النظام العالمي الجديد  
وفي ظل التكتلات الاقتصادية  
العملقة لا تستطيع دولة بعينها  
ان تقف في معترك الحياة الاقتصادية  
بمفردها، الولايات المتحدة الامريكية بكل  
ثرواتها وكل ما تعنيه بدون استثمارات دول  
جنوب شرق آسيا ودول غرب اوربا لا  
يستطيع اقتصادها ان يقف بمفرده، فما بالك  
بالدول العربية التي يقع معظمها في دائرة  
الدول المستهلكة للسلع الصناعية من ناحية  
والمصدرة للمواد الأولية من ناحية (نحن  
على مستوى العالم العربي نستورد 90%  
من احتياجاتنا من السلع المختلفة) ومع ذلك  
فالصورة ليست قاتمة بهذا الشكل فنحن  
نملك موارد ضخمة كعالم عربي ولكنها

تبحث عن طريقة مثلى للاستغلال، وفي رأيي  
الطريقة المناسبة لتحقيق نوع من التعاون  
الاقتصادي هو ان يتم تحقيق هذا التعاون على  
اساس المصلحة الاقتصادية المتبادلة (بمعنى  
اذا كانت هناك شركة سعودية ترغب في  
استثمار 500 مليون دولار واستطاعت مصر  
سواء كدولة او قطاع خاص ان تقدم لهذه  
الشركة فرصة استثمارية مربحة اعلى من  
الارباح التي يمكن ان تحققها هذه الشركة في  
دولة متقدمة فمن الطبيعي ان هذا المبلغ سيذهب  
للاستثمارات داخل مصر فيصبح مشروع  
رأسمال سعودي على ارض مصرية باستخدامه  
ايدي عاملة مصرية وتكنولوجيا عربية لا  
مانع، فهذا يتم في اي دولة اخرى بعيدا عن  
النعرات القومية وشعارات التكامل التي





المصدر: المجلة

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٨

الجهود غير الرسمية فالنشاط  
الحكومي يمهد الطريق ويفتح  
الابواب، ولكن اساس تحقيق  
النتائج مبني على طرف يبحث  
عن استثمار مربح وطرف آخر  
يقدم هذه الفرصة الاستثمارية  
الناجحة، بدون هذه المعادلة لن  
نحقق تكاملا اقتصاديا، فحتى  
دولة «جزر القمر» وهي دولة  
عربية لا يوافق رجال الاقتصاد  
فيها ان يضخوا استثماراتهم في اي  
دولة عربية مجرد وجود علاقات  
سياسية ■





المصدر: الحساسة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٩/٢٩

## خبراء من مصر وسورية ومجلس التعاون يبحثون في تنفيذ السوق المشتركة

□ الرياض -  
من تركي الدخيل:

■ اختتم خبراء سوريون ومصريون امس في الرياض اجتماعاتهم مع مسؤولين في الامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتناولت المناقشات التي استمرت يومي السبت والاحد الماضيين اطلاق الوفدين السوري والمصري على تجربة المجلس في مجال تنفيذ الاتفاق الاقتصادي الموحد والقرارات والأنظمة المتعلقة به، والسبل الكفيلة بتنفيذ تبادل الخبرات بين دول اعلان دمشق في هذا المجال. وأكد رئيس الوفد السوري السيد شبلي أبو الفخر ان الوفدين الزائرين اطلعوا على

انجازات التكامل والتعاون الاقتصادي في المجلس المبني على الاتفاق الموقع في ١٩٨١، في سبيل وضع تصور لقيام سوق عربية مشتركة بين دول اعلان دمشق والدول العربية الاخرى، واصفاً المحادثات بأنها «جيدة» وخطوة متقدمة في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي. وقال ان الاجتماع ساهم في وضع تصور لتوحيد الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلية في الصناعات المماثلة، ووضع اتحاد جمركي مع العالم الخارجي مستقبلاً.

وابدى أبو الفخر سعادته للمعلومات التي حصلنا عليها اليوم من مجلس التعاون، والتي ستساعدنا على خطوات اقتصادية، على مستوى الدول

العربية، والمتمثلة في تنفيذ منطقة حرة لتبادل المنتجات العربية والتي ستبدأ في مطلع السنة المقبلة بعدما أقرها مؤتمر القمة العربي المنعقد في القاهرة العام الماضي.

واعتبر التعاون العربي الاقتصادي منذ الخمسينات «أقل من المأمول به»، وراى أنه يجب تطويره.

ويأتي هذا الاجتماع تلبية لقرار المجلس الوزاري لدول اعلان دمشق المنعقد في اللائقية في حزيران (يونيو) الماضي، والذي أشار الى اجتماع خبراء من مصر وسورية مع المسؤولين في مجلس التعاون، وسيعقب هذا الاجتماع لقاء في القاهرة للاطلاع على التجربتين المصرية والسورية في هذا الشأن.





المصدر: ..... **المصري** ..... **ور**

التاريخ: ..... **٢٠ / ٨ / ١٩٩٧** .....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مشروع مصري سوري للسوق العربية المشتركة

**كتبت: منى الملاح** □ صرح عبدالحليم خدام نائب رئيس الجمهورية السورية، بأن هناك مشروعات لإقامة سوق عربية مشتركة يجري اعدادها بين مصر وسوريا لعرض على باقي الدول العربية بهدف وضع نقاط عملية في بناء هذا السوق.

جاء هذا خلال لقاء نائب الرئيس السوري بوفد الصحفيين المصريين الذين زاروا سوريا في الاسبوع الماضي، كما حذر خدام من حظر تقسيم العراق، مشيراً الى ان هناك خطة خارجية تهدف إلى تقسيم العراق، الى ثلاث دويلات كردى وسنى وشيعى وأوضح ان اختلاف سوريا مع العراق هو اختلاف مع الحكم وليس مع الشعب، ولذلك فقد تم فتح الحدود السورية العراقية لإقامة علاقات تجارية فقط في إطار اتفاق النفط مقابل الغذاء.

وفيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي طالب عبدالحليم خدام الولايات المتحدة الامريكية بان تكون شريكاً في عملية السلام وبضرورة تشكيل موقف

عربي للضغط على امريكا وأوضح ان موقف امريكا موقف سياسي، ولا بد ان يتحول هذا الموقف السياسي الى التزام عملي.

وحول الدور السوري عن العلاقات المصرية الابرانية، قال : الامور تسير في الاتجاه الصحيح، وهناك رغبات متبادلة من الجانبين .

ورداً على سؤال عن مدى احتمال اعتداء اسرائيلي على سوريا بعد تصاعد تهديداتها أخيراً، قال خدام ان ليس من مصلحة امريكا تفجير الوضع العسكري في المنطقة لان التفجير لن يكون له حدود مشدداً على ان سوريا ستواجه بكل قوة.

وبالنسبة لموضوع أزمة المياه قال ان الوضع الحالي في المنطقة سيكون صعباً خلال الفترة القادمة وذلك نتيجة زيادة السكان والتغيرات المناخية، وهذا يتطلب سياسة مائية وتنظيم موارد المياه







المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## السوق العربية المشتركة

### في ظل التكامل الاقتصادي

#### جمال غالى مجدى سند

وحركة الاعمار تعتبر مدخلا حيويا في تحقيق خطوات بناءة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة وإيماننا بذلك فإن شركتنا كانت سبالة في القيام بنهضة عمرانية في البلدان العربية منذ الخمسينيات ، ولكن كانت تتدخل على مدار هذه الحقبة الزمنية بعض الأمور السياسية التي تؤدي إلى توقف شركتنا بعض الوقت ثم سرعان ما تلثب أن تعود وهكذا ، ولكن الحمد لله شهد نشاطنا في الدول العربية خلال السنوات الأربع الماضية نجاحا متميزا ودلالة ذلك أننا استطعنا خلال العام السابق لقط الحصول على إجمالي تعقدات تقدر بـ ٣٥٠٠ مليون جنيه وهذا بالتأكيد إضافة إيجابية على طريق التكامل العربي المشترك .

#### دور فعال

ويؤكد م . أحمد السيد بان هناك دورا فعالا تقوم به وزارة الخارجية من خلال مكتبها الخارجية عن طريق الملحقين التجاريين الذين يسعون جاهدين لتقديم المزيد من المعلومات الهامة والقيمة للمسؤولين في قطاع الأعمال سواء العام أو الخاص عن المجالات والأنشطة ومجالات العمل المختلفة الأمر الذي أثمر عن المزيد من النتائج الفعالة .

#### دعوة بناءة :

ويقول د . أحمد الغندور استاذ الاقتصاد الدولي بجامعة القاهرة ورئيس

عندما يتطرق الحديث عن ملامح التخطيط الاقتصادي العربي تمهيدا لإقامة سوق عربية مشتركة ترتكز على قاعدة قوية محاورها التنمية الزراعية والصناعات القوية والتصدير والنهضة السياحية ، فإنه لا بد أن يواكب ذلك دعوة مخلصه ورغبة صادقة لحشد عناصر القوة العربية بحيث تثمر عن إقامة هذا الحلم الذي طال انتظاره وعز تحقيقه ، وخاصة أنه أصبح ضرورة حتمية في ظل الواقع الذي نحياه ، والذي يتسم بالتكتلات الاقتصادية ، والتي بلا جدال تؤثر على مقدرات البلدان العربية وعلى البرامج التنموية بها .  
... حول إقامة السوق العربية المشتركة والدور الملحق على عاتق الدولة .. كان هذا اللقاء ونخبة من قيادات العمل والإنتاج .

#### تكامل أفريقي

ويشير المهندس حسين صبور بان الحكومة المصرية تتحرك عربيا وأفريقيا وأنا اعتقد أن التجارب الأفريقية يتم بصورة أسرع نظرا لانعدام الحساسية ومن ثم فإن التكامل الاقتصادي الأفريقي أقرب إلى التحقيق من التكامل الاقتصادي العربي .

#### جمع الشمل العربي

ويقول المهندس أحمد السيد رئيس مجلس إدارة الشركة القومية للتشييد والتعمير بان السوق العربية المشتركة مطلب حيوي كان من المفترض أن يتم منذ

سنوات طويلة وذلك لتحقيق التكامل الاقتصادي والتقارب السياسي والتعاون التجاري من أجل صالح العمل العربي ومن أجل خدمة مقدرات الشعوب العربية بشكل يتيح لها مواجهة التكتلات والتعامل مع النمق العلى بلغته وبأدواته .

#### تعاون وثيق

ويشير م . أحمد السيد بان التشييد

#### الامل الوحيد

بداية يقول المهندس حسين صبور رئيس مجلس إدارة بنك المهندس بان السوق العربية المشتركة والتضامن والتكامل العربي هو الامل لنهضة الامة العربية وارتقاء شعوبها خاصة وأن كلفة اطر التكامل متوافرة ولكن ورغم ذلك فالدعوة قائمة لتكوينها منذ أربعين عاما وللاسف نفس الاسباب التي حالت دون قيامها لا تزال قائمة إلى الآن حيث لا تزال النظرة ضيقة والرؤية قاصرة والانتانية هي السمة الغالبة ولذا يجب أن نلفظ هذه العادات وأن نصل للقناعة بان التضامن العربي هو السبيل للتقدم وبيان الطوفان إذا ما جاء فإنه لن يفرق بين غنى وفقير بل سيلقى على الأخضر والبليس .  
ويضيف المهندس حسين صبور قائلا وعلى الفتيخ نجد أن الدول الأوروبية ورغم أنها بدأت بعد الدعوة العربية بكثير ورغم عدم وجود لغة واحدة أو دين واحد ورغم الحروب التي اندلعت بين شعوبها إلا أن الحضارة والثقافة الأوروبية استطاعت أن تمتص الخلافات وتذيب العداءة القديمة وعندما اقتضت الضرورة الاتحاد انصهر الجميع في إطار مصلحة مشتركة ووصلوا الآن للعملة الموحدة والحرية الكاملة في انتقال الأفراد .





المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٢٠ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تصبح والعالم ملموساً وحقيقة من خلال السعي لتهيئة المناخ للاستثمار والعمل على تقديم الحوافز التي تجذب رؤوس الأموال وتشجع المستثمرين وهذا هو ما تفعله الحكومة حالياً حيث تقوم بإصدار القوانين وسن التشريعات التي من شأنها اجتذاب الاستثمارات وبهذا وبهذا فقط سيأتي إلينا الجميع ساعياً للاستثمار ورغباً في إقامة المشروعات وطامحاً في الاستفادة من المزايا الممنوحة ..

### تجمع سياسي واقتصادي

ويقول المحاسب نبيل فريد حسنين رئيس مجلس إدارة شركة الوابر فريد للطبقات وعضو اتحاد الصناعات المصرية .

بان السوق العربية المشتركة وتجمع الدول العربية سياسياً واقتصادياً يعد أحد الأهداف التي طالما طلبت بها الجامعة العربية منذ نشأتها . وإلى الآن لم يتحقق هذا الأمل رغم المساعي التي تنادي بضرورة إقامتها لتحقيق التكامل خاصة وأن لديها من المقومات ما يجعل البلدان العربية جميعها تعيش في سعة ورخاء حيث لديها الموارد الطبيعية والاقتصادية والكفاءات الصناعية والكوادر الفنية ويشير المحاسب نبيل فريد حسنين بان الأمر لم يقل عند ذلك التحدي بل أن هناك العديد من المنظمات داخل الجامعة العربية تنادي بضرورة إقامة السوق العربية المشتركة وذلك من

أجل التخصص في الإنتاج والوصول به لنقطة الكفاءة الحدية وتجدر الإشارة إلى أن ذلك سيثمر عن تحقيق الكثير من الفوائد والتي يأتي في مقدمتها تحقيق المزيد من الوفورات الاقتصادية وكذا تقليل تكاليف الإنتاج بدرجة كبيرة هذا فضلاً عن أن التكامل بين البلدان العربية سيتيح انسياب التبادل السلمي وإلى حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال وإلى أحداث التكامل الإنتاجي عن طريق الاستفادة من الميزات النسبية في الدول العربية وهذا بلا جدال سيؤثر إيجاباً في القضاء على ما هو حادث الآن من صراعات كل دولة على إنتاج ما تنتجه الأخرى .

### جهود مباركة

ويؤكد المحاسب نبيل فريد حسنين باننا نأمل أن تؤتي هذه الجهود ثمارها ونحن كرجال أعمال نبارك خطوات الرئيس مبارك لإقامة هذه السوق وإحيائها من مرقدنا الذي طال أمده لأن ذلك هو الحلم الذي تمناه المصري والسعودي والسوداني والمغربي نظراً لأن حاجة الدول العربية إليه شديدة وعاجلة وملحة .

### محاور أساسية :

وأخيراً يؤكد د . أحمد الغندور على أن قيام السوق العربية لابد أن يركز على محاور أساسية هي :  
— منطقة تجارة حرة .  
— اتحاد جمركي .  
— حرية انتقال الأفراد ورؤوس الأموال .  
ومن المعلوم أن هذه الأمور لم تطبق منذ صدور قرار السوق إلى الآن وكل ما رايته هو إقامة منطقة تجارة حرة . وأنا أعتقد - والكلام مازال للدكتور أحمد الغندور بان نقطة البداية في إقامة السوق يجب أن تستند على إقامة اتحاد جمركي يكفل توحيد التعريف الجمركية ، ومن ثم يتيح إمكانية تمتع السلع المصرية والعربية بميزة القدرة ، القدرة على التنافس مع السلع الأمريكية والأوروبية داخل الأسواق المصرية والعربية .

### مساندة ورغبة حقيقية

ويقول المهندس محمود السرنجلاوي رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي بان توافر المقومات والموارد لا يعني وجوب التوصل إلى نتائج إيجابية أو ضرورة تحقيق الأهداف المرجوة من توافر هذه المقومات وتلك الموارد ولهذا فوجود المقومات في حد ذاته لابد وأن يسفده رغبة في استخدام هذه المقومات وحسن استثمارها وإذا ما تم تطبيق هذا على السوق العربية المشتركة فسنجد أن كل دولة من الدول العربية من الفلحة الاقتصادية بشكل منفرد هي قوى مؤثرة في ذاتها ، ولكن مجموع هذه القوى غير مؤثرة ويرجع ذلك إلى أننا كعرب لم نصل بعد إلى الحرفية التي نستطيع معها الفصل بين ما نحس وما نعمل ، فالعرب سلوكهم هو ترجمة مباشرة لإحساسهم ولذا فهذا السلوك قد يكون جيد على المستوى الاجتماعي ولكنه في مجال السياسة هو سلوك سياسي سيء وفي مجال الاقتصاد فهو سلوك معيب . وخلصه القول أن مقومات التواصل والتوحد ( اللغة - العادات ) هي نفسها مقومات الفرقة والانفصال ، أما الأوروبيين والذين كانوا بالأمس القريب أعداء ودارت بينهم حروب طاحنة يجلسون اليوم على مائدة واحدة وتحكمهم سياسة لغة ومصالح مشتركة لأنهم أيقنوا بان الانصهار هو الطريق لتحقيق المصالح والسبيل لدرء أي مخاطر قد تهددهم وتقضي عليهم إذا ما كانوا فرادى .

### جهد ملموس

ويشير م . محمود السرنجلاوي قائلاً بان السوق العربية المشتركة لن تتحقق بالرغيب أو بقتنفر ولكنها يمكن أن

مجلس إدارة بنك مصر العربي الأفريقي والأمين العام المساعد الأسبق بمجلس الوحدة الاقتصادية العربية ونائب وزير الاقتصاد والتعاون الدولي الأسبق بانه يجب أن يتم فهم واستيعاب دعوة الرئيس مبارك - بعد مرور ٥٠ عاماً من توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية - إلى ضرورة قيام سوق عربية مشتركة في ظل استراتيجية عالمية اقتصادية وسياسية حيث إن هذه الدعوة تمثل سياسة مصر الخارجية وتنعكس رؤى القيادة السياسية المصرية في أهمية الاندماج العربي في الإطار العالمي والتعاون مع الشركات العملاقة متعددة الجنسيات تلك التي تعد بمثابة السلطة الاقتصادية العالمية الجديدة . ولكن في الوقت نفسه حرص الرئيس مبارك من خلال هذه الدعوة أن تكون لمصر والدول العربية ذاتية داخل الكيان العالمي وذاتية داخل الكيان الشرق أوسطى .

### تمهيد الطريق :

ويواصل د . أحمد الغندور حديثه قائلاً بانه لكي تری السوق العربية المشتركة النور وتبرز إلى حيز الوجود فإنه لابد أن يمهّد لها الطريق بعملية غسيل للعقل السياسي والاقتصادي للامة العربية . وأن يتم تجسيد الأهمية السياسية والاقتصادية التي ستتحقق كنتيجة لقيام السوق العربية المشتركة . وذلك لأنه للأسف الشديد تاريخ التعاون العربي هو تاريخ النزاع العربي . ومن هنا اعتقد أن مهمة الرئيس مبارك مهمة صعبة للغاية .

### ثمار وفوائد :

ويشير د . أحمد الغندور قائلاً بان هناك بديهية أولية تؤكد بان الدول العربية منفردة ستكون كاوراق الشجر مالم تتكامل وتتوحد وتنصهر في كيان إقليمي ، هذا بالإضافة إلى أن الشركات العملاقة لن تقبل على الاستثمار في الدول العربية إذا كان السوق المتاح لها هو سوق بلد واحد ، ولكن إقبالها سيكون شديداً إذا ما اتسعت السوق لتشمل عدداً كبيراً من الدول العربية . وتجدر الإشارة إلى أن استثمار هذه الشركات العملاقة في الدول العربية أصبح مسألة أساسية وحيوية لأن معدل الإدخار المحلي في الدول العربية أقل بكثير من معدل الاستثمار الذي يجب أن يتم في هذه الدول ، ومن هنا فإن قيام السوق العربية في ظل الظروف الحالية أصبح أمراً وجوباً لتحقيق معدلات نمو معقولة





المصدر: روز اليوسف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٢

#### أدوار هامة

ويستكمل المحاسب نبيل فريد حسنين  
حديثه قائلًا بأن البدء في تنفيذ أطر السوق  
العربية المشتركة لابد وأن يتم من خلال  
عدة أدوار أهمها .  
- الدور السياسي عن طريق رؤساء الدول  
من خلال وضع البروتوكولات وفتح  
الحدود وحرية الانتقال للأفراد بين  
البلدان العربية .  
- دور المنظمات الاقتصادية المصرية  
والعربية كجمعيات رجال الأعمال والغرف  
التجارية واتحاد الصناعات وجمعيات  
المستثمرين .  
- دور الصحافة وأجهزة الإعلام في تركيز  
هذا المنهاج وترسيخه .







المصدر: الإذاعة والتليفزيون

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/١٠/١٩٩٧



## لمن أعطى أذننى؟

فهيم أحمد

### لماذا السوق العربية المشتركة بعد حرب أكتوبر؟

الدول والأمم فى الحروب سواء أكانت انتصارا أو هزيمة نوعان..

● النوع الأول: إذا انتصر انتشى نجم النصر.. وإذا انهزم أصبح جملة فى التاريخ.. أو بمعنى أصح خرج من باب التاريخ والجغرافيا وأصبح خبرا يروى مثل الهكسوس!

● والنوع الثانى: إذا انهزم للم نفسه واستعد لحرب أخرى يعيد فيها لنفسه الكرامة والنصر. وإذا انتصر - هذا النوع الثانى - بحث عن الدروس المستفادة. وأسباب انتصاره ليطورها حتى يقبض على النصر بيديه طوال تاريخه القادم.

ومصر من النوع الثانى.. لم تخرج من باب التاريخ عندما انهزمت. بل استثمرت عبقرية المكان الجغرافى حتى تمكنت من تحويل الهزيمة إلى نصر من خلال حرب سوف تظل أحداثها من أهم المواد التى تدرس فى الأكاديميات العسكرية العالمية.. وسوف تظل «إدارة حرب أكتوبر» على الجانب المصرى مادة أساسية فى السياسة الدولية.

ومن أهم الدروس المستفادة من إدارة حرب أكتوبر على الجانب المصرى. هذا الشكل من التوحيد العربى أمام أزمة احتلال الأرض العربية بعد ١٩٦٧.

صحيح أن العرب قد نجحوا فى استخدام ملكيتهم للبترول لإدارة حرب أكتوبر وحتى أصبح البترول العربى مساهما فى الغالب فى انتصار العرب فى أكتوبر..

وحتى لا نبعد عن الهدف يمكننا ملاحظة ما يحدث على الجانب الآخر وحتى يتم تفريخ الجانب الاقتصادى لحرب أكتوبر وما بعد حرب أكتوبر..

ولعل دعوة القيادة السياسية المصرية بضرورة إحياء وتكوين السوق العربية المشتركة واستغلال كل مناسبة لتوضيح هذه الدعوة من أهم الدروس المستفادة لحرب أكتوبر ٧٣.







المصدر: الإذاعة والتلفزيون

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١/١٠/١٩٩٧

صحيح أن العرب يملكون كل عناصر السوق المشتركة وصحيح أيضا أن تسويق منتجات العرب يمكن أن تستوعبها الأسواق العربية المحلية بحكم كثافة السكان العرب.. لكن المؤكد أن السوق العربية المشتركة التي ينادى بها الرئيس حسنى مبارك سوف تضاف كقوة إلى الجانب العربى فى السلام وأيضاً فى الحرب والإعلام المصرى رغم نجاحه الواضح فى تكوين سوق إعلامية عربية مشتركة. إلا أنه مطالب بضرورة الدق المستمر لتوضيح أهمية وجود وإحياء سوق مشتركة للعرب فى كل مناحى الحياة الاقتصادية والخدمات.. ولعلنا نحتفل فى العام القادم وبعد مرور ربع قرن على انتصار أكتوبر بالسوق العربية المشتركة.





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

## الناس والاقتصاد

### مؤتمر لا تنقصه النيات الحسنة!

مؤتمر المستثمرين العرب الذي انتهى امس بدأ بداية جيدة جداً، فجاء في تقديم المؤتمر أنه يجب ألا ينعقد المؤتمر وينفض مكتباً بالخروج بتوصيات وتصيغ المسألة كلامية ويتقابل رجال الأعمال في الدول العربية وينصرفون بعد الاتفاق على توصيات عامة لا يتم تنفيذها أو تدخل في طي النسيان.

وفي مثل هذه المؤتمرات العربية ومؤتمر المستثمرين العرب على وجه التحديد يجتهد وفد كل دولة عربية بعرض ملف كامل عن فرص الاستثمار في بلده وبذلك يكون تحت نظر المستثمرين العرب كافة فرص الاستثمار في المنطقة العربية.

ونأمل ألا يترك رجال الأعمال هذا الملف جانباً ليتذكروه في العام القادم عند عقد المؤتمر السنوي.

كما أن مؤتمر هذا العام غاب عنه تقويم المؤتمرات السابقة وما تم تنفيذه من توصيات وما هو السبب في عدم تنفيذ هذه التوصيات أو تعثرها.

ولم تكن أتصور أن يجتمع رجال الأعمال من كل الدول العربية تقريباً ويغيب عن الساحة معظم وزراء الاقتصاد والتجارة العرب على الأقل ليوضحوا ويشرحوا السياسات التي قد يحتاج إليها رجال الأعمال حتى تساعد في سرعة اتخاذ القرار.

وانارت انتباهي تصريحات محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية ورئيس اتحاد بنوك مصر ورئيس البنك الأهلي الخاصة بالاتفاق على إنشاء بنك عربي برأسمال ٥٠٠ مليون دولار لتمويل التجارة البينية والاستثمار المشترك.

وفي اعتقادي أن هذا هو أهم خبر في المؤتمر وسوف نتابع اتفاق العرب حول الخطوات التي سوف تتخذ للترويج لهذا البنك سواء من جانب رجال الأعمال أو البنوك وليس من جانب الحكومات حتى لا يكون شأنه

شأن البنك الشرق أوسطى الذي اتخذ قراراً لإنشائه بالدار البيضاء، وفي عمان بتأسيسه، وفي القاهرة باختيار مقره، ولم يزاوِل عملاً حتى الآن.

إنها فرصة جيدة في ظل المناخ الذي يحيط بنا الآن أن يثبت رجال الأعمال العرب أنهم على قدر المسئولية لأحياء التعاون الاقتصادي العربي في مجال الاستثمار والتجارة وبداية سوف يكون تأسيس هذا البنك كما قيل قبل ذلك هو رأس الحربة لإقامة كتلة اقتصادي عربي.

ولكن النيات الحسنة لا تكفي لزيادة التجارة البينية بين العرب، ولاتقديم معدلاً مرتفعاً للاستثمارات العربية.

عبد الرحمن عقل





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٤ / ١٠ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# السوق العربية والمنتجات المصرية



صورة تمثل أحد معارض المنتجات المصرية في منطقة الخليج، والأقبال الشديد على زيارتها

لاشك إن السوق العربية هي أنسب الأسواق للمنتجات المصرية وذلك لأن منتجي هذه السلع هم أولا مصريون عرب يشتركون في العادات والتقاليد وحتى الأنواق فهم ينتجون سلعا تتناسب مع أسواق المنطقة العربية كلها علاوة على قصر المسافة وهذا يخفف تكلفة النقل مما يجعل السلع المصرية سعرها مناسباً كما يقوم رجال الأعمال المصريون بدراسة الأسواق العربية وما فيها من سلع مستوردة من جميع بلاد العالم وخاصة جنوب شرق آسيا لتقديم منتج جديد منافس في الأسعار وتتفوق المنتجات المصرية عن مثيلاتها في هذه الأسواق بالذات في الملابس الداخلية القطنية حيث يقبل عليها المستهلك العربي وكذلك الملابس الجاهزة والسبوايك والسيارات والأبوية والمواد الغذائية وبعض المنتجات اليدوية التي تصنع في مصر ومنتجات خسان الخليلي النحاسية والحديدية هذا علاوة على الشنط والأحذية وقد شاهدنا في المعارض المصرية التي أقيمت مؤخرا في البلاد العربية إقبال الزائرين على النخف والتحف وبعض منتجات مستحضرات التجميل المصنعة محليا في مصر ومنتجات الملامين والفروشات والملابس الحريرية الجاهزة والأعشاب الطبية وأيضا الفلاحات والغسلات والبواتجارات والسفائن المصرية لما تتميز به

من كفاءة عالية وأسعار معتدلة والمنتجات المصرية لها منزلة خاصة عند المستهلك العربي ولكنها للأسف الشديد تجد بعض المعوقات عند رجال الأعمال العرب في الوقت الذي يرحبون فيه بالمنتجات الواردة من دول جنوب شرق آسيا التي تشتهر بمنتجات برودة الصناعة وإنخفاض السعر والغريب أنها تكون متفارقة مع أسعار المنتجات المصرية وحل هذا الموضوع هو إقامة السوق العربية المشتركة حيث تنتقل السلع المصرية والعربية بين الدول العربية بدون ضرائب أو حواجز جمركية وفي هذه الحالة يمكن القضاء على مشاكل كثيرة

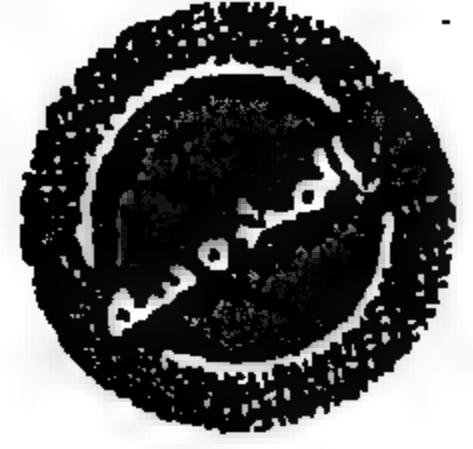
وتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتوفر مقوماتها في هذا البلد وبذلك تنتجها بسعر منخفض حسب طبيعة هذه الدولة وبذلك تصبح السوق العربية المشتركة منافسا قويا للمنتجات الواردة من الخارج بل يمكن تصديرها إلى كافة الدول في العالم اجمع سواء أوروبا وأمريكا وجنوب شرق آسيا وباقي دول العالم ويصبح هناك تكتل اقتصادي قوى عربي ينافس ويفتح أسواقا جديدة في جميع أنحاء العالم. والحقيقة أن هذا العصر هو عصر التكتلات الاقتصادية والعرب هم أول من فكروا في هذه السوق ولكن سبقهم في

التفكير وتحقيق الفكرة دول السوق الأوروبية المشتركة وجنوب شرق آسيا وغيرها من التكتلات الاقتصادية التي نسج عنها كل يوم في العالم والحقيقة أن التكتل الاقتصادي الهام للعرب ضرورة اقتصادية هامة للدول العربية للوقوف أمام المنافسة العالمية. وقد تفضل السيد الرئيس محمد حسني مبارك بمنح كل أوجه الرعاية والاهتمام والتدعيم للسوق العربية المشتركة ولنا عزيمة أخرى في هذا الموضوع.

عصام عبد القادر







المصدر: السعالم السيسوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٠/٢٥

السياسة والاقتصاد يختلطان في مؤتمر بيروت

# «النخبة» يتغيرون عن المؤتمر السابع لرجال الأعمال العرب ومنطقة التجارة الحرة تكتسب قوة دفع جديدة

البيان الختامي يعكس المشاركة الضعيفة للمصريين

تقرير من بيروت يكتبه - عماد غنيم

رجال الأعمال ضد  
مشروعات التعاون  
الاقتصادي الاقليمي  
الذي تشارك فيه  
اسرائيل والحث على  
ضرورة الاستثمار في  
الدول العربية واعادة  
800 مليار دولار  
استثمارات عربية  
مهاجرة في اسواق  
العالم.

انهى اعماله الأسبوع  
الماضي وسط مظاهرة  
سياسية زاعقة تدعو  
للتضامن الاقتصادي  
العربي وتنادى بسقوط  
الشرق اوسطية  
ومقاطعة مؤتمر الدوحة  
الاقليمي، وعلى طريقة  
المؤتمرات الطلابية في  
مجدها خلال السبعينات  
نشطت التيارات العربية  
الراдикаلية في تجبيه،

على انغام رقصة  
الدبكة الشهيرة ووسط  
المآذب الشامية العامرة  
بعشرات الاصناف  
الشهية شرع اللبنانيون  
في الدعاية للاستثمار  
في بلادهم مستغلين  
تواجد اكثر من 800  
رجل اعمال ومسئول في  
بيروت للمشاركة في  
المؤتمر السابع  
للمستثمرين العرب الذي







المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ١٩٩٧/٢/٢٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

انعكس ضعف المشاركة في عدم ذكر مصر في البيان الختامي للمؤتمر الذي بلغ 24 صفحة سوى في سطور معدودة، وقد دفع هذا التجهيل الغريب رجل الأعمال محمد عبد الفتاح المصري للاحتجاج بصوت عالٍ لدى

أحد المسؤولين عن امانة المؤتمر فور الانتهاء من لقاء البيان الختامي.

### منطقة التجارة الحرة

منطقة التجارة الحرة التي يبدأ تنفيذها يناير المقبل أوصى المؤتمر بأن يتم اكتمال انشائها في 7 سنوات بدلا من عشر كما هو

مقرر حتى الان غير ان المناقشات حولها كشفت العديد من المشكلات والمعوقات التي تواجه العمل بها.. عبد الرحمن السحيباني الامين المساعد للجامعة العربية بين ان اختلاف قواعد المنشأ للسلع



عبد الحميد إبراهيم

المصدرة بين الدول العربية اهم هذه المعوقات حيث اتفق على ان السلعة تعد عربية المنشأ اذا كان 40% من مكوناتها محلية غير ان احتساب هذه النسبة يثير الكثير من الخلاف وفقا للأنظمة المطبقة.. تمت الإشارة أيضا إلى القوى المضادة لإنشاء هذه المنطقة وعلى رأسها بعض الأجهزة الحكومية المعنية بحماية الانتاج المحلي الزراعي والصناعي ثم دور الشركات العالمية الكبيرة التي تعوق إنشاء المنطقة الحرة لتناقضها مع مصالحها في البلاد العربية.. كما برزت معوقات ارتفاع تكلفة النقل والتخزين وتخلف معدات الموانئ

النقاش التفصيلي حول تنفيذ اجراءات منطقة التجارة العربية الحرة كان اهم ايجابيات المؤتمر ان لم يكن ايجابيته الوحيدة واذا حدث ان التزم رجال الاعمال بمقاطعة قمة الدوحة فسوف تكون ايجابية اخرى تحسب للمؤتمر اما اذا ما نجح اتحاد المصارف العربية في الترويج لانشاء بنك عربي برأس مال 500 مليون دولار كما ورد في التوصيات لتنشيط التجارة البينية ودفع الاستثمارات الاقليمية فسوف تكون هذه ايضا ايجابية ثالثة تحسب لمؤتمر المستثمرين العرب السابع الذي اختلطت فيه السياسة بالاقتصاد بصورة لم تحدث من قبل في سلسلة مؤتمرات التي بدأت عام 1980.

اما سلبيات المؤتمر فلم تكن قليلة.. فبالإضافة إلى الطابع الانشائي الذي اتسمت به المناقشات وانعكست في توصياته كان هناك غياب كامل لوجود مشروعات اقليمية مقترنة بدراسات جدوى وهياكل مقترحة للتمويل حتى المشروعات الكثيرة التي طرحتها الوفود المشاركة كان ينقصها الكثير من التفاصيل الفنية والمالية طبقا لما لاحظته رجل اعمال كويتي كما لم يوجد من يدافع عن أي من هذه المشروعات على حد تعبيره ويتصدى للرد على الاستفسارات المقدمة طبقا للغة الاعمال، وبرغم الترحيب بتوجه المؤتمر لدعم التعاون العربي كبديل عن التعاون الاقليمي وبداخله اسرائيل الا ان هذا تم بقدر من الارهاب الذي لا يتلاءم مع اجواء مثل هذه المؤتمرات وبما لا يتسجم ايضا مع مكانة وشخصية رجال الاعمال.. اخيرا فان المؤتمر امتلا بكثير من المسؤولين والموظفين من غير رجال الاعمال كما لوحظ غياب طبقة النخبة من رجال الاعمال في الدول العربية وحضر بدلا منهم من أطلق عليهم احد المشاركين المصريين «رجال اعمال الغرف» وهؤلاء يتصفون بانهم يقضون اغلب نهارهم في مقار الغرف التجارية بعيدا عن اشغالهم المحدودة! ولاشك ان كل هذه السلبيات اثرت عما كان يمكن ان يصل اليه مثل هذا التجمع الضخم من نتائج.

### ضعف المشاركة المصرية.

اما عن المشاركة المصرية فقد كان عبد الحميد إبراهيم رئيس هيئة سوق المال هو المسئول الوحيد المشارك بالمؤتمر والذي انشغل بالطبع بالموضوعات المتعلقة بالبورصة دون غيرها من الموضوعات وباستثناء محمد فريد خميس رئيس لجنة الصناعات بمجلس الشورى ومحمود عبد العزيز الذي حضر كرئيس لاتحاد المصارف العربية لم يكن هناك ثقل مصري ذو بال في الوفد الذي اتسع ليضم 35 شخصا وقد



التاريخ: ١٩٩٧/١/٢٥

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

كمعوقات إضافية لتنمية التجارة العربية  
اليمنية وطالب المشاركون بضرورة العمل على  
انسياب السلع والبضائع وحرية انتقال العمالة  
ورؤس الاموال بين الدول العربية كمعوقات  
اساسية لتجاح منطقة التجارة الحرة.

## الاستثمارات الأجنبية

من انب

آخر اثني  
المؤتمر على  
التطورات  
الاقتصادية  
الاجابية التي  
شهدتها  
المنطقة خلال  
عام 1996  
وبصفة  
خاصة مجال  
زيادة معدلات  
النمو وتنفيذ  
سياسات  
الاصلاح  
الهيكلي



**مامون إبراهيم**

## والتشريعي للأسواق.

ودعا جانيك ليندياك نائب رئيس مؤسسة التمويل الدولية الى المضي قدما في الخطى الاصلاحية لتحثية المناخ امام استقبال للزيد من الاستثمارات الاجنبية.. وكشف الحوار عن استقبال المنطقة استثمارات اجنبية بلغت 3 مليارات دولار خلال العام الماضي مقابل مليار دولار خلال الفترة من عام 1989 حتى 1995.. وبلغ حجم الاستثمارات العربية - العربية خلال عام 1996 حوالي 2,5 مليار دولار استحوذت مصر على 1,4 مليار دولار بنسبة 56٪ من الاحتمال، تلها سوريا ثم السعودية.. قال

الدكتور احمد شرف الدين الأستاذ بـتجارة عين شمس ان جملة ماتحصل عليه المنطقة العربية من الاستثمارات الدولية لايتجاوز 1.5٪ من جملة التدفقات الاستثمارية البالغة 110 مليارات دولار العام الماضي واكد ان الاستثمارات تتجه الي حيث توجد فرص المنافسة والتصدير وقال ان هناك حاجة ماسة لدعم المناخ الحر وتطوير التشريعات لجذب مزيد من الاستثمارات الاجنبية الي دول المنطقة وقال انه ينظر الي منطقة التجارة الحرة على اساس تكاملي يشمل الاستثمارات القائمة والجديدة لتحسين فرص نجاحها وحتى لاتكون هناك صناعات خاسرة في أى من الدول المشاركة مما يعوق نمو المنطقة الحرة وتحولها طبقا لما هو مأمول الى سوق عربية مشتركة.

## ربط البورصات العربية

البورصات العربية احتلت حيزاً مهماً في مناقشات المؤتمر.. انتزع النجاح الذي حققته البورصة المصرية إعجاب الجميع وطالب الخبراء باستكمال ربط البورصات العربية بعضها ببعض وإنشاء شركة عربية موحدة

لاتمام عمليات التسوية والمقاصة كسبيل لتوحيد هذه البورصات واطلاق حرية شراء وتملك الاوراق المالية العربية لكل العرب كاجراء ضرورى للتكامل الاقتصادى بين دول المنطقة.

كما دعا المؤتمر الى توجيه عناية اكبر لتوفير المعلومات المتعلقة بمختلف القطاعات الاقتصادية لاتاحة المجال امام رجال الاعمال للقيام بدورهم فى تنفيذ المشروعات الجديدة فى ظل قدر من الشفافية المطلوبة لاتمام الاعمال وربط شبكات المعلومات بعضها ببعض لتسهيل الحصول عليها كما تطرقت المناقشات الى اهمية تطوير مجالات التحكيم التجارى وسرعة الفصل فى المنازعات التجارية التى تنشأ خلال العمل.

## ضمان الاستثمارات الأجنبية

وقال مأمون أبراهيم حسن رئيس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ان التوسع في تقديم التغطية التأمينية للاستثمارات العربية في البلاد المستقبلية للاستثمارات يعد امرا حيويا لتشجيع رجال الاعمال العرب على زيادة نشاطهم في الدول العربية ونقل جانب من امالهم بالخارج الى المنطقة خاصة وان زيادة مخاطر الاستثمارات المالية في الخارج حاليا تعد عنصرا مشجعا لهذا الاتجاه ودعا المؤسسات المالية العربية وشركات التأمين لتوظيف جانب من طاقاتها في مجال ضمان مخاطر الاستثمار والتجارة لايجاد مزيد من الامان على مناخ الاستثمار في الدول العربية.. واكد على ضرورة فصل الاقتصاد عن الاختلافات السياسية في النظم وغيرها من الاختلافات بين الدول العربية لتشجيع الاستثمارات البينية وذلك وفقا لما نصت عليه مقررات القمة العربية الاخيرة التي عقدت بالقاهرة في يونيو عام 1996. وقد تقرر عقد المؤتمر الثامن لرجال الاعمال والمستثمرين العرب في تونس عام 1999 على ان يعقد المؤتمر التاسع عام 2001 في العاصمة الاردنية عمان.







المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٠/٢٧

منطقة التجارة الحرة العربية تبدأ في يناير

د. عصمت عبد الجيد: **محاولات تهميش**

# السوق العربية فاشلة وكلاء الشركات الأجنبية يمرقلون التعاون العربي



محمد عبد الفتاح المصري يتحدث امام المؤتمر السابع للرجال الاعمال





المصدر: الجمهورية

التاريخ: ٢٧/١٠/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



الدكتور عصمت عبدالمجيد

حسابات فنية للخبراء.

طابور خامس

يعرقل المنطقة

التجارة للاتجاه نحو الاتحاد الجمركي العربي - السوق العربية المشتركة

وأوضح الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية أن قلة السلع التي يمكن تبادلها في الماضي كانت أهم المعوقات ولكن الوضع اختلف حالياً

حيث أن الصادرات الصناعية للدول العربية بلغت ٧ مليارات دولار في عام ١٩٨٥ وارتفعت إلى ٢٨ مليار دولار في عام ١٩٩٦ ومن المتوقع أن تصل إلى ٤١,٥ مليار دولار في العام الحالي. وطبقاً لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية فإن الدول العربية الأطراف في

وقال السحبياني أن هناك طابوراً خامساً يعمل لإبطال الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية وهم وكلاء الشركات الأجنبية والشركات متعددة الجنسية وعليها أن تلخذ في الاعتبار هذه القوى المضادة التي تعرقل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

وأشار إلى ضرورة علاج مشكلة قواعد المنشأ لأن غيابها سبب خلافات كثيرة وأصدر هذه القواعد

يحتاج إلى وضوح للرؤية والمتابعة وليس من المتوقع أن تكون هناك مكاسب صافية في كل سلعة لكل بلد عربي ولكن المطلوب وجود توازن بين أكبر عدد من السلع ولأن قواعد المنشأ هي المدخل الحقيقي للتكامل والمنافع وتراعي جميع مصالح الدول وتحوير



رسالة بيروت

عبدالله نصار

صرح الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بأن السوق الشرق أوسطية قد تكون احتمالات ولكن هذا لا يعني أن السوق العربية يمكن أن تهمش.

وأكد الدكتور عبدالمجيد أن كل محاولات تهميش السوق العربية المشتركة فاشلة وقد ثبت أن العالم العربي بخير ورغم كل محاولات الاحباط والنيل من التضامن العربي إلا أن هذه الأمة العظيمة قادرة على مواجهة التحديات.

وقال أن المصاعب هي التي تزيد من صلابة الموقف العربي ونحن نسمى إلى السلام العائل والمشرف ولا نريد السلام الأعرج لأنه لن يدوم على الإطلاق.

وأكد الدكتور عبدالرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية أنه سيتم مناقشة معوقات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية في اجتماع يعقد لهذا الغرض خلال شهر فبراير القادم وقال في حوار مع رجال الأعمال والمستثمرين العرب في بيروت أن منطقة التجارة الحرة العربية لن تأتي على طبق من ذهب وميسرة وسهلة وأن الأمر يحتاج إلى الكثير من الجهد والعمل.

وقال أن الإرادة السياسية موجودة وليس صحيحاً ما يتردد عن ضعف الإرادة السياسية وأهم الصعوبات التي تواجه التكامل العربي هي احباطات الماضي.

والتعاون بين الدول العربية يحتاج إلى قرار سياسي ولكن التعامل لا يحتاج إلى ذلك لأنه يعتمد على







المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٧/٥/١٩٩٧

عربيين أو أكثر من اطراف الاتفاقية  
الاتفاق فيما بينها على تبادل الاعفاءات  
بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج  
ويتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة  
بين الدول الاطراف وفقاً لبدء التحرير  
التدريجي الذي يطبق من تاريخ اول  
يناير القادم وذلك بتخفيض الرسوم  
الجمركية والرسوم والضرائب ذات  
الاثار المعاكسة بنسب متساوية على أن  
يتم انجاز التحرير الكامل لكافة السلع  
العربية مع نهاية الفترة المحددة لاقامة  
المنطقة في عام ٢٠٠٧.

وكان الوفد المصري في مؤتمر رجال  
الاعمال في بيروت قد طالب باختصار  
مدة اقامة المنطقة من ١٠ سنوات الى ٥  
سنوات او من ٢ سنوات كحد اقصى  
للاستجابة للمتغيرات الدولية.

#### قواعد المنشأ

وبالنسبة لقواعد المنشأ والتي تعد  
اكبر عقبة امام المنطقة الحرة العربية  
فقد تم الاتفاق على انه يشترط لاعتبار  
السلعة عربية لاغراض تطبيق هذا  
البرنامج ان تتوفر فيها قواعد المنشأ  
التي يقرها المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي وتنفيذا لذلك فان كافة  
السلع التي تدخل التبادل الحر او  
التحرير المتدرج والتي منشؤها احدى  
الدول العربية الاطراف في الاتفاقية  
تخضع لقواعد منشأ تضعها لجنة  
قواعد المنشأ التي انشأها المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي.

وبالنسبة لتسوية المنازعات يتم  
تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة  
القضايا المرتبطة بتطبيق الاتفاقية  
وكذلك أي خلاف حول البرنامج.

اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري  
تلتزم باستكمال منطقة التجارة الحرة  
العربية خلال ١٠ سنوات اعتباراً من  
اول يناير القادم.

وتتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق  
هذا البرنامج من المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي وتعامل السلع العربية التي  
تدخل التبادل وفقاً لهذا البرنامج  
معاملة السلع الوطنية في الدول  
الاطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ  
والمواصفات والمقاييس واشتراطات  
الوقاية الصحية والامنية والرسوم  
والضرائب المحلية.

وعلى أن تراعى الاحكام والقواعد  
الدولية فيما يتعلق بالاسس الفنية  
لاجراءات الوقاية ومعالجة حالات النعم  
والجراءات معالجة خلل ميزان  
الدفعوعات الناجم عن تطبيق هذا  
البرنامج وتتبع في تعريف ومعالجة  
حالات الاغراق الاسس الفنية المتبعة  
دولياً فيما يخص مكافحة الاغراق.  
وطبقاً للاتفاقية يجوز لأي بلدين





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ١١ / ١٩٩٧

## مؤتمر للسوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاديات العربية

الدولى وأمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأعضاء المنظمات الإقليمية والاتحادات العربية والدكتور أسامة الباز مستشار السيد رئيس الجمهورية وممثلون لاثنتين وعشرين دولة عربية يمثلون الجامعات ومراكز البحوث والمهتمين بقضايا العمل الاقتصادي العربي المشترك.

وصرح الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل وأمين عام المؤتمر بأن أعمال المؤتمر تناقش خيارات التعاون العربي في القرن الحادى والعشرين والتحديات التي تواجه مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية وتقييم الدروس المستفادة من التجارب العالمية والإقليمية واتفاقات الشراكة الأوروبية العربية وتأثيرها على

التعاون العربي وقضايا التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ودور الإرادة السياسية في تعزيز التوجهات العربية لإقامة السوق العربية المشتركة.



د. مفيد شهاب

يعقد مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط مؤتمره السنوى الثانى عن السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى وذلك فى الفترة من ٢٥ إلى ٣٦ نوفمبر ١٩٩٧ تجاوبا مع المبادرة العربية الجديدة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل العربى المشترك وإيجاد إطار مؤسسى قسوى يصون مصالح العرب ويقوى موقفهم التفاوضى. ويعزز قدرتهم على مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية التي تواجه العرب في القرن الحادى والعشرين خاصة التحديات التي يفرضها التعاون مع دول الجوار للجغرافى غير العربية في ظل تسوية سلمية مقبولة في الشرق الأوسط فضلا عن تحديات العولمة وتلجج حوى المنافسة الدولية.

تعد الندوة تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالى والبحث العلمى ويرأسها الدكتور محمد رافت محمود رئيس الجامعة ويشارك فيها الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية ووزراء الاقتصاد والتجارة والتعاون





المصدر : الأهراس

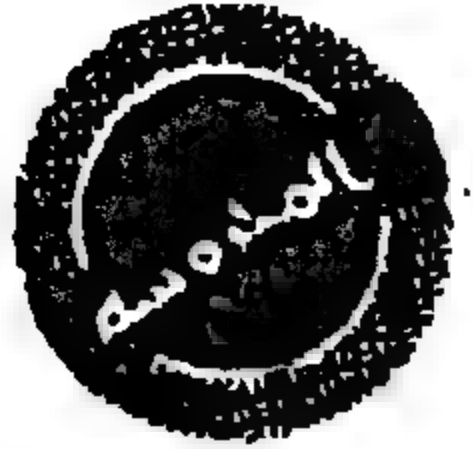
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٨

## شكوك حول التزام بعض الدول العربية بإقامة منطقة التجارة الحرة

كتب محمد جلال:

شكك الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتموين فى التزام عدد من الدول العربية بإقامة منطقة للتجارة الحرة بين الدول العربية كما هو مقرر مع مطلع العام القادم. قال الوزير أن عدداً من الدول العربية تنتقد مسئلة مصر فى بحث الاتفاقيات أو عند مناقشة سبل تنفيذ اتفاقية إقامة منطقة التجارة العربية المشتركة التى وافقت عليها الدول العربية مؤكداً أن قيام الخبراء المصريين ببحث النقاط المختلفة يأتى طبيعياً لأننا سنحترم التوقيع على أى نقطة وستلتزم بها بينما الدول الأخرى تقوم بالتوقيع على أى اتفاق بسرعة ودون دراسة لأنها قد لا تلتزم به. أشار جويلى إلى أنه تم تشكيل لجنة بالتعاون مع وزارة الاقتصاد لبحث مشكله شهادات المنشآت كإحدى المشغلات التى تعوق تنفيذ الاتفاقية.





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٠

## نظام اقتصادي عربي يسبق الشرق اوسطية

ما زالت معالم وأسس السوق الشرق اوسطية - وفق د. نبيل حشاد ، مؤلف كتاب «السوق الشرق اوسطية بين التأييد والمعارضة» - غامضة لدى المواطن العربي ليس فحسب، بل وكثير من المتخصصين والمشتغلين بالاقتصاد والاعمال . ولا يعتقد - د. حشاد - أن السوق الشرق اوسطية هي بديل للسوق العربية المشتركة، وإن انخفاض درجة التعاون الاقتصادي بين الدول العربية ليس هو السبب الرئيسي للدعوة الى انشاء السوق الشرق اوسطية ولكن السبب هو تغير المعطيات السياسية في الشرق الاوسط وتحقيق السلام بين اسرائيل من ناحية وأكثر من دولة عربية من ناحية أخرى واستمرار مفاوضات السلام بين اسرائيل وسوريا..

تكتنف فكرة السوق الشرق اوسطية تساؤلات - يراها د. حشاد - محيرة ولا توجد لها اجابات قاطعة شافية ولكنها مبهمة من ابرزها ما هو المقصود بالسوق الشرق اوسطية ، وما هي الصيغة الاقتصادية المقترحة لها؟ وهل

ستقتصر السوق على منطقة تجارة حرة فقط؟ هل ستبدأ السوق بصيغة منطقة تجارة حرة ثم تصل الى مرحلة السوق المشتركة او التكامل النقدي؟

ما هي الدول الاعضاء في السوق؟ وهل ستقتصر على بعض الدول العربية واسرائيل أم ستشمل كل الدول العربية واسرائيل؟ وهل تنضم بعض الدول الشرق اوسطية مثل تركيا وايران الى هذه السوق وهل ستضم في البداية أم بعد مرور فترة من الزمن؟ وما هي التصورات العربية وغير العربية لهذه السوق؟ ومن هم المستفيدون والخاسرون؟ ومن هم - أيضا - المؤيدون والمعارضون؟ ولماذا؟ وهل تعتبر السوق الشرق اوسطية بديلا عن السوق العربية المشتركة، هل يمكن زيادة درجة تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك في ظل وجود الشرق اوسطية؟ وما هو مستقبل المؤسسات الاقتصادية العربية المشتركة؟

اوضح د. نبيل حشاد ان التنظيمات الاقليمية تعتبر المفتاح الرئيسي للسلام والامن والتطور والاستقرار الاقتصادي وعليه لا يمكن ان تحل مشاكل الاقليم بالاتفاقات الثنائية بل عن طريق ثورة عامة من المفاهيم تهدف الى خلق مجموعة اقليمية من الدول لها سوق مشتركة على غرار السوق الاوروبية المشتركة، تتحقق تدريجيا من خلال ثلاث مراحل تكون الاولى من المشاريع الثنائية أو متعددة الاطراف مثل مشاريع بحوث مكافحة التصحر وتحلية المياه الزراعية شريطة ان لا يحد من فرص التعاون عدم التوقيع على معاهدة الصلح .. أما الثانية ينبغي ان تتكون من مجموعات دولية لتنفيذ المشاريع الضخمة مثال



الكتاب : السوق الشرق اوسطية بين التأييد والمعارضة  
المؤلف : د. نبيل حشاد  
الناشر : دار التعاون للطبع والنشر ..

عرض : محمد إبراهيم







المصدر : الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/١٠

المشاريع المتعلقة بفتاة البحر المتوسط والبحر الميت وما تتضمنه من مشاريع سياحية أو مشروع الميناء وتهتم المرحلة الأخيرة بسياسة المجتمع الإقليمية وإنشاء المؤسسات الرسمية .

ويرى المؤلف أنه يجب أن ننظر للاقليم من خلال أربعة مناظير اقتصادية هي منظور نزاع السلام حيث تنفق منطقة الشرق الأوسط حوالي ٦٠ بليون دولار سنوياً على التسليح، ومنظور المياه بهدف تحقيق اكتفاء غذائي عن طريق مكافحة التصحر واستخدام التكنولوجيا الحيوية . أما المنظور الثالث فهو النقل والاتصال حيث تعتمد السوق المشتركة في جميع الأحوال على المواقع الجغرافية الشيء الذي لن يتحقق في حالة عدم وجود البنية التحتية المناسبة ويتعلق المنظور الأخير بالسياحة التي تحقق أرباحاً طائلة وتوفر العمالة في زمن وجيز وتحقق أيضاً المتطلبات الأمنية ..

وعن أهم الصيغ المطروحة لتحقيق السوق الشرق أوسطية يقول د. نبيل حشاد إن تحقيقها هدف طويل الأجل ويتضمن تحقيق العديد من الأهداف على مراحل زمنية متفاوتة منها تنشيط العلاقات التجارية ، توسيع مجالات التعاون الاقتصادي والفني، تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية وإقامة

مشروعات اقتصادية مشتركة وحرية حركة عناصر الإنتاج ، الأيدي العاملة ورأس المال .. ويتطلب هذا أن تحدد الدول العربية تصورهما للنظام الشرق أوسطي الجديد الذي لابد وأن يستند إلى ضرورتين :  
● الأولى : التأكيد على أن يكون النظام الشرق أوسطي موازياً للنظام الاقتصادي العربي القائم وليس بديلاً له.

● الثانية : أن الدخول في أي علاقات للتعاون الاقتصادي مع إسرائيل مرهون بتنفيذها لكافة التزاماتها نحو التسوية السلمية وربط مراحل التعاون بما يتم احرازه على صعيد السلام بالمنطقة وخاصة في المسارات الآتية:

● نجاح تطبيق اتفاقية غزة / أريحا.  
● تسوية القضايا المتعلقة بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان والأردن.

ويستعرض المؤلف الآراء المؤيدة والمعارضة لفكرة إنشاء السوق الشرق أوسطية ففي دراسة لويس حبيقة يرى أن فوائد السوق الشرق أوسطية عند حصولها في نهاية هذا القرن لا تحصى ولا تعد موضحاً أن الاقتصاد سوف يزدهر وتخف البطالة وتعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة .. ولا يجب أن يخشى أحد على المؤسسات الاقتصادية العربية التي هي جاهزة لخوض غمار السوق الكبرى والاستفادة منها .. في حين تعزى الآراء المعارضة فكرة إنشاء السوق إلى أن هذه السوق سوف تستفيد منها إسرائيل وسيكون ذلك على حساب الاقتصاد العربي





المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢/١١/١٩٩٧

في مؤتمر جامعة السليوط

## السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية التجارة البينية للسلع الزراعية لا تتجاوز ١٠٪ من حجم التجارة الكلية

الانخفاض في هذا العجز في الأعوام الأخيرة. والغريب في الأمر أن الدول العربية كانت مصدرة لكثير من المنتجات الغذائية ثم أخذت الأوضاع في التغير وأصبحت الواردات الزراعية تتفوق على الصادرات على الرغم من ارتفاع المتوسط السنوي لإنتاج الغذاء في العالم العربي.

ويرى الباحث أن تنمية التجارة البينية من المداخل الرئيسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتشير التقارير إلى أن التجارة البينية للسلع الزراعية لا تتجاوز ١٠٪ من حجم التجارة الكلية الزراعية، مما يعني اعتماد العالم العربي في تأمين احتياجاته على الأسواق العالمية، الأمر الذي ينطوي على خطورة بالغة في ظل التغيرات الجديدة التي طرأت على الساحة الدولية ويلاحظ أن سوريا تحتل المرتبة الأولى بين الدول العربية من حيث حجم الصادرات الزراعية البينية وأن الكويت تحتل المرتبة الأولى بينها من حيث حجم الواردات الزراعية البينية.

وحول معوقات انسياب التجارة الزراعية العربية البينية يشير إلى أن أبرزها تماثل قواعد الإنتاج في الدول العربية وتختلف الهياكل التسويقية المحلية والخارجية ونقص الموارد المخصصة لتمويل التجارة الزراعية البينية العربية وتختلف الهياكل الإدارية والمعوقات السياسية.

### ٣ متغيرات أساسية

ولكن الحديث عن معوقات انسياب حركة التجارة العربية يقودنا إلى مناقشة أثر التغيرات الدولية والإقليمية على الاقتصاد العربي في القرن الحادي والعشرين والتي تكشف عن التحديات التي تواجه الاقتصاد العربي والتي حصرها الباحث بمجلس الشعب المصري على موسى في ٣ متغيرات أساسية.

وأول هذه المتغيرات العولمة، على اعتبار أن تحديات العولمة تتطلب تعاملًا عربيًا سريعًا مع تحرير التجارة العالمية وشمول قطاع الخدمات وحركة تحرير التدفقات المالية عبر الحدود السياسية وانتشار وسرعة تدفق المعلومات العلمية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وثاني هذه التحديات هو تحدى الجاث وأثره على الاقتصاد العربي في القرن المقبل، وتناول هذا الجزء الآثار الفاجعة عن تحرير تجارة الخدمات.

وكان التحدي الثالث هو تحدى التغيرات الإقليمية وأثره على الاقتصاد العربي في القرن المقبل.

وفي خاتمة دراسة الباحث على موسى يحدد مقومات الرؤية المستقبلية للاقتصاد العربي في القرن المقبل من خلال أهمية الاعتماد على المدخل الإنتاجي وتأكيد الإصلاح الهيكلي للقوى البشرية وتحسين العمل الاقتصادي بعيدا عن الخلافات والهزات السياسية الطارئة ووضع سياسة للتخزين الاستراتيجية للسلع الأساسية وتأكيد أهمية النظرة الموضوعية والعلمية للتكامل الاقتصادي العربي.

التكامل العربي لم يعد أمرا تفرضه ظروف التاريخ والجغرافيا فقط وإنما أصبح خيارا حضاريا تنمويا تستطيع من خلاله الأمة العربية مواجهة التحديات العديدة التي يحملها لها القرن المقبل في العالم الذي لم يعد يعترف بالكيانات الصغيرة.. وفي مقدمة هذه التحديات الأسواق المفتوحة وتطبيق اتفاقية الجات وغيرها من التيارات الاقتصادية التي يروج بها الواقع والمستقبل في دنيا العولمة.

ومع الدعوة لإنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى يتجدد الحلم بإنشاء السوق العربية المشتركة لتذليل كل العقبات التي تعوق تزايد حركة التجارة البينية بين الدول العربية.. وقد كانت الدعوة لإنشاء تلك السوق هي الموضوع الذي ستدور حوله المناقشات في المؤتمر الذي تعقده جامعة أسسوط في مصر يوم نوفمبر المقبل من خلال مركز دراسات المستقبل داخل الجامعة..

وفي رؤية جديدة للتنمية العربية وتحديات النظام الشرق أوسطى يرى الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل بجامعة أسسوط أن دعم الخيار العربي ونبغ حركة التنمية والتكامل بين الأقطار العربية في ظل ما تواجهه من تحديات يستلزم العمل على إحياء نشاط المؤسسات العربية للتنمية وعلى رأسها الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والصناديق العربية القطرية، ولا ينبغي أن يكون إنشاء بنك للتنمية في الشرق الأوسط مدعاة لإضعاف هذه الصناديق العربية أو إلغائها.

وكذلك يجب العمل على تحويل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الحالي إلى منظمة لتحقيق مشروع منطقة للتجارة الحرة العربية. والسوق العربية المشتركة تحاكي في دورها مع مرور الزمن دور المفوضية الأوروبية في بروكسل، وأيضا الاتفاق على استراتيجية عربية تستهدف إنشاء مؤسسات قومية متعدية الوطنية أو فوق قطرية تحمي العمل العربي المشترك من تقلبات المزاج السياسي العربي وتقاوم محاولات إسرائيل للاستبداد بالساحة العربية دون رادع. ويطالب الدكتور محمد إبراهيم منصور أيضا بتجنب التدخل مع دول غير عربية في مشروعات تنافس مشروعات قائمة بالفعل في دول عربية أخرى كمشروع قناة البحرين الأبيض المتوسط والميت أو تشغيل وإنشاء خطوط أنابيب لنقل النفط بين الشرق والغرب عبر إسرائيل في منافسة لدور قناة السويس وخط أنابيب سوميد وكذلك استحداث آليات عربية جديدة للتعويض عن فشل آلية المساعدات الدولية في دعم الكيان الفلسطيني وتنمية المناطق المحررة وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية.

### التحول للاستيراد

ويكشف الدكتور أشرف كمال عباس الباحث بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي بأسسوط في الورقة التي يتقدم بها لمؤتمر جامعة أسسوط، عن أن الدول العربية في مجموعها رغم أنها ظلت تحقق فائضا في الميزان التجاري الكلي، إلا أنها استمرت في تحقيق عجز في الميزان التجاري الزراعي، على الرغم من







المصدر: الحوادث

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/١٤

مؤتمر الدوحة: كرة الثلج التي ذابت

## سورية تطرح قريباً مشروعاً عربياً متكاملًا لإنشاء نواة التكامل العربي الاقتصادي

المؤتمر لم تجد أي مبرر لانعقاده في ظل الظروف الراهنة التي تختلف عن الظروف التي انعقد فيها مؤتمر القاهرة. والرئيس المصري حسني مبارك يعلن صراحة أنه لا يرى أي معنى إطلاقاً لمؤتمر الدوحة الاقتصادي بسبب عدم احترام الحكومة الاسرائيلية الحالية لما تم الاتفاق عليه سواء لجهة وقف بناء المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية، او لجهة تنفيذ عملية اعادة انتشار القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية.

والمغرب، وهي أيضاً استضافت مؤتمراً اقتصادياً مماثلاً في إطار «سلسلة» هذه المؤتمرات، اعلنت هي الأخرى رفضها المشاركة في مؤتمر الدوحة ما لم يحدث تقدم فعلي في عملية السلام وابلغت قرارها

هذا لرؤساء البعثات الدبلوماسية العربية وراعيي عملية السلام وممثلة الاتحاد الأوروبي.

وأكدت مصادر دبلوماسية وسياسية مغربية أن قرار الرباط بمقاطعة مؤتمر الدوحة يأتي رداً على سياسة نتانياهو المعادية للسلام وعلى استمرار نتانياهو في تعنته ورفضه لمرجعية مدريد التي نصت على مبدأ الأرض مقابل السلام العادل والشامل.

السعودية بدورها كانت قد اعلنت منذ وقت طويل مقاطعتها للمؤتمر وحثت قطر على تأجيل هذا المؤتمر وتجنب «شرب الكأس المرة» في ظل الوضع الراهن حيث إسرائيل تتجاهل أسس السلام وتواصل احتلالها للأرض العربية وتكسبها بالفلسطينيين وتكرها لحقوقهم واعتداءاتها اليومية على العرب.

والشيء نفسه أعلنته كذلك دولة الامارات العربية المتحدة فضلاً عن سورية ولبنان وليبيا ومعظم الدول العربية بما يفقد المؤتمر أي معنى أو قيمة.

هذه المواقف العربية يمكن وصفها بالشجاعة والجريئة نظراً للمضغوط الكبيرة التي مارسها الادارة الاميركية على هذه الدول لاقتناعها بتغيير موقفها والمشاركة في المؤتمر.

ويبدو جلياً أن جولة مارتن انديك، مساعد وزيرة الخارجية الاميركية في الخليج العربي لم تحقق النتائج المرجوة منها، ولم تفلح في تغيير مواقف

إذا كانت الادانات والانتقادات العربية لمؤتمر الدوحة الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال افريقيا تتعاظم يوماً بعد يوم مع اقتراب انعقاد هذا المؤتمر، فإن المؤتمر نفسه يتقزم شيئاً فشيئاً وفي خطوات موازية، ولكنها معاكسة لحملات الرفض والاستنكار.

وإذا جاز لنا تشبيه المؤتمر وردود الفعل العربية عليه بكرتي ثلج فإن الكرة الأولى (أي المؤتمر) ولدت كبيرة وضخمة، بل مضخمة أكثر مما ينبغي، وراحت تذوب وتتلأشى تدريجياً حتى تحولت الى قطرة ماء لا أكثر ولا أقل، في حين ان الكرة الثانية (ردود الافعال) بدأت صغيرة وراحت تكبر وتكبر مع مرور الأيام حتى تحولت الى مواقف واضحة وصريحة ترجمت إما بالمقاطعة الشاملة، او بالمشاركة الشكلية.

فالمؤتمر الذي تفصلنا عنه ايام معدودات، بل ساعات، أحيط منذ البداية بهالة من الأبهة والتعظيم لظهور أهميته «الحيوية والاستراتيجية»، لكل دول المنطقة، على اعتباره «سيئيل الزير من البير»، كما يقال، وسيؤسس لاقتصاديات عربية متطورة ومتحررة وصفقات غاية في الضخامة تسهم في انعاش الدول المشاركة فيه ... هذا المؤتمر بدأ التحضير له على مستوى القمة .. لكن «القمم» رفضت أن يكون كذلك .. فتم تخفيض مستواه الى درجة الوزراء .. لكن الحال لم يتغير .. وبقي المؤتمر ادنى من مستوى الوزراء وهكذا تم تخفيض مستوى التمثيل الى ادنى من مرتبة وزير .. مع الأخذ في الاعتبار أن وفدي إسرائيل والولايات المتحدة سيكونان برئاسة وزيرى الخارجية: ديفيد ليفي ومادلين اولبرايت.

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل ان مقاطعة دول عربية فاعلة ومؤثرة لحضور هذا المؤتمر وتوجيه انتقادات لاذعة له جعلته ينعقد وفق قاعدة «فلينعقد بمن حضر».

ولعل استعراض مواقف بعض الدول العربية في هذا المجال يعطي صورة واضحة لهزلة مؤتمر الدوحة الاقتصادي، وبالتالي لهزلة النتائج التي قد تنجم عنه.

فيمصر التي كانت قد استضافت مؤتمراً شقيقاً لهذا







المصدر: الحوادث

التاريخ: ١٢/١١/١٩٩٧

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعض الدول، وخاصة السعودية والامارات، وهذا ما كشفته مصادر دبلوماسية في الكويت لوكالة رويتر التي اكدت ان السعودية قالت للمبعوث الاميركي: لا .. في حين بقيت الامارات على موقفها.

هذا على الصعيد الرسمي العربي .. اما على صعيد المؤسسات والهيئات التجارية والصناعية فان رجال الاعمال السعوديين اتخذوا موقفاً منسجماً مع موقف الرياض الرسمي وقرروا مقاطعة مؤتمر الدوحة.

وقال عبد الرحمن الجريسي رئيس غرفة تجارة وصناعة الرياض ان القطاع الخاص السعودي قرر مقاطعة مؤتمر الدوحة تعبيراً عن رفض رجال الاعمال السعوديين للسياسية الاسرائيلية المعارضة لعملية السلام.

القرار نفسه ايضاً اتخذه اتحاد غرف التجارة والصناعة والخدمات في المغرب حيث اعلن منيره العام محمد العربي الهراس: ان الاتحاد ملتزم بالموقف الرسمي الذي صدر عن المغرب والقاضي بمقاطعة المؤتمر ما لم يحدث تقدم في عملية السلام. كما اعلنت غرفة التجارة والصناعة في الكويت انها قررت مقاطعة مؤتمر الدوحة، وبهذا تكون الغرفة قد استبقت قرار الكويت الرسمي في حين ان عدداً من النواب الكويتيين دعوا الى مقاطعة المؤتمر واشادوا بقرار غرفة التجارة والصناعة الكويتية ووصفوه بأنه متضامن مع الدول العربية في مواجهة المراوغة الاسرائيلية، وان مؤتمر الدوحة سيدعم الموقف الاسرائيلي المتعنت.

كل ذلك مجرد اشارات ودلائل على ما ال اليه مؤتمر الدوحة الاقتصادي، او هذا على الأقل ما تراه دمشق التي لا تخفي ارتياحها لمواقف معظم الدول العربية التي قاطعت المؤتمر عن قناعة على الرغم من الضغوط التي مورست عليها.

وسورية التي كانت قد قاطعت المؤتمرات الاقتصادية الثلاثة الماضية في كل من: المغرب ومصر والأردن ترى اليوم ان الفشل مصير المؤتمر الرابع ليس فقط لمقاطعة العديد من الدول العربية الفاعلة والمؤثرة له، بل ايضاً لان المشاركين «مجاملة» ارادوا ان يمسكوا العصا من منتصفها عن طريق ارسال وفود على مستوى منخفض، فلا هم قاطعوا كرمي لعيون واشنطن وتحت ضغوطها، ولا هم شاركوا المشاركة الفعالة المطلوبة.

المشروع الاقتصادي السوري اصبح قاب قوسين او ادنى من الاشهار .. ويتم التشاور بشأنه مع عدد من الدول العربية وفي مقدمتها مصر والسعودية .. وعندما ينجز سيطرح على الدول العربية كافة

للمناقش والمداولة. وتأمل دمشق في ان تبدا الخطوات العملية في وقت قريب وان تكون نواة هذا المشروع دول عربية عديدة على ان يكون مفتوحاً مستقبلاً امام بقية الدول العربية للوصول الى التكتل الاقتصادي العربي الواسع الذي سيجعل العرب يدخلون القرن الواحد والعشرين كقوة اقتصادية لها وزنها وتأثيرها في عصر التكتلات الاقتصادية الكبرى.

وهذا المشروع هو رد عملي على كل القمم والمؤتمرات الاقتصادية الشرق اوسطية .. لذا فان دمشق لا تعير مؤتمر الدوحة الآن ادنى اهتمام، خاصة وان الدول العربية ذات الثقل السياسي والاقتصادي قاطعته وأزرت الموقف السوري .. وبالتالي ستكون في المستقبل القريب نواة التكتل الاقتصادي العربي المنوي انجازه، والذي سيعرفه العرب من محيطهم الى خليجهم في وقت قريب جداً. ■

دمشق - هشام بشير





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٢ / ١١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ١٧ دولة عربية تشارك في منطقة التجارة الحرة في يناير القادم

كتب - ياسر صبحي :

أكدت عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية أن تقدم الإصلاح الاقتصادي في عدد كبير من الدول العربية واستمرار توجيهها نحو اقتصاد السوق وتزايد دور القطاع الخاص بالإضافة إلى تزايد المنتجات الصناعية سوف يساعد على نجاح منطقة التجارة الحرة العربية المنتظر أن تبدأ في أول يناير القادم. ويساعد ذلك أيضا تقدم العلاقات الاقتصادية الثنائية بين بعض الدول العربية.

وأشار إلى أنه لا يتوقع مشاركة جميع الدول العربية في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية عند بدايتها بسبب تفاوت الأوضاع الاقتصادية بينها وأن الدول التي ستشارك في البداية هي الدول التي حققت أكثر تقدما في مجال الإصلاح الاقتصادي على أن تنضم باقي الدول فيما بعد ويساعد ذلك أيضا تقدم العلاقات الاقتصادية الثنائية بين بعض الدول العربية.

وأكد أن الدراسات التي قامت بها الجامعة العربية أوضحت أن فرص التكامل بين الدول العربية أكبر من مجالات التنافس وهو مصدر القوة الأساسي للتعاون الاقتصادي العربي، وأن الدول العربية تمثل قوة اقتصادية هامة حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ٦٨٠ مليار دولار ويبلغ عدد السكان في المنطقة نحو ٢٤٠ مليون نسمة ويقوم العالم العربي بإنتاج ٦٠٪ من البترول العالمي.

وأشار عبد المجيد أمس في لقائه بمجموعة من الصحفيين العرب أنه يتم حاليا بحث الإجراءات

التنفيذية لاتفاقية منطقة التجارة الحرة وتنظيم الأمور اللازمة بها مثل توحيد أسعار الموانئ وتنظيم قواعد المنشأ وتداول السلع والخدمات. وأن هناك عددا من الخبراء الاقتصاديين العرب يقومون بالدراسات وتحترم قراراتها جميع الدول العربية، وأنه يمكن الاختلاف والتناقض ولكن الأساس قد تم وضعه بالفعل. وتقوم اتفاقية منطقة التجارة الحرة على تخفيض الجمارك بمقدار ١٠٪ سنويا بين الدول العربية بحيث تختفي الجمارك نهائيا بين الدول العربية بعد عشر سنوات في عام ٢٠٠٧.

وأشار عبد المجيد إلى أن أحد نجاحات القطاع الخاص في الدول العربية هو الازدهار الذي تشهده البورصات العربية وحرية حركة وتداول الأسهم والسندات.

وأوضح السفير عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية أن ١٧ دولة عربية أكدت أنها ستشارك في منطقة التجارة الحرة العربية. وأنه ستجتمع لجنة المتابعة لاتفاقية التجارة الحرة في ٢٠ نوفمبر الحالي للتورف على الخطوات التنفيذية لهذه الاتفاقية.

وأضاف أن التجارة العربية-البيئية والتي تبلغ حوالى ١٠٪ تسير بصورة أسرع من نمو التجارة العربية بشكل عام، وأن نسبة ارتفاع التجارة البيئية زادت من ٤٪ في السبعينات إلى ٦٪ في الثمانينات وإلى ١١٪ منذ بداية التسعينات، وأشار إلى تزايد صادرات الدول العربية من المنتجات الصناعية غير البترولية، وأن الصادرات غير البترولية العربية البيئية تصل إلى ٢٥٪ من إجمالي الصادرات العربية.







المصدر: أكتوبر

للتنشر وخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/١٦

## معالم الطريق... لسوق عربية مشتركة

### حاتم فاروق

التضامن العربي ارتباطه وثيق بالمطالبات الاقتصادية وروبط المصالح الوطنية والقومية وليس التكامل المشاكل السياسية وأكد د. حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية على ضرورة العمل من خلال الاتفاقيات المبرمة من قبل والد من حيث انهاء ، وحتى لا يعود لنقطة البداية ، وأشار إلى الساعي المصرية والسورية في هذا الصدد والتي انضمت معالهما في الاجتماع الماضي لدول إعلان دمشق ، واتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية الصادرة عن جامعة الدول ، ووافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ، فهو المدخل الرئيسي لدعم قيام السوق ، وتشهد الفترة القادمة انضمام دول للاتفاقية : فلسطين والسودان ولبنان والمغرب والجزائر وتونس ، مما يتيح إخراج الدعوة إلى حيز الوجود ، والمضي نحو التحرير الكامل لحركة التجارة ، وتوسيع القاعدة الإنتاجية ، والعمل على تنفيذ الاتفاقيات الثنائية والجماعية ، لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، لضمان زيادة حجم التجارة التنموية التي لم ترق إلى طموحات الشعوب العربية ووجب أن تبني جامعة الدول المشاكل التي

الإعلام ، ومشاركة السفراء العرب بالقاهرة ، وأكد د. عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية على ضرورة تبني الدعوة المصرية للإسراع في عقد إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة النواة الحقيقية لقيام هذه السوق التي عطلت عليها امتا العربية امالا كبيرة ، لأنها توطد أركان العمل الاقتصادي العربي المشترك ، مشيرا إلى دراسة الاتفاقيات الاقتصادية العربية الجماعية في مجال الاستثمار والتجارة ، ومدى مواءمة اتفاقيتي التجارة والاستثمار على إقامة منطقة التجارة العربية الحرة التي نادى بها مؤتمر القمة العربي في شهر يونيو من العام الماضي وأقرها كل من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس جامعة الدول العربية خلال شهر فبراير ومارس من العام الحالي .

وفي الكلمة التي ألقاها إيهاب مقبل الأمين العام المساعد لشئون الإعلام بالنيابة عن الأمين العام ، قال : تهتبه المطالبات السياسية لتقديم

بلغ حجم المديونية العربية ١٤٠ مليار دولار ، وخدمة الدين وصل إلى ١٢ مليارات سنويا ، والأموال العربية المهاجرة في الخارج ١٠٠٠ مليار دولار ، كيف يعيدها من غربها ، لاستثمارها في مشروعات للوطن العربي

هذا إلى جانب اختيار حزمة من السلع لتحتفي بالإعفاءات الجمركية ، وإزالة المعوقات أمام التجارة البينية ، وحتى تنافس السلع الأجنبية ، بإزالة أسباب تدني الخدمات المصاحبة ، كالنقل والمعلومات وخدمات الشحن والتفريغ وتعتيد الإجراءات الجمركية ، وغيرها . جاءت هذه الحقائق في الندوة التي عقدتها إذاعة صوت العرب تحت عنوان : نحو سوق عربية مشتركة ،

ضرورة إعطاء دفعة قوية لجهود تفعيل السوق العربية المشتركة على ضوء المستجدات الاقتصادية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في الوقت الراهن ، هذا ما أكدته المشاركون في ندوة إذاعة صوت العرب احتفالا بعيدها الـ ٤٤ ، برعاية صفوت الشريف وزير







المصدر: أكتوبر

التاريخ: ١٦ / ١١ / ١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاحصائيات حوالي ١٠٠٠ مليار دولار،  
وضرورة توجيه هذه الاستثمارات داخل الوطن  
العربي. واختيار حزمة من السلع التي يجب  
أن تحظى بالإعفاءات الجمركية، وتشجيع قيام  
المشروعات العربية المشتركة. ودعم القطاع  
العربي الخاص للمساهمة في عمليات الإصلاح  
الاقتصادي والتنمية العربية. وتبنت القوى  
العامة العربية للعمل على أرضها بدلا من التوجه  
إلى الدول الأكثر ثراء.

اهتمام الدول العربية بكفاءة التجارة بين  
اهتمامها بتطوير التجارة البينية... التي تعاني  
من تدني الخدمات المصاحبة لها كالنقل  
والمعلومات وخدمات الشحن والبرائز،  
وتعقيد الإجراءات الجمركية، وعدم وجود  
خطوط للنقل البحري... جاء هذا في كلام د.  
عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد  
للشئون الاقتصادية... وقال: وغير ذلك من  
مشاكل التمويل والتأمين، والذي يؤدي إلى رفع  
تكاليف النقل وأجور الشحن للسلع العربية،  
ويجعلها غير منافسة للسلع الأجنبية في الأسواق  
العربية... ورغم تمتع هذه السلع بميزة الجواز  
الجغرافي... ولهذا فتطبق الاتفاقيات في مجال  
التجارة بين الدول لن يزيد المبادلات التجارية...  
وينعكس على تجارتها مع العالم الخارجي  
بما يفقد قدرتها التنافسية، ويقلص نصيبها من  
التجارة الدولية.



د. عصمت عبد المجيد



صفوت الشريف

تواجه قيام السوق من خلال تشكيل لجان تسوق  
وتتابع الجهود المبذولة في هذا الصدد.  
قال د. عيسى درويش سفير سوريا  
بالقاهرة: إن القصور الواضح في عمل الهيكل  
التظيمية العربية، والتي لم تعد قادرة على تحقيق  
المزيد من الطموحات، وإرضاء الواقع العربي  
في هذه الحقبة التي تواجه فيها الأمة العربية  
تحديات كبرى على الصعيد الدولي،  
والإقليمي... فحجم التجارة العربية البينية لم يعد  
٩٪، ومعدل النمو في الوطن العربي لا يتجاوز  
٢٪، ومعدل الاستثمار ١٪ في حين بلغ حجم  
المديونية العربية ١٤٠ مليار دولار... وخدمة  
الدين وصلت إلى ١٢ مليارات سنويا... فمن  
الضروري دعم وتشجيع الاستثمارات العربية،  
والدعوة إلى عودة الأموال العربية للمهاجرة  
بالخارج... والتي بلغت وفق أحدث







المصدر: **العربي**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧ / ١١ / ١٩٩٧

## مؤتمر قومي بجامعة أسيوط يناقش

### (السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي)

يشارك الحزب الناصري بالسيوط في الندوة التي يعقدها مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط عن السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي من ٢٥ إلى ٢٦ نوفمبر الجاري تحاورا مع المبادرة العربية الجديدة لإحياء مشروع السوق العربية المشتركة وتفعيل العمل العربي المشترك. يفتتح المؤتمر تحت رعاية د. مفيد شهاب وزير التعليم العالي، ورئيسة د. محمد رافت محمودة رئيس جامعة أسيوط ويشارك فيها د. أسامة البار مستشار رئيس الجمهورية، ود. عصمت عبد المجيد أمين عام الجامعة العربية ووزراء الاقتصاد والتجارة والتعاون الدولي، وأمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وأعضاء المنظمات الإقليمية والاتحادات العربية، وممثلون لائتلاف وعشرين دولة عربية يمثلون الجامعات ومراكز البحوث والمهنيين بقضايا العمل الاقتصادي العربي المشترك. وفي تصريح خاص لـ"العربي"، أكد الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير

مركز دراسات المستقبل وأمين عام للمؤتمر أن المؤتمر سوف يناقش خيارات التعاون العربي في القرنين القادمين والتحديات التي تواجه مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية ويقدم الدروس المستفادة من التجارب العالمية والإقليمية، واتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية وتأثيرها على التعاون العربي، وقضايا التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط، ودور الإرادة السياسية في تعزيز التوجهات العربية لأقامة السوق العربية المشتركة، واتفاقية التعاون الاقتصادي والدفاع المشترك في إطار الجامعة العربية ١٩٤٥، وقضايا التعاون الإقليمي بين دول الجوار تركيا، إيران، سوريا، وكذلك قضايا المياه والطاقة والتجارة والأمن وتفعيل اتفاقيات التجارة التفضيلية الثنائية، منطقة حرة للتجارة العربية، اتحاد جمركي عربي وتسهيل حركات العمل ورأس المال، كما سيناقش في المؤتمر الدروس المستفادة من التجارب العالمية بحرية الاتحاد الأوروبي، النافتا ورابطة دول جنوب آسيا، الآسيان، القحاريب الأفريقية والأمريكية اللاتينية.





المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/ /

تناقشها جامعة أسيوط : أ.د.

## السوق العربية المشتركة

## ومستقبل الاقتصاد العربي

تحت رعاية الدكتور مفيد شهاب وزير التعليم العالي والدولة للبحث العلمي ينظم مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط مؤتمره السنوي الثاني يومي ٢٥ و ٢٦ نوفمبر الجاري وعنوانه «السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي» وفق تصريح الدكتور محمد ابراهيم منصور مدير المركز الى عبدالعزیز جيرة ، والذي اضاف فيه :

وقال ان المؤتمر يناقش عدة محاور هامة منها : خيارات التعاون العربي في القرن الحادي والعشرين والتحديات التي تواجه مشاريع الوحدة الاقتصادية العربية وتقييم الدروس المستفادة من التجارب العالمية والإقليمية واتفاقيات الشراكة الأوروبية العربية وتأثيرها على التعاون العربي .

كما تتضمن المناقشة قضايا التعاون الاقليمي في الشرق الاوسط ودور الارادة السياسية في تعزيز التوجهات العربية من أجل اقامة سوق عربية مشتركة. اضاف الدكتور منصور ان الهدف من مناقشة هذا الموضوع هو احياء فكرة اقامة سوق عربية مشتركة من أجل تفعيل العمل العربي المشترك بعد تعثر محاولات التعاون الاقتصادي من قبل خاصة وان مصر تقود معها عدد من الدول العربية مبادرة جديدة لأحياء هذه الفكرة والتي تجئ استجابة للمتغيرات الإقليمية والعالمية العديدة مما يتطلب التعامل معها موقفا جماعيا عربيا مشتركا.

يشترك في أعمال المؤتمر الدكتور عصمت عبدالمجيد أمين عام جامعة الدول العربية ووزراء التجارة والاقتصاد والتعاون الدولي وأمين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية وأعضاء المنظمات الإقليمية والاتحادات العربية وممثلون لـ ٢٢ دولة عربية من الجامعات ومراكز البحوث والمهتمين بقضايا العمل الاقتصادي العربي المشترك.







المصدر: الأهراس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

## على لطفى:

# السوق العربية المشتركة ضرورة تفرضها الظروف السياسية الراهنة مفهوم الأمن القومى الشامل يجب أن يتضمن التنمية والتعاون الاقتصادى

كتب شقيق الطاهر:

أكد الدكتور على لطفى رئيس الوزراء الأسبق أن الوطن العربى فى حاجة ماسة إلى التعاون والتكامل الاقتصادى - أكثر من أى وقت مضى - حتى يستطيع أن يواجه المتغيرات العالمية الجديدة وخاصة التكتلات الاقتصادية فى العالم مشيراً إلى تأييده لقرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى الجامعة العربية فى شهر فبراير الماضى بإنشاء منطقة تجارة عربية حرة باعتبارها خطوة فى طريق إقامة السوق العربية المشتركة. جاء ذلك فى الجلسة الأولى للمؤتمر العلمى السنوى العشرين للاقتصاديين المصريين الذى يعقد تحت عنوان: «صور التعاون الاقتصادى المطروحة على الدول العربية». وأضاف أن المصالحة العربية القائمة على المصالحة أصبحت أمراً هاماً ملحاً حتى يمكن الاستفادة من حوار الوطن العربى لصالح أبنائه. واستعرض الدكتور على لطفى المحاولات السابقة لقيام تجمع اقتصادى عربى منذ قيام الجامعة العربية فى عام ١٩٤٥ وحتى الآن مبيناً أسفه لعدم وضع معظم هذه المحاولات موضع التطبيق العلمى، على الرغم من الفرض الكبير من الموائيق والمعاهدات والاتفاقيات وما أنشئ بمقتضاها من منظمات واتحادات ومجالس وصناديق وغيرها من المؤسسات العربية المشتركة إلا أن ما تحقق من نتائج حتى اليوم يعتبر محدوداً بل وهزئياً للغاية. وأشار الدكتور على لطفى إلى أن التجارة العربية البينية مازالت ضعيفة للغاية ولا تتعدى ٨٪ فى السنة من اجمالى التجارة الخارجية العربية رغم أن كميات كبيرة من مكونات السلع الأجنبية تنتجها فى الأساس دول عربية. فى حين أن حجم التجارة بين دول الاتحاد الأوروبى تشكل ٦٧٪ من اجمالى تجارتها الخارجية. وحذر من الفجوة الغذائية الخطيرة التى تهدد الوطن العربى حيث تصل إلى قيمتها إلى ٢٣ مليار دولار ومن المنتظر أن تصل إلى ٣٠ مليار عام ٢٠٠٠ منتقداً وجود أكثر من ٨٠٠ مليار دولار من الأموال العربية مستثمرة خارج الدول العربية فى حين أن مديونية الدول العربية تصل إلى ١٧٠ مليار دولار.

## أسباب الفشل

ولخص الدكتور على لطفى أسباب فشل التعاون الاقتصادى العربى خلال الفترات الماضية فى عشرة أسباب:

أولاً عدم توافر الإرادة السياسية وانعدام رغبة صانعى القرار السياسى فى السير قدماً إلى الامام فى مجال التعاون الاقتصادى والاكتفاء بالأقوال علاوة على عدم قدرة الإرادة الشعبية فى التأثير

فى الإرادة السياسية. وأضاف أن نص المادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية الذى يقضى بأن ما يقرره المجلس بالأغلبية يكون ملزماً لمن يقبله فقط مما يوجب تغيير هذا النص إلى أن ما تقرره الأغلبية تلتزم به الأقلية ومن الأسباب التى أدت إلى ضعف التعاون الاقتصادى العربى عدم وجود سياسة قومية للتصنيع على مستوى الدول العربية. الأمر الذى أدى إلى ظهور صناعات عديدة مكررة فى أكثر من دولة عربية مما سبب حدوث منافسة فيما بينها بدلاً من التعاون والتكامل ومن ثم لم تستفد هذه الصناعات من مميزات الإنتاج الكبير massproduction.

هذا بالإضافة إلى عدم توافر البيانات والمعلومات والاحصائيات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة فى الدول العربية بل أن الفكر اليسير المتوافر منها إما غير دقيق أو قديم أو غير كامل رغم وجود كثير من الهيئات والاتحادات العربية وهاجم الدكتور لطفى السياسة الخاطئة لصنابيق الانماء العربى التى أدت إلى عدم تحقيق

الأهداف المرجوة لمسيرة التكامل الاقتصادى العربى خاصة أن هذه الصنابيق ليست متخصصة بمعنى أن كل صندوق يقدم المعونات بأشكالها المختلفة لتمويل مختلف أنواع المشروعات.

وانتقد عدم أخذ الدول العربية بمفهوم الأمن القومى العربى الشامل الذى يتجاوز الإجراءات والتدابير العسكرية ليشمل مجموعة أخرى من العناصر فى مقدمتها التنمية الاقتصادية الشاملة للوطن العربى بالإضافة إلى حتمية التعاون العربى لمواجهة مشكلة المياه وعدم كفايتها حيث أن كمية المياه المتاحة حالياً فى الوطن العربى تقدر بحوالى ١٨٠ مليار متر مكعب فى السنة فى حين أن المطلوب ٣٠٤ مليارات متر مكعب وبذلك يكون العجز ١٢٤ ملياراً أى بنسبة ٤٠٪ تقريباً مشيراً إلى محاولات إسرائيل المستمرة لسرقة المياه العربية بل وتسيطر على جزء كبير من مواردها وتطمع فى الحصول على المزيد منها. وأكد لطفى أن مجموعة القوانين والسياسات







المصدر: الأهرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٢

والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التي تؤثر في القرار الاقتصادي لا توفر المناخ الاستثماري الملائم مؤكداً أن المستثمر لا يتخذ قراره بتوجيه استثماراته الى دولة اخرى الا اذا تولد لديه شعور بالثقة وتوقع الربحية. والمناخ الاستثماري في الوطن العربي لم يصل بعد الى المستوى الذي يشجع على تدفق الاستثمارات بشكل يسمح له بالانطلاق في طريق التنمية حيث لا توجد دولة عربية واحدة تتوافر بها جميع عناصر المناخ الاستثماري السليم وهي الاستقرار السياسي والنظام الديمقراطي وقوانين الضرائب والعمل والنظام القضائي ولا سيما سرعة حسم المنازعات بالإضافة الى سياسة سعر الصرف والغرض الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص والإجراءات المبسطة لإقامة المشروعات وطالب الدكتور على لطفى بالاسراع في انشاء السوق العربية المشتركة لمواجهة المتغيرات العالمية لا سيما اتفاقية الجات الجديدة التي لن تسمح لأي دولة بأن تعطى معاملة تفضيلية لدولة اخرى دون أن تعطىها لكل الدول الاخرى. ومعنى ذلك ان اقامة السوق العربية المشتركة او على الأقل منطقة التجارة الحرة يجب ان يتم قبل التطبيق الكامل لاتفاقية الجات والا ففقدنا ميزة المعاملة التفضيلية بيننا كدول عربية. مشيراً الى ان الامل ما زال قائماً والفرصة ما زالت مواتية لتجنب اخطاء الماضي والانطلاق في طريق المستقبل.

واوضح الدكتور لطفى ان هذا يستوجب الاسراع بتخفيض فترة السماح المعطاة لإنشاء منطقة التجارة الحرة الى ٥ سنوات بدلاً من عشر سنوات أي تخفيض الضرائب الجمركية ٢٠٪ سنوياً بدلاً من ١٠٪.



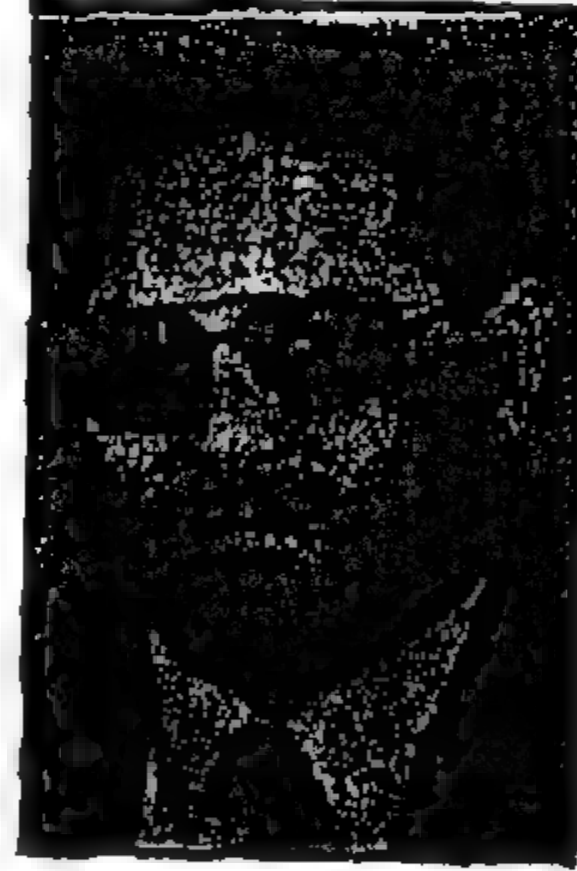


المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

## د. حمدي عبد العظيم يؤكد إمكانية نجاح إقامة السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية

كتب شقيق الطاهر  
أكد الدكتور حمدي عبد العظيم عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية  
بمخطط إمكانية نجاح منطقة التجارة الحرة العربية في زيادة حجم التجارة  
العربية البينية في ضوء التغيرات التي شهنتها الاقتصاديات العربية في ظل  
تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي مشيراً إلى أنه رغم المعوقات السياسية  
والاقتصادية للتكامل العربي وصعوبة إقامة سوق عربية مشتركة رغم مضي  
أكثر من ٢٣ عاماً على توقيع اتفاقية أنشائها إلا أن دعوة مؤتمر القمة العربي  
الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٦ لإقامة منطقة تجارة حرة عربية يعتبر خطوة  
هامية على طريق التكامل الاقتصادي العربي والوصول إلى السوق العربية  
المشتركة مؤكداً أن الظروف العالمية الجديدة تفرض على الدول العربية التكتل  
في مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية مثل: السوق الأوروبية واتفاقية  
الجات. جاء ذلك في المؤتمر العلمي السنوي العشرين للاقتصاديين المصريين  
بمقروان «صور التعاون الاقتصادي المطروح على الدول العربية» وأشار  
الدكتور حمدي عبد العظيم إلى الأساس في الانطلاق نحو التكامل العربي يكمن  
في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١ اتفاقية  
تسوية المدفوعات بين الدول العربية تحت إشراف صندوق النقد العربي خاصة  
أن كافة العوامل السابقة تجعلنا نخلص إلى جدوى إقامة منطقة تجارة حرة  
عربية ستكون أكثر فعالية إذا حدثت تغيرات أخرى مساعدة وهي إعادة النظر  
في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية الذي يعكس نمطاً من التبعية  
التجارية للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان مما يؤدي  
دائماً إلى وجود عجز تجاري لصالح تلك الدول على حساب التبادل التجاري  
العربي - العربي الهزيل. بالإضافة إلى إقامة شبكة معلومات إقليمية عربية  
لتحقيق سهولة تسويق السلع العربية وتيسير  
الخبرات والإمكانات التصديرية ويطلب الدكتور  
عبد العظيم بقرشيد العلاقات السياسية العربية  
لإعطاء دفعة للتكامل الاقتصادي العربي في  
مواجهة محاولات الاستقطاب والبيعية من جانب  
القوى الخارجية تحت دعاوى ما يسمى بالسوق  
الشرق أوسطية والشراكة. ويبدى الدكتور حمدي  
عبد العظيم تفاؤله من جدوى إقامة سوق عربية  
مشتركة رغم عوامل التشكيك في فاعلية إقامة  
منطقة تجارة حرة مؤكداً زوال معظمها والبقية في  
طريقها للزوال.



د. حمدي عبد العظيم

### وأسباب التفاؤل

أولاً: اختلاف السياسات الحمائية التي كانت  
تطبقها الدول العربية وذلك في إطار برامج  
الإصلاح الاقتصادي المطبقة بالتعاون مع  
المؤسسات الدولية، وبحكم التزام بعض الدول  
العربية بإحكام منطقة التجارة العالمية التي تهدف إلى تحرير التجارة  
الدولية بعد اتفاقية «الجات» مما يمهّد الطريق أمام تحرير التجارة البينية  
للدول العربية. ثانياً: ارتفاع نسبة الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الدول  
العربية خلال عقد التسعينيات رغم استمرار وجود فجوة غذائية عربية مما  
يقلل الاعتماد على استيراد الغذاء من خارج الوطن العربي.  
ثالثاً: تغير دور الحكومات العربية في إدارة اقتصادياتها وسماعها للقطاع  
الخاص بلعب دور أكبر مما أدى لضبط انقاع الأداء الاقتصادي وتهيئة المناخ  
المشجع للاستثمار والإنتاج وزيادة دور المنظمات غير الحكومية في التنمية  
مما ساعد على نمو الظروف المناسبة لعمل قوى السوق. الحرية دون قيود مع  
ضمان حرية حركة التجارة الخارجية للدول العربية بصفة عامة والتجارة  
العربية بصفة خاصة.  
رابعاً: وجود بعض المؤسسات العربية المساعدة لتحرير التجارة العربية  
البينية مثل صندوق النقد العربي الذي يتبنى نظام لتسوية المدفوعات بين  
الدول الأعضاء بالإضافة إلى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمؤسسة  
العربية للاستثمار وصناديق الائتماء العربية.  
ويؤيد الدكتور حمدي عبد العظيم التطبيق التدريجي في الخطوات إنشاء  
منطقة التجارة الحرة من أول يناير ١٩٩٨ مع وضع الضوابط المتعلقة بحماية  
البينة والنشأ العربي للسلع المتبادلة والمطابقة للمواصفات ومعايير الجودة.





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٥

مناقشات مهمة بمجلس الشعب أمس

# السوق العربية المشتركة ضرورة لمواجهة التكتلات الدولية

## الحكومة: توفير كل الضمانات للمستثمرين وحمايتهم من التأميم

برغم هدوء المناقشات في مجلس الشعب أمس برئاسة الدكتور أحمد فتحي سرور، والتي دارت حول عدد من الاتفاقيات الدولية لدعم التعاون الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، إلا أن المشاعر الوطنية للنواب انبجست بقوة وقد دار النقاش حاراً حول التعاون الاقتصادي العربي وتشجيع الاستثمارات بين الدول العربية تمهيداً لإقامة السوق العربية المشتركة. وقد أكد الأعضاء على أن الاتجاه العربي القوي في هذا الميدان يمكن أن يسهم في سد الفجوة الاستثمارية للدول العربية في مواجهة التحدي الحضاري الذي تحاول إسرائيل من خلاله فرض سيطرتها وهيمنتها على العالم العربي، ومقدراته.

تشجيع وحماية الاستثمارات بين مصر وتركيا والموقعة في مصر من شأنها تقيد الاقتصاد المصري ومن شأنها أن تدعم الاستثمار.

وقال صلاح عبيده أنه من الضروري أن تسرع وزارتي الخارجية والتعاون الدولي في عقد مزيد من الاتفاقيات مع مثل هذه الدول المصدرة لرأس المال وأعلن موافقته على الاتفاقية.

وقال النائب حسني بحال إن مثل هذه الاتفاقيات في غاية الأهمية ويجب تعميمها.

وطالب النائب رجب هلال حميدة بضرورة وجود المقرر الأصلي أو الاحتياطي بدلاً من النائب محمد أبوسديرة، حيث أنه من الضروري الالتزام بما تضمنه التقرير.

ثم انتقل المجلس لمناقشة اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين مصر والمغرب، حيث تحدث نائب الشرقية محمود عياد حيث أكد ترحيبه بهذه الاتفاقية مشيراً إلى ضرورة وجود العديد من الاتفاقيات المشابهة بين مصر والدول العربية لما لها من فائدة ولما لها من آثار إيجابية على العمل العربي المشترك.

التي خضعت للتأميم في الخمسينيات والستينيات وهذا ما يؤكد أن مصر الثورة لم تسلب حق أحد من الأجانب.

في بداية الجلسة ناقش المجلس الاتفاقية الدولية بشأن تبادل الأحكام القضائية بين مصر وتركيا حيث تحدث النائب محمد خليل آدم معلناً عن موافقته عن الاتفاقيات التي تضمن تحسين العلاقات بين مواطني دول الجوار. وقد وافق المجلس على الاتفاقية بدون مناقشة.

ثم انتقل المجلس لمناقشة عدد من تقارير التعاون الدولي حيث تحدث محمد علام فقال: إن هذا الموضوع يمثل حلقة من حلقات تشجيع الاستثمار كذلك تشجيع مستثمري القطاع الخاص وأعلن موافقته على التقارير المعروضة.

وقال رمضان أبو الحسن إن الاتفاقية المعروضة حالياً بشأن

وأكد النواب أن إقامة السوق العربية المشتركة هي أفضل سبيل للتغلب على هذا التحدي الحضاري. ورداً على مآثره النائب البدرى فرغلي حول تعويضات التأميم في الماضي والمطالبة بوقف صرف هذه التعويضات حماية للاقتصاد المصري، أكد الدكتور فتحي سرور أن مصر بصرف هذه التعويضات إنما تعطي الضمانة وتؤكد المصادقية أمام الاستثمار الأجنبي من منطلق أن مصر دولة دستورية تحترم التعهدات والالتزامات الدولية، وأكد ظافر البشري وزير الدولة للتخطيط أن مصر حريصة على أن تقدم كل الضمانات للمستثمرين ولذلك قامت الحكومة بتعويض رعايا ٢٢ دولة عن ممتلكاتهم التي خضعت للتأميم في الماضي. وأوضح توفيق عبيده إسماعيل بصفته أحد رجال ثورة يوليو ١٩٥٢ أن مصر دفعت تعويضات للأجانب عن ممتلكاتهم







المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ١١ / ١٩٩٧

تابع الجلسة :

## عبد الجواد على أحمد البطريق خالد الديب

وأعلن عياد مراقبته على هذه الاتفاقية.

### السوق العربية

وقال النائب خليل قويطة: إن السوق العربية المشتركة هي البديل للشرق الأوسطية ومحاولات إسرائيل والتي كان آخرها مؤتمر الدوحة وعلينا أن ندرك أن إسرائيل تسعى للاستيلاء على مقدرات العرب الاستثمارية ولذلك أريد هذه الاتفاقية.

### جذب الاستثمارات

وقال فاروق الديب: إن هناك صراعا دوليا على جذب الاستثمارات، ونحن في مصر نعمل من أجل ذلك، ومثل هذه الاتفاقية ستساعد على تعزيز العلاقات بين الدول العربية ونحن نريد أن يكون للعرب كلمة وسط عالم التكتلات الاقتصادية، والسياسية من خلال التعاون القوى بين الدول العربية.

وقال خليل آدم: أننا نرحب بأي توجه عربي اقتصادي وهذه الاتفاقية برغم أنها مع دولة بعيدة جغرافيا فإنها مع دولة تربطنا بها أواصر الأخوة، وسوف تزيد هذه الاتفاقية من

وجود الأخوة المغاربية بمصر وهذا في حد ذاته يدعم العلاقات الاستثمارية. وقال شوقي النجار: لابد من الموافقة على مثل هذه الاتفاقيات التي تسهم في دعم العلاقات بين الدول العربية. وقال محمد موزوق: يجب أن يكون هناك أمانا مقارنة بين البنود في هذه الاتفاقية والاتفاقيات السابقة لإعطاء دفعة للتعاون مع العالم العربي. ثم وافق المجلس على الاتفاقية.

### تعويضات التأميم

ثم انتقل المجلس لمناقشة الاتفاقية الموقعة بين مصر ومالطة بشأن تعويضات المصالح المالية بين البلدين. وقال ميرماس رضوان: أن من عوامل تشجيع الاستثمار أن يكون للدولة التي تعقد مع الاتفاقيات ثقة على الاستثمار في مصر.

وقال البدرى فرغلى: إن هذه الاتفاقية تمثل سابقة خطيرة وأن مصر بهذا تفتح على نفسها أبواب التعويضات مؤكدا أن هذا مبدأ خطير، وقال: إن الدول التي أمم بعض رعاياها أمامهم القضاء المصري ليحصلوا على تعويض وقال متسائلا: هل يعنى هذا أنه بالإمكان بإعانة أسهم قناة السويس للاكها أو تعويضهم... وهذا أمر يجب النظر له بعين الاعتبار.

### مشاهدة دستورية

وقال الدكتور فتحى سرور أن كلام

البدرى كلام خطير... فإن مصر دولة ديمقراطية تحترم الدستور وأن الدستور المصرى ينص على ضرورة تعويض ماتم تجميعه... وليس مجرد الاستيلاء أن هذا الاجراء يعطى مصداقية لمصر... ويعطى مصداقية لكل ما تعلقته حول ترهيبها بالاستثمار.

وقال السيد ظافر البشورى: وزير الدولة للتخطيط أن مثل هذا الاجراء من شأنه أن يعطى المستثمرين ثقة فيما لو قاموا بإقامة الاستثمارات في مصر.

وقال أنها آخر اتفاقية تعريض يتم اقرارها من بين ٢٢ اتفاقية سبق توقيعها مع دول أجنبية أخرى.

وقال رئيس اللجنة الاقتصادية السيد عبدالله طائل أن التعويض المقرر في هذه الاتفاقية وإن كان لا يتعدى مبلغه ١٠٢ ألف دولار إلا أنه يسجل لمصر حرصها على تسوية كل مطالبات الدول حتى تكون جاذبة للإستثمار. وقال عبدالمنعم العليمى: إنه يوافق على هذه الاتفاقية.

### لانتقبل الشروط

وعقب ذلك أعلن المجلس موافقته على الاتفاقية وانتقل لمناقشة اتفاقية مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن تقديم منحة لمشروع تطوير الخدمات الإدارية والفنية لمجلسي الشعب والشورى.

وقال حسن رضوان: إن هذا العصر يعتبر ثورة الاتصالات التي تعمل بسرعة كبيرة ولذلك نتحن أن يكون الجانب المصرى قادرا على استيعاب ومسايرة مثل هذه الاتفاقيات وهذه الاتفاقية متوازنة يستطيع المواطن من خلالها الاستفادة من الثورة التكنولوجية فالقرار الآن يجب أن يكون مدروسا وفقا للأساليب العلمية.

وقال محمد الضهيرى: إن الاتفاقية نصت على أنني إذا خالفت ستفرض على عقوبات وأنا أرفض هذا النص كما أن الاتفاقية نصت على بعض البنود التي تجرم بعض الأفعال إلا بالرجوع للطرف الآخر - فالأمر يحتاج إلى إعادة صياغة.

### سحب الاتفاقية

وقال السيد كمال الشاذلى وزير مجلسي الشعب والشورى إن هذه الاتفاقية عبارة عن منحة لمجلسي الشعب والشورى.. وقال إن هناك غموضا في بعض بنود الاتفاقية نتيجة خطأ في الترجمة، وطالب بسحب الاتفاقية لاعادة دراستها مع الجانب الأمريكى نظرا لوجود عبارات فيها تشير للحساسية.

وقال سامح عاشور إن هذه الاتفاقية لا ترقضها للصياغة ولكن لتعلقها بتوجيه سياسات المجلسين وهذا أمر مرفوض أساسا.

وقال الدكتور فتحى سرور أن مجلس الشعب ليس طرفا فيها.. ولكنها اتفاقية بين الدولة المصرية والدولة المانحة. ومجلس الشعب يحصل على موازنته

الحكومة والمجلس غير مستقل عن أية أهداف وراء هذه الاتفاقية أو عن أى أحلام تدور في رؤوس مانتجها.

وعاد السيد كمال الشاذلى ليقول: أن هذه المنحة استهدفت تطوير الأجهزة الالكترونية داخل المجلسين وأنه لو كانت تهدف لإقادة أشخاص فإن الدولة لكانت رفضتها في حينها.

وأكد أن مجلس الشعب يحصل على موازنته من الحكومة.. وأن الحكومة إذا رأت احتياج المجلس لزيادة في موازنته فإنها سوف تزيدها فوراً دون انتظار أى منج.

ثم وافق المجلس على طلب الحكومة بسحب الاتفاقية لاعادة دراستها مع الجهة المانحة على ضوء مآدار من مناقشات بشأنها في مجلس الشعب.

### (ليست للمحاسيب)

ثم انتقل لمناقشة اتفاقية المنحة الأمريكية والخاصة بالتعاون الفنى دراسات الجدوى حيث قال خالد محمود: إن مثل هذه الاتفاقيات التي ترمى إلى الإسراع بعملية الخصخصة قد أضرت بالاقتصاد القومى.. وإن هذه الاتفاقات قد أفادت أفراد ولم يستفد منها الشعب.

### وطالب بضرورة رفضها

وقال السيد ظافر البشورى وزير الدولة للتخطيط أن هذه المنحة ليست لعمليات الخصخصة ولكنها خاصة بدراسات الجدوى المتعلقة بكل قطاعات الدولة وقد وقعت منذ عام ٨٢ وتشمل أيضا الجمعيات الأهلية.

وقال عبد المنعم العليمى إن هذه الاتفاقية الموقعة عام ٩٥ قد حولت اللجنة بعد مرور ٢٢ شهرا لماذا لم يتم إحالتها إلى المجلس فور توقيعها.

### وطالب بتفسير من الحكومة

### (حبيل المشنقة)

وقال البدرى فرغلى أن المنحة تخلق أوضاعا خاطئة فإذا كانت أمريكا تعطينا دولارا فإنها تحصل على أضعاف ذلك من مصر ونحن نرفض أى منج لأنها أشبه بحبل المشنقة.

وقال الدكتور محمد عبد اللاه أن هذه المنح تكتي تقدير لمصر وبورها على الساحة الدولية ولدور الرئيس مبارك ونرجو أن يتم وضع الأولويات التي

### يراهما المجلس موضع الدراسة.

وقال خالد محمد حامد محمود: كنا نريد أن يكون أمانا بيان يحدد كيفية صرف مثل هذه المنح ومن المستفيد منها، وهذا من حقنا كنواب عن الشعب، لأننى أعتقد أن مثل هذه المنح تستخدم لاقساد نعم بعض الموظفين ف بعض جمعيات رجال الأعمال والجمعيات التطوعية.

وقال الوزير كمال الشاذلى - وزير شئون مجلسي الشعب والشورى: لا وألف لا أقولها للأخ خالد، لأن أعمال







المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥/١١/١٩٩٧

هذه المنح لا تستخدم في افساد النعم، ان لدينا كشوفات كاملة بالمنح وكيفية التصرف فيها ومن استفاد منها وعلى استعداد أن تقوم الحكومة بتقديم هذه البيانات كلها الى مجلس الشعب . وقال على فتح الباب ممثل حزب العمل: ماأعلمه أن هذه الأموال يتم استخدامها في غير أغراضها تحت مسميات مثل التدريب وزيادة الكفاءة كاجراء شكلي لاستنزاف هذه المنح وصرفها في غير أغراضها الحقيقية. ونحن نرحب بأي منح تذهب في الأغراض الحقيقية لها بما يدعم الاقتصاد الوطني، والا فأننى أرفض هذه المنح.

وعقب الوزير كمال الشانلي: لا داعر للتشكيك بهذا الكلام والثقة كاملة في جميع العاملين بأجهزة الدولة والحكومة على استعداد لأن تودع لدى مجلس الشعب بيانات المنح والقروض التي وردت من عام ١٩٧٤، حتى الآن حتى يطلع عليها الأعضاء ويعرفوا أوجه صرف هذه المنح وتلك القروض. ويعد اتصال باب المناقشة وافق المجلس على الاتفاقية . ويستأنف المجلس اجتماعه يوم السبت الموافق ١٩٩٧/١٢/١.





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ / ١١ / ١٩٩٧

## إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة

## حياة وبقاء وليست رفاهية

قطاع

الصناعة

رقم ٢

الخبراء يؤكّدون:

## الاتفاقيات الثنائية بداية طيبة لعمل

## تجمعات عربية قوية

## مطلوب إزالة الحواجز أمام تحرك

## رجال الأعمال

إنشاء نقاط للتجارة الحرة

بين الدول العربية







المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ / ١١ / ١٩٩٧

أعلن الرئيس حسني مبارك في خطابه الأخير في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة أن العالم المعاصر يشهد تطورات عميقة في المجال الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي أهمها سيادة نظام الاقتصاد الحر الذي تحكمه عوامل السوق وإقامة تكتلات اقتصادية عملاقة توفر لأعضائها مزيداً من القدرة والقوة وتعبي، مواردهم وطاقاتهم لتعظيم الإنتاج وتبادل الخبرة وتعزيز

قدرتهم على المنافسة في السوق العالمية وليس هناك من هو أجدر بإقامة مثل هذه التكتلات من الأقطار العربية التي تجمعها وحدة الهدف والصلحة والمصير وتربط بينها منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعي متجانس بصرف النظر عن اختلاف حجم الثروة إن إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية أو ترفاً كما أننا نطلق من نظرتنا من أن

الهدف المرجو ليس اقتسام الثروة أو حرمان أي شعب عربي من مستوى الدخل الذي ينعم به لأن التكتل الذي نشده هو تكتل يضيف ولا ينقص يقوى ولا يضعف يعزز ولا يبدد وهو تكتل دعم وتجديد لا استقاص ولا تجريد لأن الجماعة لا تقوى ولا تتعزز إلا بقوة كل واحد من أعضائها فكيف يرى الخيرا، إمكانية إقامة هذه السوق!







المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٥

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يقول الكيميائي عادل الدنف رئيس الشركة القابضة للصناعات المعدنية انه لكي ننطلق نحو سوق عربية مشتركة يجب أن يتم تقييم الأوضاع الحالية لدى الدول العربية. وقال ان مصر تربطها بجميع الدول العربية تقريبا اتفاقيات ثنائية تستهدف دفع حركة التجارة البينية بين مصر وهذه الدول مشعرا الى أن التطور الذي حدث مؤخرا في كل مجالات الانتاج الصناعي كما وكيفا واضح لكل المهتمين بقضايا الانتاج والتصدير.. وقال ان قضايا الانتاج والتصدير أصبحت مصيرية لدفع حركة التنمية الاقتصادية داخل مصر والدول العربية في ظل التكتلات الاقتصادية القائمة حاليا في دول العالم المختلفة.

ويعتقد رئيس الصناعات المعدنية أن الفترة القادمة ستشهد تركيزا على ازالة كل المعوقات التي تحول دون انطلاقة تصديرية لكل دول العالم وفي مقدمتها الدول العربية

وأشار إلى أن العالم يشهد الآن تكتلات اقتصادية كبيرة في الوقت الذي تتوافر فيه كل مقومات النجاح أمام إقامة تجمع اقتصادي عربي أو سوق عربية مشتركة.

وأضاف انه لا بد من ايجاد التكتل العربي الاقتصادي القوي ليتمكن في المستقبل مواجهة التحديات القادمة التي يتميز بها اقتصاد السوق العالمي الواحد.

وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يسير بخطوات سريعة من أجل توحيد كل المقومات الاقتصادية الأوروبية وهامهم اليوم يوحدون العملة الأوروبية ويضعون الضوابط من أجل تكتل اقتصادي أوروبي قوي.

ويما يحدث اليوم في بقعة أخرى من العالم في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا من إقامة تجمع اقتصادي وأيضا في آسيا يؤكد ضرورة سرعة إقامة تكتل اقتصادي عربي يستطيع مواجهة هذه التكتلات مؤكدا أن المستقبل اليوم هو للاقتصاد القوي الذي يجد مكانه على خريطة العالم.

وأوضح أن الدول العربية تملك كل مقومات الوحدة الاقتصادية وإذا كانت الوحدة السياسية تعثرت في الماضي فمن الممكن تحقيق الأهداف القومية العربية من خلال وحدة اقتصادية وإيجاد صيغ للتكامل وعلى سبيل المثال يمكن ايجاد نوع من التكامل الصناعي وتوحيد المواصفات القياسية للمنتجات وإزالة الحواجز الجمركية والضريبية وتطوير التشريعات بما يسمح بحرية حركة بين الدول العربية.

ويطالب بإزالة الحواجز أمام تحرك رجال الأعمال فيما يتعلق بمنح التأميمات بين الدول العربية مع ضرورة تولد قناعة لدى القيادات السياسية بضرورة إقامة تجمع اقتصادي وإزالة كل المعوقات لإيجاد التكامل المنشود.

وأشار إلى أنه من المؤسف أن حركة التجارة البينية حتى الآن محدودة في صناعة مثل الصلب رغم الازدهار التي تشهدها والتوسعات القائمة لا تتجاوز ٨٪ من الاحتياجات العربية في حين يلجأون الى السوق الخارجي لشراء ما

يحتاجون..

إليه!! رغم.

أن هذه

الصناعة

عصب

التنمية.

ويطالب

رئيس

الصناعات

المعدنية بضرورة عقد لقاءات بين المنتجين والمستهلكين والتعريف بكل الطاقات والتوسعات والمشروعات القائمة. وأوضح أن الخطوات الجادة التي تسير فيها الحكومة من عقد اتفاقيات ثنائية تتمثل في لقاءات اللجان العليا بين رؤساء الوزراء بين مصر وعدد من الدول العربية يمثل بداية حقيقية يجب أن تتبع بكثير من الخطوات لتطويرها بين أكثر

من دولتين. وأوضح أن ما أعلن عن تكوين اتحاد المغرب العربي والذي يضم كلا من المغرب والجزائر وانضمت إليه مصر أصبح مجعدا رغم أنه كان يمثل بداية جيدة.. ويجب أن يتم تكرار هذه التجمعات في المشرق العربي ودول الخليج.

وأضاف أن التجارب علمتنا أن السياسة دائما تؤثر في الاقتصاد ولكن نأمل أن يكون الاقتصاد هو المؤثر في السياسة ويساهم في تقوية الروابط بين الاقطار العربية ليحقق الحلم الكبير وهو الوحدة الاقتصادية العربية.

ويقتتل

المحاسب محمد

الشيخ رئيس

الشركة العامة

للتجارة

والكيماويات أن

لدى الدول

العربية كل

مقومات انشاء

السوق العربية المشتركة والتي من أهمها:

● سوق عربية واسعة قوامها ٢٥٠ مليون نسمة وفقا لآخر تعداد ويمكن القول ببساطة أن حجم هذا السوق لا يقل عن ٢٠٠ مليون نسمة.

● وجود ثروة طبيعية أهمها البترول والحديد والفوسفات والأسمت وغيرها وهي جميعها لها تأثير ايجابي على جميع

أوجه النشاط الصناعي.

● منتجات زراعية أهمها القطن والقمح والأرز وهي أيضا منتجات لها تأثير ايجابي على الصناعة.

● شبكة معقولة من الطرق يمكن استخدامها مع قليل من الاستثمارات وتؤدي الى فعالية كبيرة في التجارة البينية بين الدول العربية.





المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وقال انه اذا اراد القادة العرب قيام هذه السوق قامت واذا رفضوها فلن تقام لها قائمة مؤكدا ان العرب اليوم في أمس الحاجة لقيام مثل هذه السوق وبأي شكل سواء كان من خلال التعاون بين بلدين أو أكثر.

وقال ان السوق العربية المشتركة كانت حلما كبيرا ظل يراود المواطن العربي قبل قيام ثورة ٢٢ يوليو حتى أصبح كابوساً أكثر منه حلما بسبب عدم المبادرة بتنفيذها.

وأشار ان حب السلطة والزعامة هي التي عرقلت قيام هذه السوق منذ سنوات طويلة لأن من يحاول الدعوة إلى إقامتها يحارب من أشقاء آخرين..

وقال ان الدول الأوروبية ورغم عدم إجماعهم على لغة وقومية واحدة أصبحوا دولة واحدة تجمعهم عملة موحدة وسوق واحد لأن هذه الدول كانت تتوفر عندها رغبة قوية وهي أن مصلحة كل منهم في أن يجتمعوا في سوق واحدة.

وقال ان الدول العربية في الماضي كانت دولة واحدة حتى تم تقسيمها بفعل الدول الاستعمارية إلى عدة دويلات ويقوم على كل دولة زعيم.

وأوضح ان أسوأ ما في الاستعمار انه ترك في بلادنا ولدى المواطن البسيط عقدة حب المستورد وتفضيل كل ما هو قادم من الخارج وهو شيء طبيعي تزول آثاره بعد فترة ليست طويلة ولكن يجب ألا تطول. وذلك بعزيمة الثقة في الشئع والكشجات الوطنية.

وأشار إلى ان عقدة المستورد لم تقتصر على المنتجات والسبلج ذاتها ولكنها امتدت أيضاً إلى سوق العمالة حيث يدفعون في الخليج أسعاراً أكثر وأعلى للعمالة القادمة من دول أوروبية حتى ولو كانت العمالة المصرية أو العربية أفضل منها في الكفاءة.

ويسأل لماذا تستمر بعض الدول العربية في تطبيق سياسة الكفيل عند استقدام عمالة للعمل في هذه الدول وهذا يؤكد أن الثقة في أنفسنا وفي الآخرين ليست متوفرة.

ويؤكد انه يجب قبل أن نفكر في قيام سوق عربية مشتركة أن نجد اجابات واضحة لكل العقبات التي توضع أمام تحرك رجال الأعمال والمواطنين من دولة لأخرى.. وأن يعامل المواطن العربي في كل الأقطار العربية بصورة أفضل حتى يمكن أن ترفع الحواجز والأسوار الجمركية بين هذه الدول.

● موقع جغرافي متميز يساهم بفعالية كبيرة في حركة التبادل التجاري بين الدول العربية.

● اختلاف وتباين في المناخ يؤدي إلى تنوع المحاصيل والتجارة البيئية.

وكل هذه المقومات كما يقول المحاسب محمد الشيخ تؤدي إلى قيام سوق عربية نشطة وتوفر لها سبل النجاح.. ويتلخص ذلك من خلال تنقية القوانين الخاصة بالتجارة (تصدير أو استيراد) في البلدان العربية من بعض المعوقات حتى يتسنى وينسجم الإطار القانوني المنظم لهذه السوق.. وأوضح أن إنشاء مناطق للتجارة الحرة على أسس علمية ومدروسة دون تكرار يؤدي إلى احياء صورة حية للسوق العربية وبمعنى أن يكفي باقامة نقطتين فقط للتجارة بين الدول العربية في شمال افريقيا والآخرى للدول العربية في آسيا يمكن أن يؤدي إلى تنفيذ السوق العربية بشكل عملي ومقبول.

وأضاف انه يجب تدعيم العلاقات الثنائية بين رجال الأعمال العرب واحاطتها بالرعاية والتشجيع لأنها سوف تمثل ثروة وإنساناً قوياً لصنع سوق عربية مشتركة ويفتح إنشاء بنك يخدم التجارة البيئية ويهيئها لاستيرادها في كل من نقطتي التجارة الحرة لتوفير التمويل اللازم لرجال الأعمال والمستثمرين.

كما يجب قيام الدول العربية من خلال رجال الأعمال بالاستثمار في إنشاء الطرق والموانئ والمطارات بما يسهل ويعظم التجارة البيئية بما في ذلك اقتناء وسائل نقل حديثة (برادات مبردات).

ويطالب بالتنسيق الكامل بين الدول في المعاملات الضرائبية والجمركية أو على الأقل توقيع اتفاقيات ثنائية يتم تطويرها فيما بعد على نطاق أوسع بين مختلف الدول وبشكل تدريجي.

ويرى المهندس عبدالعال خليف رئيس شركة السكر والصناعات التكاملية ان السوق العربية المشتركة لن تقام إلا إذا توفرت رغبة حقيقية عند القادة العرب أنفسهم.





المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٦

في المؤتمر العشرين لجمعية الاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع :

## مناقشات ساخنة حول أسباب إغلاقات التعاون

### الاقتصادي العربي

• الدكتور عاطف صدقي : التجارة العربية

البينية أقل كثيرا من نسبة ٨٪

• علاء الدين مصطفى

• شهدت جلسات أعمال المؤتمر العشرين الذي نظمته الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع جلسات ومناقشات ساخنة حول قضية هامة تتعلق بصور التعاون الاقتصادي المطروحة على الدول العربية.. وتناولت المناقشات الأسباب والمعوقات التي حالت دون قيام كتكتل اقتصادي عربي وطرححت سؤالاً جوهرياً: كيف يمكن إقامة كتكتل اقتصادي عربي في ظل بروز التكتلات الاقتصادية العملاقة والمتغيرات الدولية السريعة والمتلاحقة التي تستهدف تحرير التجارة الدولية؟

وتناولت المناقشات التي دارت على مدى ثلاثة أيام خلال الفترة من ٢٠-٢٢ نوفمبر الحالي الواقع الحالي للتجارة العربية البينية.. ولعل ما طرحه الدكتور عاطف صدقي رئيس الوزراء السابق ورئيس المؤتمر من آراء تتعلق بأن التجارة العربية البينية أقل من نسبة ٨٪.. تعكس تدني حجم هذه التجارة من إجمالي التجارة العربية في العالم..

وأشار الدكتور عاطف صدقي إلى أن المصلحة العربية تقتضي قبل الدخول في مفاوضات مع التكتلات الدولية الأخرى، أن نبدأ بالعمل مع بعضنا البعض..

ولعل ما طرحه الدكتور مصطفى السعيد وزير الاقتصاد الأسبق وسكرتير عام الجمعية باعتبار أن مختلف صور التعاون الاقليمي المطروحة حالياً على المنطقة العربية ودول

الشرق الأوسط تتطلب إلقاء الضوء على هذه الاشكال من التعاون حتى تثير الطريق أمام متخذ القرارات الاقتصادية لتأتي في صالح الشعوب العربية..

#### إغلاقات التعاون العربي

وقد جاءت الورقة التي طرحها الدكتور علي لطفى رئيس الوزراء الأسبق تحت عنوان اقتصاد الوطن العربي على مشارف القرن الحادى والعشرين لتعكس حجم ما تتمتع به البلدان العربية من إمكانيات ضخمة من حيث الموقع الجغرافى وتعداد السكان الذى يبلغ نحو ٢٤٠ مليون نسمة وتصل القوى العاملة فيه إلى نحو ٧٥ مليون فرد فضلاً عن الثروات الطبيعية من نفط ومعادن وتوافر إمكانيات كبيرة للزراعة والسياحة وغيرها من المقومات إلا أن محاولات الاندماج وقيام تجمع اقتصادى عربى جاءت متواضعة..

واستعرض الدكتور علي لطفى تلك المحاولات منذ قيام جامعة الدول العربية وما جاء فى نصوص ميثاق الجامعة الصادر عام ١٩٤٥ والاتفاقيات والمجالس المتخصصة التى أنشئت خلال الخمسينيات والستينيات إلى جانب الصناديق العربية..

ورغم محدودية نتائج تلك المحاولات إلا أن الضربة التى أصابت العمل الاقتصادى العربى المشترك جاءت فى أعقاب ما قام به العراق باجتياحه للكويت فى الثمانى من أغسطس عام ١٩٩٠ مشيراً إلى أن هذا الزلزال عاد







## المصدر : آخر ساعة

### للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٦

العراقية الإيرانية ثم حرب تحرير الكويت.. وتحدث الدكتور سيد عبدالمولى أستاذ المالية العامة بحقوق القاهرة وأشار إلى أن أخطر معوقات العمل الاقتصادي العربي المشترك هو غياب الإرادة السياسية.. وطرح سؤالاً آخر هو: لماذا غابت الإرادة السياسية غابت بسبب الاستئثار بالسلطة.. لأن التعاون الاقتصادي يتطلب تنازلات وتضحيات حالية مقابل فوائد وعوائد مستقبلية على المدى الطويل.. النظرة الذاتية والتكالب على المنافع والفوائد السريعة هي السبب الرئيسي في غياب الإرادة السياسية..

#### مزايا التكامل العربي

● وجاءت الدراسة التي طرحها الدكتور حمدي عبدالعظيم عميد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بطنطا بعنوان جدوى إقامة

منطقة تجارة حرة عربية حيث يقول إن بداية عصر الجات تعتبر بداية لعصر جديد من المنافسة والحرية التجارية التي تتطلب آليات جديدة للتعامل معها وتهيئة الذات لما تشتمل عليه من حقوق والتزامات..

واستعرضت الدراسة مفهوم منطقة التجارة الحرة التي تعد نقطة البداية لتحريك المدخل الانتاجي للتكامل الذي يركز على سوق كبيرة من أجل الاستفادة من المزايا المباشرة وغير المباشرة للتكامل الاقتصادي في ظل آليات السوق الحرة.. حيث تتجه فرص الاستثمار إلى الزيادة مع تحقيق الوفورات المرتبطة بحجم الانتاج الكبير.. وزيادة كفاءة الانتاج والتخصص والتشابك الانتاجي مع إعادة تخصيص الموارد وتوطيد التكنولوجيا المتقدمة في القيام بعمليات الانتاج وتخفيض التكاليف وزيادة القدرة التنافسية للصادرات المتبادلة سواء بين الدول الأعضاء أو مع بقية دول العالم غير الأعضاء..

ويرى بعض الاقتصاديين أن الدول العربية يجب أن تعجل بقيام منطقة التجارة الحرة بحيث تعمل على تخفيض الفترة الزمنية إلى خمس سنوات بدلاً من عشر سنوات، وهو ما يتطلب زيادة نسبة التخفيض للرسوم الجمركية إلى ٢٠٪ سنوياً.. ويرجع ذلك إلى ظروف الفترة الانتقالية لاتفاقية الجات والتي تنتهي عام ٢٠٠٥ وليس عام ٢٠٠٧ مما يتعذر معه حصول الدول العربية على المعاملة

بالتعاون الاقتصادي العربي عشرات السنين إلى الوراء..

وأشار الدكتور على لطفى إلى أن الواقع الاقتصادي العربي يظهر أربع حقائق يمكن الإشارة إليها:

● الحقيقة الأولى : مازالت التجارة العربية البينية ضعيفة جداً ولا تتعدى ٨٪ سنوياً من إجمالي التجارة العربية..

● الحقيقة الثانية : يعاني الوطن العربي من فجوة غذائية خطيرة تبلغ حوالي ٢٢ مليار دولار في السنة من المتوقع أن تصل إلى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠٠٠..

● الحقيقة الثالثة : على الرغم من وجود استثمارات عربية خارج الوطن العربي تقدر بنحو ٨٠٠ مليار دولار فقد بلغت مديونية الدول العربية نحو ١٧٠ مليار دولار علاوة على العجز الكبير في موازنات وموازن مدفوعات معظم الدول العربية..

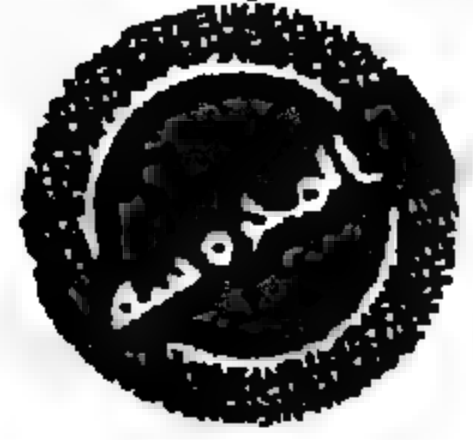
● الحقيقة الرابعة : على الرغم من توافر كافة مقومات التصنيع في الوطن العربي مازالت الصناعات التحويلية ضعيفة جداً والدليل أنها لا تسهم إلا بنسبة ١٢٪ فقط من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي..

وحدد الدكتور على لطفى عشرة أسباب وراء الاخفاق العربي في التعاون الاقتصادي أهمها عدم توافر الإرادة السياسية، وعدم تحييد العمل الاقتصادي المشترك الذي أصبحت مسيرته تتوقف على العلاقات السياسية وغياب سياسة قومية للتصنيع والاهتمام بوسائل النقل وطرق المواصلات، إلى جانب عدم توافر البيانات والمعلومات الدقيقة عن الأنشطة الاقتصادية في البلدان العربية.. وغيرها من الأسباب..

وفي النهاية أعرب الدكتور على لطفى عن تفاؤله بمستقبل العمل الاقتصادي العربي المشترك في ظل أجواء المصالحة العربية مشيراً إلى أن الفرصة مازالت مواتية لتجنب أخطاء الماضي والانطلاق إلى المستقبل..

وتحدث الدكتور محمد دويدار أستاذ الاقتصاد السياسي بحقوق الاسكندرية وأشار إلى أن الثروة النفطية التي تحققت عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم تستفد منها البلدان العربية وتم إيداعها في الخارج رهينة استطاعت الدول المتقدمة أن توظفها لصالح اقتصاداتها.. بعد أن أغرقت البلدان العربية بأنماط استهلاكية لم تكن تعرفها الشعوب العربية فضلاً عن تسديد فواتير الحرب





المصدر: آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٦

وأقليمية تحمل في طياتها الفرص وأيضا المخاطر..

وترى الدراسة أنه توجد مميزات للمشروعات العربية المشتركة وهذا لأنها وسيلة لتحقيق نوع من التكامل الجزئي لا يمس جزءا من الاقتصاد القومي مما يجعل البلدان العربية لا تتردد في قبولها وتفضيلها عن السياسات التكاملية الأكثر شمولاً مثل الاتحاد الجمركي أو السوق المشتركة والتي تتطلب تنازل البلدان عن قدر من سلطاتها لسلطة فوق قومية..

وتأخذ تلك النوعية من المشروعات المشتركة ثلاث صور: مشروعات تنشأ بقرار من إحدى الدول بتأسيس مشروع عربي دولي، مشروعات تنشأ بعقد تجاري بين المؤسسين طبقاً لقوانين دولة المقر، مشروعات تنشأ باتفاقيات حكومية طبقاً لقواعد القاتون الدولي..

وأشارت الدراسة إلى حجم رؤوس أموال المشروعات المشتركة العربية والتي يصل عددها إلى نحو ٨٣٠ مشروعاً مشتركاً منها ٢٩١ مشروعاً عربياً أي بنسبة ٤٧٪ ومشروعات عربية دولية مشتركة يبلغ عددها ٤٢٩ مشروعاً بنسبة ٥٢٪.. وتقدر رؤوس أموال المشروعات المشتركة بنحو ٢٥,٧ مليار دولار منها ٢١,٤ مليار رؤوس أموال المشروعات العربية بنسبة ٦٠٪ من الإجمالي، وتبلغ رؤوس أموال المشروعات العربية الدولية المشتركة نحو ١٤,٢ مليار دولار بنسبة ٤٠٪ من الإجمالي..

وتطرح الدراسة تساؤلاً مهماً حول إمكانية دعم الثقة للمشروعات المشتركة كمنهج للتكامل التنموي الذي يتيح التفاعل مع السوق العالمية بدرجة أعلى من التكافؤ!

التفضيلية دون أن تمنحها لكل الدول الاعضاء ومن ثم فقدان ميزة المعاملة التفضيلية بين الدول العربية وبعضها البعض..

ويرى الدكتور حمدي عبدالعظيم أن ما خلصت إليه الدراسة من جدوى إنشاء منطقة تجارة حرة عربية يتطلب إحداث تغييرات أساسية تتمثل في:

● إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للتجارة العربية الذي يعكس وجود عجز تجاري لصالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان على حساب التجارة العربية البينية..

● إقامة شبكة معلومات إقليمية عربية لتيسير تسويق السلع العربية..

● ضرورة قيام كتل اقتصادي عربي موحد في أي مفاوضات مع أي طرف أجنبي لتحقيق نوع من الضمان لحماية المصالح العربية..

#### أهمية المشروعات المشتركة

● وفي الدراسة التي طرحها الدكتور صلاح زين الدين أستاذ الاقتصاد بحقوق طنطا حول أثر المشروعات العربية المشتركة في تدعيم التعاون الاقتصادي العربي أشار إلى أهمية المشروعات العربية المشتركة كوسيلة للتكامل التنموي في ظل متغيرات عالمية





المصدر : العالم اليوم

للتنشر وخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٦

مؤتمر السوق العربية يواصل مناقشاته

# 70 مليار دولار استثمارات سنوية مطلوبة للمنطقة العربية

□ كتب - ماجد علي :

طالب المشاركون في مؤتمر السوق العربية المشتركة المنعقد بأسبوط في اليوم الثاني بضرورة الاستفادة من تجربة الاتحاد الاوروبي في اقامة السوق الاوروبية الموحدة بالإضافة الى تجربة دول الآسيان في الارتقاء بالاقتصاديات العربية وفي اقامة السوق العربية مشيرين الى ضرورة تدفق مالى استثمارى للمنطقة العربية بما لا يقل عن 70 مليار دولار سنويا كاستثمارات فى البنية الأساسية والزراعية والصناعية والسياحية بما يسمح للعرب باستخدام التكنولوجيا فى تصنيع 5٪ على الأقل من احتياجات الاستيراد.

أكد الدكتور سليمان وكيل أول وزارة التعاون الدولي أن تشابه الهياكل الإنتاجية والصناعية فى البلدان العربية والتي تمتعت بالحماية الجفركية تعد عائقا رئيسيا أمام تفعيل مشروعات التكامل الاقتصادى العربى.

وقد الدكتور سليمان الحجج العربية بعدم جدوى التكامل الاقتصادى واقامة السوق العربية المشتركة مشيرا الى ارتفاع معدلات نمو الصادرات المصرية الى الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية الى

15٪ فيما انعكس ايضا على تزايد معدلات نمو التجارة البينية العربية.

وقال ان هناك اعتبارات لاتؤخذ فى الحسبان عند قياس حجم الاداء الاقتصادى المتبادل بين الدول العربية خاصة فيما يتعلق بانتقال العمالة فيما بين الدول العربية وما يمكن ان تحققه من تنشيط للتعاون العربى.

يذكر ان هناك أكثر من 5 ملايين عامل عربى يعملون فى دول عربية اخرى. وساق الدكتور سليمان عددا آخر من الحجج التى يستند إليها دعاء عدم التكامل العربى مثل ان الوحدة الاقتصادية العربية يمكن ان تتحقق عن طريق المشاركة الاوروبية.

وحدد عددا من العناصر التى يمكن عن طريقها تحقيق التنمية العربية المتكاملة من بينها القضاء على اسباب التوتر السياسى والاجتماعى ومعالجة مشكلة البطالة وتفاوت الدخل فى المنطقة العربية.. فضلا عن الاهتمام بالاصلاح الاقتصادى الداخلى والاسراع ببرامج الخصخصة فى البلدان العربية.

ودعا إلى ضرورة استكمال البناء على قاعدة التنظيمات العربية القائمة وتشجيع

دور المؤسسات الموجودة بالفعل فى تفعيل مشروعات التكامل العربى.

ومن جانبه طرح الدكتور على الشريعة استاذ العلوم السياسية بالاردن تجربة دول الآسيان وكيف نجحت فى تحقيق معدلات متسارعة من النمو الاقتصادى.

وقال فى دراسته التى ناقشها المؤتمر ان هذه الاستراتيجية تعتمد على عدة عناصر منها:

= الفصل بين الجوانب السياسية والاقتصادية قدر الامكان وعدم الارتكان الى المصلحة القومية وحدها.  
= تدعيم اشكال التعاون العربى الثلاثى والثنائى المشترك.

= حث مؤسسات القطاع الخاص العربى على توجيه استثمارات بالمنطقة العربية.. الاستفادة قدر الامكان من الأوضاع الدولية الراهنة.

ومن جانبه حذر الدكتور سليمان المنذرى المستشار بالجامعة العربية من خطورة الاستفادة بتطبيق تجربة دول الآسيان الاقتصادية دون الاخذ فى الاعتبار تداعيات الصناعة بها وآثارها السلبية على البيئة وما أحدثته من تلوث خطير.







المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٦

والاجتماعي بين الدول العربية نتيجة لما  
أفرزته الحقبة البترولية الخليجية من آثار  
سلبية رغم الايجابيات.  
ودعا إلى ضرورة إعادة النظر في قضية  
الامن السياسي لنظم الحكم العربية حتى  
لا يدفع ثمن الخلافات بين الحكومات  
العربية المواطن العربي كما حدث اعقاب  
حرب الخليج الثانية.  
وطالب بإعمال حرية التنقل والاقامة  
والعمل وما يصاحبها من اجراءات قانونية  
 واجتماعية فيما بين الدول العربية كشرط  
أساسي لتوفير مناخ الثقة بين الشعوب  
لقبول السوق العربية المشتركة.  
وأكد أن اقتراح مصر ببدء السوق العربية  
المشتركة بمناطق تجارة حرة ومشروعات  
قومية يساعد في التغلب على هاجس الامن  
السياسي العربي.  
وقد المشاركون في المؤتمر حاليا زيارة  
الاقصر وتقعد المناطق السياحية والاثرية  
بها خاصة التي شهدت الحوادث الارهابية  
الاخيرة.  
أوضح الدكتور محمد ابراهيم منصور  
مقرر المؤتمر أن جميع الاخوة العرب  
المشاركين والذين يمثلون 16 دولة عربية  
سيكونون في مقدمة الزائرين للاقصر.

كما دعا الدكتور رأفت الشيخ عميد معهد  
الدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق إلى  
تطوير وتدعيم دور صندوق النقد العربي  
لاقراض الاقطار العربية لاقامة مشروعات  
استثمارية دون شروط مجحفة.  
وطالب الدول العربية خلال دراسته  
ضمن ابحاث المؤتمر بتطوير عمل مؤسسات  
التنمية العربية القطرية والاقليمية بحيث  
تزيد نسبة ما تقدمه للاقطار العربية على  
58% بما يحقق التكافل العربي.  
ومحذرا من مشروعات الشرق اوسطية  
في ظل التعلق الاسرائيلي في المنطقة.. على  
الاقتصاديات العربية.  
أكد الدكتور زكي حوش بجامعة حلب  
السورية أن المطلوب هو تفصيل نظام مالي  
تكنولوجي عربي يؤدي إلى نهوض حقيقي  
وليس رقميا فقط دون رهن السوق العربية  
لارادة اسرائيل وأمريكا.  
وحول الاطار السياسي للسوق العربية  
المشتركة.. أوضح عبدالعظيم حماد مساعد  
رئيس تحرير «الاهرام» في ورقته التي  
عرضها على المؤتمر.. أن هناك عقبتين  
اساسيتين تقفان حائلا امام قيام السوق  
العربية.. اولهما غياب الديمقراطية وثانيهما  
تفاوت مستوى التطور السياسي





المصدر: الأضراس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٨

خبراء الاقتصاد العربي

١٠٠٠ مليار دولار أرصدة العرب في

أوروبا وأمريكا

السوق العربية المشتركة ضرورة

حتمية لمواجهة آثار الجات

١٥٪ وقالت أن فجوة الموارد الكلية في الناتج المحلي في مصر بلغت ١٠٪ و ٣٩٪ في الأردن و ٤٨٪ في اليمن و ١٠،٥٪ في العراق مشيرة إلى أن ذلك يرجع بسبب اتساع تلك الفجوة بسبب عجز المخزونات المحلية عن تغطية مستويات الاستهلاك المرتفعة كما أن هناك ارتفاع نسبة إجمالي خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات بين السلع والخدمات في كل من مصر والأردن واليمن حيث بلغت هذه النسبة ٧،٨٪ في مصر و ٤،٥٪ في الأردن ومن ناحيته أكد الدكتور محمد بهاء الغمري مدير مركز البحوث البرلمانية أن السوق العربية المشتركة ضرورة ملحة لعمل كيان اقتصادي عربي لمواجهة سلبيات اتفاقية الجات بما يستوجب برورها في التعامل مع العالم ككتلة اقتصادية واحدة وتأكيد حرية انتقال رؤوس الأموال وتبادل البضائع والمنتجات الوطنية والعربية. وأضاف أن السوق العربية تعطي حرية العمل والاستخدام والإقامة وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية التملك كما تقوم بتيسير شؤون النقل والتراخيص واستعمال وسائل النقل والموانئ بما يضمن تنشيطها وازدهارها وأوضح مدير مركز البحوث البرلمانية أن السوق العربية تبرز أهمية حرية ممارسة النشاط الاقتصادي مع مراعاة عدم الأضرار بمصالح بعض البلدان والأطراف المتعاقدة خلال هذه المرحلة مشيراً

أسيوط هاني المكاوي - عبد الناصر فريد: أكدت الدكتورة فاطمة الشبيني استاذ الاقتصاد بجامعة الزقازيق أن ٦٥٪ من المنتجات المصنعة للبلدان النامية تخضع لاجراءات غير تعريفية في الدول الصناعية الكبرى مشيرة إلى أن النسبة المناظرة لنفس المنتجات الواحدة من دول صناعية أخرى تبلغ ٢٣٪ فقط وقالت في ندوة الشرق العربية المشتركة أن ٨٠٪ من المتوسط للقيود المفروضة على المنسوجات والملابس ومنتجات الأحذية تطبقها المجموعة الاقتصادية الأوروبية على البلدان النامية وحدها وأوضحت أن ٩٠٪ من القيود المفروضة في الولايات المتحدة على واردات الحديد والصلب ذات الطابع التمييزي ضد الدول النامية والتي مارست نوعاً من رد الفعل الجماعي بعمل توليفة ذات طابع مزدوج بين اعتبارات التحرير والحماية مشيرة إلى أن هذه الدول مارست تجاريتها التنموية في القطاع الصناعي من خلال الإحلال محل الواردات وأكدت أن الاتفاق على التشبيد والأبنية الجديدة يرتبط ارتباطاً عكسياً بالحصة المخصصة للاتفاق على الآلات والمعدات الراسمالية كما في مصر والعراق بنسبة ٢٤،٥٢٪ و ٣٠،٤٣٪ على التوالي في حين أن نسبة التشبيد الإجمالية في الاقتصاد السعودي تتراوح ما بين ٧٥٪ و ٨٠٪ كما أن حصة الآلات تتراوح ما بين ٩٪





المصدر: الأهرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٨

بالتنسيق فيما بينها لتطوير خدماتها وزيادة الاستفادة من رأس المال العربي الذي تضع الدول العربية منه ألف مليار دولار في بنوك الغرب والأمريكان بينما أكد الدكتور على عبد العزيز رئيس قطاع التعاون العربي والأفريقي بوزارة التعاون الدولي أن ضعف الجهاز الانتاجي في البلدان العربية ونواضع القاعدة الانتاجية وصعوبة المواصلات من أهم اسباب تعثر جهود التكامل الاقتصادي العربي وأضاف رئيس القطاع العربي الأفريقي أن هناك غيابا في التنسيق بين السياسات الصناعية في الدول العربية وفقر التخطيط هذا إلى جانب الاسراف في اعطاء المزايا والقروض والذي اثر بالسلب على حجم استغلال الطاقة الانتاجية الجديدة وأرباحها مشيرا إلى أن اسعار النفط بدءا من عام ٨٢ وما تبعه من انخفاض الانفاق العام والخاص في غالبية الدول العربية أدى إلى زيادة الخسائر للدول العربية كما أن أزمة احتلال العراق للكويت اثرت بعنف في مستقبل الصناعة في دول الخليج خاصة الكويت والعراق. وذكر أن تحقيق المصالحة العربية المشتركة قد يقف امامها بعض المصالح الإقليمية الضيقة وغير الحقيقية إلى جانب النزاعات الوطنية التي قد تدعم هذا الاتجاه.

إلى أهمية تحرير الاقتصاد العربي من القيود الخارجية والتدخلات الأجنبية والحفاظ على ثروات البلدان العربية المتمثلة في الثروات الطبيعية والمالية والبشرية. وأشار الدكتور بهاء الكفري إلى أن السوق العربية أكثر قدرة من المشروعات القطرية على إقامة مشروعات تتمتع بمستوى تكنولوجي كبير ومستوى انتاجية عالمية وكذلك تقوم بخلق روابط اقتصادية بين الأقطار العربية وطالب الدكتور محمد عبد الله الكفري الأستاذ بكلية الاقتصاد جامعة دمشق بالقضاء على اللجوء للغرب أو الشرق وذلك عن طريق الاعتماد على الاقتصاد العربي وأكد أن قيام السوق العربية المشتركة مرتبط بتطوير وتعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية فيما بين الدول العربية والإطراف المختلفة وصولا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها بالإضافة إلى زيادة وتوسيع التجارة العربية وتشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال وإقامة المشروعات المشتركة عن طريق تنسيق السياسات التجارية والتعاون والتنسيق في المجالات الصناعية للوصول إلى التكامل الاقتصادي بين الدول الأطراف وشدد د. الكفري على أهمية تعزيز دور القطاع الخاص على المشاركة في دعم التعمتين الاقتصادية والاجتماعية وتوحيد مقاييس ومواصفات السلع والمنتجات المتبادلة بين الدول العربية وأشار إلى إمكانية قيام المصارف العربية







المصدر: الأحرار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٨

### جهاز لمتابعة إنشاء السوق العربية المشتركة

أوصى البيان الختامي لمؤتمر  
السوق العربية المشتركة ومستقبل  
الاقتصاد العربي الذي أنهى أعماله  
أمس بجامعة أسيوط بضرورة إنشاء  
جهاز تنسيق ومتابعة لمشروع  
السوق العربية المشتركة برئاسة  
الأمين العام لجامعة الدول العربية.  
وطالب المؤتمر بتعبئة الإرادة  
السياسية للحكومات والشعوب  
العربية وراء هدف بناء السوق  
العربية المشتركة مع ضرورة الربط  
بين البورصات العربية وتطوير  
مشروع منطقة التجارة العربية  
الكبرى. وطالب البيان ضرورة  
تحييد العمل الاقتصادي العربي  
المشترك وحمايته من تقلبات المزاج  
السياسي العربي وإقامة تحالف  
عربي مناهض للإرهاب مع دعم  
وتطوير شبكة البنية الأساسية.





المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٩

## إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة

### حياة وبقاء وليست رفاهية

أعلن الرئيس حسني مبارك في خطابه الأخير في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة أن العالم المعاصر يشهد تطورات عميقة في المجال الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي أهمها سيادة نظام الاقتصاد الحر الذي تحكمه عوامل السوق وإقامة كتلات اقتصادية عملاقة توفر لأعضائها مزيداً من القدرة والقوة وتحمي مواردهم وطاقاتهم لتعظيم الإنتاج وتبادل الخبرة وتعزز

قدرتهم على المنافسة في السوق العالمية وليس هناك من هو أجدر بإقامة مثل هذه الكتلات من الأقطار العربية التي تجمعها وحدة الهدف والمصلحة والمصير وتربط بينهما منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعي متجانس بصرف النظر عن اختلاف حجم الثروة. إن إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية أو ترفاً كما أننا نطلق من نظرتنا من أن







المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٩ / ١١ / ١٩٩٧

الهدف المرجو ليس اقتسام الثروة أو  
حربان أي شعب عربي من مستوى  
الدخل الذي ينعم به لأن التكتل الذي  
نشده هو تكتل يضيف ولا يستقص  
يقوى ولا يضعف يعزز ولا يبدد وهو  
تكتل دعم وتجديد لا انتقام ولا تجريد  
لأن الجماعة لا تقوى ولا تتعزز إلا بقوة  
كل واحد من أعضائها فكيف يرى  
الخبراء إمكانية إقامة هذه السوق!

ملف  
رقم  
(٣)

وفي جامعة اسبوط وعلى مدى ثلاثة ايام اجتمعت وفود ٢٠ دولة عربية لدراسة ومناقشة ٨٠  
بحثا يتناول الترتيبات الاولى لازالة العقبات التي تعرقل اقامة السوق العربية المشتركة التي  
تجعل الكيان العربي اسدا اقتصاديا يستطيع المنافسة في الاسواق العالمية واثبات الذات امام  
التكتلات العالمية والتحرر التجاري واتفاقيات الجات.







المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٩٧/١١/٢٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاقتصادية واطلاق العقال  
للقدرات الاقتصادية العملاقة  
التي يمتلكونها.  
ان نجاح المؤتمر يعد المؤشر  
والدليل على ان الدول العربية  
اتقنت الدرس وتاكدت بما لا يدع  
مجالا للشك ان التفرد والتوحد  
الاقتصادى لم يعد له مكان فى  
عالم العولمة والتكتل والتوحد  
الاقتصادى وانه لابد من التحرك  
السريع بخطى وثابة وثقة نحو  
انشاء هذه السوق.. وتفعيل  
الاتفاقيات الموحدة لاستثمار  
رؤس الاموال العربية وتشجيع  
رأس المال العربى الخاص  
والجمعيات غير الحكومية للقيام  
بدورهم فى تنمية التجارة  
العربية وتوسيع فرص الاستثمار  
المشترك.. وربط الاسواق المالية  
العربية للاوراق المالية وتسهيل  
تداولها.. ودعم وتطوير وتوسيع  
شبكة البنية الاساسية بين الدول  
العربية وربط البلدان بالطرق  
والسكك الحديدية والاتصالات  
لتسهيل تيسير التجارة بين  
البلدان.

ان دعوة الرئيس مبارك  
فى كل المناسبات بسرعة  
انشاء هذه السوق تؤكد ان هذه  
السوق العربية المشتركة ضرورة  
ملحة.. وضرورة حياة وبقاء  
وليست ترفا ولا رفاهية.

إعداد :

أحمد هنفى - لطفى شاكر

طويلة على ٨٪ من حجم التجارة  
الدولية.. فبدأت مصر تسعى  
لاتفاقيات ثنائية وثلاثية بين  
الدول العربية للخروج من هذا  
الجمود.. وتم الاتفاق فى اطار  
دول اعلان دمشق على اقامة  
منطقة تجارة حرة للنهوض  
بالاقتصاد العربى.  
وطالب المؤتمر بضرورة خلق  
التجمع والتكتل الاقتصادى  
وخاصة واننا نملك الطاقات  
وخاصة ان الناتج الاجمالى  
للدول العربية يبلغ ٦٨٠ مليار  
دولار.. وان عدد السكان ٢٤٠  
مليون نسمة واننا نملك ٦٠٪ من  
بترول العالم.  
واكدت الوفود ان العالم  
اصبح سوقا مفتوحا.. تتاجج  
فيه حمى المنافسة وتشتعل  
وتهيمن عليه منظمات وشركات  
التجارة الدولية وعلى الدول  
العربية ان يسرعوا بالتلاحم  
والتكاتف لانشاء هذه السوق  
حتى يتمكنوا من المنافسة  
واقترحام حلبات المصارعة

اجتمعت  
وفود مصر  
والاردن  
وسوريا  
والسعودية  
والعراق وليبيا والجزائر  
وتونس واليمن وفلسطين  
 والبحرين والمغرب ليحققوا  
الحلم ويضعوا اللبنات الاولى  
فى جدران السوق مع بداية  
قرن جديد.. لتفعيل العمل  
العربى المشترك واعادة روح  
التضامن واطلاق القدرات  
الاقتصادية الكامنة للشعوب  
العربية.  
أكد المؤتمر ان السوق  
العربية المشتركة اصبحت امرا  
مصريا فى ظل المتغيرات  
والتحديات والتكتلات العالمية  
الكبرى واقامة منظمة التجارة  
الدولية.. وان مصر اول من  
نادت وادركت هذه المتغيرات  
فدعت الى صحوة عربية تعيد  
للعرب طريقهم.. بعد ان ثبت  
حجم التجارة العربية لسنوات





المصدر: العربي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١١/٢٤

## أول خطوة لإقامة السوق العربية المشتركة

كتب عصام عبد الحميد ■

أكد عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشئون الاقتصادية أنه تقرر تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية قدرها ١٠٪ على أن يتم إنجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة العربية الحرة التي سيتم بالكامل في نهاية ٢٠٠٧ ويبدأ الإعفاء التدريجي وتطبيق التحرير المتدرج على قوائم السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام وغير المعدنية والسلع العربية التي أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعفاها.

وأضاف الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية أن الاتفاقية التي تم إقرارها لإقامة سوق عربية مشتركة وتحرير التجارة بين الدول العربية منحت الدول العربية الأقل نمواً ميزة أو معاملة خاصة وفق تصنيف الأمم المتحدة ويطبق ذلك على فلسطين. ■





المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١

في ندوة السوق العربية المشتركة:

تنشيط

المشروعات العربية

وامتلاك

التكنولوجي ضرورة

اسيوط. عبد العزيز جيرة :

أكد السيد عمرو موسى وزير الخارجية أن إقامة أي كيان اقتصادي عربي أو وحدة اقتصادية أو منطقة التجارة العربية الحرة أو غيرها هي خطوة هامة على طريق إقامة السوق العربية المشتركة . وأن مصر شجعت بل ودعمت إقامة المناطق الحرة العربية الثنائية للوصول إلى تنفيذ قرار الجامعة العربية بإنشاء منطقة التجارة العربية الحرة جاء ذلك في كلمته التي ألقاها نيابة عنه السفير سيد أبو زيد مساعد الوزير للشئون العربية في مؤتمر السوق العربية المشتركة بجامعة اسيوط والذي أضاف أن بدء تطبيق اتفاق السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٥ بين مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا واليمن قد قفز برقم تجارتها البينية من ٩٧ مليون دولار في هذا العام إلى ١,٢ مليار دولار في ١٩٧٥ ولكن الخلافات السياسية وحداثة الاستقلال لبعض الدول وقلة الخبرة اعاققت مواصلة المسيرة . وقال ليس من المعقول أن نقبل تدني حجم التجارب البينية العربية إلى ٨٪ من حجم التجارة الدولية . كما أنه ليس من المعقول أن تنحصر تجارة العرب مع العالم في ظل منظمة التجارة العالمية قبل تحريرها فيما بينهم .

وقال الدكتور عصمت عبد المجيد في كلمته التي ألقاها نيابة عنه المستشار طلعت حماد المستشار الإعلامي للجامعة أن الجامعة العربية تضع الأمن القومي العربي بكافة أشكاله وجوانبه في مقدمة أولوياتها وأن صيانة هذا الأمن القومي تتطلب إقامة قاعدة اقتصادية عربية صلبة







المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١

يتحقق من خلالها التكامل الاقتصادي العربي  
وأضاف أن التطورات الاقتصادية العالمية تفرض على العرب ضرورة  
التكامل والتجمع بما لديهم من إمكانيات ومقومات تؤهلهم للتعامل مع هذه  
التكتلات . وأن الجامعة خاطبت رؤساء الوزراء العرب الأعضاء في منطقة  
التجارة الحرة العربية من أجل اتخاذهم الإجراءات المطلوبة لتنفيذ إتفاقية  
الاتحاد الجمركي العربي وذلك بتخفيض البنود الجمركية ١٠٪ من يناير  
القادم.

وأضاف أن فرص التعاون العربي أكبر من التنافس بينهم حيث يبلغ الناتج  
المحلي الإجمالي العربي ٦٨٠ مليار دولار وينتج ٦٠٪ من البترول العالمي  
وسكانه لا يزيدون على ٢٤٠ مليون نسمة . كل هذا يفرض علينا ضرورة  
زيادة حجم التجارة البينية والاستمرار في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي  
خاصة بعد نجاحها في دول عربية.  
وأشار إلى أن التطورات التي شهدتها وتشهدها منطقة الشرق الأوسط  
تفرض علينا إقامة تكتل اقتصادي عربي قادر على حماية السلع العربية  
ومواجهة التحديات .

وأوضح الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية أن قيام  
السوق العربية المشتركة ضرورة في هذه الفترة وهي الأفضل وليست الوحيدة  
مع تأكيد قدرتنا على الحفاظ على مصالحنا العربية وحقوقنا في ظل المنافسة  
وأن منطقة التجارة الحرة العربية خطوة على طريق قيام تكتل عربي  
اقتصادي . وطالب الدكتور الباز بضرورة تنشيط المشروعات العربية  
المشتركة وأيضا امتلاك التكنولوجيا التي أصبحت عنصرا ضروريا للقرن  
الحادي والعشرين.

وأشار محافظ أسيوط د. رجائي الطحلاوي إلى أن من غير المعقول أن  
يكون حجم التجارة البينية العربية لا يزيد على ٩٪ والاستثمارات على ١٪ من  
حجم رأس المال العربي في ظل قيام تكتلات على الساحة من اتحاد أوروبي  
ونافتا وشرق آسيا وغيرها . كما أن ما يقرب من ١٠٠٠ مليار دولار للعرب  
مستثمرة بالخارج مؤكدا على أهمية زيادة حجم التجارة وإقامة المشروعات  
العربية بين الدول العربية .

وأوضح د. محمد رأفت محمود رئيس جامعة أسيوط أن السوق العربية  
المشتركة لم تعد مجرد هدف يداعب أحلام المفكرين والمثقفين بل صارت  
خيارا ومطلبيا جماهيريا تتعلق به آمال الشعوب العربية وتأمل في أن تراه  
واقعا يتحدث عن نفسه من أجل مصالحها خاصة في ظل النظام العالمي  
الجديد والتكتلات التي تشهدها الساحة حاليا مما يفرض علينا السعي لإقامة  
سوق عربية مشتركة .

وأكد الدكتور محمد إبراهيم منصور أمين عام المؤتمر ضرورة إقامة  
السوق العربية المشتركة لأنها هي المشروع الوحيد الذي يحقق وحدة  
الهدف والمصلحة لا تضيفه من ميزات ومكاسب للاقتصاد العربي .





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣/١٢/١٩٩٧

# السوق العربية المشتركة.. ومرحلة

## البحث الجديد

يكلمات قليلة عبر الرئيس حسنى مبارك فى بيانه الأخير امام مجلسى الشعب والشورى عن معان عميقة حينما أشار إلى ان اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليست رفاهية او ترفاً، وان الهدف المرجو منها ليس اقتسام الثروة او حرمان اى شعب عربى من مستوى الدخل الذى ينعم به لان التكتل الذى ننشده هو تكتل يضيف ولا يتنقص ويقوى ولا يضعف.. ودعا الرئيس لتمويض مافات وتمميق الروابط بين الشعوب العربية.

وفى جامعة أسيوط تعبد الحرس على الاندماج بين الفكر الاكاديمى والاحلام القومية لأمتنا العربية فالتقى فيها قادة الفكر والرأى يطرحون فكرة السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى فى جمع هائل وبمشاركة ايجابية من المؤسسات والمنظمات العربية وبحضور عدد كبير من المسئولين يتقدمهم الدكتور أسامة الباز مستشار رئيس الجمهورية للشئون السياسية.

وقد كشفت المناقشات عن ان العمل الاقتصادى العربى المشترك لا يمكن ان يظل دائماً مجرد رد فعل او تعبير عن الحد الأدنى لانه يعد المستقبل ذاته للأمة العربية ولا مستقبل للعرب فى ظل دويلات وكيانات ضعيفة وصغيرة فى عالم الغد ولا يتحقق هذا الا من خلال السوق العربية المشتركة التى ظلت حلماً منذ صدور أول قرار بانشائها عام ١٩٦٤.

ولم يكن غريباً على أرض مصر التى تلقت احد سهام الغدر والإرهاب فى حادث الأقصر ان يتسابق اعضاء الوفود العربية المشاركة فى المؤتمر على التوقيع على وثيقة حب وتقدير لمصر الأم ينددون فيها بهذا العمل الخسيس فى برقية يرفعونها للرئيس مبارك.

وصفحة اقتصاديات عربية كانت هناك ترصد ملامح هذه المرحلة من البحث الجديد لفكرة السوق العربية المشتركة.

د. عصمت عبد المجيد:

السوق هى السياج الواقى للأمن الاقتصادى العربى

٦٨٠ مليار دولار الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية





المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣/١٢/١٩٩٧

## أحمد عصمت

الاستفادة من المتغيرات الاقتصادية الدولية وما تمخضت عنه جولة أوروبية للمفاوضات متعددة الأطراف من توسيع النظام التجاري متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة في المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس وحقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتعلقة بها، وهي جوانب لم تشملها المفاوضات التجارية السابقة، كما أن من

نتائج هذه الجولة أيضا إقامة منظمة التجارة العالمية الكبرى لتكون الإطار المؤسسي لجميع الاتفاقيات وإشرافها على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.

وأضاف أن هذه المتغيرات أدت إلى إيجاد نظام تجاري دولي جديد يهدف إلى تحرير التجارة العالمية من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية وفتح الأسواق أمام الصادرات من جميع الدول، ويرتكز هذا النظام على آلية السوق وعلى قدرة الدولة على الدخول إلى المنافسة في السلع على المستوى الدولي أن أهم المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية تزامن انتهاء جولة أوروبية مع قيام التكتلات الاقتصادية الكبرى بدءا من «النافتا» NAFTA و«الافتا» AFTA و«الايك» APEC ومنطقة التجارة الحرة لرابطة دول جنوب شرق آسيا ASEAN وانتهاء بالاتحاد الأوروبي الذي يستعد الآن للتعامل بالاتفاقية النقدية والعملية الموحدة.

إن هذه التطورات والمتغيرات إضافة إلى ما شهنته منطقة الشرق الأوسط من طروحات جديدة كالشرق الأوسطية وغيرها والتي تحمل في طياتها بذور التهديد للنظام الاتليمي العربي واليهودية العربية تفرض علينا جميعا تجميع قدراتنا العربية في إطار اقتصادي قوي يكون قادرا على خدمة المصالح الاقتصادية العربية العليا، وفي الوقت نفسه يكون قادرا على توفير الحماية للسلع العربية من المنافسة الخارجية ويكون قادرا أيضا على مواجهة جميع الطروحات والتعامل معها وأن يتأتى ذلك إلا بتقوية النظام الاتليمي العربي وتعزيز قدراته وامكانياته والمضي قدما في توسيع حجم السوق العربية وجعلها أكثر جذبا للاستثمارات العالمية والشركات متعددة الجنسيات، فضلا عن العمل على جذب رؤوس الأموال العربية العاملة في الخارج وتوجيهها للمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة لدولنا العربية، ولا شك أن دعوة فخامة الرئيس محمد حسني مبارك إلى إحياء السوق العربية المشتركة أضحت اليوم مطلباً أساسياً في هذه المرحلة الهامة من تاريخ أممتنا العربية.



د. عصمت عبدالمجيد

إن صيانة الأمن القومي العربي بمعناه الشامل والحفاظ على الهوية الحضارية تتطلب إقامة قاعدة اقتصادية عربية صلبة يتحقق من خلالها تكاملنا الاقتصادي العربي، هذا ما يراه الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية والباحث على دفع الدماء في أوصال بيت العرب لإعادة الحياة لأحلامنا القومية من أجل أن يجد العرب مكانا لهم بين عالم الأقوياء.

يقول الدكتور عبد المجيد إنه منذ صدور قرار القمة العربية بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية باتخاذ ما يلزم نحو الاسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني يتم الاتفاق عليهما، فقد قام المجلس بإقرار البرنامج التنفيذي لإقامة المنطقة والتي تعد خطوة مهمة نحو قيام السوق العربية المشتركة التي تعتبر في نظرنا السياج الواقعي للأمن الاقتصادي العربي، وتأكيدا من جامعة الدول العربية على المضي قدما في تنفيذ القرار الصادر عن الإرادة السياسية العربية في يونيو عام ١٩٩٦ قمت بمخاطبة رؤساء الوزارات في الدول العربية الأعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية بغية توجيه الجهات المعنية ذات العلاقة والمنافذ الجمركية لاتخاذ الإجراءات اللازمة

لتطبيق التخفيض المحدد في البرنامج التنفيذي بنسبة ١٠٪ ابتداء من ١/٨/١٩٩٨، كما خاطبت رؤساء الوزارات في الدول العربية الست غير المصدقة على الاتفاقية أو غير المنضمة إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية للعمل على سرعة الانضمام إلى الاتفاقية نظرا لم يمثل هذا الانضمام من دعم لمسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك وما يحققه من إتاحة الفرصة لتوسيع السوق العربية.

فرص التكامل أكبر من التنافس ويستطرد الأمين العام للجامعة قائلا: إننا إذ نؤكد أن فرص التعاون والتكامل بين الدول العربية أكبر من مجالات التنافس بينها، فأتنا وبنفس القدر نؤكد أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعد النواة الرئيسية للتعاون الاقتصادي العربي، خاصة أن الدول العربية تمثل قوة اقتصادية كبرى، حيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ٦٨٠ مليار دولار ويبلغ عدد السكان في المنطقة نحو ٢٤٠ مليون نسمة، ويقوم العالم العربي بإنتاج ١٠٪ من البترول العالمي إن كل ذلك يفرض علينا كأمة عربية أن نعمل على زيادة حجم التجارة البينية وأن نستمر في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي حققت تقدما ملموسا في بعض الدول العربية، وأن نزيد من دور القطاع الخاص في عمليات التنمية وذلك بغية





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٥/٣

عمرو موسى:

## اتفاقيات ثنائية ومنطقة حرة مع دول إعلان دمشق لتهيئة الطريق نحو إنشاء السوق المشتركة

عربية هي مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا واليمن قد أدى إلى قفز تجارتها السنوية من ٩٧ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى ١,٢ مليار عام ١٩٩٧ لكن الخلافات السياسية العربية وحداثة الاستقلال والخبرة وغيرهما من

العوامل أعاقته منذ المسيرة حتى وصلت الأمور بين الدول العربية إلى ما وصلت إليه مع مطلع التسعينات وقد توافق هذا الزمن العربي الصعب مع المتغيرات العالمية الكاسحة التي كان أبرزها الاتجاه لبناء الكيانات الاقتصادية العملاقة وتحريك التجارة وزيادة المنافسة، وقد تلبهت



عمرو موسى

القيادة السياسية المصرية لهذه المتغيرات وطالبت بصحوة كبرى تعيد القادة إلى الطريق الصحيح لتعزيز التعاون ورفع العمل العربي المشترك وتفعيل النظام الإقليمي العربي حماية للكيان العربي والهوية العربية، وكان من أهم ثمار هذه الجهود قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية كخطوة على طريق تعزيز التعاون الاقتصادي العربي وإنشاء لسوق العربية المشتركة، وقد كان لمصر - بحكم موقعها وسط شقيقاتها وبحكم مسئوليتها - النصيب الأكبر في هذا الجهد العربي ولقد سلك التحرك المصري في هذا الصدد عدة اتجاهات بهدف تعزيز ما ذات واختصار الزمن الممكن وتتضمن تفصيل الجامعة العربية وتنشيط أجهزتها والسعي لتحقيق التضامن وتصفية الأجواء العربية والسعي لتوثيق التعاون مع الدول العربية على المستوى الثنائي بإقامة اللجان المشتركة.

اعتمدت الدبلوماسية المصرية أخيراً نهج إقامة مناطق التجارة الحرة على المستوى الثنائي مع الدول العربية الراغبة للوصول في النهاية إلى منظومة متكاملة للاسراع والتعجيل بتنفيذ قرار الجامعة العربية الخاص بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، وتم التوصل لاتفاقيات في هذا الشأن مع عدة دول عربية يسود الاعتقاد بأنها تمثل الأرضية الأساسية لتحريك في هذا الاتجاه وهذه الدول هي المغرب وسوريا والأردن وتونس وليبيا والسعودية ولبنان.

هذه هي الرؤية التي يطرحها السيد عمرو موسى وزير الخارجية المصري فيما يتعلق بهذه السوق، وتتضمن هذه الرؤية اتجاه مصر لتبني إقامة منطقة تجارة حرة بين دول إعلان دمشق تكون لبنة لإقامة المنطقة العربية الكبرى للتجارة الحرة وخطوة باتجاه السوق العربية المشتركة، وتشهد الفترة القائمة اجتماعاً في القاهرة بين خبراء دول الإعلان بهذا الغرض انطلاقاً من أن دول إعلان دمشق بحكم ما بينها من وشائج خالصة ولكونها تضم عدداً من الدول ذات الأهمية السياسية والاقتصادية الكبرى في المنطقة يمكنها أن تمثل النواة لحفر برامج التعاون البيني العربي سواء في المجال الاقتصادي أو السياسي، وأشار السيد عمرو موسى في رؤيته، التي عرضها السفير سيد أبو زيد مساعد وزير الخارجية إلى الجهود الكبيرة المبذورة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وإقامة كيان اقتصادي عربي عملاق، سواء كانت المسميات هي السوق العربية المشتركة أو منطقة التجارة العربية الحرة أو غيرها، ولقد تحققت إنجازات مهمة بما يوفر الأرضية للتفاؤل والأمل في اللحاق بلآخرين بدأوا معنا مسيرة التعاون الاقتصادي وسبقونا بعشرات السنين مثل أوروبا الغربية التي استكملت بنائها الاقتصادي وتطلق الآن لاستكمال وحدتها السياسية الكاملة رغم أنها لا تمتلك مقوماتنا كمة عربية واحدة، ويكفي أن تشير إلى أن بدء تطبيق اتفاق السوق العربية المشتركة في السبعينات بين سبع دول



## آليات مطلوبة من أجل تجاوز العقبات

وحتى لا تتعثر مسيرة السوق المشتركة فقد طرح الدكتور عبد العاطي محمد مساعد رئيس تحرير الأهرام ٤ بدائل ضرورية لتمهيد الطريق أمام إقامة هذه السوق، وذلك في الجلسة التي ترأسها بالمؤتمر بعنوان السوق العربية المشتركة تنمية الموارد العربية. في البداية يقول إنه من واقع التجارب السابقة يمكن القول بأن المشكلة الرئيسية هي في التوصل إلى آلية مناسبة للبيئة والظروف العربية اقتصادياً وسياسياً لتحقيق قيام هذه السوق على المدى البعيد، أن العقبات كثيرة ورغم وجود أسباب قوية تبرر قيام هذه السوق ولذلك لابد أن يتجه العمل إلى تصور واقعي ينطلق مما هو قائم من صور للتعاون لترقى إلى مصاف السوق بالمعنى الكامل للكلمة واتصور أن هناك بعض الآليات التي يمكن العمل من خلالها لحل في مقدمتها التوسع في أسلوب



عبد العاطي محمد

اللجان العليا المشتركة بين الدول ثانياً ولاحظ أن ظروف التطور والتحول إلى اقتصاد السوق ومواجهة التحديات العالمية التي تواجه اقتصاديات دول نامية مثل الدول العربية تجعل إطار عمل هذه اللجان متشابه ويتعدد هذه اللجان على مستوى الوطن العربي كله في إطار عمل متشابه تتكون أوضاعه أساسية للتعاون البناء بين الدول العربية اقتصادياً. وهناك آلية ثانية هي التوسع في إقامة المشروعات الاستثمارية المشتركة على مستوى القطاع الخاص وهذه الآلية بدورها ستكون أكثر تحرراً من القيود في عملية للتعاون ضمن أسلوب الاقتصاد الحر وبمقدار تزيل عقبات الاستثمار من كل دولة تجاه الأخرى ستفتح الأسواق العربية لمثل هذه المشروعات لتشكل بدورها أرضية قوية أخرى تنمو في المستقبل نحو التكامل والتعاون العربي الاقتصادي. أما الآلية الثالثة فهي التفكير في إقامة مشروعات مشتركة عربية في مجال أو مجالات معينة مثل الطاقة ونقل التكنولوجيا وهذا ممكن من حيث حاجة الدول العربية لهذا النوع من المشروعات ولأن العقبات التي تواجهها أقل بكثير من غيرها لو تطرق الأمر إلى قضايا أوسع مثل التوحيد الجمركي وإعفاء بعض السلع من الرسوم. كما يتطلب الأمر آلية رابعة وهي إقامة أكثر من سوق حرة بين الدول العربية. هذه الآليات مجتمعة يمكن أن تفوز في النهاية إطاراً مناسباً يحدد شكل السوق العربية المشتركة في القرن القادم ويجعل أمرها ممكناً.





المصدر: الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣٠ / ١٢ / ١٩٩٧

## وزراء المالية والاقتصاد العرب يبحثون بالقاهرة: قواعد تطبيق احكام السوق العربية المشتركة أول يناير ١٩٩٨

مجلس الوحدة على محاور  
منها اتجاهات الاقتصاد العالمي  
والتطورات الرئيسية للاقتصاد  
العربي عام ٩٦ خاصة ان  
التجارة العربية البينية مازالت  
قاصرة حيث تبلغ ٩,٢٪  
باجمالي ١٢,٦ مليار دولار.

كما يشمل تطورات  
الاقتصاد الفلسطيني الذي  
بلغت خسائره بسبب الحصار  
الاسرائيلي إلى ١٠ ملايين  
دولار يوميا. وضرورة اعطاء  
اولوية للمستثمرين العرب في  
احياء مفهوم السوق المشتركة  
التكاملية كما يشير إلى أهمية  
اتفاقية الوحدة الاقتصادية منذ  
١٩٥٧ وحتى الآن.

من ناحية أخرى اختتم نواب  
الوزراء والمندوبون الدائمون  
اعمالهم أمس وافقوا على  
تقارير التنسيق الضريبي  
وتجنب الازدواج ومنع التهريب  
وتنسيق التجارة ولجنة تأسيس  
الشركات العربية واللجنة  
الجمركية.

تستمر اجتماعات الوزراء  
يومين وتعد بمقر جامعة الدول  
العربية.



د. ظافر البشري د. حسن ابراهيم  
يمثل مصر وحدة اقتصادية

كما سيصدر عن الوزراء  
قرار باعتبار احكام السوق  
الحالية المصغرة هي النواة  
للسوق الموسعة بمشاركة كل  
الدول العربية.

وقالت مصادر عربية  
اقتصادية ان العمل يجري  
حاليا على تأكيد ضرورة قيام  
منطقة التجارة العربية الحرة  
الكبرى التي اقترتها قمة القاهرة  
الشاملة بربو ١٩٩٦.

واضافت المصادر ان السوق  
العربية المشتركة الموسعة هي  
النواة الحقيقية للمنطقة الحرة  
التي بدأ العدد التنازلي لقيامها.  
ويتضمن التقرير الشامل  
للدكتور حسن ابراهيم أمين عام

كتب بدر الدين أدهم:

يعقد وزراء المالية  
والاقتصاد العرب الاعضاء  
بمجلس الوحدة الاقتصادية  
العربية اليوم دورتهم الجديدة  
ويبحث الوزراء بروتوكول تطبيق  
احكام السوق العربية المشتركة.

يرأس الاجتماعات العراق  
ويمثله الدكتور محمد مهدي  
صالح وزير التجارة ويمثل  
مصر الدكتور ظافر البشري  
وزير الدولة للتخطيط والتعاون  
كما يشهدا الدكتور عبد الحفيظ  
الزليطني أمين اللجنة العامة  
للاقتصاد والتجارة في ليبيا.

وصرح الدكتور حسن  
ابراهيم الأمين العام لمجلس  
الوحدة الاقتصادية العربية ان  
دول السوق العربية المشتركة  
السبع مصر وسوريا والعراق  
والأردن واليمن وليبيا وموريتانيا  
بالاضافة إلى باقي اعضاء  
المجلس سيصدرون بروتوكولا  
تنفيذيا لتطبيق احكام السوق  
العربية المشتركة اعتبارا من أول  
يناير ١٩٩٨ وذلك بمنح الاعفاء  
الكامل للسلع المتبادلة بين الدول  
الاطراف من كافة الرسوم  
والقيود الجمركية.







المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٣

بحوث هامة في المؤتمر السنوي الثاني بجامعة أسيوط :

# السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي

• تحقيق : حسن علام

نظرت الى الامور نظرة قومية وعلى المدى البعيد ستجد ان العائد الذي سيعود عليها من قيام السوق سيتجاوز بكثير الاضرار التي قد تصيبها حاليا !

## عقبات قيام السوق

وتحدث السفير سيد أبو زيد : عن العقبات التي صادفت قيام السوق خلال الأربعين عاما الماضية، والاتفاقات السابقة التي تمت بتوقيع الدول العربية عليها في منظمة الوحدة الاقتصادية لم تخرج الى حيز التنفيذ بسبب اصرار بعض الدول على المواد الخاصة بالتكامل الاقتصادي .. ولابد من الاجماع العربي على ميثاق الجامعة العربية الخاص بذلك .

— اما الدكتور رجائي الطحلاوي محافظ اسيوط : فقد أشار الى أهمية قيام هذه السوق واستشهد بمقارنته احصائية عن حجم التجارة الخارجية بين كل الدول العربية وكيف انها تقل عن حجم التجارة بين أي دولة عربية منفردة وأخرى من أوروبا أو أمريكا !

ودعا الى ضرورة مشاركة المواطنين في كل المشروعات العربية الخاصة بالتنمية داخل دولهم ..

وتحدث الدكتور محمد ابراهيم منصور أمين عام المؤتمر ومدير مركز دراسات المستقبل بجامعة أسيوط : عن آمال العرب وتحديات المستقبل واستشهد بخطاب الرئيس مبارك الاخير أمام مجلس الشعب بأهمية قيام السوق العربية المشتركة، ورحب الدكتور محمد رافت محمود رئيس جامعة أسيوط بالمشاركة في المؤتمر ترحيبا بالغا - ثم دعاهم للمناقشات الجادة والمفتوحة في رحاب قاعة النيل المكيفة الهواء وهي من أكبر قاعات المؤتمرات في

• شهدت قاعة النيل بجامعة أسيوط انعقاد المؤتمر السنوي الثاني لمركز دراسات المستقبل بهذه الجامعة وكان موضوعه «السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي» وشارك فيه أكثر من ٣٠٠ شخصية سياسية واقتصادية وأساتذة الجامعات من مصر والعالم العربي ..

لقد ناقشوا مستقبل السوق العربية المشتركة وتحدياته على ضوء تجربة السوق الأوروبية ، وتقييم تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي العربي ، خاصة ان الدول العربية تملك من الامكانيات الاقتصادية ما يؤهلها لتشكيل كتل اقتصادية يمكن ان يكون منفثا على التكتلات الاقتصادية العالمية ..

حضر الجلسة الافتتاحية الدكتور أسامة الباز مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية ود. رجائي الطحلاوي محافظ اسيوط والسفير سيد أبو زيد مساعد وزير الخارجية والدكتور محمد رافت محمود رئيس جامعة أسيوط، والدكتور محمد ابراهيم منصور مدير مركز دراسات المستقبل والقيادات التنفيذية والشعبية بمحافظة اسيوط ..

الدكتور أسامة الباز ذكر في كلمته أمام المؤتمر ان السوق العربية المشتركة وان كانت هدفا استراتيجيا تسعى اليه الامة العربية إلا أنه ليس الخيار الوحيد أمامها.. فحتى في حالة عدم اجماع العرب على قيامها يكفي ان تقوم بين دولتين عربيتين أو أكثر، ومع اطراد النجاح فإن ذلك سوف يجذب باقي الدول العربية للانضمام ..

وقد ترى بعض الدول العربية من منظور قطري ضيق ان قيام السوق العربية المشتركة سوف يتعارض مع مصالحها الاقتصادية، وتؤثر على عائداتها ونتاجها ورفاهية شعوبها في المرحلة الحالية، إلا أنه يالقطع واليقين لو





المصدر: آخر ساعة

التاريخ: ٢٧/١٢/١٩٩٧

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

جامعات مصر وتستوعب أكثر من ١٥٠٠ شخص.

## بحوث هامة في المؤتمر

ودعا المشاركين لتقديم بحوثهم والمشاركة في المؤتمر - فقدم الدكتور رافت غنيمي الشيخ أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر وعميد معهد الدراسات الآسيوية بجامعة الزقازيق بحثا بعنوان السوق العربية المشتركة في ضوء تجربة السوق الأوروبية قال فيه :

جاءت دعوة الرئيس محمد حسني مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة خطوة متقدمة في عالم اليوم المتجه إلى تكوين تكتلات اقتصادية وسياسية سواء في أوروبا أو آسيا خاصة أن الاقطار العربية تملك من الامكانات الاقتصادية ما يؤهلها لكي تشكل تكتلا اقتصاديا ليس مغلقا على نفسه ولكن مفتحا على التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال هذا التكتل العربي.

وحقيقى ان هناك اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من خلال جامعة الدول العربية والتي تضم بعض الدول العربية ولكن هذه الاتفاقية أصبحت قاصرة فى مواجهة تطلعات الشعوب العربية فى تحقيق تقدم اقتصادى يعاثل تقدم السوق الأوروبية المشتركة التى أصبحت نموذجا للوحدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

فإذا كانت السوق الأوروبية المشتركة بدأت باتفاقية روما عام ١٩٥٧ التي ضمت ست دول أوروبية تنتج ما تصنع وتصدر الصلب والفحم فإن هذه الاتفاقية سرعان ما اتسعت لتضم دولا أوروبية أخرى وحتى الآن تسعى دول أخرى للانضمام لهذه المنظمة الأوروبية والتي اتسعت لتشمل سلعا أخرى غير الفحم والصلب مثل المنتجات الزراعية والسلع المصنعة وغيرها والتي تطورت من اتفاقية اقتصادية الى وحدة سياسية تتمثل في برلمان وحكومة !

وإذا كانت السوق الأوروبية المشتركة التي تحولت الى ما صار يعرف باسم الاتحاد الأوربي تضم شعوبا وقوميات مختلفة فرنسية والمانية وإيطالية وبريطانية وغيرها بلغات مختلفة ونظم حكم متنوعة ومذاهب دينية وعملات مختلفة وميراث تاريخي من الحروب والصراعات، فإن كل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي تجاوزت كل تلك الاختلافات وتوسكت بوحدة القارة الأوروبية وأن شئنا الدقة بقرب أوروبا .

## مقومات عربية هائلة

## فالأقطار العربية تملك مقومات بشرية

وأجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة ان لم تكن متطابقة ، فالشعوب العربية تجمعها جميعا قومية واحدة هي القومية العربية ذات اللغة الواحدة هي اللغة العربية والدين الغالب وهو الدين الاسلامى والميراث التاريخى من الاحداث والعبادات والتقاليد ، فإذا أضفنا الى ذلك وجود

النفط في معظم الأقطار العربية والذي حتم ظهور منظمة الأوابك ( المنظمة العربية لانتاج وتصدير البترول ) وتلك الأقطار التي لا تملك النفط بكميات تجارية تملك منتجات زراعية ومعدينية وغيرها، بما يسمح بتكامل اقتصادي يكون نواة لسوق عربية مشتركة على غرار تحوية السوق الأوروبية المشتركة .

وحيث أن دراسة تجارب الشعوب وخبراتها  
تفيد في تقدم الشعوب الأخرى المتطلعة للوصول  
إلى ما وصلت إليه الشعوب المتقدمة لأن الاحتكاك  
الحضاري له أهميته الكبيرة في استفادة  
الشعوب من بعضها البعض، فإننا في هذا المؤتمر  
سوف نسوق تجربة السوق الأوروبية المشتركة  
منذ بدايتها والتطورات التي تمت من خلالها منذ  
كانت اتفاقية بين الدول المنتجة والمصدرة للصلب  
والفحم حتى تحققت الوحدة الأوروبية أو كانت  
في المجالات الاقتصادية والسياسية .

وتأسيسا على تجربة السوق الأوروبية  
المشتركة سوف نبحث في امكانية تحقيق السوق  
العربية المشتركة من خلال عرض لإمكانات  
الاقطار العربية المتنوعة الاقتصادية والاجتماعية  
، وعوامل نجاح الفكرة والمعوقات التي تؤثر في  
تحقيق هذه الفكرة مثل الخلافات السياسية بين  
بعض الاقطار العربية والمفارقات الاقتصادية بين  
دول غنية ودول غير مكثفة ذاتيا .

## خطوة على الطريق

أما بحث الدكتور عبدالهادي النجار أستاذ الاقتصاد وعميد كلية الحقوق فقد كان عنوانه تقييم تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

— تأسست جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥،  
ومعها أخذ التعاون العربي أشكالا متعددة،  
وتعتبر معاهدة الدفاع المشترك والتعاون  
الاقتصادي بين دول الجامعة عام ١٩٥٠ نموذجا  
للاتفاقات الجماعية، كما أقر مجلس الجامعة  
اتفاقية تسهيل التبادل التجاري في عام ١٩٥٢،  
وفي يوليو ١٩٦٤ تم إقرار إنشاء السوق العربية  
المشتركة من جانب مجلس الوحدة الاقتصادية..

ورغم ذلك فقد تعثرت كل هذه الاتفاقات في الوقت الذي يولد التعاون الاقتصادي مزايا







## المصدر: آخر ساعة

### للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٣

عديدة منها توسيع قاعدة الطلب والعرض، وترشيد استخدام الموارد، وزيادة قوة المساهمة العربية.

من العقبات التي تواجه التعاون والتكامل الاقتصادي العربي: اختلاف الهياكل الاقتصادية العربية ورغم أن ذلك قد يكون دافعا لهذا التكامل، والاقتصاد على مدخل حرية التجارة بالرغم من تخلف القاعدة الانتاجية، والاهتمام فقط بالتنمية القطرية.. الخ..

تتمثل آخر محاولات التعاون والتكامل

الاقتصادي العربي في إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى طبقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ١٩/٢/١٩٩٧ حيث أقر البرنامج الزمني وخطوات إنشاء المنطقة التجارية الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من ١/١/١٩٩٨..

وفي ذلك عودة إلى مدخل التجارة الحرة كاختيار وحيد، ومن المعروف أن التجارة الخارجية تعتبر انعكاسا للتركيب القطاعي الهيكلي للإنتاج، حتى وإن كانت تخلق معوقات التصنيع إلا أنها لا تخلق بالضرورة التنمية الشاملة والاستخدام الأمثل للموارد..

ومع ذلك فقد أعلن الأمين العام للجامعة العربية في ٢٨ أكتوبر ١٩٩٧ أن ثمة مشكلات تواجه إقامة منطقة التجارة الحرة هذه ومنها: شهادات المنشأ والقوائم السعرية للسلع والمخاوف من الإغراق والقيود الجمركية..

على ضوء هذه العقبات، فإن التصور الصحيح هو العمل على إقامة المشروعات الاقتصادية المشتركة بمعنى استغلال كافة الامكانيات الموجودة وهو ما يتجاوز مجرد التعاون إلى التكامل الاقتصادي لتحقيق مزايا هذا التكامل على المستوى العربي..

وثمة سؤال مؤداه هل يمنع الأمل في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي من قيام مشاركة بين مصر والاتحاد الأوربي بما يخدم الاقتصاد المصري؟

#### لمواجهة الخطر الاسرائيلي

— أما الدكتور مصطفى محمد العبد الله رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد جامعة دمشق فبحثه أكد على أهمية هذه السوق لمواجهة الخطر الاسرائيلي:

— وضعت المسيرة الاقتصادية العربية لنفسها في البداية هدف التجمع المستند إلى فكرة القومية العربية وحركيتها، ومع أن

القومية العربية لم تكن قد حددت لنفسها هدفا واضحا فقد كانت ترمي إلى تكتيل وتجميع الجهود العربية في سبيل الصالح المشترك، وفي سبيل تحقيق هدف كبير رمز إليه بالوحدة العربية لتمكين العرب من آمالهم في العيش الآمن الكريم والمساهمة في الحضارة العالمية.. وقد التقى الهدف الأمني مع الحاجة الاقتصادية لجعل ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي أساسا لمسيرة كان أحد جناحيها يقوم على التضامن السياسي والعسكري والاقتصادي لدرء الخطر الاسرائيلي، والثاني يحاول بناء اقتصاد متكامل يخلف الاقتصاديات

المجزأة التي أقيمت في المنطقة العربية بعد انهيار الامبراطورية العثمانية، وقد سارت هذه الحركة شوطا في الاتجاه الصحيح، غير أنها توقفت في النهاية عند سد لم تستطع اختراقه وهو سد الأسوار الحمائية المختلفة التي أقامتها الأقطار العربية وعززتها بمفاهيم محددة للسياسة والمصلحة، وفي إطار الخيار ما بين المجتمع الشمولي والحمائيات القطرية فإن الحمائيات تبدو وكأنها امتلكت الساحة تماما وتغلب القطري على القومي..

تعرضت الدراسة في مقدمتها إلى موضوع أشكال ومراحل التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول.. وأهم هذه الأشكال والمراحل: التفضيل الجزئي ومنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي فالسوق المشتركة وأخيرا الاتحاد الاقتصادي..

وتم التركيز على أهمية العمل الاقتصادي العربي المشترك لأنه يتضمن العديد من الجوانب الانتاجية والتمويلية والتسويقية وانتقال عناصر الانتاج والمنتجات إضافة إلى تبادل الجوانب الاقتصادية مع الدول الأخرى، إضافة إلى كون الوطن العربي منطقة متصلة جغرافيا ولها تاريخ وثقافة وعقيدة مشتركة، وتواجه تحديات التخلف والتبعية الخارجية والتجزئة وهي بذلك ترتبط بمصير واحد.. وتم كذلك تحديد أهم أهداف العمل الاقتصادي المشترك..

كما حددت الدراسة أهم المعوقات التي واجهت العمل الاقتصادي العربي المشترك وبخاصة عدم وجود فلسفة واضحة للتعاون الاقتصادي العربي، ودعت الدراسة إلى تفعيل العمل الاقتصادي العربي المشترك..

إن العمل الاقتصادي العربي المشترك لا يمكن أن يظل دائما مجرد رد فعل أو تعبير عن الحد







## المصدر : آخر ساعة

التاريخ : ٢٠ / ١٢ / ١٩٩٧

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

القائمة على تعزيز التبادلات التجارية وزيادة  
فاعلية الطلب في هذه الأسواق .

### سياسات بديلة

هناك اتفاق مشترك بين النظريات الاقتصادية  
وال تجارية وبين المنطق العلمي للسياسات  
التجارية على ضرورة قيام نظام تجارى حر  
يحكم العلاقات التجارية بين الدول وتتحدد  
عناصر نجاح هذا التجمع بعوامل اقتصادية  
وسياسية وطبيعية. من ناحية ثانية تتحدد  
فاعلية نظام الحماية من خلال طبيعة الطلب  
والبدائل المتوافرة. هذا البحث ناقش هذه العوامل  
الاقتصادية اللازمة لنجاح نظام التكتل التجارى  
الحر فى المدى الطويل واثبت وجود طلب غير  
مرن على السلع الخليجية مما يعزز قيام تكتل  
تجارى حر فى هذه المنطقة على غرار التكتلات  
التجارية القائمة. كما أن أى سياسة بديلة كما  
فى التعريفات التجارية لن تكون ذات فعالية فى  
الحد من تدفق السلع والخدمات فى هذه المنطقة.  
هذا ووجد أن زيادة التعريفات التجارية الى ١٥٪  
وبافتراض وجود الانفصالية فى الطلب بين  
المنتجات الخليجية والمنتجات الأخرى سوف  
يخفض من الواردات الصادرة من الامارات  
البحرين قطر ، الكويت، وعمان ، بنسب ٧.٢٪ ،  
١١.١٪ ، ٨.٢٥٪ ، ١٢.٩٥٪ ، ١٩.٨٪ على  
التوالى . من ناحية ثانية فإن دراسة الطلب الكلى  
يقلل هذه النسب فى حالة عدم وجود بدائل أو  
تكون درجة التفضيل لدى المستهلك الخليجي  
للمنتجات الوطنية عالية .

ان إقامة مثل هذا التجمع سوف يخدم أكثر  
من ٢٠ مليون شخص ينتج ما قيمته أكثر من  
٢٠٥ بلايين دولار، ويستثمر أكثر من ٢٨ بليون  
دولار، ويصدر ما قيمته حوالى ١٠٠ بليون  
دولار ويستورد ما قيمته حوالى ٨٠ بليون دولار  
من السلع والخدمات .

وناقش المؤتمر أيضا بحوث قيمة ورائعة من  
معظم الدول العربية، فقدم الدكتور عونى حمدان  
من الأردن بحثا بعنوان «برامج التخصيص  
العربية...» ومن اليمن الدكتور قواد راشد وبحثه  
كان على الاصلاحات الاقتصادية فى البلاد  
العربية، ومن فلسطين الدكتور نصر عبدالكريم  
وبحثه تناول اتفاقية تكامل أسواق المال العربية،  
ومن السودان الدكتور/ يحيى بكر وسطور  
بحثه كان عن محددات الشراكة العربية الأوربية.  
أبحاث عديدة قدمت للمؤتمر من معظم الدول  
العربية .

الأدنى لأنه يعد المستقبل ذاته للأمة العربية، ولا  
مستقبل للعرب فى ظل دويلات وكيانات ضعيفة  
وصغيرة فى عالم الغد، إن العمل العربى  
المشترك والفعال هو المكن الوحيد للأمة العربية  
لكى تخرج من تخلفها وتتخلص من تبعيتها على  
الساحة العالمية، والظروف العربية الراهنة من  
انقسام وتفارقات تدعونا أكثر من أى وقت  
مضى، وتدعو كل من له غيرة وانتماء عربيان  
للدفاع أكثر باتجاه إعادة النظر فى أساليب  
العمل الاقتصادية العربى المشترك بل إعادة  
صياغة أساليب التوحيد العربى على أساس أكثر  
صلابة ورضانة من الصيغ الترقيعية التى  
اتبعت حتى الآن.

### العلاقات التجارية العربية

ودراسة تحليلية ديناميكية للتدفقات التجارية  
بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية  
وتطبيقها فى الأسواق السعودية للدكتور عبدالله  
على الخريجي قسم الارشاد والاقتصاد الزراعى  
- كلية الزراعة والطب البيطرى - جامعة الملك  
سعود، فرع القصيم ، بريدة ، السعودية :

اعتمد هذا البحث فى تحليله للعلاقات  
التجارية بين المملكة العربية السعودية وبقية  
دول مجلس التعاون على دراسة الطلب على  
مرحلتين حيث يتم فى المرحلة الاولى تحليل  
الطلب الكلى على صادرات وواردات المملكة مع  
جميع دول العالم الثالث ومن ثم امكن دراسة  
الطلب على صادرات المملكة وواردها مع دول  
مجلس التعاون من خلال استخدام نظام  
روتدram الديناميكي وفرضية الانفصالية فى  
الطلب بين دول مجلس التعاون وبقية العالم. من

خلال نتائج المرحلة الاولى للطلب تبين ان الطلب  
على صادرات المملكة وواردها ذو مرونة دخل  
عالية مما يعزز هذين القطاعين فى حالة زيادة  
الطلب أو التنمية الاقتصادية .

النتائج المتحصل عليها من المرحلة الثانية  
للطلب أشارت الى وجود مرونة انفاق عالية  
تدعم زيادة صادرات وواردات هذه الدول فيما  
بينها، هذا وتشير المرونات السعرية للطلب على  
الصادرات والواردات بأن الطلب غير مرن مما  
يقلل من فاعلية الحماية التجارية التى تحد من  
تدفق السلع والخدمات بين هذه الأسواق .

ان درجة الاقبال العالية من المستهلك الخليجي  
على السلع الخليجية يقلل من الآثار السلبية  
للعوائق التجارية ويشجع السياسات البديلة





المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٣/١٢/١٩٩٧

## الظروف ملائمة.. وعقبتان تواجهان التنفيذ

بالرغم من وجود بعض العقبات التي تواجه مشروع إنشاء السوق العربية المشتركة فإن الظروف قد أصبحت الآن ملائمة أكثر من أي وقت مضى لقيامها.

هذا ما يقوله عبد العظيم حماد مساعد رئيس تحرير الأهرام في الورقة التي تقدم بها المؤتمر السوق العربية المشتركة، ويظل على ذلك قائلاً: إن الاستباب والشروط الاقتصادية لقيام سوق أوروبية مشتركة كانت متفاوتة قبل قيام هذه السوق في عام ١٩٥٧، بفقرة طويلة ومع ذلك لم تقم للسوق إلا عندما توافرت الاستجابات الاستراتيجية، وقياساً على التجربة الأوروبية.



عبد العظيم حماد

سيوف تجد أن المرحلة الحالية من التطور السياسي العربي تتضمن عوامل تدفع على سرعة إقامة السوق العربية المشتركة، كما تشمل أيضاً عقبات لا يستهان بها أمام تحقيق هذا الهدف ومن الشروط المناسبة لقيام السوق التحديات الخارجية الجذرية أي التي ربما تكون مهددة للوجود السياسي العربي برمته، ومن الشروط المناسبة للوجودية التحديات الخارجية الجذرية أي التي ربما تكون مهددة للوجود السياسي العربي مثل الخلل في توازن القوى الإقليمية بالمعنى العسكري والتحالفات العسكرية الإقليمية التي من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف الوزن العربي للعرب وكذلك وجود مخططات تستهدف الأراضي العربية في جنوب السودان وشمال العراق وجزر البحر الأحمر وجزر الخليج وأيضاً المحاولات المقصودة لتجزئة الأمن القومي العربي. وكذلك مشروع السوق الشرق الأوسطية الذي يخفي وراءه تصوراً سياسياً للشرق الأوسط كمناطق متعددة القوميات والثقافات وليس كمناطق عربية بالأساس. كما تشمل هذه الشروط الملائمة تراكم خبرات تاريخية في أغلب الدول العربية لصالح التعاون والتدرج في عملية التكامل السياسي والاقتصادي بدءاً بالاقتصاد وضعه المفاسرات والممارعات والتدخل في الشؤون الداخلية للعرب الآخرين. أما بالنسبة للعقبات السياسية القائمة فإن عبد العظيم حماد يرى أنها تنحصر في عقبتين الأولى غياب الديمقراطية والثانية تفاوت مستوى التطور السياسي والاجتماعي بين الدول العربية الذي تتدرج تحتها الجوانب السياسية للظاهرة البيروقراطية الخليجية برغم ما فيها من إيجابيات.





المصدر : الأهرام المسائي

النشر والخدمات المصرفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٠

## □ مع بداية أعمال الدورة الـ ٦٦ لمجلس الوحدة الاقتصادية: السوق العربية المشتركة .. حلم أصبح حقيقة!

بدأت أمس بالقاهرة أعمال الدورة الـ ٦٦ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي ترأسها العراق ويشهدها الدكتور محمد مهدي صالح وزير التجارة العراقي. ويأتي تفعيل السوق العربية المشتركة على رأس قائمة الموضوعات التي تبدأ بها الدورة الـ ٦٦ للمجلس أعمالها بالإضافة إلى اتفاقية لنزع الإزواج الضريبي بين الدول العربية الأعضاء بمجلس الوحدة الاقتصادية، كما تهدف الاتفاقية إلى منع التهرب من الضرائب على الدخل وداس المال.

ومن المنتظر أن تصدر عن اجتماعات المجلس - التي تنتهي اليوم - قرارات بضرورة تفعيل السوق العربية المشتركة والموافقة على اتفاقية منع الإزواج الضريبي وإحالتها للدول الأعضاء للتصديق عليها.

وقد شارك في اجتماعات أمس، إلى جانب الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، السيد طاهر البشري وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي رئيساً لوفد مصر ووزير التجارة الليبي، بالإضافة إلى مندوبين الدائمين بالجامعة العربية. وقد أكد السيد طاهر البشري - في كلمته التي ألقاها في الجلسة الافتتاحية للدورة الـ ٦٦ - تقدير الرئيس حسني مبارك لجهود المجلس الملموسة في سبيل دفع

العمل العربي المشترك لتستعيد الأمة العربية مكانتها اللائقة.

وأشار إلى أهمية تحقيق الوحدة الاقتصادية العربية في ظل تحديات عالمية جديدة ومتغيرات متسارعة تفرض توحيد الصف العربي.

وأوضح أن مصر سعت لتحقيق مفهوم الوحدة الاقتصادية العربية بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية بينها وبين الدول العربية تتميز ببدء العمل بالاستثمار المشترك بين رجال الأعمال المصريين ورجال الأعمال بالدول العربية بحيث يتم تنفيذ تلك الاستثمارات في الدول التي تتمتع بميزة تنافسية ونسبية عن غيرها من الدول وذلك يعد أحد سبل تنشيط العلاقات التجارية بين هذه الدول وتحرير الحواجز التي تتعلق بالتبادل السلمي.

وقال السيد طاهر البشري إن تدعيم العلاقات الاقتصادية العربية في مجال الاستثمار سيقبّله استكمال التبادل والتعاون في البحوث العلمية والتكنولوجية ودفع كفاءة شبكات النقل والاتصالات القائمة وإنشاء منطقة حرة ومنطقة جبركية.

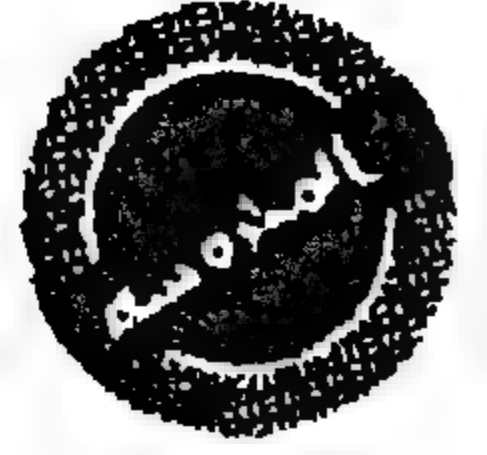
وأكد أهمية السلام لتحقيق التنمية وأن يوضع على الطريق السليم باعتباره الضمان الوحيد من أجل توفير الاستقرار اللازم ولتوفير المناخ الصالح للتقدم والتطور المشترك.

وفي كلمته التي ألقاها بصفتها رئيساً للدورة الـ ٦٦ لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية أكدت الدكتور محمد مهدي صالح وزير التجارة العراقي أن الأمة العربية تمتلك كل المستلزمات والطاقات والإمكانات الهائلة والأمر يتطلب فقط استثمارها والاستثمار الأمثل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي في مواجهة تحديات النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وأشار إلى أن تفعيل السوق العربية المشتركة المصغرة القائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية يمكن تطويرها كقناة وقاعدة لإنشاء السوق العربية المشتركة الموسعة التي تقسم جميع الدول العربية من خلال التنسيق بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية. ومن جانبه أكد الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إن التغيرات الاقتصادية القطرية والقومية والإقليمية والدولية التي تواجه الوطن العربي تتطلب إحياء السوق العربية المشتركة المصغرة القائمة في نطاق المجلس تمهيداً لأن تصبح قناة ونقطة انطلاق للسوق الموسعة التي يدعو إليها الآن قادة الأمة العربية وينادي بها مفكرها وتتطلع إليها شعوبها.

ماجد منير







المصدر : السعالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٠

بدء اجتماعات مجلس الوحدة الاقتصادية امس

## البشرى ينفي تعارض اتفاقات الشراكة مع إقامة السوق العربية المشتركة

المنتجات الأوروبية على مثيلاتها المصرية أخذ في التقلص مشيراً إلى أن الصناعة المصرية تتخذ طريقها بقوة وتتأهب للدخول إلى القرن الحادى والعشرين بقوة دفع عالية. وقال إن انفتاح مصر على دول تحوز مكانة تنافسية عالمية سيعود بالفائدة على الاقتصاد المصرى ككل.

ونقل ظافر البشرى تحيات الرئيس مبارك إلى الدورة 66 للمجلس والتي ترأسها العراق وقال إن جهودكم السبابة لتحقيق الوحدة الاقتصادية العربية ورفع مستوى معيشة الإنسان العربى. قد تأكدت أهميتها ونحن نجابه تحديات عالمية جديدة.. والتغيرات المتسارعة تفرض علينا توحيد الصف العربى والارتفاع فوق أى خلافات يمكن أن توضع فى طريقنا لتهميش الدور العربى وتفريفة من مضمونه.

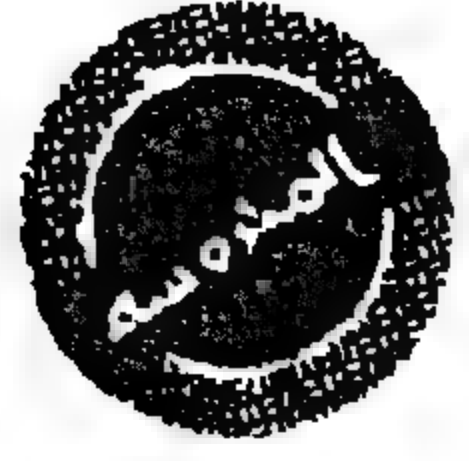
وأشار البشرى إلى ما عبر عنه الرئيس مبارك عن متطلبات امتنا العربية فى الفترة المقبلة حىال ما تواجهه من مخاطر التكتلات

نقى د. ظافر البشرى وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولى وجود تناقض بين اتفاقات الشراكة الأوروبية والأمريكية التي وقعتها مصر وعدد من الدول العربية والساعى المصرية لإقامة سوق عربية مشتركة.

وأكد ممثل مصر فى كلمته خلال اجتماعات الدورة السادسة والستين لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية التي بدأت فعالياتها امس بمقر جامعة الدول العربية استمرار مصر فى توجيهها نحو التعاون العربى المشترك بكل سبله أملاً فى الوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة تكون نواة للسوق العربية المشتركة.

وأضاف أن المرحلة القادمة ستشهد تكثيفاً لجهود مصر الرامية إلى التعاون مع الدول العربية والأفريقية والأوروبية والولايات المتحدة على حد سواء من خلال عقد اتفاقات ثنائية لتحسين وتعزيز التبادل التجارى. وأوضح الدكتور البشرى أن تفوق





المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٤

على إقامة سوق عربية مصفرة تضم الدول السبع أعضاء المجلس تمهيدا للتوسع في عضويتها لتشمل جميع الدول أعضاء الجامعة العربية.

وأوضح أن اتفاقات السوق تشمل إزالة الحواجز الجمركية على غرار ما هو كائن بمجلس التعاون الخليجي مشيرا الى ان قرار مجلس الجامعة رقم 17 لسنة 1964 بشأن انشاء السوق العربية المشتركة يشمل ازالة الحواجز الجمركية المعوقة لتفعيل التبادل التجاري العربي.

وقال ان الحصار المفروض على العراق وليبيا يحول دون الاسراع بتفعيل السوق المشتركة الا انه ينبغي علينا العمل في ظل الارضاع الراهنة اذا اردنا تحقيق تغير ملموس في المستقبل العربي.

ويذكر ان دول أعضاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية هي مصر والعراق وليبيا وسوريا وفلسطين والاردن واليمن وموريتانيا.

والاتحادات الاقتصادية والمناطق الحرة واتفاقيات الشراكة في خطابه التاريخي في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب والشورى حيث أعلن أنه ليس هناك من هو أجدر بإقامة مثل هذه التكتلات من الاقطار العربية التي تجمعها وحدة الهدف والمصلحة والمصير وتربط بينها منظومة ثقافية واحدة ونسيج اجتماعي متجانس بصرف النظر عن اختلاف حجم الثروة وتفاوت مستوى الدخل لذا فإننا نرى ان إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليس رفاهية أو ترفاً.

قال حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية ان اتفاقات الشراكة التي أبرمتها الدول العربية مع دول أوروبية في صالح مشروع السوق العربية المشتركة لأن أي تقدم أو نمو في الاقتصادات العربية يعود بالنفع على سائر الدول أعضاء اتفاقية السوق.

وأضاف ان جميع الجهود مركزة حالياً





المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٦

## السوق العربية المشتركة..

# مطلب جماهيري وإرادة سياسية

حسننى مبارك نحو إقامة السوق العربية مامو إلا ترجمة لرغبة شعبية ملحة نتيجة تمكن المواطن العربى من استقراء الواقع العربى والدولى الذى يدور فيه وهذا الامر دفع بالدكتور «رجائى الطحلاوى» محافظ اسيوط وهو قيادة تنفيذية الى استعراض اهم العوائق التى تعترض إقامة سوق عربية مشتركة وهى من الاهمية بمكان لأنها تجمع بين الرؤية السياسية لشريحة الطرح العربى المحلى ومن ثم تبرز أهمية اشراك الرأى العام القطرى سواء فى مصر أو فى الدول العربية، وهى أولا ضعف أو انعدام الإرادة السياسية لإقامة مشروع اقتصادى قومى تكاملى حقيقى.

ثانيا: سلبات التقلبات فى العلاقات السياسية العربية وانعاسها على صعيد العلاقات الاقتصادية الى جانب الاعتقاد الضاغط لصناع القرار بوجود تعارض بين المصالح القطرية - والمصلحة القومية وعدم اشراك الشعوب فى قضية التعاون والتكامل الاقتصادى من خلال اشراك الرأى العام العربى والمنظمات غير الحكومية فى وجود إقامة السوق العربية المشتركة.

وبقراءة مجملة لأبحاث المؤتمر وجلساته نجد أن دور الإرادة السياسية فى تعزيز العمل الاقتصادى العربى المشترك جاءت فى جلسة كاملة. وتركزت جلسات المؤتمر فى سبعة محاور أساسية دون الدخول فى تفصيلاتها وهى الدروس المستفادة من التجارب الإقليمية والعالمية وثانيا تقويم التجارب العربية للتعاون الاقتصادى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.. وثانيا دور الإصلاح الاقتصادى وسياسات التكيف

السوق العربية المشتركة لم تعد مجرد هدف يداعب أحلام النخبة من المثقفين والفكرين بل صارت خيارا شعبيا ومطلباً جماهيريا تتعلق به آمال الناس ويتطلعون الى خطوات واقعية تستجيب لهذه الآمال والتطلعات التى بدأت تبذل فعلا للإعلان فى وقت قريب عن منطقة التجارة الحرة الكبرى فى يناير القادم ولادة عشر سنوات والمستقبل لا يعترف بالكيانات الاقتصادية الهزيلة خاصة أن معدل النمو فى الوطن العربى لا يتجاوز ٢٪ رغم أن الاموال العربية المهاجرة بالخارج وفقا لأحدث الاحصائيات بلغت ألف مليار دولار وعلى مدى ثمانى جلسات فى ثلاثة أيام بجامعة اسيوط أقام مركز دراسات المستقبل مؤتمره الثانى تحت شعار السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربى. اشترك فى المؤتمر أكثر من ٩٠ متحدثا ممثلين لنحو ١٦ دولة عربية و٣٠ جامعة من أنحاء الوطن العربى وعرضت ٨٠ ورقة بحثية تناولت فى مجملها قضايا التعاون الاقتصادى والتحديات الإقليمية مع اقتراب حلول القرن الحادى والعشرين.

ولعل إجماع المشاركين فى المؤتمر على أن السوق العربية المشتركة لم يعد أمرا يبقى فى دائرة صناع القرار فقط ولكنه اتسع ليصبح مطلباً جماهيريا يخص بدرجة جوهرية رجل الشارع العربى وأهمية أن يكون له دور وصوت مسموع وهو طرح جديد لم يشغل مساحات واسعة فى المؤتمرات السابقة حتى الرسمية منها، وهو ما اكده الدكتور أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية بأن سعى القيادات العربية وعلى رأسهم الرئيس







المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/٦

الهيكل في الدول العربية في التمهيد لقيام السوق العربية المشتركة. أما المحور الرابع فيناقش دور الإرادة السياسية في تعزيز العمل الاقتصادي العربي المشترك وعملية السلام وأثرها على مستقبل التكامل الاقتصادي العربي.

والخامس يبحث عن الاقتصاد العربي في القرن القادم ثم خيارات التعاون الإقليمي في الشرق الأوسط ثم السوق العربية المشتركة وتنمية الموارد القومية. وإذا كانت أهم توصيات المؤتمر قد دعت إلى التخلي عن الشعارات البراقة والتحول إلى تطبيق فعلي وعمل على أرض الواقع لتحقيق حلم السوة، العربة المشتركة

ومن ثم خلق قوة عربية يحسب لها في الكيان الدولي فإن أهم مايلفت النظر في التوصيات هو بالفعل صورة عدم تقبيب المشاركة الشعبية التي لايمكن بالتالي أن تتحقق إلا من خلال تهيئة المناخ اللائم كل دولة على حدة ومن ثم إيجاد مواطن عربي يدفع بنفسه إلى المشاركة في اتخاذ قرار يحدد مصيرة يكون أو لا يكون في عالم جديد لا يعترف بالاقتصاد المتراهل أو حتي الدول الضعيفة أو اذا أراد العرب ان يكون لهم مكان تحت الشمس.

عادل دندراوي





د أحمد الغندور الخبير  
الاقتصادي المعروف يرسم:

# الطريق الصحيح إلى السوق العربية المشتركة

تمر الأمة العربية بمرحلة تحول كبيرى هي ليست بمنأى عما يدور فى العالم من حولها .. والسنوات القادمة التى يقبل عليها العالم العربى يعاد فيها تشكيل وترتيب الخريطة الاقتصادية والسياسية على مستوى المنطقة بأسرها .. وخلال هذه المرحلة .. وعبر هذا التحول .. يجب أن نعترف بأن الاقتصاد المصرى يحتل مكاناً متميزاً له فى إطاره الإقليمى ومحيطه الدولى .. يؤهله للإضطلاع بدوره على مستوى الحركة العالمية اقتصادياً وسياسياً .. وهو ما يشير إلى أهمية إضاعة السبيل أمام الاقتصاد المصرى لتحديد خياراته .. وفقاً لهذه المنطلقات الهامة كان لقائنا مع د أحمد الغندور رئيس مجلس إدارة بنك مصر العربى الإفريقى كأحد الخبراء الاقتصاديين المتخصصين الذين عايشوا العالم بكل متغيراته .. ليضع أيدنا على حقائق هامة تتعلق بالقضية الهامة المطروحة على الساحة الآن .. وهى قضية السوق العربية المشتركة والتى يمكن أن تجمع مصر عن طريقها من تستطيع من أشقائها لتحديد لها ولهم مكاناً على خريطة هذا العالم المتغير الذى تتشكل فيه القرى والتكتلات الاقتصادية فى تطور سريع يحتاج منا للمسارعة بمواكبته واحتلال المكان اللائق بنا على خريطته ..

● فكيف يرى الأستاذ الدكتور أحمد الغندور مدى أهمية هذا الخيار فى هذه المرحلة ؟  
● أجاب د أحمد الغندور رئيس مجلس إدارة بنك مصر العربى الإفريقى .. فى البداية يجب أن أشير إلى نقطة هامة .. وهى أننا كثيراً عندما نتحدث عن أولوية هذا الخيار نتحدث إليه من منطلق اهتمام الرئيس مبارك به .. ودعوتنا إلى الإسراع فى خطوات تنفيذه .. وهو

منطق علينا أن نستكملة فى إطاره العام .. وهو رؤية الرئيس مبارك العامة والشاملة إزاء التطور الإستراتيجى العالمى ككل .. فدعوة الرئيس مبارك تأتى من خلال إدراكه المتكامل والذى جاء فى الوقت المناسب لحقائق مالية عديدة أهمها أن العالم يقجه إلى العولمة الاقتصادية والتى لم تصبح أحد الخيارات المتاحة أمام دول العالم بقدر ما أصبحت "حتمية" اقتصادية وقد تكون حتمية سياسية أيضاً وذلك لارتباط مفهوم العولمة بمصالح الدول الكبرى وعلى وجه الخصوص بمصلحة القطب الأوجد الآن .. أى الولايات المتحدة الأمريكية .  
● وكيف نحدد معطيات مفهوم العولمة فى هذا الإطار العام ؟

● باختصار يمكننا أن نشير إلى أن مفهوم العولمة يعنى ارتباط أسواق الإنتاج فى العالم من جهة وارتباط أسواق المال العالمية من جهة أخرى .. وكان العالم متجه لأن يكون سوقاً واحدة واسعة للإنتاج وسوقاً واحدة واسعة للمال .. ويضطلع بتحقيق هذا التحول الآن الشركات العملاقة عابرة القارات .  
● وما علاقة تلك بالتحويلات الاقتصادية على مستوى



عربية على حدة .. وإثارة مخاوف  
الدول العربية من مفهوم الشرق  
متوسطة إذا اتجه  
إليه كل بلد عربي  
على حدة بل وإثارة  
مخاوف الدول  
العربية من التعاون  
مع إسرائيل إذا  
اتجه إليها كل بلد  
عربي على حدة ..  
وهنا تبرز قيمة  
تحقيق السوق  
العربية المشتركة  
على أرض الواقع ..  
ومن هنا بدأت  
الدعوة المصرية  
الرائدة في هذا  
السياق .. ولكن  
على أن أوضح في



هذا المصعد حقيقة هامة .. وهي أنه إذا كان من واجب  
القاهرة أن تبدأ بطرح القضية وحمل العلم وتبني  
الشعار .. فمن المتعين على حكومات الدول العربية  
الأخرى ومفكرها الاتجاه إلى تجسيم هذه الدعوة في  
مجموعة من البرامج على أرض الواقع والا انتهى أمر  
السوق العربية المشتركة إلى ما انتهت إليه اتفاقية  
الوحدة الاقتصادية العربية من نتائج يمكن وصفها بأنها  
أكثر من متروكة .. إن لم تكن نتائج سلبية بالنسبة  
لبعض الدول كمصر ..

● بشكل أكثر تصديداً هل يمكننا إلقاء الضوء على  
تلك الإجراءات التي يجب اتباعها في هذا الإطار؟

● أجاب أ.د أحمد الغندور رئيس مجلس إدارة  
بنك مصر العربي الإفريقي .. أن مفهوم السوق  
المشتركة يعني أكثر من إجراء .. يأتي في مقدمتها  
تحديد تعريف جمركية مشتركة .. وحرية انتقال  
الأشخاص .. وعناصر الإنتاج المختلفة .. ولكن كل هذه  
الإجراءات لا يمكن اتخاذها فجأة أو في وقت قصير ..  
فهذا ضد طبيعة الأشياء .. والمنطق المعقول يحتم إقامة  
عناصر السوق المشتركة تدريجياً وبطريقة مدروسة  
باعتبار .. تبدأ مثلاً باتحاد جمركي كخطوة أولى وحين  
عند حدد من الدول وفي إطار عدد محدود من السلع ..  
● ولماذا عدد محدود؟

● لتفادي الآثار السلبية ولتتعلم من التجارب  
السابقة .. حيث أدى التعجل في تطبيق اتفاقيات نظام  
منطقة التجارة الحرة من قبل إلى أرتباك في الأسواق  
وقد حدث ذلك بين مصر والسعودية والكويت تحديداً  
حيث تمتعت السلع السعودية والكويتية بالحماية  
الجمركية العالية التي تحيط بالسوق المصري وتجنبت

الوطن العربي ؟  
● إن لهذا التحول الضخم ليس فقط علاقة  
بالتحولات الاقتصادية الإقليمية ولكن له أيضاً علاقة  
بالتحولات الاقتصادية الداخلية .. فلا يمكن تفسير  
سياسة الانفتاح الاقتصادي وما تبعها من  
سياسات الخصخصة إلا في ظل فهمنا للعولمة  
كمفهوم حتمي للتقدم الاقتصادي في الدول  
المختلفة .. ومن هنا كان الإيمان بضرورة  
الإسراع بإتمام عمليات الخصخصة ..  
● ولكن ألا يعني ذلك في وجهة الآخر  
إذابة للاقتصاد المحلي في الاقتصاد  
العالمي ؟

● من الخطأ أن نفهم ذلك  
فالعولمة ليست إذابة للاقتصاد كل دولة  
في السوق العالمي للمال أو للانتاج  
فمعنى ذلك أن ينتهي الحال بهذه  
الدول واقتصادياتها إلى الضياع ..  
وأن تكون كل دولة قطرة ماء في بحر  
الإنتاج العالمي وفي بحر سوق المال  
العالمي .. ولكن العولمة في مفهومها الصحيح تعني  
"تفاد" أقاليم ومناطق معينة إلى السوق العالمي الذي  
تتنازع الآن التكتلات العملاقة هناك لناقنا في أمريكا  
الشمالية والاتحاد الأوروبي في غرب أوروبا والاسيان  
في جنوب شرق آسيا وهكذا ..

● وما موقفنا نحن من هذه التكتلات ؟  
● العالم العربي ليس بمعزل عن ذلك كله فالمنطقة  
الآن تتنازعها تكتلات عديدة ولعل أبرزها التعاون  
الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أمريكا  
والذي لا ترحب به مصر إلا من قبيل اعتباره ورقة ضغط  
على إسرائيل وهو ما كان واضحاً في مؤتمر كازانكا  
وعمان والذان يمكن القول بأنهما أسالا لعاب الشركات  
العملاقة بل الاسرائيليين أنفسهم للاستثمار في العالم  
العربي .. بشكل يساعد على حل المشكلة السياسية في  
الوطن العربي ولذلك سمعنا عمرو موسى وزير الخارجية  
يرد على اسحاق رابين ويهاجم إسرائيل أمام هذا  
التجمع في عمان وأكد على الإسراع في عملية السلام  
باعتباره شرطاً لارتباط هذه المنطقة ككل بالسوق  
العالمي .. وكان اقتناع مصر من حضور مؤتمر الدوحة  
الاقتصادي من هذا المنطلق أيضاً ..

هذا من جانب السوق الشرق أوسطية وعلى الجانب  
الأخر يبرز مفهوم الشرق متوسطية والذي يشير إلى  
التعاون مع الاتحاد الأوروبي في إطار الدول العظيمة على  
البحر المتوسط ..

● وأين موقع السوق العربية المشتركة من ذلك كله؟  
● يأتي مفهوم السوق العربية المشتركة في  
مواجهة ذلك كله ليؤكد على المخاوف المثارة من قبل  
العالم العربي من العولمة إذا اتجهت إليها كل دولة







منافسة السلع الأمريكية فيه .. بينما لم تحقق مصر فائدة تذكر من دخول السلع المصرية إلى الأسواق الكويتية والسعودية وذلك لأن تعريفاتها الجمركية المقررة على السلع المنافسة منخفضة وكانت النتيجة سلبية في تلك الحالة ..

وقد حدث نفس الشيء فيما يختص بعدم تنظيم معاملة شهادات المنشأ وترتيب على ذلك دخول السلع الأجنبية إلى السوق المصري تحت ستار شهادات منشأ مصنعة .. إذن المسألة كانت تفتقد التنظيم الدقيق .. وهو ما يستوجب أن يكون الاتحاد الجمركي في إطار محدد وفي أول الأمر يمكن من السيطرة عليه وتقادى سلبياته .. ولكن وبشكل عام .. فقد جاءت الدعوة إلى السوق العربية المشتركة في وقتها الملائم .. وأول خطوة في هذا الصدد هي الاستفادة من العقول العربية .. وعلى أن أؤكد في هذا الصدد أن المخاوف من العولمة لا مكان لها في عالم اليوم .. والانفلات ليس حلاً .. واقتحام التجربة هو الطريق الصحيح ..

● ولكن ذلك يعني في نظر البعض التخلي عن الذاتية العربية ؟

●● إطلاقاً هذه المخاوف لا أساس لها من الصحة فالاحتفاظ بالذاتية العربية أمر لا مناص منه والتخلي عن الذاتية العربية لا يعني إلا الذوبان في الاقتصاد العالمي وليس احتلال المكانة اللائقة به سياسياً واقتصادياً وثقافياً .. إن السوق العالمي يعتمد على التميز النسبي حتى في إنتاج السلع .. والتميز النسبي يعتمد على الخصائص الذاتية الحضارية والثقافية للدولة .. فعلينا أن نؤكد في هذا الصدد على إنتاج السلع والخدمات التي تساعدنا عواملنا الحضارية والبيئية على التميز فيها .. وفي هذا الإطار .. لماذا لا تكون الثقافة العربية ذاتها إحدى الصادرات الأساسية من المنطقة العربية للعالم .. لماذا لا يكون إصدار الكتاب العربي بلغات مختلفة من أحد صادراتنا ليس هذا تميزاً لا يستطيع أحد مضارعتنا فيه ؟ .. لماذا لا يكون هناك إنتاج سينمائي وتلفزيوني ينطلق من البيئة العربية ويكون أحد صادراتنا إلى العالم .. بشكل عام علينا أن ننخل الخصائص والمميزات الحضارية في السلع المختلفة لأن ذلك يعتبر أحد عناصر تميزنا في العالم ..

.. إن ذلك أيضاً يعتبر أحد الحوائط المنيع التي توقف محاولات اذابتنا في عالم يختلف عنا كثيراً ..

إن مفهوم العولمة حتمي .. والمخاوف من الدخول فيها ليست في محلها ولا يعني هذا المفهوم البعد عن الألفة بمستوياتها المختلفة والتي بلغت ذروتها الآن في العالم كله .. ولكن علينا أن نبتعد عن التفاؤل بشأن توقيت إنشاء السوق العربية .. والذي ترتبط بتحقيق الاعتقاد في أنها مسألة حياة أو موت في كل الدول العربية .. ولكنني أرجح أن تطور الأحداث العالمية يساعد كثيراً على ترسيخ هذا .. ■ ■ ■





المصدر : **العالم اليوم**

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٤/٧

## لجنة من 8 دول عربية لتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الشمر القادم

النهائية بعد دراسة كل الاقتراحات المقدمة من الدول الاعضاء في الاتفاقية.

واضاف امين عام غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية انه تم الاتفاق على شهادة منشأ موحدة عامة تطبيق في جميع الدول على أن تكون هناك شهادات خاصة للسلع ذات الطبيعة الخاصة التي تتميز بها بعض الدول.

وطالب برهان الرماني بضرورة الاسراع بإزالة المعوقات التي تعوق التجارة البينية والعربية على الرغم من التطورات الاخيرة سواء على صعيد الدول العربية أو على الصعيد العالمي والتي تتمثل في ضرورة ازالة الخلافات السياسية وضرورة ألا تتأثر العلاقات الاقتصادية بها. والاتفاقيات التي يتم توقيعها بين الشركات الخاصة والاستثمارية.. وأكد على ضرورة أن تقوم الشركات الخاصة بدراسة الاسواق العربية في الدول الاخرى وتحديد احتياجاتها والمواصفات المطلوبة بكل دولة.. لزيادة التبادل التجاري بينها وعقد الصفقات التجارية خاصة وأن الدول العربية تتميز بالقرب المكاني والجوار والاتفاق بين أذواق المستهلكين بها.

□ كتب - عبد الرحمن إبراهيم

تم تشكيل لجنة تضم 8 من رؤساء أو ممثلي اتحادات الغرف التجارية لمتابعة تنفيذ قرار إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة.

ومن المقرر أن تقوم اللجنة بعقد اجتماعات مكثفة خلال أيام للاتفاق على التفاصيل النهائية قبل التطبيق وللحد له شهر يناير القادم. صرح بذلك برهان الرماني الأمين العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلدان العربية وأكد على أن هذه المنطقة تمثل إطاراً عاماً اتفقت عليه الحكومات العربية.. حيث يحدد البرنامج التنفيذي للمشروع نسب تخفيض التعريفات الجمركية بمعدل 10٪ سنوياً يبدأ في يناير القادم تدريجياً خلال 10 سنوات قادمة للوصول إلى التعريفات الجمركية بين الدول العربية إلى صفر.. بالإضافة إلى العمل على إزالة جميع العوائق الادارية لانتقال البضائع بين الدول العربية المشتركة في الاتفاقية. وأشار إلى أن اللجان المشكلة ستلقى ملحوظات الدول الاعضاء في الاتفاقية حتى نهاية ديسمبر الحالي تمهيداً لعقد اجتماع في نهاية الشهر الحالي للاتفاق على التفاصيل





المصدر: الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧/٨٩/١٩٩٧

إقامة السوق

العربية

المشتركة

ضرورة حياة

وبقاء

وليست رفاهية

**السوق العربية المشتركة.**

**والمستقبل الاقتصادي العربي.**

جاءت دعوة الرئيس محمد حسني مبارك لإقامة سوق عربية  
مشتركة خطوة متقدمة في عالم اليوم المتجه إلى تكوين  
تكتلات اقتصادية وسياسية سواء في أوروبا أو آسيا خاصة أن  
الاقطار العربية تملك من الامكانيات الاقتصادية ما يؤهلها لكي  
تشكل تكتلا اقتصاديا ليس منفلقا على نفسه ولكن منفتحا على  
التكتلات الاقتصادية العالمية من خلال هذا التكتل العربي.

**منتجات ألومنيوم الجوهرة تتجه إلى العالمية**







المصدر: الجمهورية

للمنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/٨/٧



حلمي عوض

حققت منتجات مصنع الومنيوم الجوهرة نجاحاً متقطعاً نظير في معرض المنتجات المصرية من أجل التصدير حيث حازت إعجاب جميع الحاضرين وذلك لجودة الانتاج وتنوعه وجمال تصميمه فقد شهد معرض المنتجات المصرية من أجل التصدير طرح الموديلات الجديدة التي ابتكرتها مصانع الومنيوم الجوهرة والتي جعلت جناح الشركة من أكثر الاجنحة ازدحاماً بالزائرين طوال فترة المعرض وفي لقاء مع المهندس/ حلمي عوض صاحب ومدير مصانع الومنيوم الجوهرة قال الحمد لله لقد نجحنا على مدى السنوات الماضية منذ قام القدس عوض جاد الله عوض بتأسيس المصنع عام ١٩٧٢ في كسب ثقة المستهلك المصري الذي أصبح يطلب

منتجاتنا بالاسم وذلك بسبب اعتمادنا بجودة الخامات والتشطيب ومراقبة جودة الانتاج في كل مرحلة ولذلك فقد حصلت منتجاتنا على شهادة الجودة التي تعني ضمان لكل مستهلك على جودة مقتنياته ومطابقتها للمواصفات القياسية.

فالاقطار العربية تملك مقومات بشرية واجتماعية وثقافية واقتصادية متشابهة ان لم تكن متطابقة فالشعوب العربية تجمعها جميعاً قومية واحدة هي القومية العربية ذات اللغة الواحدة والميراث التاريخي من الاحداث والعادات والتقاليد. اضافة الى وجود النفط في معظم الدول العربية والذي حتم ظهور منظمة «الاوبك» وتلك الاقطار التي لا تملك للنفط بكنيات تجارية.. تملك الثروة الزراعية والمعدنية وغيرها.. وهذا يسمح بتكامل اقتصادي يكون نواة لاقامة سوق عربية مشتركة على غرار تجربة السوق الأوروبية المشتركة.

ومن اهداف السوق العربية المشتركة هو اقامة المشروعات الاقتصادية المشتركة لاستغلال كافة الامكانيات الموجودة وهو ما يتجاوز مجرد التعاون الى التكامل الاقتصادي لتحقيق مزايا هذا التكامل على المستوى العربي. وأهم اشكال ومراحل التكامل الاقتصادي العربي هو التركيز على الجوانب الانتاجية والتمويلية والتسويقية وانتقال عناصر الانتاج والمنتجات وتبادل الجوانب الاقتصادية مع الدول الاخرى.. اضافة الى كون الوطن العربي منطقة متصلة جغرافياً ولها تاريخ وثقافة وعقيدة مشتركة ومن هذا المنطلق ينبغي ان تسرع في اقامة سوق عربية مشتركة.





المصدر: الجمهورية

للتشـر والخدمـات الصحفية والمعلـومات التاريخ: ٧ / ١٢ / ١٩٩٧

# قالوا عن السوق العربية المشتركة

المنتجات حتى يتم اعمال آليات السوق الحرة وتكون الجودة والتكلفة المرشدة لاي سلعة هو معيار نجاح سلعة عن أخرى على سبيل المثال تقوم بعض الدول بمنح سلعة مثل الحديد دعماً مما يجعله منافساً في اسواق دول عربية أخرى غير قادرة على منح دعم لاي سلعة.

● كما يجب اعطاء السلع المنتجة بالسوق العربية ميزة نسبية عن السلع المثيلة المستوردة من خارج هذه السوق العربية في حدود ٥% و ١٠% طالما هي مطابقة للمواصفات لذات السلعة المستوردة

يقول المهندس عبدالعال خليف رئيس شركة السكر والصناعات التكاملية ان اقامة سوق عربية مشتركة امر يمكن تحقيقه وليس صعب المنال وأن تجربة السوق الاوروبية المشتركة التي نجحت في رفع الحواجز بين اعضائها واضحة للجميع

وقال ان آليات تنفيذ السوق العربية المشتركة يجب ان تبدأ برفع القيود التي تعوق اقامه مثل هذه السوق وتمثل في

ضرورة رفع الدعم الذي تقوم بمنحه بعض الدول العربية على بعض





المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٤

## رئيس الصناعات الغذائية: دعوة الاتحادات النوعية العربية لوضع تصور لإقامة السوق

إقامة سوق عربية مشتركة بين الدول العربية أمر يمكن تحقيقه وليس بعيد المنال.. يقول المهندس عادل الشهاوي رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية انه يجب أولاً تنقية الأجواء العربية من الخلافات السياسية حتى يمكن توفير أرضية مشتركة لإقامة هذه السوق. ويرى ان الليات تحقيق السوق العربية المشتركة تتمثل في حرية تبادل السلع بين الدول العربية ورفع الاسوار الجمركية وحظر فرض أى نوع من القيود او الحصص على إنتقال السلع من دول لأخرى. وقال ان الحرية فى معناها البسيط هى أن أحمل بضاعتى وسلعتى وأذهب بها الى أى دولة وأحضر ثمن هذه السلع بلا قيود تتعلق بالحواجز السياسية أو الإدارية أو الجمركية وغيرها.







المصدر: الجمهورية

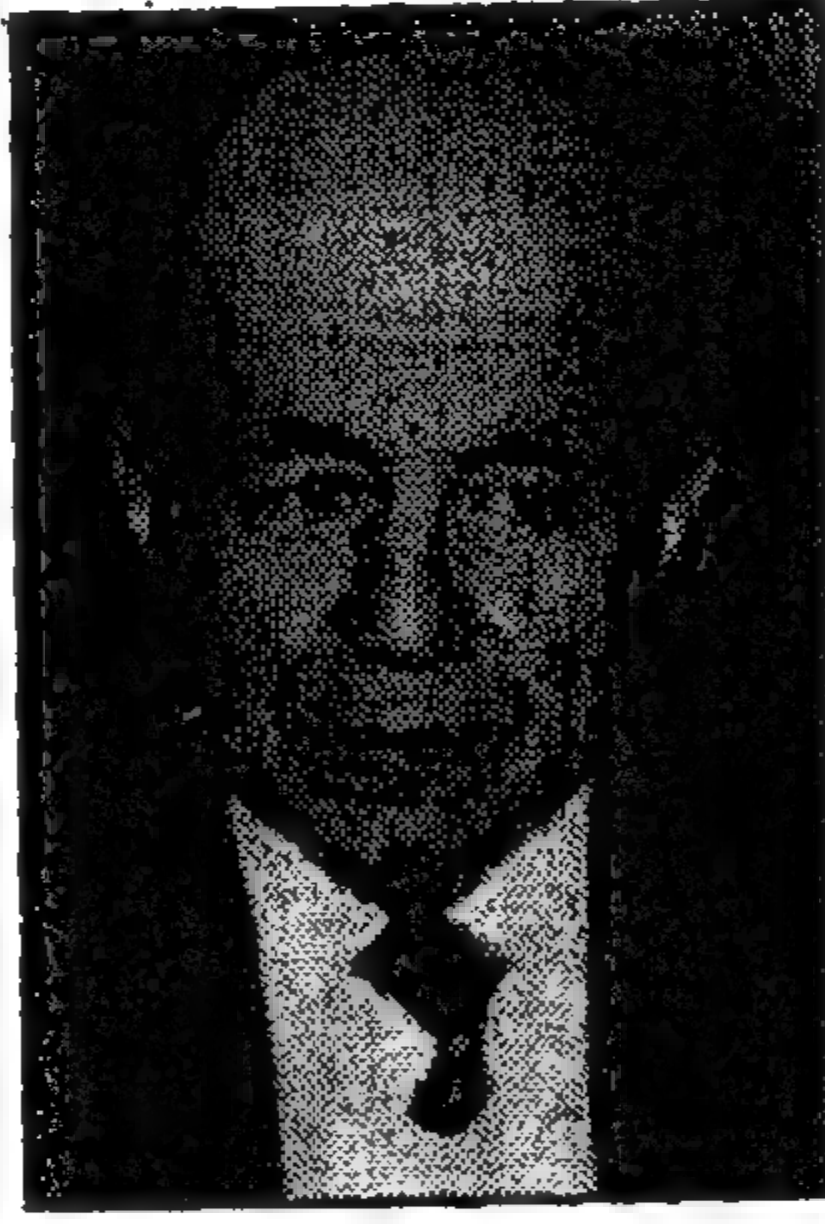
التاريخ: ٧/١٢/١٩٩٧ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## تنقية الأجواء العربية من الخلافات السياسية قضية هامة

التي تتوصل اليها هذه الاتحادات تعرض على رؤساء حكومات هذه الدول لعرضها على الرؤساء واتخاذ الاجراءات التنفيذية لاقامة السوق

كما يمكن ايضا دعوة وزراء التجارة والاقتصاد في الدول العربية لعقد اجتماع مشترك ليمن اليات التنفيذ للسوق العربية المشتركة لوضع ورقة عمل قابلة للتنفيذ وتناقش في الجامعة العربية على اى مستوى يرونه.

وأوضح أن تجرية السوق الأوروبية المشتركة واضحة للجميع حيث قضوا على التناقضات واتفقوا على اقامة السوق الأوروبية المشتركة ويجب أن نتعلم وأن نبدأ بجدية ونضع اليات قابلة للتنفيذ والمهم أن نبدأ لتحقيق الحلم الكبير.



عادل الشهاوى

كثيرة لصناعات عديدة ويمكن من خلال هذه الاتحادات سواء كانت غذائية او كيميائية او للالنيوم او للحديد وضع تصور واضح لقيام السوق العربية المشتركة

واضاف ان النتائج والتوصيات

وقال انه يجب ان نبدأ بحصر السلع العربية التي يمكن انتاجها للسوق العربى وان نقلل من استيرادها من خارج المنطقة العربية.

كما يجب الغاء ما يسمى باذون الاستيراد. وان يحضر مندوب من السفارة لمراجعة بيانات الاستيراد وتيسير اجراءات التصدير اذا كان هناك تخوف يرتبط بالعمليات الامنية وقال ان السلع العربية لا تقل كفاءة عن السلع المستوردة واستعارها معقولة فلماذا الاستمرار في الاستيراد من خارج المنطقة العربية.

وبعد الى ضرورة قيام الاتحادات النوعية المنبثقة من مجلس الوحدة الاقتصادية الى عقد اجتماع عاجل لوضع الاجراءات التنفيذية لاقامة السوق العربية المشتركة وعرضها على المختص.

وقال ان هناك اتصالات عربية





المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧/١٢/١٩٩٧



محمد الشيخ

رئيس العامة للتجارة والكيماويات:

### النوايا الحسنة لا تكفي لإقامة السوق

يقول المحاسب محمد الشيخ رئيس الشركة العامة للتجارة والكيماويات ان عرب بلا تضامن ومنوق تجمعهم لن يكون لهم مستقبل مشيرا إلى انه يجب ان تمتد السوق المشتركة إلى تنقل رأس المال وليس للتجارة فقط وقال ان النوايا الحسنة لا تكفي لإقامة السوق ولكن يجب أن تمتد إلى افعال وآليات قابلة للتنفيذ مؤكدا على ضرورة الاندماج في دعوة الاتحادات النوعية العربية المختلفة للاجتماع والاتفاق على آليات وبرنامج للتنفيذ. وأضاف ان تراجع النشاط السياحي الاخير الذي أصاب السياحة في مصر بسبب العملية الارهابية الاخيرة ويجب ان يعوض بتشجيع السياح العرب مع استعراض الفواغ الذي تركه السائحون الاجانب على خريطة السياحة المصرية ولا يجب ان يقتصر الامر على المشاركة الوجدانية أو الشجب والتنديد.





المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧/١٢/١٩٩٧

رئيس النصر للمواسير

## السوق العربية بداية للدمج في الاقتصاد العالمي



سامي عبد الوهاب

إقامة السوق العربية المشتركة أصبح ضرورة حتمية فرضتها التحولات العالمية الحالية في الاقتصاد العالمي... يقول المهندس سامي عبد الوهاب رئيس شركة النصر لصناعة المواسير الصلب أن حجم التعامل بين الدول العربية لا يتجاوز ٢٪ فيما بينها بينما يستوردون احتياجاتهم من خارج المنطقة العربية وقال أنه لكي نحقق سوقاً عربية مشتركة يجب بداية رفع الاسوار الجمركية بين الدول وعدم المضاربة على إقامة مصانع متعددة لسلعة واحدة.

وعلى سبيل المثال من غير المعقول أن تقوم كل من ليبيا والسعودية والشارقة والجزائر بإنشاء مصنع للمواسير بخلاف مصنعين آخرين بمصر وكان المفروض أن يحدث تنسيق وتكامل بين هذه المصانع. كما يجب دعوة الاتحادات العربية لبحث تقوية دور هذه الاتحادات في أحداث التنسيق والتكامل فيما بين الأسواق والمنتجين أنفسهم وأيضا الأفرع التجارية وبعيدا عن اللوائح السياسية. وأضاف أن الاتفاقيات الثنائية خطرة ولكنها غير كافية لأنها لا تؤدي إلى السوق المشتركة حيث تكون قوائم السلع غير كافية لأحداث تنسيق ولكن يجب أن تمتد إلى صناعات بكاملها وليس سلعا متفرقة. أكد رئيس النصر للمواسير أن جميع الدول العربية تملك مقومات إقامة هذه السوق لذا خلصت النوايا مؤكدا أن العالم يتجه الآن نحو التوحيد والكيانات والتجمعات الكبيرة.. مشيرا إلى أن الدول العربية سوف تفقد أسواقها وقدرتها على المنافسة أمام منافسة التجمعات الكبيرة والشركات متعددة الجنسيات.







المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٥

مجلس الوحدة الاقتصادية:

## السوق العربية الحالية نواة للسوق الموسعة

أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ختام دورته السادسة والستين بجامعة الدول العربية قراراً باعتبار السوق العربية المشتركة القائمة حالياً في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نواة وقاعدة للسوق العربية المشتركة الموسعة وفتح الباب لانضمام كافة الدول العربية غير الأعضاء في إتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. قال د. حسن إبراهيم أمين عام المجلس أن محور أعمال الدورة العادية ٦٦ كان إستئناف تطبيق أحكام وقواعد السوق العربية المشتركة التي صدقت عليها ٧ دول هي مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا واليمن وموريتانيا.

رأست الدورة الحالية جمهورية العراق ومثلها وزير التجارة محمد مهدي صالح كما رأس وفد مصر د. ظافر البشري وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي وممثل مصر الدائم في مجلس الوحدة الاقتصادية. صرح بذلك حسن إبراهيم الأمين لمجلس الوحدة الاقتصادية وقال د. زينب إبراهيم أن أهم هذه القرارات تكليف الأمانة العامة بإعداد مشروع برنامج تنفيذي على ضوء التجربة والواقع والمعلومات المتوافرة يقدم إلى لجنة من أطراف السوق للنظر في هذا المشروع ورفعها إلى المجلس في دورته القادمة في يونيو ١٩٩٨، ويعتبر هذا القرار الأساسي الذي أيدته جميع الأطراف، كما تم الاتفاق على استئناف تطبيق الأحكام في موعد يحدد في الدورة القادمة للمجلس. وقال حسن إبراهيم: تم أيضاً الموافقة على إتفاقية تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهريب من الضرائب بين دول المجلس وإحالتها إلى الدول للتصديق عليها، وتعتبر هذه الإتفاقية نموذجاً يمكن الاستفادة منه في التشريعات المحلية حيث سيكون لها أثر إيجابي كبير على تشجيع الاستثمار في المستقبل، حيث اهتمت هذه الإتفاقية باتفاقيات مماثلة نموذجية أعدتها الأمم المتحدة والدول الأوروبية بالإضافة إلى ما هو معمول به في الدول العربية.

كما ناقش الاجتماع أيضاً التحديات والسياسات والممارسات الظالمة التي تواجه العالم العربي مثل الإغلاق الاقتصادي المفروض على دولة فلسطين، والحظر المفروض على الجماهيرية الليبية، ومعاناة الشعب

العراقي والشعب الصومالي، والاستيلاء على الجزر الثلاث لدول الإمارات العربية المتحدة، والاحتلال الفاشم على الجولان السورية، وجنوب لبنان. وقد طالب المجلس بوقف هذه السياسات والغائها لما توقعه من أضرار جسيمة على الشعوب العربية، وعلى التكامل الاقتصادي العربي.

كما أكد المجلس على استنكار وشجب العمل الإرهابي الآثم الذي وقع من فئة ضالة ومضللة في الأقصر واستهدف ضرب السياحة في مصر ومشاريع التنمية الاقتصادية المزدهرة التي تقوم بها حكومة جمهورية مصر العربية بقيادة الرئيس حسني مبارك. وأضاف السيد حسين إبراهيم: لقد توصلنا في هذه المرحلة لتعطف جديد نحو افاق

تحقق السوق العربية المشتركة لأهميتها الكبيرة في التنمية الشمولية، وإقامة المشاريع المشتركة، وتوسيع القاعدة الانتاجية وزيادة الانتاج، ومواجهة البطالة بما يحقق التكتل الاقتصادي العربي القادر على التفاوض والمنافسة في التعامل مع التكتلات الأخرى ومع العالم الخارجي.





المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٨

## مؤتمر السوق العربية يوصي

## بحماية العمل الاقتصادي

## من تقلبات المزاج السياسي

مؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي الذي نظمه مركز دراسات المستقبل بجامعة أسبوط تحت رعاية د. مفيد شهاب وزير التعليم العالي والبحث العلمي شارك فيه د. أسامة الباز مستشار الرئيس للشئون السياسية وناقش المؤتمر ٨٠ بحثاً قدمها ممثلون عن ٣٠ جامعة عربية ومركزاً بحثياً من مصر وسوريا والسعودية والأردن والعراق وليبيا والجزائر وتونس واليمن والبحرين وفلسطين والمغرب أصدر المؤتمر في نهاية أعماله التي شارك في تغطيتها - عبدالعزيز جيرة ولبيب سمير - عدة توصيات مهمة منها:

● تعبئة الإرادة السياسية للحكومات والشعوب العربية وراء هدف بناء السوق العربية المشتركة وإزالة الخط الوهمي بين المصالح القطرية والقومية.

● إعادة النظر في المواد الوارد بميثاق الجامعة العربية والتي تشكل قيداً على العمل العربي المشترك.

● حماية العمل الاقتصادي العربي المشترك من تقلبات المزاج السياسي العربي وخلق مؤسسات عربية قومية لها صلاحيات ملزمة للأطراف العربية المشاركة.

● تطوير مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى القائم في نطاق جامعة الدول العربية بما ينسجم مع الغايات المستهدفة من القرار الصادر عن القمة العربية المنعقدة في القاهرة في يونيو ١٩٩٦

● إنشاء جهاز متابعة لمشروع السوق العربية المشتركة برئاسة أمين عام جامعة الدول العربية وعضوية أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ورؤساء المنظمات العربية المعنية بالتكامل الاقتصادي.

- تكثيف برامج الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدوره في تنمية التجارة البينية العربية وتوسيع فرص الاستثمار المشترك
- ربط أسواق المال العربية وتعاونها في طرح وتداول الأوراق المالية ونقل ملكياتها وتبادل المعلومات لزيادة تدفق رؤوس الأموال العربية للاستثمار فيها.
- تطوير مشاريع الربط وشبكات البنية الأساسية العربية مثل السكك الحديدية والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفير نظام عربي للمعلومات
- إيجاد آليات عربية للتعرض تقضي على هواجس الخوف من إعادة توزيع منافع التكامل.
- إقامة تحالف عربي مناهض للإرهاب باعتباره أكبر أعداء الاستقرار اللازم لتحقيق التنمية والتكامل الاقتصادي العربي.





المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٨

# علم السوق العربية المشتركة يتحدد

## في مركز دراسات المستقبل

5 مناطق صناعية تبحث عن مستثمرين

عبد الناصر محمد

في محاولة منها لفصل همومها الداخلية استضافت محافظة اسيوط منذ عشرة أيام مؤتمر السوق العربية المشتركة ومستقبل الاقتصاد العربي والذي عقده مركز بحوث ودراسات المستقبل بجامعة وبمشاركة وفود تمثل 16 دولة عربية. وللوفدة الأولى كان الشعور السائد لدى المشاركين في المؤتمر بأن هناك شيئاً ما تريد أن تقول له لهم اسيوط .. فعلى الرغم من الحادث الإرهابي الذي وقع في مدينة الأقصر قبل انعقاد المؤتمر بأيام قليلة إلا أن القاسمين عليه اصبروا على انمقاده في موعده على الرغم من بعض التحذيرات التي تلقاها الدكتور محمد إبراهيم منصور مدير المركز بضرورة التاجيل حتى لا يتعرض المؤتمر للفشل بسبب مقاطعة من جانب الوفود العربية المشاركة.

والشيء اللافت للنظر هو كثافة عدد المشاركين وكانهم جاءوا ليؤكدوا على حقيقة الأمان في مصر النابض أصلاً من اسيوط تلك المحافظة المتهمه دائماً بأنها مصدر الارهاب. ولا يمر أي حادث إرهابي إلا وتذكر معه اسيوط. وبالتالي لم يعد يعلم أحد شيئاً من الوجه الآخر للمحافظة والذي تجسد في الحفل الموسيقي الذي أقامته الجامعة لضيوف المؤتمر. والذي أصاب الكثيرين بالدهشة. ففي اسيوط فرقة للموسيقى العربية وفرقة للفنون الشعبية احتلت المركز

الأول على مستوى محرم منذ أيام قليلة.

شعور آخر يسيطر على كل زائر لاسيوط.. وهو تسابق أهلها سواء كانوا مواطنين عاديين أو حتى مسئولين لكي يحدثوا عن بلدهم حتى أن الدكتور على العشري رئيس قسم التأمين بكلية التجارة عندما طلبنا منه توفير سيارة لكي نشاهد من خلالها المحافظة لم يتوان لحظة واحدة .. ووفر لنا ما طلبناه منه وكانت جولة اكتشفنا من خلالها الكثير .. ومن خلال الحديث مع سائق السيارة «محمد».

وعلى صعيد الاستثمار فإنه يوجد بأسيوط في الوقت الحالي 5 مناطق صناعية تغطي جميع أنحاء المحافظة .. تبني المحافظة عليها العديد من الآمال للقضاء على مشكلة البطالة المزمنة التي يعاني منها الشباب الأسيوطي والتي تصل نسبتها إلى 27% وتعد من أعلى المعدلات في مصر. هذه المناطق يوجد بها نحو 120 مشروعاً تحت التنفيذ بتكلفة تتجاوز 300 مليون جنيه كما يؤكد ذلك إبراهيم أبو العيون رئيس الغرفة التجارية بالمحافظة وعضو جمعية رجال الأعمال التي أعلن مؤخراً عن تأسيسها برئاسة الدكتور محمد جمال عبد المتعال.

ويقول إبراهيم أبو العيون أن ابتناء

المحافظة من رجال الأعمال يتسابقون في إقامة مشروعات لهم في هذه المناطق. للاستفادة من المميزات التي تمنحها الدولة للاستثمار في الصعيد.. وهناك أيضاً عرب ينفذون مشروعات لهم. وأعلن أخيراً عن إقامة مصنع لتجميع الجرارات الزراعية لخدمة منطقة الصعيد بأكملها حيث المصنع الوحيد الموجود في الاقليم مقام في محافظة بني سويف.

وعلى الرغم من إقامة هذه المناطق إلا أن المشاكل بدأت تحاصر المستثمرين. أهمها عمليات النقل وكيف تتم سواء للمواد الخام أو المنتج النهائي فالطريق الذي يربط بين اسيوط والغرفة تم التوقف في رصفه منذ أيام اللواء حسن الالفي المحافظ السابق. وبالتالي يقوم المستثمرون بنقل الآلات ومستلزمات الانتاج بواسطة النقل البري من موانئ الاسكندرية، ودمياط والسويس. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة التكلفة.

وحول هذه النقطة يقول الدكتور محمد رجائي الطحلاوي محافظ اسيوط أنه جاري اعداد الميناء النهري الخاص بشركة الاسمنت وتوسعته لكي يستوعب سفن النقل الصغيرة وبالتالي يمكن للمستثمرين استخدام هذا الميناء لحين الوصول إلى حل جذري لهذه المشكلة.

ولا تتحصر مشاكل المستثمرين عند







المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٨

بمرور الوقت. وكانت البداية مع تشغيل مطار أسيوط الدولي الذي يخدم المستثمرين ورجال الأعمال الذين يرغبون في إقامة مشروعات لهم بالمحافظة.

ويقول مصدر بالمحافظة إن المناطق الصناعية الخمس مخطط لكل واحدة منها أن تستوعب 20 مشروعا على الأقل لكن عدد المشروعات الموجودة بالفعل قليلة جداً ولا تتناسب مع المخطط. لذلك يمكن القول أنها مناطق تبحث عن مستثمرين جادين لديهم الرغبة الحقيقية في أحداث تنمية بإقليم الصعيد وكان يجب على الدول أن تقيم مشروعات إرشادية في البداية تقوم بامتلاكها وإدارتها ثم تعرضها للبيع على المستثمرين بعد ذلك وبعد أن تثبت أن الاستثمار في أسيوط مربح. لكن أن نشرك المسألة لرجال الأعمال لكي يتعرض للمخاطرة بمفرده. فهذا أمر غير مقبول في محافظة عانت طويلاً من الأعمال.

ويقترح المصدر ضرورة عقد مؤتمر موسع عن الاستثمار في المحافظة تشارك فيه جميع الجهات ذات الصلة لتوضيح الصورة أمام الجميع وعند عرض هذه الفكرة على رئيس جمعية رجال الأعمال أكد بأن الاتجاه لعقد مؤتمر أمر وارد وأن الجمعية تبحثه بجدية لكي يفرج المؤتمر بالصورة الجيدة التي تضيف للاستثمار في أسيوط.

قضية نقل المواد الخام لكن تثار أيضاً قضية أي سلعة يمكن إنتاجها. وفي أي الأسواق يتم تسويقها؟ الدكتور أحمد الشهير أستاذ المحاسبة بكلية التجارة يقترح أن تكون الصناعات القائمة تعتمد على الخامات المحلية. فتقام صناعات الجرانيت، والأثاث الخشبي وتصنيع المواد الغذائية. فهذه المنتجات سوف تجد رواجاً في السوق الأسيوطي والأسواق المحيطة به بمحافظات الصعيد الأخرى... لكن التصنيع يفرض التصنيع فقط دون البحث عن السوق المتوقع سوف يترتب عليه خسائر كبيرة للمستثمرين قد تسبب لبعضهم عدم القدرة في الاستمرار بالعملية الانتاجية في المستقبل. خاصة في ظل ارتفاع تكلفة النقل نظراً لعدم وجود ميناء ترتبط به المحافظة سواء على ساحل البحر الأحمر أو المتوسط.

ويؤكد الدكتور محمد جمال عبد المتعال رئيس جمعية رجال الأعمال بالمحافظة أن الجمعية تضم في عضويتها نحو 50 عضواً. سوف تكون مهمتها التصدي لجميع هذه المشاكل ويجب العلم بأن أسيوط كانت ضمن المحافظات المجهولة استثمارياً والآن توجد بها حركة للاستثمار جيدة ويجب استغلال توجه الدولة بتشجيع الاستثمار في الصعيد وسوف يتم التغلب على هذه المشاكل





المصدر : **العالم اليوم**

التاريخ : **١٩٩٧/١٤/٩**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## 18 دولة عربية توافق على بدء تنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة في يناير

□ كتب - خالد حسن:  
وافقت 18 دولة عربية على بدء تنفيذ اتفاقية إقامة منطقة عربية للتجارة الحرة في يناير القادم وذلك خلال اجتماع لجنتي التنفيذ والمتابعة بجامعة الدول العربية.  
صرح بذلك الدكتور معتمد رشيد مدير إدارة الاستثمار والتجارة بجامعة الدول العربية وأضاف أن جميع الدول العربية الواقعة على اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية أبدت استعدادها وتحمسها على بدء

تنفيذ بنود الاتفاقية وخفض جميع الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على التجارة العربية البينية للدول الأعضاء بنسبة تصل إلى 10٪ سنوياً.  
ولمّا يتعلق بشهادات المنشأ للسلع العربية أكد الدكتور معتمد أنه تم إقرار جميع قواعد المنشأ للسلع العربية والتي تدخل في عمليات التبادل التجاري والقواعد والمواصفات السليمة المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء.  
كما تم توثيقها على الجهات المختصة

بالدول العربية للتأكد من تمتع السلع بشهادة المنشأ وبالتالي الحصول على التخفيضات الجمركية المتفق عليها.  
وأشار إلى أنه حتى الآن لم تقدم أي دولة عربية بأصقراطات حول قواعد شهادة المنشأ للسلع العربية أو المواصفات القياسية للسلعة، وأتفق على تأجيل تمتع السلع المنتجة في المناطق الحرة بالدول العربية بنفس الاعفاءات الجمركية حتى تقوم اللجنة بدراستها.





المصدر: الوففسد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢/١٤/١٩٩٧

## ١٠٪ نسبة التخفيضات الجمركية في التجارة البينية العربية في «يناير»

رحبت لجنة التنفيذ والمتابعة لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإعلان انضمام مصر وسلطنة عمان إلى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وأشار التقرير إلى أن اللجنة تلقت حتى الآن تأكيدات من ست عشرة دولة عربية حول قيامها بإبلاغ منافذها الجمركية بتطبيق تخفيض نسبته ١٠٪ على الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى والضرائب ذات الأثر للمائل للفروضة على السلم العربية اعتباراً من مطلع يناير القادم. وأوضح التقرير أن السلطة الوطنية الفلسطينية أكدت للجنة تأييدها لهذه الإجراءات التنفيذية. وأشارت إلى أن المحافظ الجمركية في فلسطين لا تزال خاضعة للسلطات الإسرائيلية رغم وجود قوانين سلبية مسموح باستيرادها ستقوم بإبلاغ الامانة العامة بها. وأشار التقرير إلى قيام ثلاث عشرة دولة عربية من بينها مصر بإبلاغ اللجنة بهيكل تعريفاتها الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر للمائل. ونعت اللجنة إلى تسريع بقية الدول التي لم تكم بهذه الخطوة بإرسال هيكل تعريفاتها الجمركية في أقرب وقت ممكن. وفيما يتعلق بجنول موسم الانتاج الزراعية تلقت اللجنة حتى الآن جنول هذه الموسم من ثمان دول عربية من بينها مصر فيما بلغت خمس دول أخرى أنها بصدد إرسال هذه القوائم قريباً.







المصدر: أكتوبر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٤

## التعاون الاقتصادي العربي

# الصور متعددة ومختلفة

## فأين الإرادة السياسية ؟ !

محمد نجم

تصوير: محمد سامي

وبه أكثر من ٢٤٠ مليون نسمة منهم ٧٥ مليون فرد كقوى عاملة ، كما يزخر بالثروات الطبيعية .. أهمها البترول والذي ينتج الوطن العربي منه ٢٥٪ من إنتاج العالم وبه حوالي ٦٠٪ من احتياطي .. فضلا عن وجود ٥٤ مليون فدان أرضا زراعية .

والمشكلة كما يصفها د . علي لطفي رئيس الوزراء الأسبق .. أنه منذ قيام جامعة الدول العربية وحتى اليوم حدثت محاولات متعددة لقيام تجمع اقتصادي عربي قوى .. ولكن معظمها لم يوضع موضع التنفيذ .. وأسفرت هذه المحاولات فقط عن مجموعة من الموائيق والاتفاقيات أنشأت بعض المنظمات والصناديق المالية .. ومازالت التجارة العربية الينية لا تتجاوز نسبة ٨٪ من إجمالي التجارة العربية الدولية في حين أن هذه النسبة تبلغ ٦٧٪ بين دول الاتحاد الأوروبي !

وقد عُد د . علي لطفي عشرة أسباب لعدم قيام مثل هذا التجمع .. في مقدمتها عدم توافر الإرادة السياسية .. ثم عدم تحييد العمل الاقتصادي العربي المشترك وغياب سياسة قومية

للتصنيع .. بل تنافس الصناعات أن وجدت وعدم توافر البيانات والاحصاءات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في الدول العربية .. هذا مع اختلاف التشريعات المنظمة للنشاط الاقتصادي في أغلبية الدول العربية .

ويطالب رئيس الوزراء الأسبق أن تسرع الخطى لمواجهة التغيرات العالمية ولاسيما اتفاقية

هل يجوز أن يعاني الوطن العربي من .. فجوة غذائية ، تبلغ قيمتها ٢٢ مليار دولار سنويا ولديه ٢٠٠ مليون فدان قابلة للزراعة ؟ ! وكيف تعاني الدول العربية من آثار ديون خارجية تبلغ حوالي ١٧٠ مليار دولار .. في الوقت الذي يوجد فيه ٨٢٠ مليار دولار استثمارات عربية خارجية .. عامة وخاصة ؟ !

والى متى ستقتصر نسبة مساهمة الصناعات التحويلية عند ١٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي على الرغم من وجود هذا الكم من الخامات وإمكانات التصنيع ؟ أسئلة .. وعلامات أسغهام كثيرة طرحت نفسها على الاقتصاديين المصريين في مؤتمراتهم العلمي العشرين الذي عقد مؤخرا في جمعية التشريع والاقتصاد السياسي لمناقشة صور التعاون الاقتصادي المطروحة على الدول العربية .. وقد كشفت المناقشات أن حدوث مثل هذا التعاون لا يحتاج إلى .. معجزة ، أو بعيد المنال ، وإنما يمكن تحقيقه فالمقومات الاقتصادية موجودة .. منها : الموقع الجغرافي الممتاز للوطن العربي والذي يقدر بمساحة ١٤ مليون كيلو متر تمثل ١٠٪ من مساحة العالم ،

الجات الجديدة .. وإنشاء السوق العربية المشتركة أو على الأقل منطقة التجارة الحرة العربية وذلك قبل التطبيق الكامل لاتفاقية الجات .

إما د . حمدي عبد العظيم عميد أكاديمية السادات بطنطا فيطالب بإعادة النظر في التوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية العربية وإقامة شبكة معلومات إقليمية عربية لتحقيق سهولة تسويق السلع العربية بالمنطقة وتبادل الخبرة والمشورة والامكانيات التصديرية فضلا عن ترشيد العلاقات السياسية العربية وإعطاء دفعة للتكامل الاقتصادي العربي في مواجهة محاولات الاستقطاب والتبعية تحت دعاوى مختلفة .

ويرى د . حمدي أن دعوة مؤتمر القمة العربية بالقاهرة في العام الماضي إلى إقامة منطقة تجارة حرة عربية وصدور الجزء الثاني من اتفاقية تسير التجارة العربية الينية ليبدأ العمل من أول يناير القادم يعد خطوة مهمة على طريق التكامل الاقتصادي العربي والوصول إلى السوق العربية المشتركة .

ويشهد السفير جمال الدين اليومى مساعد وزير الخارجية أنه من الأفضل للدول العربية أن تعمل بالتدرج للوصول إلى السوق العربية المشتركة بدلا من البدء بإقامة منطقة تجارة حرة عربية ، وذلك أسوة بما حدث في الوحدة الأوربية .. فالاتحاد الأوروبي .. يعتبر من أفضل النماذج المطروحة على الساحة الدولية في تحرير التجارة وإزالة الحواجز .. حيث بدأ بتكوين اتحاد من أربع دول كان حجم التجارة فيما بينها يمثل ٣٥٪ من إجمالي حجم التجارة بين الدول الأوربية ، واليوم وصلوا إلى ما يقرب من ٧٠٪ في حين أن الدول العربية مازالت تتحدث منذ خمسة وثلاثين عاما عن إحياء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وسوق عربية مشتركة وتكامل اقتصادي عربي لا تتجاوز حجم التجارة الينية فيه نسبة ٨٪ .

وأكد السفير اليومى أن البيروقراطية العربية هي السبب في فشل كل محاولات التكامل الاقتصادي العربي حتى وقتنا هذا .. فالعالم العربي يقصده مناقشة تفاصيل الخطوات مهما كانت صغيرة ، وعلى سبيل المثال .. لم يتفق المسئولون العرب حتى الآن على قواعد المنشأ التي تمثل الأداة الأساسية في تحقيق ما يسمى





المصدر: أكتوبر

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٤

## • أين دور الجماهير العربية في تحقيق الوحدة الاقتصادية .. وهم الذين يتحملون أعباءها أو يحصلون على مزاياها؟

بالسوق العربية المشتركة .. فضلا عن التسقي  
الجمركي في ظل التفاوت الواضح في نسب  
الجمارك .. والتي لا تتجاوز في بعض دول  
الخليج نسبة ٤٪ في حين تبلغ في بعض الدول  
الأخرى مثل مصر وسوريا نسبة ١٠٠٪ و  
٢٠٠٪ في بعض الحالات .

ويرى مساعد وزير الخارجية أنه من الأفضل  
البدء بإنشاء مؤسسات مشتركة لمواجهة أهم  
القضايا الاقتصادية العربية .. مثل إنشاء مؤسسة  
عربية لتحلية المياه واستصلاح الأراضي أو اتحاد  
عربي للطاقة والتبرول .. أو تنظيم حرية انتقال  
الأفراد ورؤوس الأموال أو العمل على إقرار  
اتفاقية عربية مشتركة لإعادة توطين رؤوس  
الأموال العربية داخل الوطن العربي .

وبلغت د . علي سليمان وكيل أول وزارة  
التعاون الدولي الانتباه إلى أهمية المشاركة التنموية  
في هذا المجال .. حيث اعتاد المسؤولون في  
الكثير من الدول العربية على تصور أن التنمية  
عملية خاصة يمكنهم وحدهم القيام بها ، في  
حين تقتضي مسيرة التنمية السليمة الاتجاه نحو  
المشاركة الشعبية الفعالة نظرا لما تتطلبه الوحدة  
الاقتصادية العربية من وجوب الزام شعبي بأعباء  
ومسؤوليات تلك الوحدة .. فلماذا لا تتم تعبئة  
الرأي العام العربي لهذا الغرض .. ووضع نظام  
معين لتوزيع المنافع أو تحمل المسؤوليات ؟

أما د . صلاح زين الدين أستاذ الاقتصاد  
بجامعة طنطا فقد تناول بتحليل المشروعات  
العربية المشتركة كصورة من صور التعاون  
ومدخل للتكامل الاقتصادي العربي .. وهي  
التي بلغ عددها ٣٩١ مشروعا مشتركا زادت  
تكلفتها الاستثمارية على ٢١,٤ مليار دولار .  
فقد عملت هذه المشروعات في ظل الظروف  
المتاحة - على تحريك الموارد الاقتصادية خاصة  
رؤوس الأموال العربية للاستثمار في أقطار  
عربية .. وأتاحت لهذه الأقطار اكتساب خبرات  
معية في مجال إنشاء المشروعات وتنفيذها  
وتدريب العمالة الفنية الماهرة ..

ومع هذا فما زالت مجرد مشروعات هائلة ..  
ليس لها منهج وتبحث عن فرص الاستثمار لبعض  
المستثمرين أو حائزي الفوائد المالية ، ويدور  
ذلك واضحا في أعمال مؤتمرات المستثمرين  
ورجال الأعمال العرب .

وطالب د . صلاح بمراجعة شاملة دقيقة  
للآداء والإنجازات للمشروعات العربية  
المشتركة وإعطاء فرصة أكبر لتوسيع قاعدة  
الملكية وللقطاع الخاص العربي وتقوية علاقة  
المشروعات العربية المشتركة بمؤسسات التكامل  
وربطها باستراتيجيات واضحة للتعامل مع القرن  
الحادي والعشرين ..

على أية حال .. وأيا كانت الأسباب فلم يعد  
أمام العرب خيار لمواجهة التكتلات الاقتصادية  
الدولية الضخمة وأيضا آثار اتفاقية تحرير التجارة  
الدولية ، الجات ، إلا من خلال التعاون  
الاقتصادي بأى صورة من الصور الآتية :

● منطقة تجارة حرة .. حيث سهولة انتقال

رؤوس الأموال والأفراد والسلع والمنتجات .

● اتحاد جمركي : حيث يعفى الأعضاء

بعضهم البعض من التعريفات الجمركية ، وتظل

التعريفات المشتركة مطبقة على الدول الخارجية .

● السوق المشتركة : حيث التسيق الكامل

بين السياسات وتكامل عوامل الانتاج المختلفة .

● الاتحاد النقدي : حيث مياسة نقدية واحدة

تسرى على كافة الأعضاء وتنسيق واسع

النطاق .

وأيا كان الشكل أو صورة التعاون .. فالمهم

أن تبدأ .. والآن !





المصدر : الأخصبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ / ١٢ / ١٩٩٧

# قيام تجمع اقتصادي عربي جديد خلال أسابيع مصر وع دول كبد اية. والتجمع يشكل نواة للسوق العربية المشتركة مناطق حرة ومسر وعات استثمارية وتيسير ات جبر كية وضربية بين الدول الأعضاء

كتب ممتاز القط :

علمت «الاخبار» انه سيتم خلال الاسابيع القليلة القادمة الاعلان عن قيام اول تجمع عربي اقتصادي مشترك ككثرة للسوق العربية المشتركة. التجمع الاقتصادي سيضم في البداية ٥ دول عربية من بينها مصر مع السماح لكل الدول العربية للانضمام لها. علمت «الاخبار» ان الرئيس مبارك كان قد اجري عدة اتصالات مع قادة وزعماء الدول العربية لبحث فكرة قيام هذا التجمع الاقتصادي كما قام الدكتور كمال الجنزوري رئيس مجلس الوزراء وعمر موسى وزير الخارجية ووزير التجارة والاقتصاد باجراء اتصالات مع رؤساء العزارات ووزراء خارجية واقتصاد الدول العربية لبحث الخطوات النهائية للاعلان عن قيام التجمع الاقتصادي العربي. وأكد مصدر مسئول ان قيام السوق يأتي استجابة للضرورة التي وجهها الرئيس مبارك وتكديده على أهمية تطوير التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وقيام سوق عربية مشتركة تستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية العالمية. وقال ان قيام هذا التجمع يأتي متجاوبا مع قرارات القمة العربية بالقاهرة. ويبدأ التجمع الاقتصادي من خلال قيام مناطق حرة مشتركة واتفاقيات لمنع الانزواج الضريبي وخضوعات استثمارية مشتركة في اكثر من دولة بالاضافة لبعض التيسيرات الجمركية والضريبية لمشروعات دول التجمع. من ناحية اخرى علمت «الاخبار» انه سيتم قريباً عقد سلسلة مكثفة من الاجتماعات بين الدكتور كمال الجنزوري رئيس الوزراء والوزراء المعينين والمسؤولين بالاقتصاد الاوروبي لبحث المقدمات التي تحول دون انضمام مصر لاتحادية الشراكة مع أوروبا تمهيدا لانضمام اليها مطلع العام القادم. وذلك على ضوء النتائج الجيدة التي حققتها مسيرة الإصلاح الاقتصادي بمصر والتي قلقت كل المعدلات المتوقعة خاصة خلال العامين الماضيين.







المصدر: السعالم اليوم

التاريخ: ١٨/١٠/١٩٩٧

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## د. فوزى يدعو لتجنب الخلافت والإسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة

□ كتب - مجاهد مليجي :

دعا د. ابراهيم فوزى رئيس الهيئة العامة للاستثمار الى زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية والتي بلغت نسبتها حوالى 20% باستثناء البترول حيث زادت خلال السنوات العشر الاخيرة من 7,8 مليار دولار الى 9,7 مليار كما تراجع حجم التجارة بين الدول العربية والعالم الخارجى من 169,9 مليار دولار الى 139,6 مليار دولار.

وقال فى الندوة التى عقدها الجامعة الامريكية حول مستقبل السوق العربية فى ظل التطورات العالمية انه آن الأوان لتجنب الخلافت السياسية لتأثيرها السلبى على العلاقات بين مصر وغيرها من الدول العربية والاسلامية فى ظل نظام السوق الحرة وتعاضد دور القطاع الخاص الذى يقوم بعملية تنسيق التعاون بين الدول العربية فى إطار المصالح الخاصة بين رجال الاعمال ومؤسسات القطاع الخاص فى هذه الدول.

مشيرا الى ضرورة الاسراع بإنشاء السوق العربية المشتركة بما هو متاح اليوم من الدول العربية التى تتحمس حكوماتها لذلك ولامانع من البدء بالتدريج بتثبيت النواة التى تتكون من 4 أو 5 دول عربية من بينهما مصر حتى تاتى البلاد العربية تباعا على مدار 10 سنوات على الاقل من اعلان نشأة هذا السوق.

واكد ان امكانية اقامة السوق موجودة ولكنها تعتمد على الرغبة ولذلك علينا ان نبدأ فى اسرع وقت ممكن بالدول الراغبة فى السوق والقادرة على ذلك.

واضاف ان النجاح فى تحقيق نواة سوق عربية مشتركة فاعلة سوف يعطى تلك للعرب قدرة اقوى على المساومة مع العالم الخارجى حيث العرب سيمثلون كتلا فى مواجهة التكتلات الاخرى حيث ان دولة واحدة فى مواجهة تكتل كالاتحاد الاوروبى تكون ضعيفة على عكس تكتل عربى علاوة على انه سيحقق مزايا افضل للدول المشتركة فى هذا التكتل.

واكد الدكتور فوزى على اهمية الثقة المتبادلة بين الدول المشتركة فى السوق العربية واحترام التعهدات والاتفاقيات من كل طرف لدى الاخر وتجنب الخلافت السياسية بعيدا عن اوجه التعاون الاقتصادى مما يتطلب وجود برنامج متكامل وتنسيق بين الدول الموجودة وبالتالى فان القطاع الخاص يقع عليه دور كبير فى الدفع بهذا التنسيق الى الامام حيث ان برامج وسياسات الحكومات اليوم تدفع بالتعاون

الاقتصادى الى التقدم على عكس ماكان يحدث من قبل والقطاع الخاص لديه الكثير من الاهداف الخاصة والاستثمارية التى يسعى لتحقيقها ويحتاج الى اطار يتحرك فيه وليس هناك افضل من اطار السوق العربية المشتركة التى تزال فيها جميع الحدود والعوائق الجمركية والروتينية وسهولة انتقال رؤوس الاموال والسلع والخدمات والعمالة واعطاء الميزات التنافسية للمستثمرين ووضع التشريعات المشجعة فى صورة نظام متكامل يضم جميع الدول العربية الراغبة والقادرة على ذلك.





المصدر: الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/١٩

## حوار ساخن حول التعاون الاقتصادي العربي

ودعا الشناوي كافة الزعماء والملوك والحكومات والشعوب العربية بالاسراع في تنفيذ مبادرة الرئيس مبارك الخاصة بإنشاء السوق العربية المشتركة وأكد النائب فتحى فضل ضرورة أن تبدأ جامعة الدول العربية من القاعدة الشعبية وتستمع لمثلثي الشعوب العربية مشيراً إلى أن الدول المتقدمة تريد السيطرة على الدول النامية من خلال الغزو الفكرى والاقتصادى وتساءل الدكتور شريف عمر قائلا لماذا تمت وتسرع الصورة المتكاملة للسوق الأوروبية ولم تتم الوحدة الاقتصادية العربية؟ وأكد أننا الآن أمام تحد كبير بالسمة لتنفيذ قوانين العملة والجات وسوف نواجه تحدياً فى الدوا بعد تطبيق الجات لتتضاعف أسعار الدوا إلى ٦ و ٨ مرات .

وقال نحن نعلم أيضاً على المستوى الدولى أنه مميت فرض ضريبة الكربون على دول النفط وذلك سوف يؤثر سلباً على هذه الدول متسائلاً لماذا فعلت جامعة الدول العربية.

وطالب النائب محمد علام بإبعاد السوق العربية المشتركة عن أنظمة الحكم العربية مشيراً إلى ضرورة وضع تشريع دستوري لإنشاء هذه السوق حتى لا تسيطر الحكومات العربية وتتحكم فى إنشائها.

وعقب الدكتور عبدالرحمن السحبياني الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية موضحاً أن هناك مشكلات فنية تحول دون التعاون العربى مشيراً إلى أن التجارة العربية البينية كانت فى عام ١٩٥٠ ٢٪ والآن وصلت إلى ١٠٪.

وأكد أنه لا بد من توعية المواطنين العرب بأهمية اشكال والتعاون العربى فى جميع المجالات خاصة المجال الاقتصادى.

وفجأة دق الجرس وحان وقت الجلسة للسائية فى ذلك اليوم وتم الاتفاق فيما بين الأعضاء والدكتور السحبياني لاستكمال الحوار والمناقشات حول التعاون العربى.

التعاون بين جامعة الدول العربية ومجلس الشعب أمر مهم وحيوى بل إنه ضرورى لتبادل الآراء والمقترحات فيما بينهما وقد ظهر ذلك جلياً فى لقاء أعضاء لجنة الشئون العربية بمجلس الشعب برئاسة الدكتور عبدالأحد جمال الدين رئيس اللجنة مع الدكتور عبدالرحمن السحبياني الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية وكان مضمون هذا الحوار الساخن يتلوه فى محور واحد وهو كيفية الوصول إلى تعاون عربى حقيقى لمواجهة الكيانات الاقتصادية العالمية وكان من بين الأعضاء من يشعر بالتفاؤل ومنهم من يشعر باليأس وقد حرص على حضور هذا اللقاء السيد عبدالله طایل رئيس لجنة الشئون الاقتصادية بالمجلس والدكتور شريف عمر رئيس لجنة الشئون الصحية.

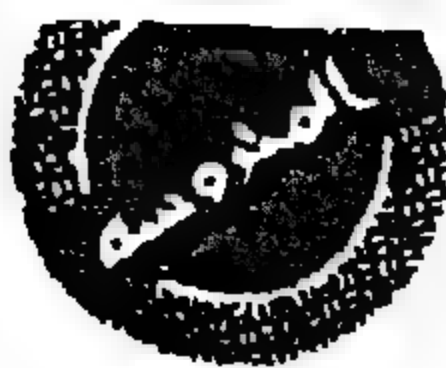
وفجر طایل العديد من القضايا حيث أشار إلى أنه منذ نشأة جامعة الدول العربية فى عام ٤٥ ونحن نفكر فى الوحدة الاقتصادية ولكن الدول الأوروبية سبقت الدول العربية.

وأبدى تفاؤله من أن الوحدة الاقتصادية العربية سوف تتم قريباً نظراً للمعطيات العالمية مثل العملة والكيانات الاقتصادية العالمية وثورة الاتصالات والتكنولوجيا مؤكداً أن القيادة السياسية المصرية والحكومة حريصة كل الحرص على التعاون العربى وأنه تم عقد المزيد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية .

وأما النائب حامد الشناوي فأكد ضرورة معرفة الواقع العربى الآن متسائلاً ماهى حجم الاستثمارات والتجارة البينية وحجم التعامل الاقتصادى والصناعى والزراعى العربى وحجم رأس المال.

وقال الشناوي إنه لا بد من مستهدفات نقيس عليها حجم التعاون الاقتصادى العربى فى الشهر والعام ويتم تقويم شامل وموضوعى لآية انحرافات مطالباً بالاسراع الجاد فى وضع تصور للتعاون العربى لمواجهة الكيانات الاقتصادية العالمية قبل فوات الأوان.





المصدر: **الرئيس**

التاريخ: **١٩٩٧/١٤/٢٢**

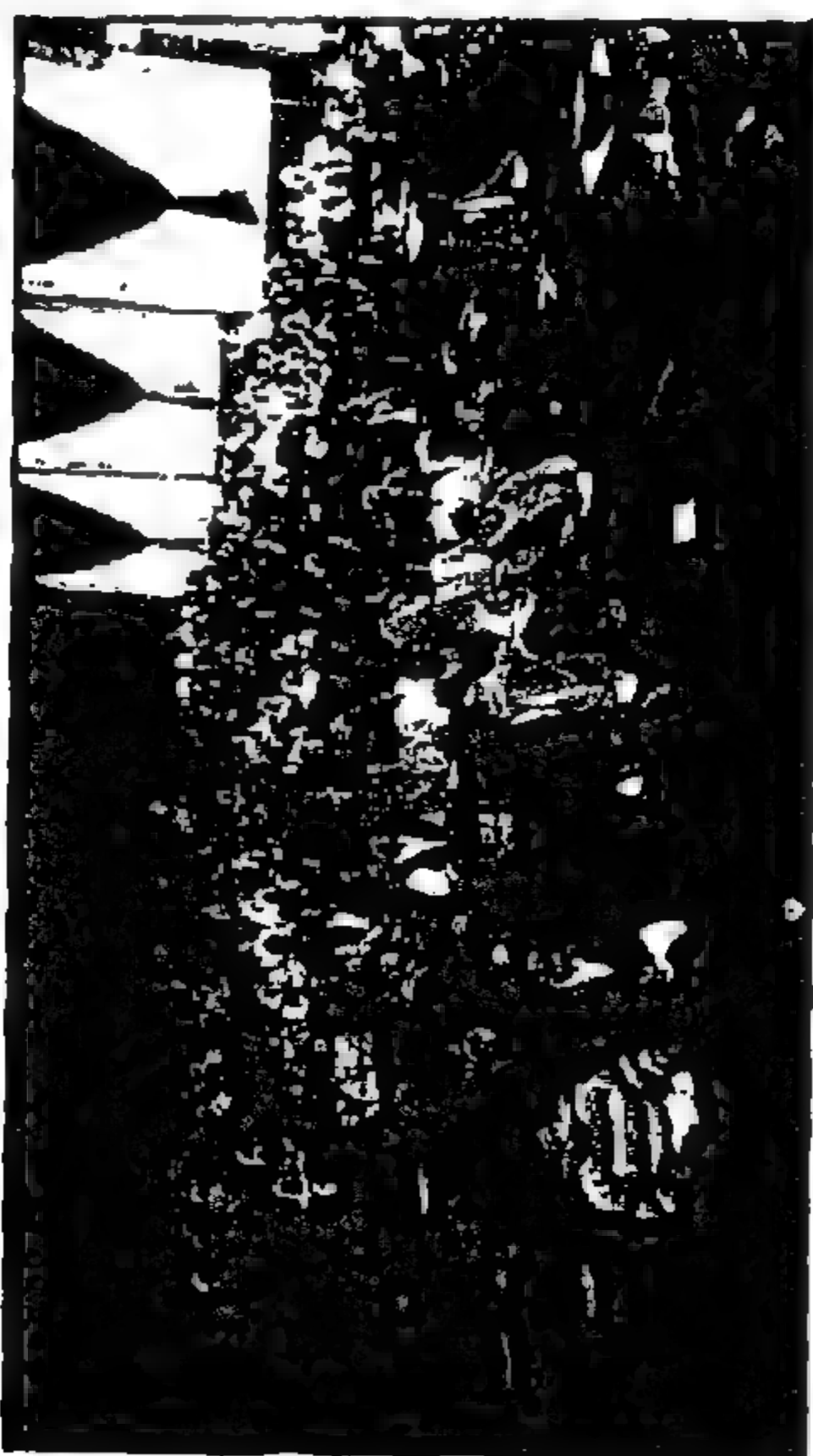
النشر: **الخدمات الصحفية والمعلومات**

بكرى وحمدى أحمد فى جامعة المنوفية:

## السوق العربية المشتركة هي البديل الوطنى للشرق أوسطية



مصطفى بكرى وحمدى أحمد ونائب رئيس جامعة المنوفية فى الندوة



جمهور كبير من أساتذة وطلاب الجامعة

### للاذمن دعم الصناعة الوطنية ومقاطعة السلع الأمريكية والاسرائيلية

صبرى نائب رئيس جامعة المنوفية لشئون التعليم شجعت رعاية الدكتور محمد محمد إبراهيم رئيس الجامعة -رحضرها جمهور غفير من اساتذة وطلاب جامعة المنوفية.

أحمد حسان

تصوير: أسامة أمين

السودانى عمر البشير سيزور مصر خلال الايام القليلة القادمة فى إطار عوبة العلاقات الطبيعية بين شطرى وادى النيل ، مشيراً الى أن مصر قد وجهت رسالة تحذير لجون جارنج، عند زيارته للقاهرة مؤخرًا من أية محاولة لفصل جنوب السودان عن شمالة .  
ادار الندوة الدكتور طاهر ابراهيم

الاقتصر الاجرامى رداً على مواقف مصر الوطنية الاخيرة ، موضحة ان البديل الحتمى لشروع السوق الشرق اوسطية السوق العربية المشتركة ، والنهوض بالصناعات الوطنية .  
واشاد مصطفى بكرى بجهود الرئيس مبارك فى اثناء الخلافات العربية-العربية وقال : ان الرئيس

تزال تشكو أزمة التطبيع مع مصر رغم مرور ٢٠ عاماً على توقيع اتفاقية كامب ديفيد .  
وانتقد ظهور ما يسمى «بمخلف كوبنهاجن» مشيراً الى ان جزءاً من ازمئتنا يتعلل فى أزمة النخبة وبعض المثقفين .  
وأكد رئيس تحرير «الأسبوع» ان امريكا واسرائيل يبرتا حسان

طالب الفنان حمدى أحمد بالتمسك بالصناعة الوطنية ودعمها ومقاطعة البضائع الأمريكية والاسرائيلية ، وأكد ان الصناعة الوطنية تعنى لنا العزة والكرامة .  
وقال : ان امريكا التى تصارح المصريين والعرب والمسلمين ان يهدأ لها بال الا اذا غيرت هويتنا وسلوكنا وهاداتنا .. وتقاليدنا ثم عقيدتنا ، وأضاف: الفنان حمدى أحمد فى كلمته التى القاها بندوة السوق الشرق اوسطية التى اقامتها جامعة المنوفية الاربعة الماضى ان ١٥٠ فيلما مصريا يتم انتاجها بأموال مشبوهة فى قبرص سنويا وهو ما يقل من قيمة المصريين .  
وأكد الزميل مصطفى بكرى - الذى رئيس تحرير «الأسبوع» - الذى شارك فى الندوة - ان الشعب المصرى قوى بثرائه الحضارى والثقافى والاجتماعى ، وان نسيجه الوطنى قاصر على بحر جميع المآامرات التى تحاك ضده ، وقال: ان الشعب يمتلك صموداً وصلابة فى مواجهة كل القوى التى تريد اخضاعه والسيطرة عليه .  
وأشار بكرى الى ان اسرائيل لا







المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٤/٢٣

كتاب جديد يكشف كل أوراقها ويؤكد ان السوق العربية هي الحل

# الشرق أوسطية . السراب الخادع للاقتصاديين

د. أسامة الباز : خصخصة السلام فكرة خيالية

معرض - محنت البيوت

واسرائيل لاتستطيع الهيمنة على اسواقنا.

د. حمدي عبد العظيم : هناك سيناريو لتقسيم

العمل الدولي في المنطقة لصالح اسرائيل

عندما اتفقت اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية في اعلان مبادئ اوسلو الاول اى بعد هذا الاعلان مباشرة ظهرت فكرة عقد مؤتمر اقتصادى مشيرا الى ان المفاوضات التى كانت دائرة قبل ذلك في اطار التعاون الاقتصادى كانت تتم بين الحكومات ورأى البعض مثل شيمون بيريز رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق وغيره ان يتم التعاون الاقتصادى بمعاونة نشطة من رجال الاعمال وكان هذا عنصرا جديدا وكان هذا هو السبب الحقيقى وراء اقامة اول مؤتمر اقتصادى عقد في الدار البيضاء في المغرب عام 1994 وفى هذا المؤتمر تم وضع بعض

الخطوط العامة للتعاون الاقتصادى الاقليمى الذى يساهم فيه رجال الاعمال مساهمة نشطة وبعد ذلك عقد المؤتمر الاقتصادى الثانى في عمان وسمى «مؤتمر التنمية

اسرائيل لن تستطيع السيطرة وغزو اسواقنا المصرية والعربية. يأتى هذا الكتاب في اطار سلسلة اصدارات النهضة الادارية التى تصدرها اكااديمية السادات للعلوم الادارية فرع طنطا والذى صدر تحت رقم 8 وحرره د. حمدي عبد العظيم ويقع في 118 صفحة من الحجم المتوسط.

ويتضمن العدد الجديد الملف الكامل لقضية التعاون الاقتصادى الشرق اوسطى والذى يبدأ بمحاضرة الدكتور اسامة الباز مستشار الرئيس مبارك للشئون السياسية والتي القاها في الاكاديمية فرع طنطا حيث كشف ان المؤتمر الاقتصادى الذى عقد في القاهرة في نوفمبر 1996 لم يكن احد مؤسسات مؤتمر مدريد ولم يعقد هذا المؤتمر تنفيذا لاتفاق سابق او معاهدة دولية ولكنه انبثق عن تطور طرا على عملية السلام وهو حدوث تطور فجائى في المسار الفلسطينى

أكد كتاب التعاون الاقتصادى الشرق اوسطى ان اسرائيل دفعت بالصيغة الاقتصادية الجديدة التى خرجت من تحت عباءة اتفاقية اوسلو الى الفشل وان الشرق اوسطية ككيان اقتصادى ليس له اى مستقبل في المنطقة وانها مثل السراب والذى خدع فيه الاقتصاديون وجروا وراءه في مؤتمرات اقتصادية وقاموا بوضع اساس له من خلال تأسيس عدد من ألياته مثل انشاء بنك ومجلس لرجال الاعمال ومؤسسة للسياحة والسفر.

لقد اعتقد الاقتصاديون ان اسرائيل قد دخلت دائرة السلام إلا أنهم اكتشفوا انها تراوغ وتماطل وتخادع وانها لا تؤمن بالسلام ومن ثم دخلت الشرق اوسطية النفق المظلم لتموت هناك إلا أن الخبراء المصريين أكدوا أن البديل الوحيد للتعاون الاقليمى في المنطقة هو اقامة السوق العربية المشتركة وان





المصدر: **المعالم السوسوم**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/٢٣

والتعاون في الشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا.

### رجال الأعمال

ويقول د. اسامة الباز انه تم في مؤتمر عمان معاونة نشطة من رجال الاعمال من دول المنطقة ومن خارجها وهو يعد نقلة نوعية وكلمية لموضوع التعاون الاقتصادي الذي كان يتم الاتفاق عليه بين الحكومات وقد اتفق في هذا المؤتمر على إقامة مؤسسات معنية لترويج التعاون الاقتصادي.

المؤسسة الاولى: بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمؤسسة الثانية: للسياحة والسفر والمؤسسة الثالثة: مجلس مشترك لرجال الأعمال في دول المنطقة.

ويستطرد قائلاً انه بعد مؤتمر عمان عقد مؤتمر القاهرة الاقتصادي وقد شهدت الظروف التي عقد فيها هذا المؤتمر تغييراً داخل اسرائيل حيث وصلت إلى السلطة حكومة جديدة ورئيس وزراء منتخب لأول مرة في تاريخ اسرائيل عن طريق الاقتراع المباشر.

وفي ظل مجيء حكومة جديدة فإن جميع الاتفاقات المعقودة بين الدولة واطراف اخرى تظل كما هي لأن التعاقدات ليست بين حكومة معينة والاطراف الاخرى أو بين افراد ولكن شهدت الامور تطوراً جديداً في السياسة الاسرائيلية في الفترة التي اعقبت تولي الحكومة الجديدة حيث بدأنا نسمع تعبيرات جديدة في اسرائيل فقال رئيس وزراء اسرائيل أن الأمن هو الهم لاسرائيل من السلام وأن اسرائيل تتوجه لتحقيق الأمن قبل أن تسيّر قدماً في عملية السلام.

### فكرة خيالية

إلا أن الاسئلة التي طرحت عقب انتهاء للحاضرة كانت أكثر سخونة واجاب قنصل اسامة الباز عن فكرة الشخصية لعملية السلام..

فقال هذه فكرة خيالية وهي تعبيرات انشائية لاهى سياسية ولا هي اقتصادية ويقصد بها أن مصالح القطاع الخاص واهدافه قد تؤثر في عملية السلام عن طريق تأثيرها في الاقتصاد وقد حدث هذا في اسرائيل وهناك احجام الآن عن الاستثمار في اسرائيل بل إن هناك رؤوس اموال اسرائيلية خرجت من

اسرائيل وبرغم أن اسرائيل كيان اصغر من امريكا لكنها تستطيع التأثير في امريكا عن طريق مجموعات الضغط اليهودية في امريكا فالوجود الاسرائيلي في امريكا وجود منظم ولكن في مصر لا يمكن أن يترجم هذا في صورة ضغط على الدولة حيث انه ليست هناك فكرة عمل السياسة من وجهة نظر مجموعات الضغط فهذا يحدث في أوروبا حيث يستطيع رجال الأعمال تسريع العمال والضغط الاقتصادي الذي يتحول لضغط سياسي أما في مصر فالدولة تسيطر طبقاً للغالبية العظمى وهم ليسوا رجال الأعمال.

### الهيمنة الاسرائيلية

ومن الاسئلة المهمة التي اثيرت في الندوة حول هل تفكر اسرائيل في الهيمنة الاقتصادية على مصر والمنطقة العربية؟ الا أن د. اسامة قال إذا حاولت اسرائيل الهيمنة فسوف تجد صعوبات كبيرة جداً وإذا كانت اسرائيل تستطيع الهيمنة على اسواقنا فمن باب أولى الاعتقاد بسيطرة امريكا واليابان مثلاً ويجب ألا يفكر المصري أن كل من هب ودب يستطيع أن يغزونا فنحن نستطيع أن نعمل ترتيباتنا لجميع الاحتمالات فلا نستطيع أن تغزونا اسرائيل ولا غيرها.. في الماضي كانت تقاس قوة

الدول بقدر ما تملك.. أي بحجم مواردها الطبيعية أما الآن فتقاس قوة الدول بقدر حجم ما تعلم مثلاً اليابان وكوريا لا

تملكان الا القليل ولكن المعادلة أصبحت.. أن الثروة هي العلم والثقافة والقدرة على تقديم المعلومات بصفة مستمرة وملاحقة التطور التكنولوجي المستمر والثقافة عندنا اقوى من اسرائيل.

ويضيف أن مصر تستطيع القيام بدور كبير والظروف العالمية معروفة بجلاء أمام الجميع والهدف الرئيسي الآن لجميع دول العالم بلا استثناء هو توسيع الاسواق أمام تجارتها واستثماراتها فيما هو معروف الآن بالتكتلات العالمية.

هذه الظروف العالمية والاقليمية تدفعنا إلى التسليم بالضرورة القصوى لإقامة سوق عربية مشتركة تدخل بها الدول الاعضاء في جامعة الدول العربية واقامة السوق العربية المشتركة سيكون هو الاساس للتعاون الاقليمي وهو حجر الزاوية في حماية المصالح العربية وفقاً لمتطلبات نهاية القرن الواحد والعشرين.. وفي تقديرى أن الظروف مواتية الآن لتحقيق هذا الهدف ووضعه موضع التطبيق فقد بات واضحاً لجميع الدول العربية بلا استثناء أن تجربة الاعتماد على ذاتها لتحقيق مصالح

قطرية ضيقة لم تكن الاوصفة للانكماش الاقتصادي والثقافي فالسوق العربية المشتركة هدف يساهم في دفع التنمية العربية ويساعد في وضع العرب في المكان الذي يستحقونه على خريطة العالم عموماً وعلى خريطة الشرق الأوسط خصوصاً وإذا كان الهدف الاستراتيجي هو الوصول إلى سوق عربية ثقافية أو اقتصادية مشتركة فإن الطريق إليها ليس سهلاً ولا مقروشاً بالورود.. بل أن رسم معالم هذا الطريق سوف يحتاج إلى حوار واسع بين الحكومات العربية وبين النخب الفكرية والسياسية ومن مراكز البحوث والدراسات الفكرية.







المصدر : **العالم اليوم**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٢

### التعاون الاقليمي

ومن الاوراق المهمة التي احتواها كتاب سلسلة اصدارات النهضة رقم 8 ورقة للدكتور حمدي عبدالعظيم حول تقييم المؤتمرات السابقة للقمّة الاقتصادية العالمية من الدار البيضاء 1994 إلى القاهرة 1996 يخلص فيها إلى أن الاحداث السياسية العنيفة من جانب اسرائيل تؤدي إلى فقدان الثقة في نوايا اسرائيل تجاه التعاون الاقتصادي والتجاري مع دول المنطقة وهذا يوضح أهمية حرص العرب الذين يشاركون في مثل هذه المؤتمرات الدولية على أن يكون التعاون الاقليمي سواء المتوسطي أو الشرق اوسطي في صالح دعم برامج الإصلاح الاقتصادي للدول العربية منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل ومساعدة هذه الدول على التخلص من اعباء المديونية الخارجية على كل من الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات ومساعدتها كذلك على تنمية تجارتها الخارجية وتوفير التمويل اللازم لمشروعات البنية الأساسية وجذب الاستثمارات الاجنبية ورفع مستوى معيشة ابنائها والمساهمة في علاج مشكلة البطالة التي تعاني منها هذه الدول في الوقت الحاضر.

ويرى د. حمدي أن الدول العربية الشرق اوسطية والواقعة في شمال افريقيا في حاجة حقيقية إلى تكنولوجيا متقدمة تساعد على تطوير منتجاتها وخدماتها حتى تستطيع التصدير إلى الاسواق العالمية وحتى يمكن لها مواجهة المنافسة على أرضها من جانب السلع المستوردة ومثل هذه التكنولوجيا المتقدمة يمكن الحصول عليها من دول المجموعة الأوروبية ومن الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها بشروط مناسبة

وبشكل مباشر وليس بالضرورة أن تكون في إطار التعاون الاقليمي الشرق اوسطي ومن ثم فإن الدول العربية الشرق اوسطية عليها أن تعزز جهودها في مفاوضات الشراكة الثنائية مع دول المجموعة الأوروبية ومع الولايات المتحدة الأمريكية حتى تستطيع الحصول على ما تحتاج اليه من تكنولوجيا متقدمة ومناسبة لبيئتها الاقتصادية والاجتماعية والادارية ودون أن تتحمل أية مخاطر سياسية ناشئة عن تبعية سياسية أو مديونية خارجية مرهقة لجهودها واقتصادياتها تعوق مسيرة الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي.

### برامج الإصلاح

ويؤكد أن التعاون الاقليمي العربي أصبح أكثر من ذي قبل ضرورة حيوية وملحة لدعم برامج الإصلاح الهيكلي في الدول العربية في مواجهة المخططات الشرق اوسطية لجعل هذه الدول في حالة تبعية مستمرة واستنزاف مواردها لدعم صناعات اطراف غير عربية في إطار سيناريو تقسيم العمل الدولي في المنطقة لصالح اسرائيل وغيرها وفي ظل عدم وجود تنسيق للمواقف الاقتصادية العربية يكون من السهل اصطياح كل طرف عربي على حدة باعتباره فريسة يمكن النيل منها لتحقيق المصالح والاطماع الاسرائيلية والأمريكية في المنطقة اقتصاديا وسياسيا في آن واحد.

وقد احتوى الكتاب على عدد من اوراق مؤتمر القاهرة للتعاون في الشرق الاوسط وشمال افريقيا منها كلمة الرئيس حسني مبارك وكلمة كلاوس شواب رئيس المنتدى الاقتصادي العالمي وكلمة وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي وكلمة يفيجين وزير الاقتصاد الروسي وكلمة ايف

جالون الوزير المنتدب لدى وزارة المالية الفرنسية وكلمة ديفيد ليفي نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الاسرائيلي ومائدة الحوار بين السفير ووكر والوزير كانتور وإعلان القاهرة «البيان الختامي» وجدوى المقاطعة العربية لقمة الدوحة 1997 للدكتور حمدي عبدالعظيم والتجارة البينية في الاقليم وجلسة احتياجات البنية الأساسية ودور الحكومات ودور القطاع العام - تصدير الغاز المسال المصري إلى تركيا البيان الصحفي - مشروع مصنع ادوية ايلي ليلي - حماية البيئة - أكاديمية النقل البحري.







المصدر: الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٣/١٤/١٩٩٧

# كلمة اليوم

## الطريق إلى السوق المشتركة

اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية لإنشاء مناطق للتبادل الحر) من زاوية ان الاتفاقيات الثنائية مع جميع الدول العربية هي طريق الوصول الى منطقة التجارة الحرة العربية.

● التحرك من خلال إطار اعلان دمشق. ذلك ان دول الاعلان الثماني (مصر وسوريا ودول مجلس التعاون الخليجي الست) يمكن ان تكون نواة انشاء السوق العربية المشتركة. مما يدعو إلى التفاوض ان حجم الاستثمارات البينية العربية زادت في عام ١٩٩٦ بنسبة ٣٨,٥ في المائة بالمقارنة مع عام ١٩٩٥، الامر الذي يمكن ان يفتح الطريق امام السوق العربية المشتركة لان الاستثمارات تتيح انتقال رؤوس الاموال وانتقال العمالة وبعدها يمكن انتقال السلع. النظرة المصرية والعربية الى قضية السوق المشتركة في الوقت الحاضر نظرة واقعية وعملية بعيدة عن التعجل، على عكس الحال في الماضي عندما كنا نطرح أهدافا طموحة للغاية ولكنها لاتخرج الى حيز التنفيذ. ويمكن القول الآن ان الادارة السياسية لاقامة السوق العربية المشتركة متوافرة وان ثمة اقتناعا كاملا بما قاله الرئيس حسني مبارك من ان اقامة هذه السوق ضرورة حياة وبقاء، وليست رفاهية او ترفا. فالتكتل العربي ضرورة حتمية حتى لاتكون الدول العربية في الموقف الاضعف في مفاوضاتها ومنافستها مع الاطراف المختلفة في عالم تتعدد فيه التجمعات والتكتلات الاقتصادية.

في عام ١٩٥٧ تقرر إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وفي ١٣ اغسطس عام ١٩٦٤ بزعمت فكرة السوق العربية المشتركة، وصدر قرار مجلس الوحدة الاقتصادية رقم ١٧ بإنشاء السوق العربية المشتركة. وصدقت السلطات التشريعية في كل من مصر وسوريا والأردن والعراق على القرار، ثم انضمت ثلاث دول عربية أخرى الى الاتفاق. وخلال السنوات التي استمرت فيها التجربة، زاد حجم التبادل التجاري بين هذه الدول ثلاثة اضعاف. ومما يؤسف له ان التجربة توقفت نتيجة لظروف سياسية.

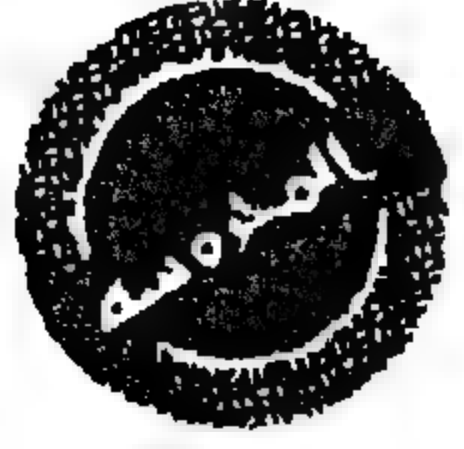
الآن تدرك مصر ان المحطة الاولى الرئيسية في الطريق الطويل لاقامة السوق العربية المشتركة (والمتمثلة في تحرير التجارة) هي اقامة مناطق للتبادل الحر بين الدول الراغبة في ذلك.

ومن هنا تتضح اهمية قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية باقامة منطقة تجارة حرة او سوق مشتركة ابتداء من يناير القادم وتخفيض الجمارك بنسبة عشرة في المائة سنويا لمدة عشر سنوات وهكذا تشمل هذه الخطوة على برنامج زمني لتنفيذ الاتفاقية يتم خلاله تحرير التجارة بين الدول العربية بصورة تدريجية.

ومن أجل المضي قدما في هذا الطريق، فإن هذا التوجه يسير في اتجاهين من وجهة النظر المصرية:

● العمل الثنائي (ولذلك وقعت مصر حوالي عشر





المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٤/٢٤

## كلمة العدد

# السوق المشتركة .. مشروع العرب القومي

● تقاس قوة الدولة في عالم اليوم بمقدار ما تتمتع به من قوة اقتصادية حيث أن التقدم الاقتصادي يعنى رخاء الدولة ومن ثم تدعم قوتها السياسية والعسكرية والثقافية وغيرها.

ومن هذا المنطلق كانت دعوة الرئيس مبارك المتكررة الى أهمية تفعيل السوق العربية المشتركة ولاسيما أن الدول العربية قد راودتها هذه الفكرة في الوقت الذي بدأت فيه الدول الأوروبية التفكير في إنشاء كيان اقتصادي أوروبي موحد عرف فيما بعد بالسوق الأوروبية المشتركة والتي كانت أساسا داعما لما يعرف الآن بالجماعة الأوروبية.

وبالتالى فإن السوق العربية المشتركة هي العنصر الأساسى لدخول العالم العربى من بوابة القرن الحادى والعشرين فى نطاق عالم لم يعد يعترف إلا بالكيانات والتكتلات الاقتصادية الكبيرة..

ومن هنا فقد أخذت مصر على عاتقها مسئولية إحياء هذه الفكرة.. وقد حظيت مبادرة الرئيس مبارك والخطوة الأخيرة الوشيكة باتفاق أربع دول عربية على تكوين نواة لهذه السوق العربية بتأييد عربى لإدراك الجميع أن قوة العرب الاقتصادية تدعم من الثقل والنفوذ السياسى والاقتصادى العربى فى مواجهة التكتلات الدولية والإقليمية.

ومن ثم فإن اللجان الثنائية العليا المشتركة والتي انعقدت على مدى الفترة الماضية بين مصر وعدد من الدول العربية وحرص الرئيس مبارك على رئاسة بعضها كما حدث بالنسبة للجنة المصرية المغربية العليا المشتركة واللجنة المصرية الليبية المشتركة.. هذه اللجان هي خطوات هامة وجادة على طريق إنشاء السوق العربية المشتركة..

ومن هنا فإن الاتجاه الراجح الآن هو أن تصبح السوق العربية هي الأساس الأول لقيام أى كيان إقليمي آخر يضم الدول العربية مثل السوق الشرق أوسطية.

وفى نطاق الظروف الدقيقة والحساسية التى يمر بها العالم العربى الآن ولاسيما فيما يتعلق بتجميد عملية السلام نتيجة للسياسات الاسرائيلية المتعنتة لحكومة نتنياهو واصرارها على المضي قدما فى سياسة المستوطنات وتهويد





المصدر : آخر ساعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٤

القدس.. وفي نطاق دخول بعض الدول العربية ومن بينها مصر في مفاوضات للشراكة والتعاون الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي أو مع دول البحر الأبيض المتوسط والكيانات الاقتصادية الدولية.. فإن قيام سوق عربية مشتركة هو أمر ضروري في مثل هذه الظروف الملحة لأنها سوف تدعم الموقف التفاوضي السياسي العربي على مائدة المفاوضات بين العرب وإسرائيل في نطاق عملية السلام بالشرق الأوسط .

كما أنها تدعم من الموقف التفاوضي العربي في مفاوضات الشراكة بين الدول العربية والاتحاد الأوروبي أو في نطاق التعاون الأوروبي - للمتوسطى ، أو في التعامل مع أي كيانات اقتصادية أخرى عبر أنحاء العالم يود الجانب العربي التعامل معها .

وعلى كافة الأحوال فإن إنشاء سوق عربية مشتركة هو مشروع قومي عربي لابد وأن يتكاتف فيه الجميع ولا بد من الإسراع في الخطى.. حتى تلحق منطقتنا العربية بركب التحولات الاقتصادية الكبرى التي يشهدها العالم اليوم ويكون عالمنا العربي بالتالي قادرا على دخول القرن الحادي والعشرين بخطى ثابتة تستعيد معها الأمة العربية مكانتها الدولية التي تستحقها.

تحريراً

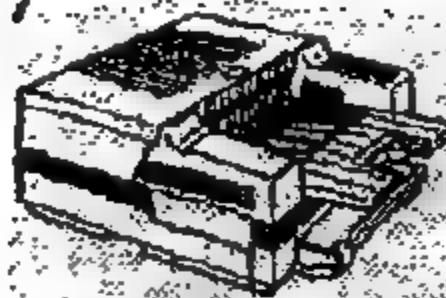






المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧ / ٤٩ / ٢٤



## فاكس

نحو توجه عربي واضح لزيادة التعاون الاقتصادي وشبكة التجارة البينية بين الدول العربية تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الثنائية بين مصر والدول العربية ولكن للأسف لم تزيد معدلات التجارة البينية بالقدر اللازم ويوجد لك أسباب عدة كما يقول ذلك الخبير الاقتصادي والمالي محمد صبري وعلى رأس هذه الأسباب عدم تفاعل القطاع الخاص ورجال الأعمال العرب مع حكوماتهم لمهمة الحكومة وما استوفته من عقد الاتفاقيات الثنائية العربية هو تسهيل التفاعل إلى الأسواق العربية وإيجاد قنوات وفتح نوافذ أمام القطاع الخاص ورجال الأعمال العرب لاستغلال بنود الاتفاقيات وقنواتها في تنمية وتطوير التجارة البينية.

وكان من المفترض أن يقوم رجال الأعمال العرب فيما بينهم باستغلال الاتفاقيات والقنوات التي شرعتها لهم الحكومات العربية في تكوين عتيدة شركات استثمارية مشتركة تعنى بالتسويق والاستغلال الفعّال للمجالات بين الطرفين ولكن الملاحظة



محمد صبري

خلال توقيع الاتفاقيات الثنائية وبعد توقيعها مباشرة يتم الإعلان عن تكوين واتشاء شركة مشتركة للتجارة البينية بين الطرفين يعقدها مباشرة الشركة المضيفة لنشاطها ويكفي بهذه الشركة المشتركة وينحصر نشاطها في مجموعة سلعية محددة دون إضافة شركات مشتركة جديدة أو إضافة مجموعات سلعية أخرى جديدة فالحكومات كانت تأمل في قيام مئات الشركات الاستثمارية بحيث تعنى كل مجموعة شركات بتسويق وتطوير مجموعة سلعية معينة لتكون المصنعة في النهاية هي المستفيدة المثلى من تنوع السلع في كلا الجانبين وتفعيل الميزان التجاري وتنمية وتطوير وتعظيم التجارة البينية.

إن رجال الأعمال العرب اليوم مطالبين بالوقوف بجدية أكثر خلف الحكومات واستثمار مجهوداتها في التوجه نحو إقامة السوق العربية.. فالحكومات قبلت جهودها في عقد اتفاقيات رسمية لتسهيل التفاعل إلى الأسواق العربية وتسهيل الإجراءات وإيجاد مناطق حرة وعلى رجال الأعمال العرب أن يبادروا بتعميق وتطوير هذا وتوسيع المفهوم الاستغلالي والاعتماد عليه مفهوم التجارة البينية وتنميتها بتكوين واتشاء مئات على الأقل الشركات التي تعنى بالتجارة والتسويق والترويج هنا إن شئت بما قام به الأمير الوليد بن طلال رجل الأعمال السعودي العربي العالمي من مشاركة لقطيفين والأردن ولبنان وقبائل بتأسيس شركات عملاقة عربية خالصة يرأسها رجل عربي سعودي سعودي للكيانات بكتير وأخيرا زيارة الأمير وليد بن طلال واستقبال ما يزيد عن المليار دولار في إحدى المشروعات الاستثمارية المصرية اعتمادا على الاتفاقية الثنائية الموقعة بين مصر والسعودية وإطلاقا من مفهومه لكيفية مساهمة رجال الأعمال العرب في تنمية الاقتصاد العربي. وقد أتت زيارة الأمير الوليد بن طلال إلى مصر في الترتيبات التي تحتاجها مصر وبشدة لوزن أهمية الشراكة على مصر سياسيا واقتصاديا.





المصدر: **المستقبل**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٢/٢٦

## السوق العربية المشتركة أمل.. متى يتحقق؟!

التكتلات والاتحادات وتجمعات الدول والأمم.. سمة هذا العصر الذي نعيشه.. لأن العالم اليوم يعرف لغة الكيانات الكبيرة فقط ولا يعترف بالكيانات الصغيرة أو إذا صح التعبير.. لا مكان للاعتماد وسط العملاقة.. ولذلك كان سعي دول أوروبا للتجمع في اتحاد يجمع بين أبناء هذه القارة رغم الاختلاف في النظم والتعاملات.. استطاعوا التغلب على المشاكل.. وتمكنوا من التغلصم مع شعوبهم حتى خرج الاتحاد الأوروبي قروياً نشيطاً.. لاجتماعات دورية.. جدية في التنفيذ التزام بالقواعد والقرارات الصادرة عن هذه الاجتماعات.

في جنوب شرق آسيا ترى الصورة أكثر إشراقاً.. هذه الدول قفزت إلى مقدمة الصفوف.. وأطلق عليها لقب «النمور الآسيوية» وعندما تعرضت هذه الدول إلى هزة اقتصادية واختلال في بورصة الأوراق المالية.. التقى الجميع في اجتماع لبحث الأزمة وأسبابها وكيفية التغلب عليها المناقشات بلاحساسية.. المصارحة.. للكاشفة التركيز على السلبيات التي أدت إلى هذه الهزة العنيفة وإلى غير ذلك من الموضوعات.. وسوف تشهد الأيام أن هذه الدول سوف تخرج من هذه الأزمة أكثر تماسكاً.. وستزداد قوة وصلابة.

أما أمة العرب.. فرغم اتساع مساحتها وتمتعها بكل الامكانيات فهذه التكتلات وتلك الاتحاد لا يزال حديث الأمانى.. وأمل يراه البعض قريب المنال في ظل المناخ الأخوي الذي يسود العلاقات العربية في هذه الأيام.. بينما يراه البعض الآخر بأنه حلم قد لا يتحقق فالعرب.. كل مشغول بهيمومه.. ومشاكله فقط.. أما عن الاتحاد.. أو السوق العربية المشتركة فالكلام يتعفن وعند التنفيذ نجد لكل يحاول النهرب وكل واحد له أسلوب في التصرف عن هذا الهدف.

إن السوق العربية المشتركة.. أمل.. بل أراه ضرورة ملحة.. ويجب على كل عربي من المحيط إلى الخليج أن يسعى لتطبيقه وخروج هذه الفكرة إلى حيز التنفيذ.. فالتكامل في الإنتاج قائم بين

أبناء الأمة العربية.. والأسواق في كل هذه الدول مفتوحة أمام السلع الأجنبية.. فانتاج العرب أولى بهذه المنتجات وأن تكون لها الأفضلية والتمتع بالأولوية في العرض والطلب.. وقد عرفت من الاقتصاديين وخبرائنا الذين نفخر بهم وسط كل الأمم أن السوق العربية المشتركة.. هدف ليس صعب المنال أو التحقيق.. إنما الأمر سهل جداً.. فقد أشاروا إلى أن الشروط.. كلها متوافرة.. ففي المجال الزراعي.. التغطية سهلة جداً.. وفي الصناعي كذلك.. بل وفي جميع شئون الإنتاج.. لا يتفحص الأمة العربية سوى العزيمة وتجاوز العقبات وتخطي العقبات.. وقد قال أحدهم أنه لا سبيل أمامنا نحن العرب سوى التغلب على جراحنا والقفز فوق الآلام والتمزق الذي تعاني منه.. إننا إذا قبلنا على هذا العمل بجدية وعزيمة صادقتين فإن الأمر سوف يكون سهلاً.. لأن التربة صالحة وكل الروابط الثقافية والاجتماعية متوافرة علاوة على الدين أهم الروابط!

إن الأمة العربية.. تتكاسل عن تحقيق هذا الهدف.. رغم أن لا سبيل أمامها سوى هذا الطريق.. وقد كان حديثنا جميعاً عن تحقيق ذلك الهدف سابقاً لاي حديث عن الوحدة الأوربية.. لكن لفرق بيننا وبينهم أننا نجد الكلام الكثير بلا فائدة.. وهم يتمتعون بالتنفيذ ولا يتكلمون إلا قليلاً.. ولذلك نرى الأفكار تخرج إلى مجال التنفيذ فوراً.. وإعلان دول دمشق أفضل نموذج.. لاجتماعات.. واجتماعات لكن لم ترقى إلى تنفيذ؟!

إن الأمل معقود على انشاء السوق العربية المشتركة.. لأنها الطريق الوحيد لكي تستعيد هذه الأمة أمجادها.. إن هذه أممكم أمة واحدة وأنا وكم فائقون..

**السيد المرزوقي**





المصدر : الوفد

للتنفيذ : التاريخ : ١٩٩٧/١٢/٢٨

### الإعداد للخطوات التنفيذية

### لإقامة السوق العربية المشتركة

كتبت - سحر ضياء الدين:  
بنت أمس بمقر وزارة الخارجية اجتماعات دول إعلان دمشق برئاسة السفير سيد أبو زيد مساعد وزير الخارجية للشئون العربية والشرق الأوسط. يهدف الاجتماع إلى إعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة ورفع تقرير به إلى وزراء خارجية دول الإعلان في اجتماعهم القادم. أكد السفير أبو زيد أن الاجتماع يلقى استمرارا الاجتماع الرياض مع الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي. أوضح إطلو شامل لإقامة منطقة التجارة الحرة بين دول الإعلان باعتبارها نواة لإقامة السوق العربية المشتركة، وعرض ذلك على وزراء الخارجية في اجتماعهم القادم. أضاف أبو زيد أنه ليس من العقول رفع الحواجز مع دول العالم دون أن ترفع بين الدول العربية نقاتها، وأكد السفير سيد أبو زيد في كلمته أهمية تفعيل العمل العربي المشترك وإحياء التعاون الاقتصادي.. وقال: إن الاتفاق على إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى يمثل خطوة هامة. شارك في الاجتماع مسئولون من دول الإمارات والبحرين والسعودية وسوريا وسلطنة عمان وقطر والكويت.







المصدر : الأهرام - رام

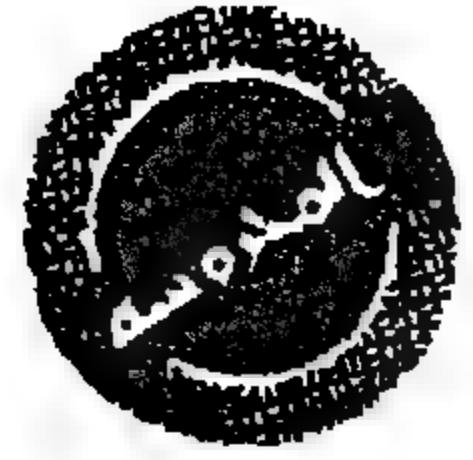
للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ / ١٥ / ١٩٩٧

## الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي يؤكد أهمية إقامة السوق العربية المشتركة

كتب - إبراهيم البهي:

أكد الدكتور عبدالله الخليفي الأمين العام المساعد لمجلس التعاون الخليجي أهمية إيجاد صيغة للتعاون الفعلي بين جميع الدول العربية من أجل تفعيل فكرة إقامة السوق العربية المشتركة مشيراً إلى أنه في حالة اتفاق دول إعلان دمشق على إقامة هذه السوق فسوف يكون لذلك مردوده الايجابي على حركة التجارة والاقتصاد بين جميع الدول العربية، وليس دول الإعلان بصفة خاصة. وطالب الدكتور شبلي أبو الخير رئيس الوفد السوري في اجتماع خبراء دول إعلان دمشق بضرورة العمل من أجل تفعيل السوق العربية المشتركة ودراسة التصور الخاص بإقامة منطقة حرة بين جميع هذه الدول. وأشار رئيس وفد سوريا إلى أن هذه السوق سوف تكون عامل تقريب بين جميع الدول العربية، وهذا الذي يجعل دول الإعلان تفكر - ويجتهد - في إنشاء هذه السوق.





المصدر: الجمهورية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١٤/٢٨

## منطقة حرة بين دول الإعلان

كتب - محمد اسماعيل:

بدأت أمس وزارة الخارجية اجتماعات خبراء دول اعلان دمشق، وتستمر لمدة يومين برئاسة السفير سيد أبو زيد مساعد وزير الخارجية للشئون العربية

والشرق الأوسط. يبحث المجتمعون اعداد مشروع الخطوات التنفيذية لإقامة السوق العربية المشتركة، لرفع تقرير به الى وزراء خارجية دول الإعلان في اجتماعهم القادم.. أكد السفير أبو زيد في كلمته في بداية الاجتماع أمس ان منطقة التجارة الحرة بين دول الإعلان ستكون نواة لإقامة السوق العربية المشتركة تنفيذا لقرار وزراء خارجية الاعلان باللائقية في يونيو الماضي.

أشار إلى ضرورة اقامة السوق العربية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة والتوجه العالمي لإقامة تجمعات وكيانات اقتصادية كبرى لمواجهة هذه التكتلات وإزالة الحواجز أمام التجارة بين دول العالم





المصدر: الأخصبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١/١

لأول مرة في تاريخ العرب واعتبارا  
من اليوم

# منطقة تجارة حرة كبرى تضم كل الدول العربية

## تنفيذا لقرار القمة

### الشاملة يونيو ٩٦ بالقاهرة عبدالمجيد: المنطقة إلغاء عملي للحوافز وجسر جديد للسوق المشتركة

المنطقة العربية الحرة الكبرى كنواة لتكتل اقتصادي عربي يسمى السوق العربية المشتركة. لمواجهة دعاوى الشرق أوسطية ويظهر امام العالم كتكتل عربية قادرة على تحويل الاسواق العربية المتعددة الى سوق عربي واحد يحقق كما قال الرئيس حسني مبارك التنمية الشاملة للشعوب بصورتها الواسعة وينهي عصر تلقي المساعدات من الدول العربية الغنية الى الدول العربية الفقيرة وتصبح الدول الفقيرة التي تمتلك أصولا ثابتة وأرضا بكرا، هي حقول التجارب للدول الغنية التي تمتلك رؤوس الاموال وعائدات البترول.

أول يناير عام ١٩٩٨ تاريخ جديد يضاف الى سلسلة التواريخ العربية التي ستظل شاخصة امام الرأي العام العربي.. انه التاريخ الذي تحدد لبداية قيام أول منطقة عربية كبرى حرة تعد جسرا على طريق الوحدة الاندماجية. وقصة المنطقة الكبرى تبدأ عندما قررت القمة العربية التي دعت اليها مصر وعقدت بقصر المؤتمرات في يونيو ١٩٩٦ ولقيت في ذلك الوقت، بالقمة الشاملة، وذلك لأنها اقربت السلام كاستراتيجية عربية.. وتحرير التجارة. كلفة اقتصادية موحدة والدعوة الى قيام

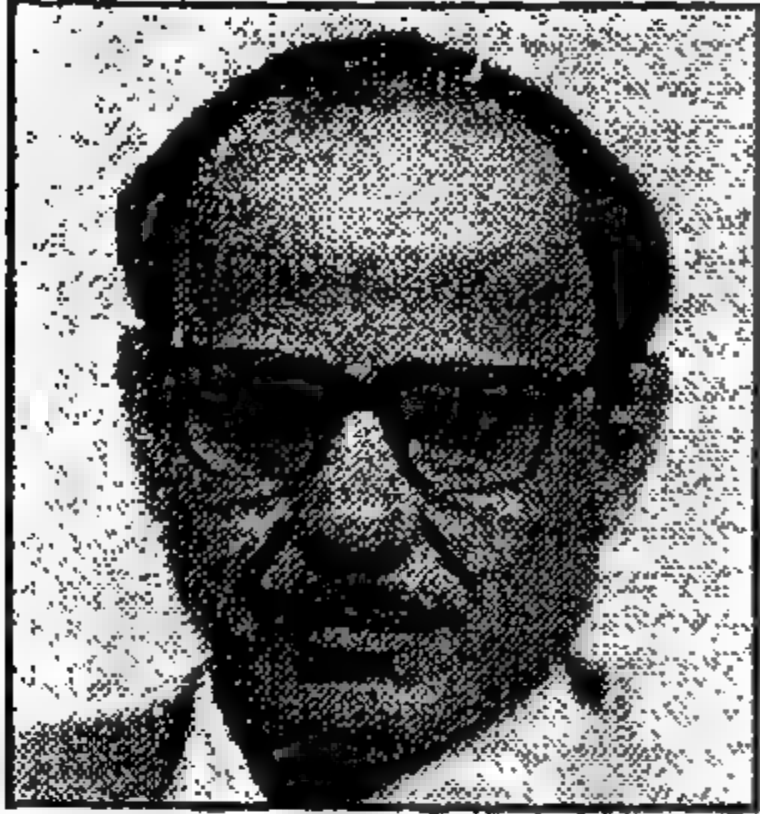






المصدر: الأخصيسار

التاريخ: ١/١/١٩٩٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



عبدالرحمن السحيباني



حسن ابراهيم



ابراهيم فوزي

الجمارك وطبقا لتقارير رسمية بلغ اجمالي عدد المشروعات الاستثمارية التي تمت الموافقة عليها حتى ٢٠ يونيو ١٩٩٦ حوالي ٤ آلاف و ٢٧٩ مشروعا بتكاليف ٨١ مليارا و ٨٠٠ مليون جنيه ومن مساهمات الدول في المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة اجمالي ٢٩.١٪ والدول العربية ٢٢.٦٪ والباقي للمصريين حوالي ٤٨.٢٪

#### مناطق مشتركة ثنائية

ومنذ اعلان قمة القاهرة الشاملة يونيو ٩٦ عن منطقة التجارة الحرة الكبرى حتى اسرعت مصر لعقد اتفاقيات مناطق حرة ثنائية مشتركة مع لبنان وتونس واليمن وسوريا والاردن وهي سياسة دعا اليها الرئيس حسني مبارك حتى ان الرئيس اتخذ قرارا بترقيع مستوى رئاسة اللجنة العليا المشتركة والثانية مع الدول العربية إلى مستوى الرئيس والملك كما هو في حالة التعاون بين مصر والمغرب وكذلك الرئيس مبارك والرئيس الاسد مع سوريا ومن المؤكد ان المناطق الثنائية ستساعد كثيرا في نجاح منطقة التجارة الحرة الكبرى كما أكد لي السفير وجيه حمدي المندوب الدائم لمصر في جامعة الدول العربية.

نص قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تنفيذا لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة خلال الفترة ٢٢/٢١ يونيو ١٩٩٦ بتكليف المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ مايلزم نحو الاسراع في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقا لبرنامج عمل وجدول زمني

العربية للشئون الاقتصادية في عمل متواصل من أجل انهاء الاستعدادات وتوفيق خطوات التنفيذ خاصة بعد قرار المجلس الاقتصادي الاجتماعي ببدء العمل في المنطقة الجديدة اعتبارا من الاول من يناير عام ١٩٩٨ وهو العام الحالي الجديد.

#### السنوات العشر

ويشمل قرار المجلس التابع لجامعة الدول العربية ان تنفذ الاتفاقية الخاصة بمنطقة التجارة الكبرى خلال ١٠ سنوات كاملة تبدأ بتحرير بسيط للتجارة يكون في صوره الكاملة بعد السنوات العشر أي نهاية عام ٢٠٠٧.

وتبدأ اعمال التنفيذ بتحرير للجمارك والضرائب تدريجيا بموافقة كل الدول العربية.. وتشمل ايضا سلعا زراعية وحيوانية وثروات خام.

#### جهود مشتركة

ولعل الجهود المبذولة في مجالين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي الاجتماعي تصب جميعها في قناة واحدة تؤدي الى قيام العمل العربي المشترك بصورة مثالية وخاصة تلك الاتفاقية المتعلقة بتنظيم الضرائب لدول مجلس الوحدة.. الى ١١ والتي تساند نجاح الخطوة الاولى لتنفيذ منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وهو ما أكد الدكتور عصمت عبد المجيد الامين العام لجامعة الدول العربية حيث اشار الى ضرورة تنسيق الجهود لتكون مشتركة لتحقيق استثمارات عربية - عربية واسعة وعويدة رؤوس الاموال العربية لتوطينها في البلدان العربية وزيادة حجم التبادل التجاري العربي البيني والذي نطمح ان يصل الى اعلى نسبة بدلا من النسبة المتواضعة الحالية.

#### نجاح تجرية المنطقة الحرة بمصر

ولعل ما عرضه الدكتور ابراهيم فوزي رئيس هيئة الاستثمار في مصر عن دور المناطق الحرة - يقرب المثل - لامكانية نجاح المنطقة الحرة الكبرى العربية على مستوى كافة الدول العربية حيث من اهم الزايات هي عدم خضوع مشروعات المناطق الحرة وارباحها لقوانين الضرائب وتحرير كافة السلع من

ونجحت قمة القاهرة الشاملة في الوصول الى الرأي العام العربي بقرار «المنطقة الكبرى» وقد لقي ترحيبا واسعا من جانب رجال الاعمال العرب.. على الفور بدأ «المستثمرون العرب» السعي نحو تأسيس اتحاد شامل للمستثمرين العرب يعمل في اطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية واختاروا له رئيسا من السعودية هو ابراهيم الاقندى ونائبا من مصر هو احمد عرفة وضم معظم الدول العربية.. ثم بدأ رجال الاعمال في تكوين اتحاد عربي في عمان مقرا واسندوا الى سعيد الطويل رئاسته وحضر الدكتور عصمت عبد المجيد امين عام الجامعة العربية اجتماعاته التأسيسية.. وقد عرض الاتحادان العمل وبسرعة نحو نجاح قيام منطقة التجارة العربية الكبرى الحرة باعتبارها المخرج للتعامل مع «الجات» التي سادت العالم Gate٤ ومن بعدها منظمة التجارة العالمية «WTO» التي يسير على اسسها العالم الآن ومن جانبها بالطبع رحب مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بقيام المنطقة وأكد الدكتور حسن ابراهيم امين عام المجلس ان المجلس يعني بقيام السوق العربية المشتركة وهو الذي صدر عنه قرار السوق منذ عام ١٩٦٤ وشاركت فيه ٧ دول عربية هي مصر وسوريا والاردن والعراق وموريتانيا وفلسطين وليبيا وان قيام هذه المنطقة هو دعم عملي للسوق العربية التي طالما جدد النعرة لقيامها الرئيس حسني مبارك في اكثر من مناسبة بدأت بدعوته بتوسيع قاعدة السوق في خطابه الشهير بمرور ٥٠ عاما على قيام جامعة الدول العربية ٢٢ مارس ١٩٩٥ وقال ان السوق المشتركة هي الالية التي يمكنها مواجهة الشرق اوسطية.

#### على قدم وساق

وقد لا تختلف الصورة كثيرا في جامعة الدول العربية التي احوالت اليها القمة الشاملة قرار قيام منطقة التجارة الحرة الكبرى للدراسة والبدء في تنفيذه وهو ما جعل السفير عبد الرحمن السحيباني الامين العام المساعد للجامعة





المصدر: الأخصيار

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١/١

تحقيق يكتبه :

بدر الدين أدهم

يتم الاتفاق عليهما. أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ١٢١٧ د. ٥٩ بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩ م هذا البرنامج التنفيذي وجوبه الزماني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وتنميش هذه المنطقة مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة الدولية.

أولا: القواعد والأسس:

● يعتبر هذا البرنامج اطارا لتفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى.

● تلتزم الدول العربية الاطراف في اتفاقيات تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية باستكمال انشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من ١٩٩٨/١/٨ م.

● تتم مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

● تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج، معاملة السلع الوطنية في الدول الاطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والامنية. والرسوم والضرائب المحلية.

● مراعاة الاحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالاسس الفنية لإجراءات الوقاية ومعالجة حالات الدعم وإجراءات ومعالجة خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق هذا البرنامج.

● تتبع في تعريف ومعالجة حالات الاغراق الاسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الاغراق.

● الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل التي سوف يطبق عليها الاعفاء التدريجي هي الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ ١٩٩٨/١/٨ ( اليوم الاول من شهر يناير سنة الف وتسعمائة وثمانية تسعين ميلادية)، وتكون هذه الرسوم قاعدة الاحتساب للتخفيضات الجمركية لأغراض تطبيق هذا البرنامج.

● اذا تم تخفيض الرسوم الجمركية أو الرسوم والضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل بعد تاريخ ١٩٩٨/١/٨ فإن الرسوم المخفضة سوف تحل محل الرسوم المنصوص عليها في الفقرة ٧٠ أعلاه.

● بموجب احكام المادتين الثالثة

والسابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بين الدول العربية يجوز لأي بلدين عربيين أو أكثر من اطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينها على تبادل الاعفاءات بما يسبق الجدول الزمني للبرنامج.

ثانيا: تحرير التبادل التجاري بين الدول الاطراف

● يتم تحرير كافة السلع العربية المتبادلة بين الدول الاطراف وفقا لمبدأ التحرير التدريجي الذي يطبق بدءا من تاريخ ١٩٩٨/١/٨ ( اليوم الاول من شهر يناير سنة الف وتسعمائة وثمانية تسعين ميلادية) وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسب سنوية متساوية على أن يتم انجاز التحرير الكامل لكافة السلع العربية مع نهاية الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ ويمكن بإتفاق الدول الاطراف أثناء تنفيذ البرنامج وضع أي سلع تحت التحرير الفوري. كما ينطبق التحرير المقترح على قوائم السلع العربية التالية:

● السلع العربية الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية وفقا لأحكام الفقرتين ٢١ من المادة السادسة من احكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

● السلع العربية التي أقر إعفاؤها المجلس الاقتصادي والاجتماعي قبل تاريخ نفاذ البرنامج.

● تحدد مواسم الانتاج ( الرزنامة الزراعية) لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع فيها هذه السلع بالاعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل. وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد اقضاء تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج.

● تحدد الدول العربية السلع الزراعية التي ترغب في اراجها ضمن الرزنامة الزراعية المشار اليها في الفقرة ٢٠ أعلاه. وترفع الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاطلاع عليها.

● لا تسري لحكام هذا البرنامج على المنتجات والمواد المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها في أي من الدول لأسباب بيئية أو صحية أو أمنية أو بيئية أو لقواعد الحجر الزراعي البيطري وتلتزم الدول الاطراف بتقديم بيان بهذه المنتجات وكذلك أية تعديلات تطرأ عليه.

● تتسبغ الدول الاطراف النظام المنسق HS في تصنيف السلع الواردة في البرنامج.





المصدر: الجمهورية

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١/٢

### من خلال دول إعلان دمشق: تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية

كتب - محمد اسماعيل:  
أكدت السفارة د. ماجدة شامين  
نائب مساعد وزير الخارجية للعلاقات  
الاقتصادية أن الحكومة لن تسمى  
القطاع الخاص غير القادر على  
المنافسة في المرحلة القادمة بعد أن  
اتخذت كافة الإجراءات لعملية التتبع  
المصري وعدم تعرض السوق لسياسة  
الإغراق. وأوضحت أن العام الجديد  
يشهد بدء التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة  
العربية الحرة وأن مصر ستعمل من  
خلال دول إعلان دمشق على التعجيل  
بتطبيقها كنواة لسوق عربية مشتركة.  
وقال إن مصر أنشأت جهاز الحماية  
من الاغراق السلعي.. وفتحت باب  
استيراد الأقمشة في ظل سياسة  
التحرير الاقتصادي مشيرة إلى أنه لا  
داعي للتخوف من ذلك لأن لدينا وسائل  
حماية تتيح دخول المنتجات ذات  
المواصفات القياسية.. وتحت المنتجين  
على عدم المغالاة في أسعارهم.







المصدر: الأهرام الاقتصادي

التاريخ: ٥ / ١ / ١٩٩٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# بدأت.. منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى

بدأت الخميس الماضى أولى الخطوات العملية لاقامة حلم التكامل الاقتصادى العربى بالاعلان عن ميلاد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والتي تجمع الدول العربية فى اطار تكتل اقتصادى واحد بدايته تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتنتقل السلع العربية بحرية دون قيود أو رسوم جمركية أو غير جمركية.

وتوجد عدة هيكلية وموضوعية تساعد على نجاح تنفيذ هذه المنطقة تشمل وجود ارادة سياسية تم التعبير عنها فى مؤتمر القمة الاقتصادية فى يونيو ١٩٩٦ بالقاهرة حيث اتخذ رؤساء الدول العربية لأول مرة قرارا باقامة منطقة تجارة حرة عربية، بجانب وجود سند قانونى لاقامة هذه المنطقة وهو اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى التى تضم الان ١٨ دولة عربية بعد انضمام مصر وسلطنة عمان اليها والدول العربية خارج الاتفاقية هى موريتانيا وجيبوتى والجزائر وجزر القمر، وبذلك تشكل الدول الاعضاء فى الاتفاقية حوالى ٩٥٪ من حجم التجارة العربية.

وبالنسبة للاطار المؤسسى: توجد فى





المصدر : الأهرام الاقتصادي

التاريخ : ١٩٩٨ / ١ / ٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تابعت المؤتمر الصحفي زينب ابراهيم  
تصوير: ايمن ابراهيم

## بدء الخطوات العملية لاقامة حلم التكامل الاقتصادي العربي

القطاع الخاص والامانة العامة للجامعة  
لوضع برنامج تنفيذي لاقامة منطقة  
التجارة الحرة العربية ، وقد عقد فريق  
العمل عدة اجتماعات اسفرت عن اعداد  
مشروع برنامج تنفيذي يراعى المصالح  
الاقتصادية للدول العربية ، وينسجم مع  
التطورات في النظام التجاري العالمي .  
وفي يونيو ١٩٩٦ صدر توجيه مؤتمر  
القمة العربية المنعقد في القاهرة الى  
المجلس الاقتصادي والاجتماعي للاسراع  
باقامة منطقة التجارة الحرة العربية  
وتنفيذا لذلك شكل المجلس لجنة وزارية  
سداسية كلفها بالاتصال بالدول العربية  
التي أبدت ملاحظاتها على البرنامج  
التنفيذي الذي اعده فريق العمل وازالة  
التباين في وجهات النظر حول عدد من  
النقاط التي تضمنها مشروع البرنامج  
التنفيذي ، وقامت هذه اللجنة بتقديم  
تقريرها الى المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي في دورته التاسعة والخمسين  
في فبراير ١٩٩٧ الذي أقر البرنامج  
التنفيذي وقد ركزت ملاحظات عدد من  
الدول العربية آنذاك حول تجديد بدء اقامة  
المنطقة ، وحول الرزنامة الزراعية وتعني  
تقييد استيراد بعض السلع الزراعية  
حسب جداول مواسم الانتاج الزراعي  
للدول العربية ، وسوف يجتمع فريق فني  
من خبراء الدول والامانة العامة للمنظمة

الجامعة العربية الادارة العامة للشئون الاقتصادية بوجود الانتاج والنظم  
الاقتصادية وسياسات التحرير الاقتصادي داخل الدول العربية ، بجانب  
زيادة نسبة تجارة بعض الدول العربية مع الاسواق العربية عن ٢٠٪ ، كما ان  
٢٠٪ من الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية يتجه ايضا للأسواق  
العربية ، كما توجد بعض الدول العربية التي تصل صادراتها لدول عربية  
اخرى الى ٤٠٪ كل هذه الحقائق تساعد على نجاح تنفيذ منطقة التجارة الحرة  
العربية التي بدأت أول يناير الحالي ، ولذلك عقد الدكتور عصمت عبدالمجيد  
الأمين العام لجامعة الدول العربية مؤتمرا صحفيا الاربعاء الماضي شهد  
الدكتور عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية  
بالجامعة العربية - أعلن فيه بدء سريان منطقة التجارة الحرة العربية  
الكبرى التي طال انتظارها لخلق سوق عربية مشتركة تستطيع ان تجد مكانا  
لها في المستقبل بين التكتلات الاقتصادية العملاقة الموجودة في العالم الان

والذي يتسم بانه عالم التكتلات الذي لا مكان فيه لدولة  
منفردة تعيش على الهامش ، وهذه التكتلات تتسع  
وتنمو في جميع العالم .

وقد أعلن الدكتور عصمت عبدالمجيد  
انه متفائل لهذه الخطوة الهامة ، وهذا  
التفاؤل ليس مبنيا على خيال أو مشاعر  
جوفاء ، ولكن مبنيا على بداية تحرك  
جدي على اعلى مستوى وعلى قدرات  
عربية قوية موجودة تستطيع مواجهة  
التحديات والعقبات .  
وطالب الأمين العام بان تثق في انفسنا  
رغم الاحباط والهجوم المتكرر على  
الجامعة العربية ورغم الغمز واللمز لان  
هذه أمور لا قيمة لها .  
نعم توجد مشاكل وعقبات ولكن العبرة  
بكيفية التعامل مع هذه المشاكل والتغلب  
عليها كما تغلبنا على غيرها .  
وعن منطقة التجارة الحرة العربية قال :  
نشأت منطقة التجارة الحرة العربية في  
اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
في سبتمبر ١٩٩٥ حيث تم تشكيل فريق  
عمل من الخبراء الحكوميين وخبراء







المصدر : الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨/١/٦

## منطقة التجارة الحرة العربية تراعى أوضاع الدول العربية الأقل نموا

العربية للتنمية الزراعية بعد غد (١/٧) ليبحث وضع الرزنامة الزراعية المشتركة للدول العربية .

وعلى اساس البرنامج التنفيذي بدأت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أول يناير ١٩٩٨ ويتم اكتمالها خلال عشر سنوات ، وتبدأ بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠٪ سنوياً على التعريف المطبقة في الدول العربية في ١٩٩٧/٢١/٣١ وتضم ١٨ دولة عربية يصل نصيبها في التجارة العربية البينية إلى حوالي ٩٢٪ ونصيبها في التجارة العربية البينية يزيد عن ٩٨٪ ، وسوف تلتحق قريباً الدول العربية الأربع المتبقية إلى منطقة التجارة الحرة العربية حيث عبرت عند اتصالاتنا المباشرة معها عن رغبتها في الانضمام قريباً وهذه الدول الأربع هي الجزائر وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر .

تعليمات للمنافذ الجمركية

وأكد الدكتور عصمت عبدالمجيد : ان جميع المنافذ الجمركية كلها أخذت تعليمات بان يتم التخفيض الجمركي على السلع في ١٩٩٨/١/١ وقدره ١٠٪ . وأضاف : ان بعض رجال الاقتصاد يقولون ان عشر سنوات مدة طويلة لاكتمال منطقة التجارة العربية الحرة

ويكتفى ان تتم خلال خمس سنوات ، وأقول لهم ان مدة التنفيذ في هذه تم اقرارها حسب اتفاق رؤساء الوفود ، اذا كانت هناك بشائر تتم على رفع الرسوم الجمركية قبل مرور عشر سنوات فليس هناك ما يمنع من هذا .

ان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لا تنفد عند حدود حرية التجارة ، وإنما ترتبط بما تخلقه هذه الحرية من ديناميكية في الاستثمار والانتاج وبالتالي لانقيس مكاسبها التجارية فقط للحكم على نجاحاتها وإنما تنظر الى اثراها على توسيع مجالات الاستثمار والانتاج والتطوير التكنولوجي ، وما يترتب على ذلك من خلق فرص جديدة للاستثمار والعمل ورفع مستوى الدخل للمواطن العربي لان الهدف هو تحسين مستوى المعيشة للمواطن العربي وتوفير فرص العمل الكريم له ، وهذا الهدف تتلاقى عنده المصالح الاقتصادية العربية القطرية والقومية ، والبرنامج التنفيذي هو الآلية لتحقيق ذلك من خلال اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي تشكل الاطار الذي يجمع بنجاح بين المصالح الاقتصادية العربية القطرية والقومية .

وتعبر المصالح الاقتصادية بجمع في ثنائيات - كما قال الأمين العام للجامعة العربية - المحصلة النهائية لمصالح القطاع الخاص من شركات ومؤسسات ورجال اعمال ، ومصالح القطاع الرسمي ( الحكومي ) والمختلط ، ومن هنا يأتي حرص القطاع الخاص على الاسهام بفاعلية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية ، وان كان بعض من شركاته سيتأثر سلباً بفعل المنافسة الحرة في اطار منطقة التجارة الحرة الا ان المحصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ستكون ايجابية لكل دولة عربية عضو في منطقة التجارة نتيجة ما توفره المنطقة من توسيع للسوق العربية امام المنتجات والسلع العربية ، وستكون السوق الواسعة قاعدة اساسية لتحقيق نمو متسارع في اقتصاديات الدول العربية ، واحداث تطوير تكنولوجي يواكب متطلبات عصر المنافسة الذي يعيشه الاقتصاد العالمي . وقال : ان العالم كله يتابع ما يحدث الان في العالم العربي وبحسب له ألف حساب .. نعم توجيد لدينا مشاكل

وعوائق ولكنها موجودة ايضا في كل مكان في العالم ، وقدرنا ان العالم يتميز الان باوضاع تفرض نفسها على العالم العربي فنحن امام واقع جديد هو الواقع الاقتصادي الذي يعتبر الان ركيزة العمل السياسي ولهذا فالسياسة والاقتصاد وجهان لعملة واحدة .

المصلحة القطرية والقومية في حالة حدوث تعارض بين المصلحتين القطرية والقومية .. أيهما نغلب ؟ أكد الأمين العام للجامعة العربية تغليب المصلحة القطرية على المصلحة القومية طبقاً للواقع الذي نعيشه ، ومع ذلك فمجال التوافق بين المصلحتين واسع لان المصلحة القومية والمصلحة القطرية في غالبية الاحوال يتفقان ولا يتعارضان

وبالنسبة لمعاملة منتجات المناطق الحرة القطرية في الدول العربية وكيفية التعامل مع هذه السلع جمركياً خاصة اذا كان جزء من هذه السلع به مكون اجنبي قال الدكتور عصمت عبد المجيد يتم الان اجراء دراسة عن كيفية معاملة هذه السلع ويتم تقديم هذه الدراسة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورة سبتمبر ١٩٩٨ .

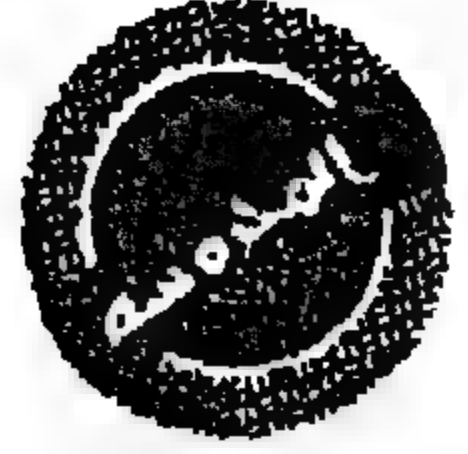
واضاف : توجد أمثلة ناجحة عديدة للمناطق الحرة العربية مثل المنطقة الحرة في «جبل علي» في دولة الامارات العربية .

١٨ دولة عربية انضمت لمنطقة التجارة الحرة

وقال الدكتور عبدالرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية : تضم اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري ١٨ دولة عربية ماعدا أربع دول عربية هي جيبوتي وجزر القمر وموريتانيا وهي الدول الأقل نمواً وماعدا الجزائر التي تسهم بنحو ٥٪ من الواردات العربية التي تبلغ قيمتها ١٢٠ مليار دولار سنوياً ، وقد نص البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية على مراعاة اوضاع الدول العربية الأقل نمواً وهي ست دول عربية حسب تصنيف الامم المتحدة وتشمل موريتانيا والصومال والسودان وجيبوتي وجزر القمر واليمن وفلسطين وسوف تعطى هذه الدول استثناءات وتنازلات بالاضافة الى التخرج حتى التحرير حيث عاتينا في







المصدر : الأهرام الاقتصادي

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٨ / ١ / ٥

الماضي من خوف بعض الدول العربية من التحرير الكامل حتى لا تقوم بعض الدول بالتحرير والذي كان يتم على اساس القوائم السلعية وكانت المفاوضات حولها شاقة جدا ، أما في منطقة التجارة الحرة العربية فيتم التحرير فيها بالتدريج وعلى اساس تخفيض الرسوم الجمركية بنسبة ١٠٪ سنويا .

وأكد الدكتور عبدالرحمن السحبياني ان فوائد المنطقة الحرة العربية ستأتي في المستقبل من خلال المدخل التبادلي للتنمية الذي سيزداد كما سيزداد الاستثمارات والتوظيف والدخل القومي والفردى وللمواطن العربي خاصة ان البشر هم وسيلة التنمية .

#### الاسئلة

هل روعي في اعداد البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الاتفاقيات الثنائية بين الدول العربية ؟ وهل يوجد تعارض بينهما على تنفيذ المنطقة ؟ وهل هناك ضوابط تنظيم عدم الانسحاب من هذه المنطقة ؟

لدكتور عصمت عبدالمجيد : نأمل عدم وجود تعارض بين ماتم الاتفاق عليه في الاتفاقيات الثنائية وبين منطقة التجارة الحرة العربية والا فلا بد ان يصبح هناك تصحيح للأوضاع والاحتمال الاكبر هو عدم وجود تعارض بينهما .

وبالنسبة لضوابط عدم الانسحاب .. الانسحاب حق سيادي لكل دولة ومنطقة التجارة الحرة العربية تمت الموافقة عليها على أعلى مستوى ، كما تم اعداد

البرنامج التنفيذي لها بعناية بجانب بحث جميع الموضوعات الفنية ، وقد اجتمع لأول مرة في الجامعة العربية مدراء الجمارك في الدول العربية لبحث تطبيق الخطوات التنفيذية للتخفيض الجمركي .

ما وقف في الموقف بالنسبة للدول العربية التي تحت الحصار الاقتصادي ؟

الدكتور عصمت عبدالمجيد : ترفض الامانة العامة للجامعة العربية استمرار الحصار ولا تقبل استخدام هذا الحصار كسلاح ضد أي دولة عربية ويتم الان بذل المساعي لانهاء هذا الحصار لانه وضع غير طبيعي .

ماهي اهم الاستثناءات التي

سيتم بموجبها استثناء السلع ؟

الدكتور عبدالرحمن السحبياني : كثير من الاستثناءات التي قدمتها الدول العربية هي عوائق غير جمركية وقد قامت الامانة العامة للجامعة العربية بتصنيف السلع التي تقدمت بها الدول العربية على مائدة المفاوضات ، وسوف تبدأ منطقة التجارة الحرة العربية بالاستثناءات التي قدمتها الدول العربية في أول يناير .

هل يوجد شرط جزائي يتم

توقيعة على الدول التي ترفض

تطبيق اجراءات التخفيض ؟

د. عبدالرحمن السحبياني : لا توجد جزاءات سيتم توقيعها على الدولة المخالفة ولا حتى دوليا فهناك الان احكام ضد كوريا واليابان وشيلي ولكن بمجرد ان اقرت اليابان برفع هذه المخالفات رفعت الاحكام . والنية الحسنة الصادقة هي الاساس لتطبيق الخطوات التنفيذية لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، ولن تكون هناك اية نزاعات ليس لها حل ، حيث توجد لجنة فنية لبحث أي خلافات قد تحدث .

كيف سيساهم القطاع الخاص

في منطقة التجارة الحرة العربية

؟ وماهي الاكسية التي يمكن ان

يعبروا بها عن مصالحهم داخل

الجامعة العربية ؟

د. عبدالرحمن السحبياني : جاري الان بحث قيام القطاع الخاص بدور اكبر وهو مثل في الجامعة العربية من خلال الغرف التجارية والزراعية والصناعية ، ومن خلال الاتحاد العام العربي للغرف ، ولكنها مشاركة غير كافية وتوجد مشاورات عديدة مع القطاع الخاص في مختلف المجالات .

ماهو موقف الدول العربية

المنضمة لاتفاقية الجات وغير

المنضمة اليها بالنسبة لمنطقة

التجارة الحرة العربية ؟

الدكتور عصمت عبدالمجيد : هدف الجات تحرير تجارة السلع والخدمات واغلب الدول العربية منضمة للجات وبعضها في طريقه للانضمام اليها ، والقاعدة المستقبلية هي حرية التجارة مع الالتزام بسقوف زمنية ، وبعض الدول التي كائت

تعارض الجات مضطرة الان ان تتعامل معها والتوجه العربي الان من خلال منطقة التجارة الحرة العربية يسير الان في الطريق السليم . ■ ■





المصدر: العربى

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١/٥

مسئول مصري: إذا لم نتعاق اليوم فسنعلق من أعناقنا غدا

# حلم السوق العربية يقترب

والبيانات كما يتم تشكيل لجنة لتسوية المنازعات في كافة القضايا المرتبطة بتطبيق اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري.

ويضمن البرنامج معاملة خاصة للدول العربية الأقل نمواً ويعمنحها معاملة تفضيلية بشروط أن تقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية والفترة الزمنية.

ويتم التشاور بين الدول الأطراف في تنسيق النظم والتشريعات والسياسات التجارية وحماية الحقوق الملكية الفكرية والتعاون التكنولوجي والبحث العلمى.

ذلك هو البرنامج التنفيذي بصورة عامة ولكن كيف يرى الاقتصاديون جدوى هذه الاتفاقية؟ يقول السفير عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بالجامعة إن الاتفاقية خطوة هائلة على طريق التضامن العربى وإن كانت هناك بعض المشاكل الثنائية فهذا لا يعنى أن نعلق كل مشاريعنا وخاصة أنها مشكلة ظرفية.

فمثلاً العراق سيتعامل مع كل الدول العربية ما عدا الكويت ويستطيع الاستيراد والتصدير مع الأعضاء الآخرين وفلسطين ستعامل معاملة الدول الأقل نمواً، ولها معاملة تفضيلية خاصة وبالنسبة للاتفاقيات الثنائية فربما تسرع بتحقيق الاتفاقية الجماعية ولو كنا مؤملين قبل العشر سنوات للدخول في التحرير الكامل فلم لا؟ ولكن لا أرى عشر سنوات فترة كبيرة وإن كانت تأتى لاحقة للجات ٢٠٠٥ فإن التخفيضات فى عام ٢٠٠٥ ستكون تجاوزت الجات بكثير.

وفى تقدير السفير جمال بيومى مساعد وزير الخارجية المصرى لشئون الشراكة فإن نصوص الاتفاقية جيدة لكن المهم هو مدى جدية الأجهزة التنفيذية وبالنسبة لوضع العراق فى الاتفاقية فهو مقروض عليه قرارات دولية وحين تنتهى فالعراق يملك اقتصاداً قوياً ويستفيد ويفيد فى منطقة التجارة الحرة واتفق

بحسب جداول مواسم الإنتاج الزراعى للدول العربية وسيبحث هذا الموضوع فريق فنى من خبراء الدول والأمانة العامة للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بعد يومين وكذلك معاملة منتجات المناطق الحرة القطرية فى الدول العربية وسيتم إعداد دراسة فى سبتمبر القادم فى حين سيتناول البرنامج التنفيذى للاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى الذى مدته ١٠ سنوات.

ويشأن قواعد وأسس الاتفاقية فهى تلزم الدول العربية الأعضاء فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية باستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتباراً من ١٩٩٨/١/١ مع وجود مراجعة نصف سنوية لتطبيق هذا البرنامج من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى.

وتعامل السلع العربية وفق هذا

البرنامج معاملة السلع الوطنية فى الدول الأطراف فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية ومواجهة حالات الدعم والافراق وأجاز البرنامج لأى بلدين عربيين أو أكثر من أطراف الاتفاقية الاتفاق فيما بينهما على تبادل الإعفاءات بما يسبق الجدول الزمنى للبرنامج.

ويشأن تحرير التبادل التجارى بين الدول الأعضاء فسوف يكون وفقاً لمبدأ التحرير التدريجى بتخفيض الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المعادل بنسب متساوية على أن يتم التحرير الكامل مع نهاية ٢٠٠٧ وهى الفترة المحددة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية.. كما لا تخضع السلع العربية إلى أية قيود غير جمركية تحت أى مسمى.. كما يشترط للسلعة العربية أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التى أقرها المجلس كما تتعهد الدول بتطبيق مبدأ الشفافية وإخطار المجلس بالمعلومات

إذا صدقت الأنظمة العربية لأول مرة فى حياتها ونفذت المرحلة الأولى من اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية التى يفترض أنها بدأت فى أول يناير الجارى.. فسنكون قد وضعنا حجر الأساس الفعلى للسوق العربية المشتركة طبقاً لسيناريو الوحدة الأوروبية اقتصادياً الذى اعتمد التدرج وصولاً للتكامل، بديلاً للوحدة الفورية التى ثبت عدم جدواها عربياً بسبب تناحر الأنظمة العربية التى لم يتعد حجم تجارتها البينية ما بين ٦-٨٪.

يوم الأربعاء الماضى والعام يودع لحظاته الأخيرة بدا د. عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة متفانلاً واثقاً من نجاح التجربة رغم اعترافه بوجود مشاكل كثيرة وموضوعات متعددة داخل الاتفاقية لم يتم حلها مثل الأجندة الزراعية قائلاً إنه يختلف مع الاقتصاديين القائلين بأن فترة السنوات العشر لتحقيق منطقة تجارة كاملة ليست طويلة حتى يمكن تذويب المصالح القطرية الضيقة فى إطار المصلحة العربية العليا.

ومنطقة التجارة الحرة التى بدأت أول العام الحالى بخفض الجمارك بين البلدان العربية بنسبة ١٠٪ يتم تطبيقها سنوياً لمدة عشر سنوات كان برنامجها التنفيذى قد جرت الموافقة عليه فى الدورة التاسعة والخمسين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى فى فبراير ١٩٩٧ بعد الدفعة القوية من القمة العربية التى شهدتها القاهرة فى يونيو ١٩٩٦.

الميزة الحقيقية لما تم منذ أيام أنه أول خطوة عملية وتنفيذية على أرض الواقع.. وهناك بعض البلدان التى لم تنضم للاتفاقية لظروف مختلفة مثل الجزائر وجيبوتى وجزر القمر وموريتانيا.

ولذلك فهى خطوة تستحق التشجيع شرط تنفيذها بروح عربية على أرض الواقع لكن هناك بعض المعائل التى لم تحسم حتى الآن ومنها الأجندة الزراعية وتهيئة استيراد بعض السلع الزراعية





المصدر: **السعدي**

التاريخ: **١٩٩٨/١/٥**

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تماماً مع طرح الرئيس مبارك بأن تبدأ الدول المؤهلة اقتصادياً في السوق العربية المشتركة بالتوازي مع منطقة التجارة الحرة وكل الدول العربية المتوسطية مؤهلة كليبيا ولبنان وسوريا وفلسطين وتونس والمغرب والجزائر والعراق ودول مجلس التعاون واعتقد أنه يجب على مصر وتونس والمغرب ولبنان وسوريا والأردن البدء سريعاً في السوق العربية المشتركة كما يجب مساعدة الدول العربية الأخرى من الناحية الفنية على تنمية اقتصادياتها ويعتقد السفير بيومي أن هناك استجابة عربية للبدء في تحقيق وتنفيذ هذه الاتفاقية وهي واجب علينا لأننا إن لم نتعاقق اليوم فسوف نعلق من أعناقنا غداً.

أما د. يوسف صديقة نائب المندوب الدائم للبنان لدى الجامعة فيرى أن هذه المبادرة مهمة وأخذت كثيراً من الوقت ولكنها تسير بطريقة موضوعية قد تكون متواضعة ولكنها جديّة وهناك لجنة شكلها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمتابعة التنفيذ وبعد ١٠ سنوات سنصل لانفتاح جميع الأسواق ولكن بخصوص انتقال العمالة فهذا الموضوع سيأخذ وقتاً طويلاً وصعباً جداً في الوقت

الحالي. ويقول نبيل نجم المندوب الدائم للعراق في الجامعة العربية إن بغداد شاركت في صياغة القرار الذي اتخذته المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعامل معه إيجابياً مضيفاً أن بلاده عضو في السوق العربية المشتركة في اتفاقية الوحدة الاقتصادية التي وقعت عليها إحدى عشرة دولة عربية منذ عام ٦٤.

يقول د. نجم إن العراق كان باستمرار ملتزماً بروح الاتفاقية ونص القرار الذي أنشأ السوق العربية المشتركة التي هي غاية الطموح في العمل الاقتصادي ولو كانت الأمور مضت بشكل سليم لكننا حققنا طفرة كبيرة في توحيد هذه الأمة اقتصادياً وعموماً العبرة ليست في وضع أو اتخاذ قرارات وإنما في التنفيذ الفعلي، لما اتفق عليه وبالرغم من وجود سوق عربية مشتركة على الورق بين ٧ دول فالأمل هو أن تؤدي هذه الاتفاقية إلى هذه السوق الموحدة وبالتالي لنا في العراق فنحن في حالة مؤقنة مفروضة علينا قسراً علينا كعرب أن نعطي الأولوية للالتزامات العربية والصيغ التعاقدية الموقع عليها.

وبالتالي فإن السوق العربية والمنطقة الحرة تشترطان انتقال العمالة ورؤوس الأموال ورفع القيود الجمركية وفق برنامج زمني معين فنأمل أن يبدأ الأخوة العرب في أعمال المواثيق العربية قبل المواثيق المفروضة علينا من الخارج، ونرجو أن يبادر العرب بأعمال المواثيق الاقتصادية العربية معنا فنحن نقفنا تلك القرارات ونتوقع من إخواننا العرب أن يبادروا قبل

غيرهم... لكن للأسف فإن المبادرات تأتي من دول أجنبية قبل العربية.

ويشعر المواطن العراقي بأن وهو يرى طائرة روسية وأيسلندية تحمل هدايا ومواد غذائية لأطفال العراق ولا يرى طائرة عربية المطلوب أن يرى العالم أن العرب بدأوا يرفضون استمرار هذا الحصار الظالم على العراق وليبيا.

أما رشيد عليو مدير إدارة الشركات والاتحادات في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية فيرى أن الاتفاقية نقطة انطلاق للسوق العربية المشتركة وستبدأ بالسلع الزراعية بجميع أنواعها وبعض السلع الصناعية واعتقد أن العدة لن تستمر ١٠ سنوات ولكن ربما يتم تخفيضها كما اقترحت دول إعلان دمشق في اجتماعها الأخير حتى لا تصبح لاحقة زمنية على بدء اتفاقية الجات عام ٢٠٠٥.

وقد أثبت التاريخ أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة لا يمكن لأحدهما أن يعمل بمعزل عن الآخر.

والعامل الاقتصادي سيعطينا قوة تفاوضية سواء سياسياً أو اقتصادياً كما أن تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية سيجنبهم بعض الخلافات السياسية التي تفرق العرب.

**تحقيق**

**عبير الفخراني**







المصدر: الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٧/١/١٠

الثلاثاء القادم:

## اجتماع مهم للجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية

يعقد يوم الثلاثاء القادم بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية اول اجتماع للجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعد ان بدأ تطبيق برنامجها التنفيذي اعتبارا من اول شهر يناير الجارى تدريجيا على مدار عشر سنوات يتم خلالها اجراء تخفيض فى الرسوم الجمركية على السلع العربية المتبادلة قدره عشرة فى المائة سنويا.

وصرحت مصادر مسؤولة بجامعة الدول العربية بأن انعقاد هذا الاجتماع يأتى ضمن سلسلة من اجتماعات اللجان المعنية بالمسائل الفنية الخاصة بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وذلك لاعداد تقارير تفصيلية عن اليات وبرايمج التنفيذ والمتابعة وعرضها على وزراء الاقتصاد والتجارة العرب المشاركين فى اجتماعات الدورة القادمة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى التى تعقد بالقاهرة فى الحادى عشر من شهر فبراير القادم.

وتناقش لجنة التنفيذ والمتابعة فى اجتماعها متابعة تطبيق البرنامج التنفيذى والتحقق من تطبيق المعاملة الوجائية على السلع العربية المتبادلة فى اطار منطقة التجارة العربية الحرة اضافة لبحث معالجة حالات الانغراق ودراسة الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الاطراف من ناحية منح الاعفاءات ومدى ما تحقق بالنسبة لوضع البرنامج المستوى لخفض الرسوم الجمركية والرسوم الاخرى ذات الاثر المماثل على السلع العربية.

وذكرت مصادر الجامعة العربية ان اللجنة رحبت فى تقريرها الاخير باعلان انضمام مصر وسلطنة عمان الى اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجارى بين الدول العربية وأكدت ان من شأن هذا الانضمام ان يعزز قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وأشار تقرير اللجنة الذى تلقت الامانة العامة للجامعة العربية الى موافقة نحو ١٨ دولة عربية من بينها مصر على تنفيذ التخفيضات الجمركية المتفق عليها اضافة لتأييد السلطة الفلسطينية لهذه الاجراءات بالرغم من ان المنافذ الجمركية الفلسطينية لا تزال خاضعة للسلطات الاسرائيلية.

وأوضح التقرير قيام ١٢ دولة عربية بإبلاغ اللجنة بهياكل تعريفاتها والرسوم والضرائب ذات الاثر المماثل كما تلقت جداول مواسم الانتاج الزراعى من ٨ دول عربية من بينها مصر بينما أبلغت خمس دول أخرى انها بصدد ارسال هذه القوائم قريبا.

يذكر ان لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تعقد اجتماعين سنويا قبيل اجتماعات المجلس الاقتصادى والاجتماعى شهرى سبتمبر وفبراير.





المصدر : ..... الوسط ..... ط

التاريخ : ..... ١١ / ١ / ١٩٩٨ ..... ط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# بين المصالح الاقتصادية والايدولوجيا السياسية

بقلم: ليون بيجو •



الوزير الاسرائيلي شارانسكي في مؤتمر الدوحة.

وهكذا كان مؤتمر الدوحة ناجحاً، بمنظار رجال الأعمال، لا سيما إذا قسنا ذلك النجاح بالجو السياسي العام الذي ساد المنطقة بسبب استعصاء عملية السلام. فرغم استعصاء العملية السياسية حضر المؤتمر عدد كبير من ممثلي مصالح الأعمال الخاصة في المنطقة. كذلك يجب النظر الى ما أنجزه مؤتمر الدوحة

من خلال المشاريع الأخرى التي يجري تنفيذها حتى في هذا الوقت العصيب. ومن بينها إقامة منطقة صناعية حرة في منطقة مدينة إربد شمال الأردن (وهو ما وقع عليه الطرفان في الدوحة) وبناء مطار السلام المشترك بين ميناء العقبة الأردني وإيلات وبالطبع التجارة المستمرة (رغم عدم الاعلان عنها) بين الشركات العربية والاسرائيلية. وإذا ما أخذنا هذه التطورات معاً سنجد أنها تمثل توجهاً لم يكن موجوداً أصلاً حتى عام ١٩٩٤. ففي ذلك العام أوصى مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاقتصادي الذي عقد في الدار البيضاء بأن تباشر شركات القطاع الخاص في التوصل الى عقود وصفقات تجارية تساعد على إنجاح عملية السلام السياسية. ومن الواضح أن القطاع الخاص اقتنع بهذه الفكرة اقتناعاً كاملاً على رغم استعصاء العملية السياسية. وفي الحضور الكبير لممثلي هذا القطاع

عندما نتحدث عن امكانات التعاون الاقتصادي الاقليمي في الشرق الأوسط خلال العام ١٩٩٨ علينا أن نتذكر أن ما ستشهده المنطقة يستند الى ما حدث من تطورات فيها خلال العام ١٩٩٧. وفي هذا ما يحتم علينا أن نتطرق الى الأحداث السياسية والاقتصادية التي وقعت في العام ١٩٩٧. على الصعيد السياسي لم يحدث ما يبعث على الأمل، إذ أن أطراف عملية السلام لا تزال بينها هوة كبيرة في المضمون والشكل. أما على الصعيد الاقتصادي فربما كانت هناك بعض التطورات التي تبعث على الأمل الحذر.

لقد كان أهم التطورات الاقتصادية خلال ١٩٩٧ المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي عقد في الدوحة على رغم مقاطعة معظم الدول العربية له. وإذا ما حكمنا على المؤتمر بمعيار النوعية والكمية فإن في وسعنا أن نقول انه كان ناجحاً، مما يعني بالتالي أن التعاون الاقتصادي الاقليمي في الشرق الأوسط امر محتوم. فمن ناحية المعيار الكمي يمكن الحكم من خلال عدد الدول التي حضرت مؤتمر الدوحة، إذ يقول «المنتدى الاقتصادي العالمي» الذي نظم عقد المؤتمر أن أكثر من ١٣٠٠ شخص حضروا المؤتمر وكانوا يمثلون ٥٤ دولة. ومع أن هذا العدد أقل من عدد الذين حضروا مؤتمر القاهرة في العام ١٩٩٦ فإنه دليل على استمرار الاهتمام في المنطقة بمؤتمرات القمة الاقتصادية التي تشكل العنصر الاقتصادي من عملية السلام.

أما المعيار النوعي لنجاح مؤتمر الدوحة فهو الجو العام الذي ساد الاجتماعات التي عقدها ممثلو القطاعات الخاصة في الدول العربية واسرائيل. وعلى رغم الانتقادات السياسية التي تعرضت لها اسرائيل في الجلسة الافتتاحية فإن أعضاء الوفد الاسرائيلي أعربوا عن ارتياحهم للاتصالات التي أقاموها، وأكدوا أنهم عقدوا صفقات تجارية وأخرى للمشاريع المشتركة.





المصدر : ..... الوسط

التاريخ : ..... ١١ / ١ / ١٩٩٨  
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر الدوحة ما يثبت ذلك الاقتناع. وفي هذا  
التعاون ما يثبت أيضاً أن حوافز مصالح الأعمال  
والعقود والتجارة والتعاون الاقتصادي تساعد  
الطرفين على تجاوز عداواتهم التاريخية وتحقيق  
تغيير تاريخي جديد يتفوق على معظم  
الايديولوجيات السياسية. وفي هذا ما سيغذي  
التعاون الاقتصادي الاقليمي في الشرق الأوسط  
لسنوات طويلة مقبلة ■

● محام أميركي متخصص في قضايا  
الاستثمار والقانون التجاري الدولي.







المصدر: الوسط

التاريخ: ١١/١/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## الإستحقاق السياسي والسلام الإقتصادي بين ١٩٩٧ و ١٩٩٨ أفول الشرق أوسطية وانطلاق المنطقة العربية الحرة

خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج، ولتفعيل حركة التكامل الاقتصادي تركّز الجهود حالياً على اعتماد منهجية جديدة للتعاون الاقتصادي العربي، توفر حرية انتقال اليد العاملة والافراد والسلع والمنتجات والخدمات ورؤوس الاموال.

لقد أنهى مؤتمر التعاون الاقتصادي الرابع للتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا أعماله في الدوحة في اجواء سلبية بدأت بمقاطعة عربية كبيرة وظهرت فيها خلافات سياسية على البيان الختامي، وانتهت بضياغ كامل حول مكان انعقاد المؤتمر الخامس في العام المقبل، وكان الانقاذ بتحويل هذه المهمة الى المنتدى الاقتصادي العالمي الذي سينعقد في «دافوس» في سويسرا في كانون الثاني (يناير) ١٩٩٨، الامر الذي طرح السؤال، هل يكون مؤتمر قطر نهاية المطاف لسلسلة دورات التعاون الاقتصادي في الشرق الاوسط وشمال افريقيا؟

عندما اختيرت قطر مكاناً لانعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر، اتخذ هذا القرار في الدورة الثانية التي عقدت في عمان في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٥، بعدما تقرر انعقاد الدورة الثالثة في القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٦، ولوحظ ان تحديد مكان انعقاد الدورتين قبل سنتين، يدل دلالة واضحة على ايجابية نتائج اعمال الدورتين الاولى في الدار البيضاء (عام ١٩٩٤) والثانية في عمان (عام ١٩٩٥)، ومدى نجاحهما في مسيرة التعاون الاقتصادي التي كانت تسير جنباً الى جنب مع مسيرة السلام السياسي، تنفيذاً لقرارات مدريد واتفاقية اوسلو، وتحت شعار توافق عليه جميع الافرقاء وهو «الارض مقابل السلام».

### روابط عربية للمستثمرين

ولكن بعد نصف كل الاتفاقات والمقررات والمبادئ والتعهدات التي تضمنتها مسيرة السلام السياسي والتعاون الاقتصادي، تبقى وطول يتعين تضافر الجهود الى الحكم، جاء انعقاد الدورة الثالثة في القاهرة مصحفاً، ولم يتحقق هدف

اذا كان العام ١٩٩٧ شهد افول نجم الشرق الاوسط كنتيجة طبيعية للصعوبات التي واجهها مؤتمر قطر الاقتصادي، وهو الرابع في سلسلة مؤتمرات التعاون الاقتصادي للتنمية في الشرق الاوسط وشمال افريقيا، فإن العام ١٩٩٨ سيشهد بداية تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة التي وصفها المؤتمر السابع لرجال الاعمال والمستثمرين العرب الذي عقد في بيروت في ١٨ تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٩٧ بأنها «تعتبر زبداً عملياً على التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلدان العربية، خصوصاً في ظل الاتجاهات نحو العولمة وقيام كتلات اقليمية في انحاء مختلفة من العالم». ونظراً الى اهمية هذه الخطوة اوصى المؤتمر بتقليص الفترة الزمنية للبرنامج التنفيذي من عشر سنوات الى خمس او سبع سنوات، ابتداء من اول العام ١٩٩٨، لمواجهة مشاريع الشرق اوسطية التي تروج لها اسرائيل.

ويتضمن البرنامج تسهيلات عدة اهمها:

١ - معاملة السلع العربية التي يشملها التبادل في منطقة التجارة الحرة العربية، مثل السلع الوطنية في الدول الاطراف، في ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس وشروط الوقاية الصحية والامنية والرسوم والضرائب المحلية.

٢ - تحرير التبادل التجاري بين الدول الاطراف خلال عشر سنوات من التاريخ المقرر، على ان تضع السلع المحررة التي تدخل مباشرة في منطقة التجارة الحرة العربية، السلع الزراعية والحيوانية والمواد الخام المعدنية وغير المعدنية مع امكانية احواله البعض الى التحرير التدريجي.

وتشمل القائمة ايضاً السلع العربية التي اقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي اعفاءها، والواردة في قائمة تتضمن عشرين مجموعة سلعية مع امكانية استثناء بعضها لتدخل في قائمة التحرير التدريجي.

٣ - مراعاة احكام اتفاقية منظمة التجارة العالمية في ما يتعلق بالاسس الفنية لاجراءات الوقاية ومواجهة حالات الدعم واجراءات معالجة







المصدر : ..... الوسط

التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٨

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولكن الدراسة اوضحت: «ان الصراع العربي الاسرائيلي كانت له آثاره السلبية على مناخ الاستثمار، وان ما افرزه من حروب وانفاق عسكري ضخمة، اهدر موارد كان يمكن استغلالها في التنمية، وكان السبب الابرز الذي جعل المنطقة طاردة للاستثمار».

وقالت الدراسة: «اليوم تمر المنطقة العربية بمرحلة انتقال في ذلك الصراع، فقد بدأت عملية سلام ناقص لم يكتمل.. والتعنت الاسرائيلي لا يدع عملية السلام الا على شروطه، والخطر ان اسرائيل تنشد سلاماً تظل معه القوة المتفوقة في اسلحة الدمار والاسلحة النووية مع نزع ذلك كله من الدول العربية، وهو سلام لا يقبله العرب، ولن يوقف سباق التسلح بين دول المنطقة بما ينطوي عليه ذلك من هدر للموارد».

وهكذا يستمر الصراع الاقتصادي على الشرق الاوسط الجديد، وربما امتد الى سنوات مقبلة بانتظار توقيع معاهدات واتفاقيات لا تسمح بقيام

زعامة اقتصادية في المنطقة، بل تهدف الى تحقيق سلام عادل واقامة تعاون بين شركاء من دون هيمنة طرف على آخر ولا اولوية فيه لمصلحة احد على حساب آخر.

هل تستطيع الولايات المتحدة تحقيق هذا الهدف؟

في ضوء الاجابة على هذا السؤال، يمكن معرفة الجواب على السؤال المطروح، اذا كان مؤتمر قطر الاقتصادي هو نهاية سلسلة دورات انعقاد مؤتمر التعاون الاقتصادي لدول الشرق الاوسط وشمال افريقيا؟ ام ان هذه السلسلة ستستمر لتحقيق الاهداف الاستراتيجية الاميركية في المنطقة؟

### النمو الاقتصادي

في اشارة الى ان السلام قد لا يكون ضرورياً واساسياً للنمو الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، توقع تقرير اقتصادي دولي سلسلة مؤشرات ايجابية ستشهدها هذه المنطقة خلال السنوات المقبلة. فالبنك الدولي توقع في تقرير له ان تسجل اقتصادات دول المنطقة نمواً سنوياً بمعدل ٢,٦ في المئة خلال السنوات ١٩٩٧ - ٢٠٠٦ مقابل معدل اثنين في المئة فقط في العقد الماضي، وزيادة نصف في المئة عن توقعات سابقة للسنوات المقبلة. اما مؤسسة التمويل الدولية فتوقعت ان يصل حجم تدفق رؤوس الاموال الخاصة الى دول الشرق الاوسط وشمال افريقيا الى ١٠ مليارات دولار العام ١٩٩٧، وإلى ١٨ مليار دولار العام ١٩٩٨، مقابل فقط ٨ مليارات دولار العام ١٩٩١. وهي زيادة كبيرة وضاعفة على رغم توقعها تراجع صفاتي رؤوس الاموال المتدفقة الى اسواق العالم الناشئة من ٢٨٨ مليار دولار

المساهمين العرب غير المصريين ٤٠٠ مستثمر ورجل اعمال، بينما اعلان الكثير من الوفود العربية المشاركة، عن عدم رغبته في اقامة مشروعات اقتصادية اقليمية تكون اسرائيل طرفاً فيها، الا في حال حدوث تقدم واضح في عملية السلام مع السلطة الفلسطينية وسورية ولبنان، وهذا يؤكد وجود روابط عربية مهمة على مستوى رجال الاعمال والمستثمرين العرب.

واستغلت اسرائيل فترة بدء عملية السلام، بشكل جيد وتمكنت من اظهار نفسها داعية سلام، لتتمكن من استقطاب استثمارات ضخمة، ودعوة الصناعات العالمية لإقامة مراكز اساسية لها، كما انها اقامت مناطق تجارية حرة مع أوروبا وأميركا.

وسبق للسوق الاسرائيلية ان شهدت تدفقاً للاستثمارات الاجنبية، اثر توقيع اتفاقية السلام مع الفلسطينيين في العام ١٩٩٢، وحسب بيانات بنك «هوبو عاليم» بلغ حجم الاستثمارات نحو ٦٠٤ ملايين دولار عام ١٩٩٤، ووصل الى ٢,٠٢ مليار دولار العام ١٩٩٥، وخلال الاشهر الثلاثة الاولى من

العام ١٩٩٦، بلغت الاستثمارات الاجنبية الفعلية ٢٥٤ مليون دولار، مع العلم ان قيمة الاستثمار الاجنبي في الاصول الثابتة وصلت الى ٧٨٠ مليون دولار بعدما كان هذا النوع من الاستثمار منعزلاً قبل اتفاقية السلام، كما يقول يورام جاباي رئيس احدى شركات ادارة الاستثمار التابعة لبنك «هوبو عاليم». لكن تدفق الاستثمارات الاجنبية توقف منذ فوز نتانيا هو في الانتخابات وتسلمه السلطة في اسرائيل ورفضه تطبيق بنود اتفاقيات السلام مع الفلسطينيين، وتوقف المفاوضات السلمية على المسارين اللبناني والسوري.

لكن اذا كانت اسرائيل بقيادة نتانيا هو ترفض السلام على اساس مؤتمر مدريد، فما هو موقف الولايات المتحدة؟ وهل تستطيع دعم مسيرة التعاون الاقتصادي الاقليمي على اساس النظام الجديد للشرق الاوسط؟

على رغم ان مؤتمر قطر الاقتصادي لم يحقق الطموح الاميركي، فإن الولايات المتحدة مضممة على تحقيق «الشرق الاوسط الجديد» الذي ينادي به شعبون بيزير فيما يجمع المستثمرون العالميون على القول «ان امكانيات المنطقة ضخمة بدعمها الاستقرار السياسي بعد عمليات احلال السلام في الشرق الاوسط».

ويلاحظي المستثمرون العالميون بذلك مع المؤسسات العربية لضمان الاستثمار التي اشارت في تقرير وضعته عن مناخ الاستثمار في البلدان العربية الى ان هناك شعوراً عربياً بزيادة قوة ومحمورية ان التعاون الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط لن يتم الا بعد تحقيق السلام الشامل والعاقل ويزعم اسلحة الدمار الشامل.







المصدر : الوسط

التاريخ : ١١ / ١ / ١٩٩٨

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

العام ١٩٩٦ إلى ٢٦١ ملياراً العام ١٩٩٧ ثم ترتفع إلى ٢٧٥ ملياراً العام ١٩٩٨ المقبل. وإعداد تقرير البنك الدولي توقعاته الايجابية إلى الإصلاحات الاقتصادية التي ترسخت في بعض الدول خصوصاً مصر والأردن، وكذلك دخول عدد من هذه الدول الشراكة الأوروبية المتوسطية مثل تونس والمغرب والأردن، بالإضافة إلى دول أخرى تستعد لدخول هذه الشراكة، الأمر الذي يمكن المنطقة كلها من الاستفادة من عملية الاندماج في التجارة العالمية.

وعلى رغم اعتراف البنك الدولي بأن استثمار أكثر من ٢٠٠ مليار دولار على مشاريع البنية الأساسية في المنطقة غير كاف لسد الفجوات، فقد أشار إلى أن حكومات بعض الدول وطلبت العزم على تحسين أوضاع البنية الأساسية فيها. مثال على ذلك، تمكنت البلدان الثمانية التي تقرض من البنك حالياً (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، تونس، الضفة الغربية وقطاع غزة، اليمن) من مضاعفة المعدل السنوي لنمو إجمالي الناتج المحلي لديها إلى حوالي ٦ في المئة وزادت الاستثمار في البنية الأساسية إلى حوالي ٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي، ولذلك يمكن أن تخطو خطوات كبيرة نحو ضمان التغطية الشاملة وتحسين الخدمات. وفي الوقت الذي تكهنت فيه مؤسسة التمويل الدولية بتراجع تدفق رؤوس الأموال إلى أميركا اللاتينية من ٩١ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ٨٢ ملياراً العام ١٩٩٧ بسبب التطورات التي شهدتها كل من المكسيك والبرازيل، فهي توقعت مضاعفة تدفق الأموال إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أكثر من ثلاث مرات عام ١٩٩٧، وأربع مرات العام ١٩٩٨، على رغم التطورات السياسية المعقدة لمسيرة السلام. ولا شك في أن التغييرات على الساحة الدولية

ستفتح مجالات واسعة أمام تطوير الاستثمارات العربية، كما أنها ستولد فرصاً جديدة يمكن استثمارها في سبيل هذا التطوير. إلا أن التغييرات ذاتها ستشكل أيضاً تحديات وتهديدات جديدة لا يستهان بها إذا لم تتدارك البلدان العربية أموراً وتتمتع بالشكل المناسب.

ويرى الدكتور بزمكان النحاشي الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، أن البلدان العربية مهتمة حالياً أكثر من أي وقت مضى، لأن تحطم عنها ثوب المواجهة وتطلق بخطوات وثقة نحو آفاق التنمية المرحوة للاستثمار الرئيسية الأربعة.

أولاً، لقد نهضت البلدان العربية عنها التيارات الفكرية والتكنولوجية الداعمة إلى مركزية الاقتصاد ومركزية القرار الاقتصادي بعدما انفتحت على الاستثمار من خارجها الخاص. إن استغلال بصيرة الاستثمار الأجنبي ساهم في الدول التي

كانت منضوية في كومكوم. ثانياً، يتزايد أدراك أهمية دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في مختلف البلدان العربية، سواء تلك التي تحولت عن النظام الاشتراكي إلى نظام آلية السوق الحرة مثل مصر وسورية، أو التي اعتمدت النظام الاقتصادي الحر مع سيطرة القطاع العام على المؤسسات الانتاجية الأساسية مثل دول الخليج العربية. وتشهد البلدان العربية اتخاذ إجراءات جديده لترسيخ دور القطاع الخاص، تتمثل بشكل رئيسي في عمليات التخصيص التي تشهد تصاعداً متنامياً، كما في التعديلات الجذرية في القوانين والتشريعات الرامية إلى استقطاب الاستثمارات الخاصة.

ثالثاً، استلقت البلدان العربية منذ منتصف الثمانينات إصلاحات جوهرية على هيكليات اقتصادياتها هدفت إلى تحرير عناصر الانتاج وتحرير الاسعار في الاسواق الانتاجية والمالية وإلى توجيه الاقتصادات نحو آلية السوق الحرة.

رابعاً، أحدثت تعديلات جديدة ملموسة في مجال تحسين مناخ الاستثمار على المستوى القطري، سواء من خلال اصدار قوانين وتشريعات جديدة مشجعة على الاستثمار الوطني والوافد، أو من خلال تبسيط الإجراءات المتعلقة بالاستثمار وخفض الرسوم، وفتح مجالات جديدة أمام الاستثمارات الأجنبية لجهة تملك المشاريع الاستثمارية جزئياً أو كلياً، أم لجهة السماح للاستثمارات الوافدة بدخول قطاعات كانت محظورة عليها في السابق، وبإستثناء مكاتب وهيئات جديدة لرعاية شؤون الاستثمار.

خامساً، توافر مقومات ومميزات متنوعة في البلدان العربية، من حثارة الموارد التي سترتكز عليها الصناعات الصاعدة مثل النفط الخام والغاز الطبيعي أو السيليكا وغيرها، إلى توافر مناطق شاسعة للتوسع في انتاج الغذاء افقياً وعمودياً، إلى توافر المهارات البشرية، وعناصر المبادرة الفردية المتمثلة بتصاعده قوة القطاعات الخاصة وتقبل هذه التطورات التي توحد بالاعلان عن إقامة المنطقة العربية الحرة بداية مشجعة لتطوير الاستثمار في البلدان العربية.





المصدر: الشريعة

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٣/١/١٩٩٨  
د. فاروق مخلوف مستشار مجلس الوحدة الاقتصادية:

## هذه هي الأسباب الحقيقية وراء تضرر السوق العربية المشتركة

العربية في التعاون الاقتصادي المشترك؟  
\* \* بالإضافة إلى تحرير التجارة تعني مرحلة السوق العربية المشتركة تحرير حركة عوامل الإنتاج الأخرى وأهمها العمالة ورؤوس الأموال والاستثمارات والمواطنة الاقتصادية (أي معاملة المواطن العربي في النشاط الاقتصادي كمعاملة المواطن المحلي).. كما تعني هذه المرحلة أيضاً حرية الاستخدام والنشاط الاقتصادي والمهني، ويقود ذلك إلى حظر النشاطات الاقتصادية الأخرى حيث تنمو الاستثمارات والمشروعات الكبرى اعتماداً على السوق الكبيرة الموحدة وتتكيف حركة العمالة تلقائياً لتوفير القوى العاملة في هذه الاستثمارات ورفع مستواها المهني والفني للاستجابة للتطورات التكنولوجية في الصناعة والزراعة والخدمات، وفي ظل التكامل الاقتصادي يبدأ من منطقة التجارة الحرة لا بد من مراعاة الفجوات بين مستويات النمو الاقتصادي في الدول العربية بحيث تلقى الدول أقل تقدماً والأشد فقراً معاملة تفضيلية خاصة لإشراكها تدريجياً في مسيرة تحرير التجارة. ومراحل التكامل الأخرى لكي يزداد تكافؤ الفرص بين الدول العربية.

\* من وجهة نظرك هل يساهم التعاون الثنائي والإقليمي في تقوية دعائم السوق العربية أم العكس؟

\* \* إن التعاون الثنائي وشبه الإقليمي بين مجموعات جزئية من الدول العربية سلاح ذو حدين، ففي الجانب السلبي يمكن أن يؤدي إلى تشتت الجهد الاقتصادي العربي الجماعي للتكامل في مسارات متناثرة وغير مترابطة أو منسجمة، وفي الجانب الإيجابي يمكن أن ترتبط هذه المحاور برؤية وقواعد وإطار جماعي موحد يمثل المسيرة العربية الشاملة للتكامل الاقتصادي بحيث تصبح المحاور الثنائية وشبه الإقليمية روافد له ودعائم تضيف إليه ولا تنقص منه، ويشترط بالطبع لتحقيق هذه النتائج الإيجابية أن تكون المسارات الثنائية الجزئية أبعد مدى من المسار الجماعي، وما يدعوا للسخرية والأسف هو اتجاه الدول العربية للاتفاقيات الثنائية أو التعاون شبه الإقليمي مثل مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد المغربي العربي، وهجروا العمل الجماعي ومازلنا عاجزين عن بناء إطار سليم أو نهج متكامل للتصحر بالاقتصاد العربي نحو صيغة متقدمة مثل «السوق» المشتركة ونصل أحياناً إلى البدء من جديد من نقطة الصفر، وهي منطقة التجارة العربية الحرة دون أن تكون ذات فاعلية حقيقية أي بداية ضعيفة وقارعة من المضمون وغير مرتبطة في حلقات لسلسلة مشروع حقيقي متدرج وجاد وموضوعي لتحقيق التكامل الاقتصادي في نهاية المطاف.



د. فاروق مخلوف

### حوار: علاء البحار

والاتحاد الجمركي، ويكون ذلك على مراحل، أما المرحلتان الأولى والثانية فتكون على سلم التكامل الاقتصادي العربي ثم تكون المرحلة الثالثة هي السوق العربية، وتأتي بعد ذلك المرحلتان الرابعة والخامسة بإقامة الاتحاد الاقتصادي العربي، ثم الاتحاد النقدي.

\* وماذا عن أول هذه المراحل وهي منطقة التجارة الحرة والمقرر أن تبدأ في يناير القادم؟ وما المعوقات التي تواجهها؟

\* \* إن منطقة التجارة العربية الحرة نادي بها مؤتمر القمة العربية الأخيرة بالقاهرة وأصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراراً بها، وإنني أرى أنها ليست الصيغة المناسبة للتعبير بالتكامل الاقتصادي العربي والاقتراب من مرحلة السوق المشتركة وليست هي التي كانت تقصدها القمة العربية لأنها ولدت ضعيفة وملينة بالسلبات، ومنها طول الفترة التي يتم فيها تحرير التجارة نهائياً وهي ١٠ سنوات دون ربطها بالمرحلة اللاحقة للتكامل الاقتصادي بأي صورة من الصور.

وهذا ما دعا الكثير من الخبراء وأصحاب الرأي إلى المناداة باختصار مراحلها إلى سنتين أو ثلاث لأنه ليس من مصلحة الاقتصاد العربي الانتظار ١٠ سنوات لنفكر في الانتقال لمرحلة الاتحاد الجمركي التي تمثلها بالصعوبات أكثر من مرحلة تحرير التجارة في إطار المنطقة الحرة، وقد يستغرق الاتفاق عليها عدة سنوات ويحتاج تطبيقها مدة أطول تتراوح بين ١٠ سنوات و١٥ سنة أخرى تكون فيها الحقائق الاقتصادية قد تغيرت والمصالح العربية تقرر.

\* وماذا عن ماهية السوق المشتركة؟ وكيف يتم مواجهة معوق تفاوت الدخول بين الدول

في الأوتة الأخيرة حدثت في المنطقة عدة متغيرات دفعت الدول العربية إلى التحرك في مسار التعاون العربي العربي، وتنشيط الاستثمارات المشتركة بين هذه الدول والابتعاد بصورة كبيرة عن مسار التعاون الشرق أوسطي..

وقامت الدول العربية بمحاولات جادة لتفعيل السوق العربية المشتركة، وزيادة التعاون العربي في شتى المجالات، ومع هذه النظرة التفاؤلية حول بداية حقيقية لإقامة علاقات اقتصادية عربية متينة، إلا أن العديد من التساؤلات تطرح نفسها على الساحة حول هذه القضية..

فماذا عن معوقات إقامة سوق عربية مشتركة؟ وما الطريق الصحيح لتفعيلها؟ وماذا عن الاستثمارات العربية خارج الوطن العربي والتي بلغت ٧٥٠ مليار جنيه حسب أحد التقارير، وكيف تعود للمنطقة لكي تستفيد منها الشعب العربي؟ وهل تجد المنطقة التجارية العربية الحرة حماساً من الأنظمة.

كل هذه التساؤلات وغيرها طرحناها على الخبير الاقتصادي فاروق حسن بن مخلوف الوزير التجاري المفوض بمصر ومستشار رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية والذي كان له دور بارز في صياغة وثيقة السوق العربية المشتركة وإقامة منطقة تجارية عربية حرة.

\* في البداية سألناه.. هل يمكن أن يسير التعاون العربي في ظل التعاون الشرق أوسطي؟ وهل المناخ الحالي مهيأ لاستقبال السوق العربية المشتركة؟

\* \* رد فاروق حسن بن مخلوف قائلاً: إن فكرة السوق الشرق أوسطية ولدت ميتة لأنها لا تحمل خطوطاً واضحة وليس هناك تصور بعدد الدول وطبيعة التعاون، بالإضافة إلى التوتر السياسي مع إسرائيل، ولذا فشلت كل المؤتمرات التي عقدت في هذا الصدد بداية من الرباط وحتى الدوحة، الحل الوحيد أمام الدول العربية هو التعاون العربي العربي والمناخ مهيأ تماماً لإقامة السوق العربية المشتركة بداية من إنجاح المنطقة التجارية العربية الحرة.

\* وإذا كان المناخ مهيأ لإقامة السوق العربية المشتركة فما الطريق العمل لتفعيلها؟

\* \* قال مستشار رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية: إن المتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية تستلزم أن يكون هدف العمل الاقتصادي العربي للمستقبل، وهو إقامة سوق عربية مشتركة والتي تقع في نقطة متوسطة بين منطقة التجارة العريضة الحرة





المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١/١٤

## مسيرة التكامل العربي

# هل تستوعب الدول تحت الحصار؟

كتب: محمد عبد الرشيد

أكد الخبراء على أهمية ادراج الدول التي تخضع لقرارات الحصار مثل العراق وليبيا والسودان ضمن برامج التنمية العربية الشاملة وكذلك مساندة الجزائر التي تروى تحت وطأة أعمال الارهاب التي تؤخر جهود التنمية بها. فقد دعا على مبيون المدير العام بوكالة الاستثمار بالجزائر المستثمرين العرب الى عدم التردد والقدم الى الجزائر للاستثمار لأن السوق الجزائرية بكر، والتحيزات موجودة والمزايا متوافرة وفرص النجاح كبيرة للغاية. وأكد أنه رغم الأحداث التي تمر بها الجزائر حاليا فإننا نسعى في إطار برنامج الحكومة الى التطبيق الفعلي والسريع للخصخصة لتنشيط الصناعة وناش النمو الاقتصادي بعد صدور مرسوم تنفيذي لتجسيد هذا الهدف الذي من شأنه إعطاء امتيازات هامة لرجال الأعمال والمستثمرين العرب على وجه الخصوص، وما يحدث حاليا يحدث مثله في إنجلترا واسبانيا وحتى في أمريكا وإن أحداث الجزائر لا تؤثر في

اقتصادها وإنما هي بداية النهاية للمركبات المتطرفة ويخولهم في مرحلة الفشل وقال مبيون أن وكالة الاستثمار تسعى في الوقت الراهن الى جذب الاستثمارات العربية ومن خلال إقامة للمارض والندوات للتعريف بالوضع الاقتصادي وفرص الاستثمار بالجزائر وكان أول معرض أقيم لهذا الغرض في البحرين وقال نجاحا كبيرا وآخر في قطر والملكة العربية السعودية والكويت والأردن وسلطنة عمان.

وأضاف أنه في إطار برنامج الخصخصة الجزائر سيحسن حال الاستثمار في الجزائر وخاصة بعد أن حذو مرسوم امتيازات لرجال الأعمال الذين يريدون تملك المؤسسات العمومية الجزائرية وعن التعاون مع أوروبا في سبيل تحقيق شراكة جزائرية أوروبية قال مبيون. أننا لابد أن تطور التجارة مع أوروبا مثلما هو سائر في تونس والمغرب ونحن في حوار مع أوروبا بقصد إنشاء منطقة تجارة حرة ونضع تماما في الحسبان أن الجزائر ترفض أن تكون سوقا استهلاكية للمنتجات الأوروبية فالجزائر تملك صناعات تنافسية كبيرة مثل الصناعات

البتروكيماوية والأسمدة والحديد والصلب. أما الخبير الاقتصادي المهندس منحت صيرى فيقول أن الأمة العربية اليوم مطالبة بأن تقف بحزم وأصرار أمام كل المحاولات الهادفة الى تقطيع قوتها الاقتصادية أو توجيه اقتصادياتها بعيدا عن الصلحة العامة لشعوبها كما أنها مطالبة اليوم بأن تفصل الإرادة السياسية عن الإرادة الاقتصادية في توجهاتها الخارجية. وإذا نجحت الدول العربية في الاتفاق على هذا البدا الخطير فسيكون سهلا عليها أن تستوعب اقتصاديا ليبيا والسودان والعراق من خلال برامج التنمية الاقتصادية العربية وحجز أدوار لها من الآن.. فقرارات الحظر والمقاطعة قرارات وقتية تنتهي وتتغير ويتبدل أما مناطق التجارة الحرة واتفاقيات الجات والسوق العربية المشتركة فهي قرارات تعبر عن سياسات على المدى الطويل فإذا لم تستوعب الدول العربية معها دول الحظر في خططها ومشاريعها العربية التنموية من الآن ليكون لها دور على الساحة في المستقبل وبعد انقضاء الحظر الاقتصادي فلن تقوى هذه الدول بعد انقضاء الحظر على العودة الى الصف الاقتصادي العربي بالقوة المطلوبة. خاصة وأن الكيان الاقتصادي العربي الجدير سيكون قد هُزم أكثر قوة وصلابة وسيبحث دائما عما يزيده قوة بانضمامه اليه وإن يلتفت الى من يضعفه أو يعطل ويؤخر مسيرته.

ولذا على الدول العربية أن تنبذ الى أهمية وضرورة وجود ليبيا والعراق والسودان ضمن الصف الاقتصادي العربي بما لها من قوة ومكانة اقتصادية كبيرة وأن كانت الآن مهددة الا أنها باقية تنتظر الانطلاق بمجرد انتهاء الحظر أو تخفيفه وسيكون لانضمام ليبيا والعراق والسودان بشروطهما البترولية والزراعية والبشرية أكبر الأثر على الذي البعيد في تعمير مناطق التجارة الحرة أو السوق العربية المشتركة أو إقامة الصندوق الإنمائي العربي فنحن كأمة عربية واحدة لا يجب أن تسقط من حساباتنا بعض الدول العربية لمجرد أن عليها حظرا اقتصاديا فرضته ظروفه وبقية معينة يستحيل مرور الوقت وكما سمونا عربيا فوق الخلافات السياسية وفصلنا أرائنا السياسية عن أرائنا الاقتصادية واتخذنا قراراتنا العربي بيده العمل بمنطقة التجارة الحرة نستطيع الآن أن نسمو من جديد ونستوعب معنا دول الحظر في مسيرة التنمية الاقتصادية ليكتمل العمل وتنظم المسيرة كما يجب على الدول العربية أيضا مساندة الجزائر سياسيا واقتصاديا حتى تتمكن من تجاوز محنة الإرهاب.







المصدر: الحوادث

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/١/١٩٩٨

التعرفة الجمركية تصبح الهدف الاول في العام الجديد

## الدول العربية تتجمع لمواجهة هجومها الاقتصادية في العام ١٩٩٨

تحقيق التكامل العربي الاقتصادي، مؤكداً ثقته في قدرة هذه الدول على دخول القرن الواحد والعشرين وحدة واحدة تتيج تنقل السلع بين الدول الاعضاء دون رسوم او قيود.

وقال الدكتور عبد المجيد ان منطقة التجارة الحرة لا تقف عند حدود حرية التجارة، وانما ترتبط بما تتيحه الحرية من ديناميكية في الاستثمار والانتاج. واكد ان قيام المنطقة يعتبر تعبيراً عن المصالح الاقتصادية الواحدة، فالتكامل الاقتصادي العربي سيخدم الدول العربية سواء كانت غنية او فقيرة. كما ان منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ستزيد المبادلات التجارية العربية. العربية خصوصاً انه لا يوجد تعارض بين مصالح كل دولة وبين مصالحها مجتمعة، اي بين مصالح قطرية وقومية.

والواقع ان قرار قيام هذه المنطقة اتخذ في مؤتمر القمة العربية الذي عقد في القاهرة في حزيران (يونيو) ١٩٩٦ عندما قرر ملوك ورؤساء الدول العربية اقامة المنطقة استناداً لاتفاقية تيسير وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية، وهي اتفاقية موجودة وموقعة من ١٨ دولة بعد ان انضمت اليها مؤخراً مصر وسلطنة عمان. وتشكل الدول الاعضاء في هذه الاتفاقية نحو ٩٥ بالمائة من حجم التجارة العربية. وهذا القرار السياسي اتخذ رداً على الصيغة الشرق اوسطية التي بدأ املاءها على الدول العربية والمنطقة وذلك لاستيعاب اسرائيل فيها في اطار عملية السلام. وكان العرب قد قبلوا بهذه الصيغة الشرق اوسطية منذ مطلع التسعينات مع تقدم المفاوضات مع اسرائيل باتجاه تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي - الاسرائيلي. لكن اسرائيل في ظل حكومة الليكود الحالية حاولت اخذ الجانب الاقتصادي من العملية السلمية والتباطؤ، وحتى التخلي، عن جانبها السياسي رغم انه الاهم والرئيسي. من هنا جاء الرد العربي باحياء اتفاقات وحدوية وتوحيدية ومشتركة موجودة اصلاً بين دول الجامعة العربية، فكانت منطقة التجارة الحرة العربية تمهيداً عملياً للسوق العربية المشتركة بحيث تكون بديلاً للسوق الشرق اوسطية او على الأقل بداية ضرورية لها.

مع مطلع العام الجديد ١٩٩٨ تحول العمل العربي لانشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى الى هم رئيسي لأن انشاءها ارتبط بموعد محدد هو الاول من كانون الثاني (يناير) الجاري وهو الموعد الذي حددته المجلس الوزاري الاقتصادي والاجتماعي العربي في دورته الستين في القاهرة لبدء قيام تلك المنطقة. لكن انشاء هذه المنطقة ليس بالهم الاقتصادي العربي الوحيد الذي يضغط على الدول العربية هذا العام، بل هناك الكثير من الهموم العربية الاقتصادية التي تتداخل في جانب كبير منها مع السياسة، منها عودة رؤوس الاموال العربية الضخمة المستثمرة في الخارج الى الداخل العربي ولو بنسبة ٢٥ بالمائة، استكمال برامج التخصيص في الاقتصادات العربية، تمكين البنوك العربية من البقاء في الاسواق العالمية بعد قيام مؤسسات مصرفية عالمية عملاقة اثر عمليات دمج واسعة، تنمية العلاقات العربية الاقتصادية مع دول العالم وخصوصاً مع دول الاتحاد الاوربي. هذه وغيرها الكثير من الهموم الاقتصادية، والتي تأتي في مقدمتها هموم مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذي قرر مؤخراً تعميق وحدته الاقتصادية عن طريق توحيد التعرفة الجمركية بين دوله.

اما الهم العربي الاقتصادي الرئيسي فهو تنفيذ قرار منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى حسب البرنامج المقرر وهو يقضي بتطبيق تدريجي لخفض الرسوم الجمركية بدأ بـ ١٠ بالمائة من مطلع السنة الحالية، ثم تزيد هذه النسبة سنوياً عشرة بالمائة ايضاً، ولمدة عشر سنوات، يتم بعدها تبادل السلع بين الدول العربية الاعضاء في تلك المنطقة بدون رسوم جمركية وذلك مع العام ٢٠٠٧.

وبالفعل مع مطلع السنة الحالية الجديدة اعلن الاسين العام لجامعة الدول العربية الدكتور عصمت عبد المجيد بدء سريان البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة بين الدول العربية الـ ١٨، وهي الدول التي سبق لها ان صادقت على القرار ولم يبق، الا اربع دول هي: الجزائر وجيبوتي وجزر القمر وموريتانيا، التي اعلنت انها ستنضم قريباً. وقال عبد المجيد ان هذه الخطوة هي لبنة اولى نحو







## المصدر: الحوادث

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١/١٦

العربية، بحيث إذا انضمت الدول العربية لمنظمة التجارة العربية فلا يكون انضمامها كدول مستهلكة بل ومنتجة أيضاً. من هنا فإن العام الحالي سيشهد جولة جديدة من المفاوضات بين المملكة العربية السعودية وبين منظمة التجارة العربية لتنضم المملكة لتلك المنظمة باعتبارها دولة منتجة لأفضل واجود الصناعات البتروكيمياوية وغيرها. إضافة إلى عدد من الدول العربية انضم إلى تلك المنظمة للغاية نفسها، خصوصاً إذا كانت تلك الدولة لديها صناعات، مثل مصر، وتحتاج لتسويق. وترى تلك المصادر أنه لكي تستطيع الدول العربية الوقوف اقتصادياً إلى جانب دول العالم، ولتكون

عضواً فعالاً في منظمة التجارة العالمية هناك الكثير لتقوم به أيضاً، مثل السير بالإصلاحات الاقتصادية التي بات عليها صندوق النقد الدولي على قاعدة اقتصادات العولمة، وهي تقتضي قيام اقتصاد حر وسوق حرة وعدم وجود حماية ودعم للسلع. وهنا يبرز دور القطاع الخاص الذي يرمز وجوده بقوة إلى تراجع وجود الدولة اقتصادياً.

كذلك، فإن صراع الكتل الاقتصادية الكبرى في العالم وخصوصاً الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية واليابان والصين، حتم قيام مؤسسات مصرفية كبرى تكون في مستوى تلك التكتلات وحجم اقتصاداتها. من هنا عمليات الاندماج بين بنوك وشركات مالية، أكان ذلك في اليابان أو في أميركا أو في أوروبا. وهذا يشكل تحدياً جديداً للبنوك العربية إذا ما أرادت أن تصمد، أن عن طريق قروعا في العالم أو حتى في بلدانها ومراكزها الرئيسية. ويدلل على قوة البنوك ما قامت به عدة بنوك عالمية من عملية انقاذ كبرى لاقتصاد كوريا الجنوبية من أزمتها، فالبنوك أصبحت أقوى من الدول.

وفي إطار العلاقة بين الاقتصادات العربية وبين الاقتصاد العالمي، قال عبد الكريم المدرس الأمين العام لغرفة التجارة العربية - البريطانية ورئيسها التنفيذي أن السلع والمنتجات العربية أصبحت بعد سنوات من تنفيذ خطط التنمية تنافس المنتجات الأوروبية من حيث الجودة والسعر. وجاء كلامه هذا مرافقاً لإعلان الغرفة عن إنشاء مركز لتنمية الصادرات العربية بهدف مساعدة المصدر العربي في إيجاد سوق لمنتجاته وخدماته في الأسواق الأوروبية وخصوصاً في السوق البريطانية. وأوضح المدرس أن المركز يقدم مجموعة من خدمات المعلومات عن الأسواق الأوروبية، كما يتولى الرد على استفسارات المصدرين العرب الذين يرغبون في تصدير منتجاتهم إلى الأسواق البريطانية والأوروبية. وفي العشاء السنوي للغرفة دعا المدرس الاتحاد الأوروبي لاتباع سياسة منصفة مع العالم العربي وخصوصاً مع دول مجلس التعاون، ولا سيما أنه من المنتظر أن تبلغ قيمة الصادرات البريطانية

وفي إطار هذه الثنائية كان الخلاف على مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو أبرز صيغة أفرزتها العملية السلمية. لكن هذه القمة الاقتصادية تراجعت مع العام الماضي لتصبح مجرد مؤتمر اقتصادي عندما عقد في الدوحة في قطر. وحتى تحول تلك القمة إلى مجرد مؤتمر اقتصادي كان محط خلافه من هنا سيشهد العام الحالي تجديداً لمشكلة انعقاد تلك القمة. وحسب ما قالته مصادر عربية مختصة، فإن مؤتمر الدوحة الاقتصادي سيكون الأخير إذا ما استمرت أزمة المفاوضات السياسية مع إسرائيل كما هي الحال الآن، وبالتالي لن تعقد تلك القمة حتى على مستوى مؤتمر فقط.

وترى تلك المصادر أن العرب لم يسوا عملياً أهمية قيام أي صيغة تنسيقية اقتصادية بينهم تصل بهم إلى أية صيغة مشتركة، بعد أن تبين لهم أن إسرائيل تحاول أن تسيطر عليهم وعلى اقتصاداتهم وتحول أسواقهم الضخمة الواسعة إلى مجرد أسواق استهلاكية لسلعها. لذلك تصاعد الموقف العربي الذي يرى أن هناك ضرورة لقيام سوق عربية مشتركة أياً كانت عليه أحوال الشرق الأوسط أو المفاوضات مع إسرائيل.

كذلك، فإن الصيغة الاقتصادية العربية المشتركة لم تطلق حالياً بهذه القوة فقط للرد على تأمر إسرائيل منفردة أو في تحالفها المشبوه مع تركيا، وإنما أيضاً بدت ضرورة قيام تلك الكتلة العربية الاقتصادية ملحة بعد اتجاه العالم لأن يتوزع هو أيضاً إلى كتل واتحادات اقتصادية كان أبرزها الاتحاد الأوروبي الذي يتبلور عملياً مع العام الحالي، لكنه يبرز عملاقاً كبيراً مع العام المقبل بعد نجاح قيام السوق الأوروبية المشتركة، والوحدة النقدية المتمثلة في البنك المركزي الأوروبي والعملية الأوروبية الواحدة المعروفة باسم «يورو». وأياً كانت المبررات، كما تقول المصادر نفسها، فإن العرب ادركوا أو أنهم باتوا مضطرين لأن يدركوا أهمية أي صيغة تكاملية أو تنسيقية أو مشتركة أو توحيدية بينهم، لأن هكذا صيغة ستحمي أسواقهم من اجتياح سلع ستفتح أمامها منظمة التجارة العالمية كل الأسواق، والدولة التي لا تقبل بذلك ستبقى معزولة خارج دول منظمة التجارة العالمية. فالسوق العربية المشتركة ليست فقط لمجرد التبادل التجاري وإنما أيضاً لتحويل المجموعة العربية إلى كتلة بشرية منتجة لسلع يمكن الاستغناء بها عن سلع ستصل إلى كل سوق عربية، مغرية في جودة إنتاجها وسعرها. فإذا لم تكن هناك سلع بديلة لها وتنافسها لدى المستهلك العربي، فإن الإنتاج العربي سيتوقف عند ذلك، أو على الأقل سيتراجع لمصلحة سلع العالم ودوله.

وتوضح تلك المصادر ذلك بقولها أن أي عمل عربي اقتصادي مشترك هو لضخ أموال عربية وأجنبية في استثمارات ومشاريع استثمارية منتجة في السوق





المصدر: الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١/١٦

لوحدها الى الدول العربية عشرة مليارات جنيه  
سترايني، منها ستة مليارات مع دول مجلس التعاون.  
واذا كانت هذه هموم اقتصادية عامة مع العام  
الجديد، فان هناك لكل دولة عربية ما يشغلها من  
قضايا اقتصادية خاصة بها. فمجلس التعاون لدول  
الخليج العربية يركز اهتمامه على النجاح في انجاز  
توحيد التعرفة الجمركية بين دوله الست بعد ان تم  
الاتفاق على تصنيف ألف سلعة يطالها التوحيد، ولم  
يبق الا حوالي ٦٠٠ سلعة، اضافة الى انشغاله هذا  
العام بتنفيذ قرار قمة الكويت الخليجية الذي قضى  
بالربط الكهربائي بين دول المجلس.

وفي مصر، كبرى الدول العربية، تشغل السلطات،  
ومعها عدة دول عربية، بالعمل بمعالجة الذبول  
الاقتصادية للعربية الارهابية في مدينة الاقصر التي  
ضربت السياحة في تلك المنطقة ككل وفي مصر.  
واتمرت بعض الجهود في هذا المجال. وفي لبنان بدأ  
الدين العام على الدولة يلقي بثقله على الاقتصاد  
والدولة خوفاً من ان يعود وضع الليرة اللبنانية الى  
الانتكاس مجدداً. من هنا كان للوديعة التي قدمتها  
السعودية للبنان، وقدرها ٦٠٠ مليون دولار، اهميتها  
في زيادة احتياط لبنان من العملة الاجنبية، الامر  
الذي قوى مركز الليرة والاقتصاد اللبناني.

من جانبها تنشغل السلطة الفلسطينية بالعمل  
لتحقيق استقلالية محدودة اقتصادياً عن اسرائيل  
التي تقوم بتنفيذ نوع من الحصار الاقتصادي عليها

وعلى الاراضي الفلسطينية كلها، مع امل السماح لها  
بتيادل اقتصادي اوسع مع الاردن. اما العراق فما زال  
يقع في اطار حصار دولي اقتصادي خصوصاً وان  
مجلس الامن ما زال يرى عدم تنفيذ السلطات العراقية  
لكل قراراته، مع بروز جو ايجابي قد يتضح اكثر  
فاكثر هذا العام بحيث يتحسن وضعه الاقتصادي  
وتتراجع الحالة المأساوية التي يعيش فيها

العراقيون.

وتقول المصادر ذاتها ان معظم الدول العربية  
تحاول تحسين اقتصاداتها بصعوبة خاصة بعد  
تفجر ازمات اقتصادية كثيرة في العالم، منها أزمة  
دول جنوب شرق آسيا واليابان، وهي ذات تاثير  
بنسبة ما على الاقتصادات العربية. ■

لندن - «الحوادث»

١





المصدر: الأهرام المسائي

للتشرو والخدمات الصدففة والمعلومات التاريخ: ١٩٩٤/١/٢٨

# مجلس الشورى يشيد بحرص الرئيس مبارك على رعاية محدودى الدخل وغير القادرين المطالبة بسرعة إنشاء السوق العربية المشتركة لمواجهة التكتلات العالمية

أكد أعضاء مجلس الشورى فى الجلسة المسائية للمجلس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس المجلس أن رعاية المواطنين من محدودى الدخل وغير القادرين هى عقد وعهد بين الرئيس حسنى مبارك وشعبه. وقال الأعضاء - فى مناقشاتهم حول المسيرة الاقتصادية - إن ما أعلنه الرئيس مبارك من أن المواطن محدود الدخل هو شغل الشاغل يؤكد أن الرئيس مبارك يشعر بتبض كل مواطن ولذلك كان هناك إجماع من كل شعب مصر على مبادئه لفترة ولاية رابعة.

وشهد مجلس الشورى مناقشات موسعة حول طلبى المناقشة للمقمن من النائبين د. أحمد رشاد موسى ود. سمير طوبار حول دور الدولة فى النظام الاقتصادى المعاصر والاقتصاد المصرى فى مواجهة تحديات التداخليات فى الاقتصاد العالمى ومواصلة السياسات اللازمة للحفاظ على منجزاتنا وتحقيق أهداف برنامج العمل الوطنى فى مغل الألفية الثالثة.

وأشاد بتبنى السيدة سوزان مبارك لمشروع إسكان محدودى الدخل وغير القادرين مؤكدا ضرورة إقامة العديد من هذه المشروعات لتوفير وحدات سكنية لشباب مصر بأسعار مناسبة. وانتقد خلو طلبى المناقشة من إعطاء أهمية للعمال مشيرا إلى أهمية التركيز على حقوق العمال فى ظل عملية الخصخصة وأكد أن الحكومة تقوم بهذا الدور على أكمل وجه موضحا ضرورة الإسراع فى تقديم مشروع قانون العمل الجديد لمجلس الشعب والشورى.

وحذر العشى من تدهور بعض الصناعات مثل مصنع السجاد فى السويس بسبب ظاهرة الإغراق لضرب الصناعة الوطنية مشيرا إلى ضرورة تدخل الدولة السريع للقضاء على مثل هذه الظواهر.

وأشار النائب د. مهنوت حلمى دوس إلى أن مصر لديها العديد من الميزات النسبية المادية والبشرية وأن ذلك يتطلب العمل على جذب المزيد من الاستثمارات من جميع دول العالم لإقامة المزيد من المشروعات الاستثمارية فى مصر.

أكد النائب د. نبى العلقامى أن خطط التنمية فى مختلف المجالات الزراعية والصناعية وغيرها تتكامل مع بعضها البعض لمصلحة الاقتصاد القومى مشيرا إلى أن الحكومة قامت بفور كبير فى مجال إقامة البنية

الاهتمام بالبعد الاجتماعى والتنمية البشرية.

وقالت إن هناك مؤشرات تؤكد نجاح مسيرة التنمية فى مصر فى مقدمتها زيادة متوسط دخل الفرد مؤكدة أهمية تحقيق العدالة فى توزيع الدخل القومى بين المواطنين.

وطالبت الحكومة بتقديم البيانات حول النسب المئوية للشرائح الغنية والمتوسطة والفقيرة لمعرفة العدالة الحقيقية فى توزيع الدخل مشيرة إلى أهمية استمرار دور الدولة للتحكم فى الأسواق لضمان مراعاة محدودى الدخل.

وقال النائب حسين العشى إن الرئيس مبارك كان واضحا وصريحا

فى لقائه مع المفكرين فى معرض الكتاب فى الاهتمام بالمواطن المصرى ورفع مستوى معيشة الفرد وأن ذلك فى مقدمة اهتماماته فى فترة الرئاسة القادمة.

وطالب العشى بالاهتمام بالمجتمعات والمناطق العمرانية الجديدة وأن تكون هذه المجتمعات لمصلحة الشعب المصرى وإيجاد فرص عمالة لشباب الخريجين.

وأشاد الأعضاء بلقاء الرئيس حسنى مبارك مع المفكرين فى معرض الكتاب مؤكدا أنه كان واضحا وصريحا فى ربه على تساؤلات الحاضرين حول أماله فى فترة الرئاسة القادمة من أنه يعطى اهتماما كبيرا بالمواطن المصرى البسيط ورفع مستوى معيشة الفرد وأن ذلك فى مقدمة اهتماماته فى الفترة القادمة.

كما أشاد الأعضاء بتبنى السيدة سوزان مبارك لمشروع إسكان محدودى الدخل وغير القادرين مؤكدا ضرورة إقامة العديد من هذه المشروعات لتوفير وحدات سكنية لشباب مصر بأسعار مناسبة.

وطالب الأعضاء بضرورة أن يسرع القادة والزعماء العرب فى تنفيذ الخلافات العربية وأن يستجيبوا بسرعة لدعوة الرئيس حسنى مبارك لإقامة السوق العربية المشتركة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

أكدت النائبة د. فرختة حسن رئيسة لجنة تنمية القوى البشرية والإدارة المحلية وأول المتحدثين فى الجلسة المسائية أهمية طلبى المناقشة خاصة أنهما ركزا على ضرورة







المصدر: الأهرام المسائي

التاريخ: ٢٨ / ١ / ١٩٩٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كمال حلمي رئيس المجلس قد شهد مناقشات موسعة فيما بين الحكومة والأعضاء وأكد الدكتور كمال الجنزيري رئيس مجلس الوزراء أهمية القضايا المطروحة للنقاش مشيراً إلى أن مصر سعت خلال السنوات الماضية إلى زيادة القدرة الإنتاجية وإيجاد مناخ للاستثمار المصري أولاً ثم العربي والأجنبي وبدأ التفكير بصوت عال في الخروج من الوادي القديم وكيف يمكن للمواطن ألا ينتظر فرصة عمل في الجهاز الحكومي.

وقال إن مصر سعت إلى وضع تكتل اقتصادي عربي ولكن هناك حساسية وحجم التجارة العربية ١٠٪ فقط والاستثمار العربي لا يزيد على ١٥٪ مشيراً إلى أن حجم الاستثمار المتدفق إلى مصر وصل إلى مليار ونصف المليار دولار وأنه سوف يصل إلى ملياري دولار.

وأكد أن دور الدولة في النظام الحر لا يمكن التخلي عنه خاصة في الشق الاجتماعي وحماية الاستثمار ووضع السياسات.

حامد محمد حامد

يستجيبوا ويسرعة لدعوة الرئيس حسني مبارك لإقامة السوق العربية المشتركة من أجل مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية وتحويل الأموال العربية بالخارج وتوجيهها للاستثمار في الدول العربية.

وقال النائب شوقي بوش إننا لم ننته بعد من مرحلة التحول إلى الاقتصاد الحر مؤكداً أن التنمية الاقتصادية التي بدأها الرئيس مبارك كانت تهدف إلى حماية محدودى الدخل وغير القادرين.

وأشار النائب فهمي حمودة إلى ضرورة إعطاء أهمية كبيرة لصناعات السكر نظراً لأهميتها ووجود الآلاف من العاملين بها.

وأكد النائب أحمد سرحان أهمية تسويق المعلومات والبيانات عن الأسواق التي تحتاج إلى منتجات مصرية متناسلاً عن دور مكاتب المحققين التجاريين بالخارج؟ وعن دور المعارض وتطويرها وأماكن إقامتها ودورها في تصدير المنتجات المصرية للخارج؟

وكان مجلس الشورى في جلسته الأولى برئاسة الدكتور مصطفى

البشرية والاهتمام بمجالات الصحة والتعليم والثقافة.

وأشاد العلقامي بجهود الدولة بقيادة مبارك في مجال الاهتمام بالمشروعات القومية العملاقة والتركيز على تنمية صعيد مصر.

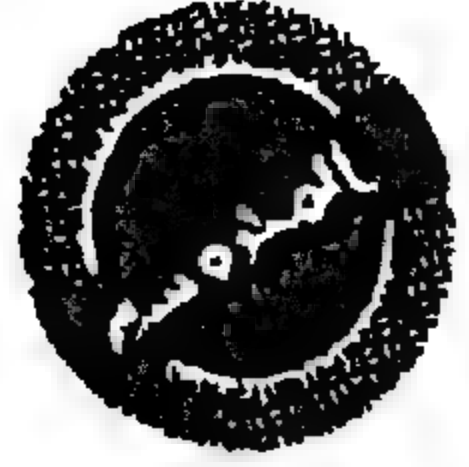
وقال النائب محمد البطران إن مصر حققت المزيد من النجاحات في مسيرة الاقتصاد القومي مثل خفض التضخم واستقرار سعر الصرف وزيادة الاحتياطي النقدي لدى البنك المركزي وزيادة متوسط دخل الفرد مشيراً إلى أهمية الحفاظ على هذه النجاحات.

وأشاد بالسياسات التي تقوم بها الحكومة في مجال الاهتمام بالمواطن المصري والقضاء على ظاهرة الإغراق مشيراً إلى أهمية زيادة المرتبات والأجور للعاملين بالدولة.

كما أشاد النائب أحمد ناصر بحرص الرئيس مبارك على مراعاة محدودى الدخل وغير القادرين في مسيرة الإصلاح الاقتصادي.

وطالب النائب عبدالحميد عميرة بضرورة أن يسرع القادة والزعماء العرب بنيل الخلافات العربية وأن





المصدر: الأهرام - رام

للتنمية والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٨ / ١ / ١٩٩٨

٢٠٠٠ مليار دولار العائدات في ٢٠ عاما

# هل أخفق النفط في تحقيق تنمية وتكامل اقتصادي عربي؟

تحقيق - عاطف عبدالله



د. فاضل الجليبي

واكد قائلا: الامر لم يتغير  
إن لم يسؤ لقد أخفق النفط  
في أن يكون كذلك على  
صعيد الاقتصاد الوطني قبل  
أن يلعب دوره المرتقب على  
الصعيد العربي.

وأوضح أن النفط عجز عن  
تحقيق تنمية اقتصادية وطنية  
بمعنى إيجاد مصادر متنوعة  
ذات مصدر انتاجي داخل او  
خارج القطر من شأنها ان  
تقلل الاعتماد على موارد

النفط وتزيد من درجة الاعتماد

على الذات في مواجهة حاجات الاقتصاد الوطني في  
معظم الدول العربية النفطية.

وأضاف: بل على العكس فإن ما حدث قد قلل الاعتماد  
على النفس وزاد الاعتماد على النفط بحيث أصبح كليا  
وذلك على الرغم من أن هزات الرياح البترولية التي رفعت  
اسعار النفط الى مستويات عالمية غير مسموح بها من  
قبل.

ومضى يقول: لقد اضطرت من موارد النفط للأقطار  
العربية المصدرة للبترول خلال هذين العقدين ما يتجاوز  
الفي مليار دولار (ترليوني دولار) أي ما يعادل أربعة  
اضعاف الدخل القومي لبلد كاسبانيا الذي يعتبر اليوم  
من الاقطار الصناعية المتقدمة.

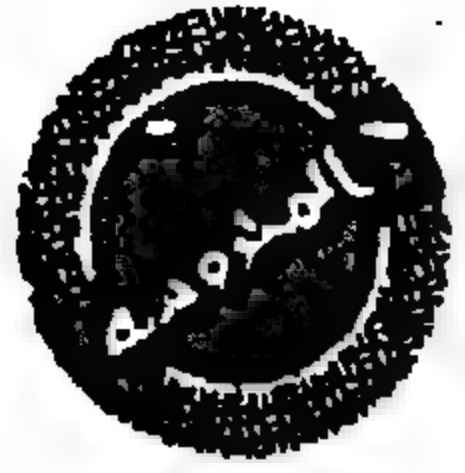
وعن تقيمه لاستخدامات هذه الموارد النفطية قال: أن  
الامر لم يتعد خلال هذه الفترة عملية قبض الأموال عن  
طريق بيع النفط ثم إعادة ضخها في العالم الصناعي  
للتقدم على شكل استيراد البضائع والخدمات التي كادت  
معظمها يكون موجهة الى الحاجات الاستهلاكية  
المتنامية التي تضخمت انماطها بجانب اقتناء الاسلحة

هل يمكن لصناعة النفط العربية وايراداتها أن تكون  
عامل تنمية وتكامل على صعيد الاقتصاد العربي؟ وهل  
يمكن لهذا المورد المهم أن يلعب دورا كبيرا في دفع  
التنمية الاقتصادية الاقليمية العربية؟

يقول المدير التنفيذي للمركز العالمي لدراسات الطاقة د.  
فاضل الحلبي ان الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين  
العرب في فترة الخمسينيات والستينيات عندما كانت  
صناعة النفط العربية تحت السيطرة الكاملة لشركات  
النفط متعددة الجنسية بأن النفط لا يمكن أن يلعب مثل  
هذا الدور وهو تحت تلك السيطرة، نظرا الى أن العملية  
الاستثمارية في النفط ابتداء من التحري عنه واكتشافه  
وتصديره كنفت خام الى الاسواق الخارجية ونقله وتوزيعه  
كانت تتقرر من قبل تلك الشركات وفقا لخططها، وليس  
وفقا لخطط الاقطار المنتجة، وأضاف: الامر الذي يجعل  
صناعة النفط موجهة الى الاقتصاد الدولي الصناعي  
وليس الى الاقتصاد الوطني والاقليمي وكانت الاحلام  
تراود العديد من الاقتصاديين بأنه في اليوم الذي يتحرر  
فيه النفط العربي من سيطرة الشركات ويؤول صنع  
القرار فيه الى أهله يمكن لهذا المورد الخطير أن يلعب  
دورا كبيرا في دفع التنمية الاقتصادية الاقليمية العربية.

ولاحظ د. الحلبي انه بعد مرور اكثر من ٢٠ عاما على  
تملك الدولة في الاقطار العربية المنتجة للنفط زمام  
الصناعة وعملية صنع القرار فيها سواء بتسعير النفط  
من قبل الاوبك، او بسيطرة الدولة على عملية الاستثمار  
في النفط عن طريق التأميم كما حدث في العراق  
والجزائر او عن طريق الاتفاق الودي بين الحكومة  
والشركات، كما حدث في السعودية والكويت وقطر  
والامارات وليبيا.





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٨/١/٢١

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

استراتيجياتها. وضمت تقول: في كل مرة ارتفع سعر النفط وجدنا دراسات متعددة مثل الدراسة المتبادلة بين الأوابك وانبى والتي توقعت بأن يصل سعر البرميل إلى ٨٠ دولاراً عام ١٩٩٠ و ١٢٠ دولاراً في سنة ٢٠٠٠. وتسأل قائلة: ماذا كان الأمر فالدول الصناعية بدأت إعادة هيكلة اقتصاداتها وبصفة خاصة تخفيض كثافة استخدام الطاقة في قطاعين أساسيين: الصناعة التي حدث فيها ليس فقط صناعات غير مستخدمة للطاقة ولكن أيضاً تصدير هذه الصناعات (كثيفة استخدام الطاقة) إلى الدول النامية لأسباب ليست فقط خاصة بكثافة استخدام الطاقة وإنما أيضاً خاصة بالبيئة. وأضاف: وإذا أخذنا القطاع الآخر وهو قطاع النقل فسنجد مثلاً في أمريكا أنه على الرغم من تزايد المركبات ربما ثلاث أو أربع مرات خلال السنوات العشر الماضية فإن استهلاكها من النفط لم يزد في حال من الأحوال خلال تلك الفترة بل على العكس حدث انخفاض في هذا الاستهلاك. ومن جانب شدد د. محمد سمير مصطفى الخبير الاقتصادي بمعهد التخطيط القومي على أن البلدان العربية النفطية اندفعت في استنزاف هذا المورد، وكانت قصيرة النظر في استخدامه إذ اندفعت في استخراجها في حين أن استخدام أشعة الشمس الساطعة على المنطقة في يوم واحد يعادل مخزون الزيت وكميته المستخرجة لمدة ٥٠ سنة. وأضاف أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية قد استندت إلى اقتصادات ريفية قامت على استنفاد مورد ناصب غير متجدد والتعجيل بأجل نفاده لإيجاد الدخل القومي لتمويل اغراض استهلاكية وتسأل قائلاً: ما هو مستقبل التنمية العربية فيما لو تم ابتكار تقنيات رخيصة للطاقة البديلة يترقب عليها تقلص عوائد النفط العربية وانكماشها بشكل يضر ببرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

التي بحسب بعض التقديرات تكلف اقطار الشرق الاوسط حوالي ٢٠٪ من دخلها القومي. وقال: صحيح كذلك ان جزءاً مهماً من تلك الأموال قد استثمر داخلياً في تطوير البنية الأساسية كبناء الطرق والمواصلات وتطوير الخدمات الطبية والتعليمية. ولكن ذلك تم بشكل غير اقتصادي كان المستفيد الحقيقي منها المقاولون في الغرب.

وأكد أن جميع هذه الأموال صرفت في الاستيراد ولم تصرف أو تستخدم في الاستثمار الداخلي أو 'الدواخي' من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني بهذه الدول من خلال تنمية قطاعات انتاجية في الزراعة والصناعة والتقنية. وبذلك أصبح الاقتصاد النفطي لا يعدو كونه عملية مقايضة بين الصادرات النفطية والاستثمارات في الخارج التي استثمرت في الزيادة وكلما رادت إيرادات النفط فإن مثل هذا الاستثمار كاد يكون معدوماً في الاقطار الاخرى.

وقالت نائبة مدير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي د. ميرهت بدوي ان استخدامات العوائد النفطية تمت خارج البلدان العربية وخارج البلدان النفطية نفسها مشيرة الى أن الفترة التي وصلت فيها العوائد المتراكمة الى أعلى قيمة لها وهي ٢٨٠ مليار دولار كان ٦٠٪ منها مستثمراً في اذونات خزانة امريكية.

وأضافت: إذن تناقص قيمة كل هذه الاستثمارات كان نتيجة لأسباب عدة كالسحب ثم تناقص قيمتها عالمياً ليس فقط بالقيمة الحقيقية REAL لكن حتى بالقيمة النقدية (Nominal)

وعما إذا كانت هناك استراتيجية نفطية للبلدان العربية قالت ان البلدان العربية لا توجد لها أية استراتيجية طويلة الأمد لقطاع النفط سواء من حيث الإنتاج أو من حيث الأسعار. وفي المقابل نجد الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة الأساسية للنفط هي التي اطلت علينا







المصدر: الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١/٣١

## أمين عام الوحدة الاقتصادية العربية

### يشيد بمبادرات مبارك لإقامة سوق عربية مشتركة

سرعة انتشار التكتلات الاقتصادية يحتم الإسراع بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة

العربية المشتركة الموسعة التي تضم جميع الدول العربية. كما دعا إلى التنسيق بين مجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية في هذا الصدد.

وأشار الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى أن المؤتمر البرلماني قرر أيضا إنشاء لجنة برلمانية خماسية في إطار الاتحاد البرلماني العربي لتابعة موضوع السوق العربية المشتركة، الأمر الذي حدا بالدول الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية العربية إلى إصدار قرار في يونيو الماضي باستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة في الدول الأعضاء، مع مراعاة القواعد المنظمة لتحرير التجارة الملزمة للدول الأعضاء، وإعداد دراسة حول موضوع توحيد التعريفات الجمركية من خلال الاستعانة بالخبراء من الدول الأعضاء ومن خارجها، ثم قرر المجلس في دورته الأخيرة تفعيل السوق القائمة.

وردا على سؤال عما إذا كان هناك تعارض بين السوق القائمة في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنطقة التجارة العربية الحرة الكبرى التي بدئ في تنفيذها في أول يناير الحالي في إطار المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع لجامعة الدول العربية، نفى السيد حسن إبراهيم وجود أي تعارض، مؤكدا أهمية التنسيق في هذا الشأن.

وأوضح أن الدول العربية في إطار سعيها لبناء تكتل اقتصادي قامت بإقرار اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري فيما بينها، وذلك في عام ١٩٨٢، وقد نصت هذه الاتفاقية في بنودها على قيام منطقة تجارة حرة عربية بين الدول الأعضاء فيها، وهو الأمر الذي حدا بالجامعة العربية لإصدار قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير عام ١٩٩٧ بالموافقة على البرنامج التنفيذي لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والذي يهدف إلى إقامة هذه المنطقة خلال عشر سنوات ابتداء من أول يناير الحالي.

#### جدية الخطوة

وقال إنه بالرغم من جدية هذه الخطوة إلا أن طول فترة التنفيذ لا يتناسب مع الانتشار المتسارع للتكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم، مؤكدا ضرورة أن يتزامن تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية مع تفعيل دور السوق العربية المشتركة المصغرة والقائمة بين سبع دول عربية حتى الآن، في إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وقال إنه لكي يتم ذلك يجب التنسيق بين الأجهزة المعنية في الجامعة العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية والمنظمات العربية لربط تنفيذ قرار منطقة التجارة بالخطوات التي تم إنجازها حتى الآن في إطار السوق العربية المشتركة لتعزيز التكتل الاقتصادي العربي وحث بقية الدول العربية للدخول في اتفاقية السوق العربية المشتركة.

أعلن السيد حسن إبراهيم أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، أن الدول الأعضاء في السوق العربية المصغرة (سبع دول وهي: مصر وسوريا والعراق والأردن وليبيا وموريتانيا واليمن) تقوم حاليا بتقديم معلومات تفصيلية إلى الأمانة العامة للمجلس من الصعوبات والمعوقات التي تحول دون تحرير تبادل السلع والمواد فيما بينها، وذلك من خلال خبراتها الواقعية والعملية أثناء التطبيق ومقترحاتها للتغلب على هذه الصعوبات، وذلك تنفيذًا للقرار الذي اتخذته المجلس في دورته الأخيرة لتفعيل هذه السوق التي تمثل نواة للسوق العربية الموسعة المنشودة.

وقال إنه في ضوء ذلك فإن الأمانة العامة ستقوم بإعداد مشروع برنامج تنفيذي عن كيفية تطبيق أحكام قرار قيام السوق العربية المشتركة رقم ١٧ الصادر عام ١٩٦٤، والقرارات اللاحقة والمكملة له لعرضها على الدول الأعضاء في اتفاقية السوق في موعد لا يتجاوز نهاية شهر مايو القادم.

وردا على سؤال حول أسباب الجهود المكثفة حاليا لإقامة سوق عربية مشتركة موسعة، بالرغم من مرور ٤٠ عاما على الدعوة إلى إقامتها، أشاد الأمين العام لمجلس الوحدة العربية بمبادرات الرئيس حسني مبارك في هذا الشأن واستجابة عدة دول عربية لهذه المبادرات، موضحا أن أهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية تنامت في ظل المتغيرات العالمية بشكل مطرد جعل الدول تعيد حساباتها وتخطيط استراتيجياتها للدخول في تكتلات اقتصادية إقليمية يكون أساسا للحوار مع التكتلات الاقتصادية الأخرى التي بدأت تتنامى مع الاتجاه العالمي نحو حرية التجارة والعولمة.

وأضاف السيد حسن إبراهيم أن الدول العربية ليست بمعزل عن هذه التطورات والاتجاهات العالمية، وبالرغم من إدراك الدول العربية المبكر لأهمية التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتي تمثل بقرار إنشاء السوق العربية المشتركة بمبادرة من مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٦٤، إلا أن تطبيق قرار السوق كواقع تعثر كثيرا لأسباب يعود معظمها للظروف السياسية التي مرت بها الدول العربية في الحقب المختلفة في الفترة السابقة.

#### السوق المصغرة

وقال إنه نظرا لما للسوق العربية المشتركة المصغرة والقائمة حاليا بين سبع دول عربية حتى الآن من أهمية كنواة لتكتل اقتصادي عربي أكبر وأشمل يستطيع مواجهة المتغيرات العالمية، فإن المؤتمر البرلماني العربي الذي عقد في شهر مايو الماضي بالقاهرة قد دعا إلى تفعيل السوق المصغرة والقائمة في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية العربية باعتبارها نواة وقاعدة لإنشاء السوق





المصدر: الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٢/١

### ٥٠- خبيراً عربياً بالقاهرة الخميس المقبل لبحث الإجراءات التمهيدية لإقامة السوق المشتركة

تبدأ لجنة المفاوضات  
التجارية العربية اجتماعها بمقر  
الإمانة العامة لجامعة الدول  
العربية يوم الخميس المقبل  
بمشاركة ٥٠ من كبار الخبراء  
التجاربيين العرب.

وسوف تناقش اللجنة خلال  
الاجتماع السلع الممنوعة والمقيد  
استيرادها في الدول العربية  
لأسباب واردة في البرنامج  
التنفيذي لمنطقة التجارة العربية  
الكبرى وكذلك السلع المقيد  
استيرادها في الدول العربية  
لأسباب اقتصادية أو تحت  
الحماية الجمركية.

وأشارت مصادر الجامعة  
العربية الى أن مذكرة الامانة  
العامة للجامعة تتضمن قائمة  
مشتركة بالسلع الممنوع  
استيرادها في البرنامج  
التنفيذي من واقع القوائم  
السلعية التي تلقتها من الدول  
العربية وذلك بعد استبعاد  
مجموعة من السلع الممنوع  
استيرادها لأسباب غير واردة  
في البرنامج التنفيذي حيث تم  
اعداد قائمة مفصلة بها.





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٢/١٠

تعرض تقريرها وتوصياتها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي

## لجنة التنفيذ والمتابعة تبحث في إجراءات منطقة التجارة العربية

□ القاهرة - «الحياة»

■ تعقد لجنة التنفيذ والمتابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اجتماعها الثالث يوم السبت المقبل في مقر الجامعة العربية بمشاركة المندوبين الدائمين للدول الاعضاء في الجامعة وكلاء وزارات التجارة والاقتصاد.

وقال مصدر في الجامعة أن جدول أعمال اللجنة يشمل البحث في عدد من البنود في مقدمها اجراءات تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واجراءات تنفيذ الخفض الجمركي المتفق عليه بنسبة عشرة في المئة اعتباراً من مطلع كانون الثاني (يناير) الماضي وايداع هياكل التعرفة الجمركية وتصفية القيود غير الجمركية والروزنامة الزراعية وقائمة السلع الممنوع استيرادها.

وأشار المصدر إلى أنه سبق انعقاد لجنة التنفيذ والمتابعة اجتماع لرؤساء ومديري الجمارك العربية في كانون الاول (ديسمبر) الماضي تمت خلاله الدعوة الى تطبيق الخفض المدرج في الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع العربية.

وأرسلت عشر دول عربية إلى الأمانة الفنية لمنطقة التجارة الحرة هياكل التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المفروض على السلع العربية وجداول مواسم الانتاج الزراعي في حين لم ترسل ثمان دول تلك الهياكل.

كما تلقت الأمانة الفنية لمنطقة التجارة قوائم السلع الممنوع استيرادها من ١٢ دولة تشمل ما يزيد على ٢٠٠ سلعة او مجموعة سلعية تمت مراجعتها وتصفيتها. وأحالت الأمانة عدداً منها الى قوائم القيود غير الجمركية لعدم وضوح أسباب المنع أو لأن المنع تم لأسباب اقتصادية وحمائية تخالف ما هو منصوص عليه في البرنامج التنفيذي.

وأوضح المصدر أن الأمانة العامة وضعت قائمة موحدة لكل السلع في الدول العربية مصنفة حسب النظام المنسق وحسب كل دولة عربية. ومن هذا المنطلق أحالت الأمانة العامة قائمة السلع الممنوعة لأسباب بيئية الى مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة لتحديد درجة المنع بشكل دقيق.

وفيما يتعلق بموضوع تصفية القيود غير الجمركية تناقش لجنة التنفيذ والمتابعة تقرير لجنة المفاوضات التجارية عن اجتماعها الأخير المخصص لدرس هذا الموضوع.

وبالنسبة للبند المتعلق بالروزنامة الزراعية، ذكرت مصادر في الجامعة أن اللجنة ستناقش تقرير فريق العمل الفني للسلع الزراعية العربية بعد درس وضع روزنامة مشتركة للدول العربية تحدد فيها الدول مواسم الانتاج للسلع الزراعية وكيفية معاملة السلع الزراعية خلال مواسم الانتاج وخارجها وتحديد إمكان تبايل الفوائض من السلع الزراعية وتسويقها داخل الاسواق العربية.

معلوم أن لجنة التنفيذ والمتابعة ستعرض تقريرها وتوصياتها بعد استعراضها لتقارير وتوصيات لجان المنطقة الحرة العربية على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته المقبلة الشهر الجاري.







المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ٢٠٠٨/٢/٢٠

## الديمقراطية والسوق المشتركة والسلام ضرورات عربية

أكد الدكتور سعد الدين إبراهيم استاذ الاجتماع بالجامعة الأمريكية أن الأولويات التي تتصدر الانتفاضات العربية في ١٩٩٨ تتمثل أولاً في إقامة السوق العربية المشتركة وأشار في هذا الصدد إلى الإعلان الذي تم في أول يناير الماضي بشأن منطقة التجارة الحرة مشيراً إلى تطلعه لأن يكون هذا الحلم مصيباً ولا يتم إجهاضه مؤكداً في الوقت نفسه أن نجاح هذا المشروع مرتبط بقدر هائل من العقلانية وحساب المصالح. وأوضح في هذا الصدد أهمية أن يتجاوز الفكر العربي مقولة أن المصلحة أمر متدنس مشدداً على أن تلك قيمة قومية كبرى. وأضاف أن الاعتبار الذي أنجح الصناعة الأوروبية حتى الآن هو أنهم كانوا أكثر عقلانية وأقل عاطفية ولم يكن داخلهم

خجلاً من الحديث عن المصالح. الجانب الثاني في الأولويات العربية لعام ١٩٩٨ من وجهة نظر د. سعد الدين إبراهيم هو قضية إدارة الصراع العربي الإسرائيلي حيث أوضح أن هذه الإدارة يمكن أن ترشد. وأكد على أهمية التعامل كما لو كانت الحرب مستعديتة غداً مشيراً إلى أن من الحصافة إعادة الاعتبار لخيار الحرب. وانتقد اسقاط الرئيس السادات لهذا الخيار مشيراً إلى أنه لا يجوز في العلاقات الدولية اسقاط أي خيار.

العلاقة مع دول الجوار: تقوية الجناح المعتدل في إيران

● الجانب الثالث في الانتفاضات العربية والكلام للدكتور سعد الدين إبراهيم هو العلاقة مع دول الجوار وأهم الجوار هي إيران مشيراً إلى أن هناك أهمية دول كبرى لتقوية الجناح المعتدل في النخبة الإيرانية ولحدوث توازن استراتيجي في المنطقة يعادل التحالف التركي الإسرائيلي. وأكد أن تقوية الجناح المعتدل في مواجهة الجناح التشدد أمر له أهمية القصوى ومن شأنه أن يتيح تقريب وجهات النظر والتوصل لحلول بشأن احتلال الجزر الأمازيغية الثلاث طلب الكبرى ومطلب الصغرى وأبو موسى.

كما تناول د. سعد الدين إبراهيم أهمية صياغة إجراءات أمنية في الخليج تكون مصر وإيران طرفين فيها حتى يسهل الاستفتاء عن الولايات المتحدة. وأخيراً الجانب الرابع في الانتفاضات العربية هو



على الدين هلال سعد الدين إبراهيم

### د. إيناس طه

قضية الديمقراطية التي سنتقل مطروحة طوال ١٩٩٨ فلا حل للعنف سوى بشروط ديمقراطية يتيح تقوية المجتمع المدني. وفيما يتعلق بالسودان شدد الدكتور سعد الدين إبراهيم على أهمية القرار بالملفانية ويوضح دستور جديد يتيح الديمقراطية لكل السودان.

الأدماج السياسي أم الاقتصاد السياسي؟ وأخيراً تناول د. سعد الدين إبراهيم بعض المشكلات التي يواجهها المجتمع المدني العربي فيما يتعلق بالتطبيق مع إسرائيل مشيراً بالمشكلات التي أثرت في مواجهة التعامل مع الكتاب الإسرائيلي من دعاة السلام وكذلك المشكلات الشبيهة التي واجهتها مجموعة كبرهاجن في مصر فيها يتعلق بالأمر نفسه.

وعلى الجانب الآخر رأى د. على الدين هلال حميد كلية الاقتصاد والعلم السياسية أهمية أن تكون للقرى السياسية مجتمعة نصيب في صنع ورسم السياسات العامة ثم نصيب في هوائى التنمية السياسية والاجتماعية. وأعطى بعض الأمثلة الإيجابية التي شهدتها المنطقة خلال عام ١٩٩٨ مثلاً فيما شهدته سلطنة عمان من مشاركة المرأة في مجلس الشورى وإخالف عنصر الانتخاب فيه بعد أن كان مقصوراً على التعيين. وأعطى أمثلة بمجلس الأمة الكويتي مشيراً إلى أنه من أنشط المجالس

التشريعية في المنطقة وأن الاستجابات الساذجة حول صفقات الأسلحة وحول قضية الشفافية كان لها أبلغ الأثر. وأشار د. على الدين هلال أيضاً إلى الانتخابات المغربية وأصفاها بأنها تمثل تطورا إيجابيا ومشيرا في الوقت نفسه للانتخابات في الأردن واليمن. أما عن السياسة التخصيصية أوضح د. على الدين هلال أن منه السياسات ما لم ترافقها ضمانات معينة فبمقدورها أن تؤدي إلى نتائج اجتماعية وخيمة مشيراً إلى أن احتكار القطاع الخاص لا يقل سوءاً عن احتكار القطاع العام.

كما شدد على أهمية إقامة صندوق اجتماعي لمعالجة الآثار السلبية.

وأكد أهمية الاهتمام بالسوق المشتركة إلى أن سجل الناتج القومي العربي أقل من بلد مثل أسبانيا.

وحول أهمية ضبط الأولويات العربية أشار د. على الدين هلال أن هناك اختلافاً في إدراك النخبة السياسية لخصائص التهديد وهذا الاختلاف يعكس اختلاف نظرة هذه الدول لحدود العلاقة بين السيادة الوطنية والمصلحة العربية في دورها الأدنى مشيراً إلى أن تجاوز هذا الأمر لن ينجح سوى بالكاشفة والحوار بين الزعماء العرب فهناك قوى ستعارضه ومتلازمة على الساحة العربية. هكذا يقول د. سعد الدين إبراهيم. فهناك مثلث له ثلاثة أضلاع أحدها يمثل محور القوى الديمقراطية والآخر يمثل محور قوى الدولة والأخير يمثل محور قوى التطرف الديني.

هذا المثلث وعلى مدى العشرين سنة الماضية ظل يشهد تقدم ضلع على الضلعين الآخرين. وهو يرى أن هذا الأمر يختلف من بلد عربي إلى بلد عربي آخر. فالضلع الديمقراطي كان أكثر تقدماً في بلد مثل مصر والمغرب والأردن واليمن ويورقانيا ويدرجة أو بأخرى في الجزائر. أما ضلع قوى استبداد الدولة فقد ظهر في بعض البلدان. وبخصوص ضلع الحركات الإسلامية فقد برز في الجزائر واتخذ شكلاً نموذجياً عتيفاً حيث تجاوز الـ ٢٦ ألف شهيد في ١٩٩٧ تقدره بعد المصالحات الأخرى بـ ٧٠ ألف شهيد وذلك بالرغم من أن الإسلاميين في الجزائر مهشمون سياسياً إلا أنهم قادرون مادياً. هكذا كان كل من ضلع الدولة وضلع المتطرفين يضغط على المجتمع المدني بشكل أو بآخر.





المصدر: الأهرام

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٢/١

رغم الاعلان عن بدء تنفيذ نظام المنطقة الحرة العربية من اجل دعم التبادل التجارى والاقتصادى إلا ان الخبراء يطرحون العديد من التصورات حول اساليب التكامل الاقتصادى بين الدول العربية خاصة فى اوقات الازمات فهل يمكن تحقيق هذا التكامل من خلال الاجهزة والمنظمات الحالية ام ان الأمر يحتاج إلى مزيد من الآليات الجديدة.

إلى ان يتم

استكمال تنفيذ

المنطقة الحرة

## الخبراء يطرحون وسائل لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى



م. مدحت صبرى

د. على سليمان

استثمار المدخرات  
الوطنية بدلا من  
ايداعها بالخارج







المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٢/٢٠

#### استثمار المدخرات الوطنية العربية

اما الخبير الاقتصادي المهندس محمد صبري فيركز على قضية مهمة تتعلق بإمكانية استثمار المدخرات الوطنية العربية بما يحقق مبدأ التكافل الاقتصادي ويضرب مثلا بذلك الحدث الاقتصادي الذي وقع مؤخرا وضاع في زحمة الأحداث الاقتصادية رغم أهميته هو ما اعلنته البلد العربي الشقيق لبنان من انه تلقى مبلغا يزيد على المليارين من الدولارات الأمريكية ثم ضفها في الشريان المالي للاقتصاد اللبناني بعد ان عانى كثيرا وفقدت العملة اللبنانية أكثر من ٢٨٪ من قيمتها منذ عام ١٩٩٢ وحتى الآن وقد بادرت السعودية بإيداع مبلغ ٧٥٠ مليون دولار أمريكي كوديعة في البنك المركزي اللبناني بفائدة بسيطة جدا تدعيا للاقتصاد اللبناني وكذلك فعلت الكويت بوديعة ٤٥٠ مليون دولار أمريكي لمدة ٧ سنوات في المصرف اللبناني وفي سابقة خطيرة لم يسبق حدوثها اعلنت إحدى الشركات العربية المشتركة العملاقة (شركة اعادة اعمار لبنان) عن ايداع احتياطي رأسمال الشركة عن الاعوام ٩٧/٩٦/٩٥ ويقدر بحوالي ٧٢٠ مليون دولار كوديعة في أحد المصارف اللبنانية تدعيا لموارد النقد الاجنبي اللبناني ويضيف قائلا ان هذا الحدث والذي تم في الاسبوع الأخير من شهر ديسمبر ١٩٩٧ قد حدث بدون اعلان وبدون ضجيج وبدون اتفاقيات أو اجتماعات أو عقد لجان مشاورات واستشارات... وانما هو نتيجة مبادرات منفصلة لدول عربية كبيرة ومسئولة ومدركة لما تفعل وكانت مبادراتهم تلقائية تماما وبعيدة عن التوجيهات الحكومية أو القرارات السياسية حيث ان القائمين عليها يمثلون أكثر من ثلثي جنسيات عربية وليس من المعقول أو من المتوقع انهم قد تلقوا توجيهها أو عاشبه ذلك للمقيام بما قاموا به من ثلثي جهات في وقت واحد.

لقد تصرفت السعودية والكويت من منطلق اقتصادي ومالي وجاءت المبادرات عفوية وتلقائية وسريعة وبذلك تكون هذه المبادرات قد أرسيت مبدأ خطيرا وغير متداول وهو مبدأ التكافل الاقتصادي وما أشد حاجة الدول العربية إلى العمل بهذا المبدأ وتعزيزه وترسيخه والمناذرة به وتعميمه فمناذرا يمنع ان تستثمر الدول العربية فوائض ميزانياتها أو مدخراتها الوطنية فيما بينها بدلا من استثمارها خارجيا وفي دول أجنبية ترتفع فيها نسب المخاطرة وتعرض عند أول خلاف سياسي إلى التجميد والمصادرة.

إن قضية تجميع واستثمار المدخرات الوطنية العربية عربيا قضية هامة وملحة ولا تحتاج إلى تشريعات خاصة أو قوانين استثنائية ان الأثر الطيب اجتماعيا والمردود المالي اقتصاديا الذي عاد على قطر الشقيق لبنان وساعدته على اعادة النضج إلى القطاع المالي والمصرفي واستكمال مشاريعه التنموية وتصحيح مسار عملته الوطنية ودعم الليرة اللبنانية كلها مؤشرات وفتائج لصحة عربية تقمى أن تمتد وتدوم لترسيخ وتجسيد وتعميق مبدأ التكافل الاقتصادي العربي.

وقد تناولت دراسة اعدتها الدكتور على عبد العزيز سليمان رئيس قطاع التعاون العربي الافريقي بوزارة الاقتصاد والتعاون الدولي امام المؤتمر الذي عقده مركز ابحاث المستقبل بجامعة اسبوط مؤخرا ٥ اقتراحات لبعض عناصر الاستراتيجية العربية للتكامل الاقتصادي واليات عملها.

وتتضمن هذه الاقتراحات وضع خطة قومية للتنسيق الصناعي ويأتي التنسيق بين القطاعات الانتاجية كمقدمة لتحرير التجارة بين الدول الاعضاء في اتحاد اقتصاد اقليمي وهناك عدد من الهيئات العربية التي يمكن ان يركز إليها عملية القيام بوضع خطة قومية تكاملية ومنها المعهد العربي للتخطيط بالكويت وصندوق الانماء الاقتصادي والاجتماعي بالكويت أيضا أو مجلس الوحدة العربية بالقاهرة أو مجموعة من المعاهد والمراكز الأكاديمية الاقتصادية.

ومن الممكن أيضا اقتراح مجلس أعلى للتنسيق العربي يضم وزراء التخطيط والتنمية والاقتصاد في الدول العربية المشاركة في برنامج الوحدة كما يتضمن انشاء بنك أو مؤسسة تمويلية للتكامل العربي يتم من خلاله التمويل اللازم للأنشطة الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي مثل وضع الخطط القومية الاستراتيجية وتوفير التمويل اللازم

للنهوض بالمناطق الأقل تقدما. ويوجد في المناطق العربية بعض المؤسسات الصالحة للقيام بهذا الدور، منها المؤسسات العربية للتمويل مثل الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي (الكويت) إلا انه يعيب هذه المؤسسات محدودية الموارد واعتيادها على التعامل مع المشروعات المحلية محدودة الهدف لذا فهناك ضرورة ملحة لإيجاد مؤسسات مالية عربية على غرار مؤسسة التمويل الدولية (I-F-C) لتمويل مشروعات القطاع الخاص مباشرة دون ضمان الحكومة على ان يسهم القطاع الخاص في رأسمال هذه المؤسسة وفي ادارتها.

وتشمل هذه الاقتراحات أيضا انشاء مجلس رئاسة يمثل حكام الدول الاعضاء، يتولى وضع وإقرار السياسات اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد يمكن الاستعانة باتفاقيات مجلسي التعاون العربي (المنفص) ومجلس التعاون الخليجي المحلي المغاربي. هذا إلى جانب إنشاء مجلس أو برلمان للشعوب وذلك لأهمية المشاركة العربية في تحقيق أهداف الاتحاد الاقتصادي السياسي العربي حيث ان مسيرة التنمية السليمة تحتاج مشاركة شعبية واسعة وكثيفة لما تتطلبه من وجوب التزام المواطنين بأعبائها ومسئوليتها وذلك اسوة بالبرلمان الأوروبي. وتتضمن أيضا إقامة نظام عملي لتوزيع منافع التكامل مثل ماحدث في دول السوق الأوروبية المشتركة وغيرها من المجموعات الاقتصادية تمثلت في إيجاد نظام لتوزيع منافع السوق الكبيرة الناتجة عن الوحدة الاقتصادية على جميع فئات المجتمع وبالذات تعويض المتضررين من تخفيض الرسوم الجمركية وفتح الأسواق ومن المؤكد ان مزايا الوحدة الاقتصادية في الأمد الطويل سوف تتخطى مراحل الخصائر المؤقتة الناتجة عن اعادة توجيه للصناعة وترشيدها.







المصدر: الأخبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٩ / ١٩٩٨

## الشورى يواصل مناقشة الصناعة المحلية

### والتجارة العالمية:

### خريطة صناعية عربية.. واقامة السوق

### العربية المشتركة

### الأعضاء يحذرون من خطورة الشركات متعددة الجنسيات

### على الاقتصاد القومى

تابع المناقشات

زايد على سعد

محمد عبد الحافظ

من الاستعداد لكل السبلات التى يمكن ان تنتج عن التطبيق الكامل للجاء.. ولابد من مراجعة شاملة لهذه الاتفاقية لتفادى سلباتها.

وطالب د. زينب صابر بتشكيل لجنة عليا لتنمية الصناعات الصغيرة على اساس علمية وبراسات جيدة للسوق المحلية والعالمية.. ودعت الى نقل الصناعات الملوثة للبيئة خارج الكتلة السكنية وتحديث تكنولوجيا هذه الصناعات.

وصف احمد المصباحى رئيس حزب الامة ان العولة فكر شيطانى.. وقال ان ٧٥٪ من سكان العالم عاطلون وحذر من ان العولة ستؤدى الى ثورة جياح وعاطلين فى كل دول العالم.

#### الجلسة المسائية

وفى الجلسة المسائية وأصل المجلس مناقشة تقرير لجنة الصناعة وتحدث محمد زكى مالك.. فأكد على ضرورة العمل على الحد من العجز التجارى الذى وصل الى ٥٠٪.. وطالب بالاهتمام بالتنمية البشرية.

وطالب د. نازلى معوض انه لابد من ان تتكاتف دول الجنوب تكنولوجيا والعمل على دعم التعاون العربى- العربى.. واشادت بالتقرير الذى اوضح مظاهر القسوة فى دول الجنوب واشادت بالمشروعات والتنمية الجارية فى قنا.

وطالب سيد طه بالاهتمام بالتدريب والتنمية البشرية.

وعقب احمد العمارى وزير القوى العاملة والهجرة مؤكدا على اهتمام الدولة

واكد محمد رجب زعيم الاغلبية على ضرورة دراسة الاسواق حتى نضع خطة لصناعاتنا لندخل المنافسة ونحن اقوياء.. وقال انه لابد من الاهتمام بالتكنولوجيا والتنمية البشرية بالقوى البشرية ستصبح الميزة النسبية للمنافسة.. وقال ان منتجات الملايس المصرية اقل من اسعار المنتجات الاجنبية وهذه احدى عقبات المنافسة وانتقد استيراد مصر لفوانيس ومضان.

وعقب محمد فريد خميس أن «الفوانيس» التى دخلت مصر كانت جماركها مخفضة واقل من الضرائب التى

دفعها الصانع المصرى.

وقال د. عادل عز انه لابد من ضبط الزيادة السكانية حتى يمكننا الاسنفادة من قنمو الاقتصادى.. وقال ان الحد من الواردات يؤدى الى فرض المنتج المحلى على المواطنين بغض النظر عن جودته.. فى حين انه يجب الاتجاه الى دعم الصادرات.. وأشار الى أهمية جذب الاستثمارات الاجنبية.. وطالب بضممان الاستقرار السلمى للدول النامية وزيادة دور البنك والصندوق الدوليين.. كما طالب باعفاء الصناعات الصغيرة من كل الضرائب والرسوم.

وطالب لويس بشساره بالتنسيق الصناعى بين الدول العربية ووضع خريطة صناعية مشتركة لتحقيق التكامل. وأشار الى أهمية البحث العلمى. وقال للمستشار فتحى رجب انه لابد

اكد مجلس الشورى امس برئاسة د. مصطفى كمال حلمى على ضرورة وضع خريطة صناعية عربية لتحقيق التكامل ولرفع الجهد لاقامة سوق عربية مشتركة.. وانشاء هيئة عليا للصناعات الصغيرة.. واعفاء هذه الصناعات من كافة الضرائب والرسوم.. والعمل على دراسة الاسواق العالمية حتى نستطيع منافسة المنتجات الاجنبية.. وطالب بضبط النمو السكانى.. ودعم الصناعات وجذب الاستثمارات الاجنبية. وكان المجلس قد واصل فى جلسته امس مناقشة تقرير لجنة الصناعة حول الصناعة المصرية

والنظام التجارى العالمى الجديد.

كان أول المتحدثين د. رفعت السعيد فطالب بأن تأخذ الحكومة بما اقترحه التقرير من توصيات ودعا الى تكثيف الاهتمام بالبحث العلمى باعتباره القاطرة الحقيقية للتقدم.. وحذر من «الخصخصة» غير للنضبطة لانها تهدد مصالح المواطنين.. وطالب بدعم التقارب العربى لاقامة السوق المشتركة كما حذر من الشركات متعددة الجنسيات التى يمكن ان تؤثر على الاقتصاد القومى.

وقال عادل السماحى أن شركة السكر ملزمة بتحصيل انتاج القصب من المزارعين.. وتكلفة انتاج السكر فى مصر اقل تكلفة فى العالم.. ولكن الشركة تتحمل ٥٠ جنية فى كل طن قصب تدفعها للمزارعين كفرق اسعار.. وطالب بحماية الصناعة الوطنية من السكر.





المصدر: الأخصار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٨ / ٢ / ١٩٩٨

بمعمل برامج تدريب في جميع الجالات  
مشيرا الى انه تم عقد اتفاق مع المنتج  
الاجتماعي لتمويل مشروعات بـ ١٢٠  
مليون جنيه لاصدار تراخيص لجمعية  
اصحاب المهن الحرفية.  
ودعا محمد البطران الى الاهتمام  
ودعم الصناعات الصغيرة.  
ورفعت الجلسة على ان تعود للانعقاد  
صباح اليوم.





المصدر: الأحرار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٤/١٠

## إجراءات عربية لإنشاء منطقة التجارة الحرة

في الدورة الـ ٦١ للمجلس  
الاقتصادي العربي غدا

### منطقة التجارة الحرة

كتب عماد السويقي

الحالي، وأضاف أن هناك دولا لم تبلغ الأمانة العامة بعد بالتزامها بتاريخ محدد لتنفيذ المرحلة الأولى وهي سوريا والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر واليمن مؤكدا أن الأمانة العامة تعتمد على التزام الدول العربية بتطبيق المرحلة الأولى من منطقة التجارة الحرة العربية بما اتخذته من قرار سياسي في قمته العربية المنعقدة في يونيو ٩٦ وقرارات مجلس الجامعة وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية للدول العربية والتي تمثل الحافز الرئيسي لتطبيق المرحلة الأولى من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وقال إن الأمانة العامة قد سلمت هيكل التعريفات الجمركية لأحدى عشرة دولة في حين لم تسلم بعد هيكل التعريفات الجمركية لسبع دول هي الإمارات وسوريا والصومال وفلسطين والكويت وليبيا واليمن خاصة أن هيكل التعريفات المعتمدة في الدول العربية الأعضاء

هي الأساس الذي سيتم بناء عليها التخفيض المتدرج. وأشار الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية إلى الظاهرة الصحية التي لم تالفها الأمانة العامة من قبل حيث أفصحت الدول العربية عن القيود غير الجمركية على السلع المستوردة وطرح لأوضاعها بكل صراحة ووضوح وهذا سيساعد دول شك على إيجاد الحلول ممكنة التطبيق لتصفية القيود غير الجمركية قبل استكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية، وفي هذا الخصوص فإن لجنة المفاوضات التجارية تقولي تصفية القيود غير الجمركية وأوضحت في تقريرها المعروض على المجلس أن تقوم الدول الأعضاء التي لديها قيود غير جمركية وتوجد لديها صعوبات في إلغاء هذه القيود فورا بتقديم طلب للاستثناء إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي تحدد فيه قائمتها السلعية ومبررات طلبها والمدة الزمنية التي يتطلبها إلغاء تلك القيود

يعقد المجلس الاقتصادي والاجتماع اجتماع دورته الـ ٦١ على المستوى الوزاري غد برئاسة الجزائر وقد بدأت أمس اجتماعات السفراء والمندوبين الدائمين والخبراء للدول العربية لمناقشة جدول الأعمال المعروض على المجلس وإشعار الأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية عبد الرحمن السحبياني إلى أن هذه الدورة تأتي بعد انقضاء عام من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالموافقة على البرنامج التنفيذي لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى بدءا من أول يناير ١٩٩٨، وتشكل لذلك لجانا تنفيذية وفنية لمنطقة التجارة الحرة ودعاها إلى مباشرة أعمالها، وكان المجلس قد كلف المنظمات العربية المتخصصة والمؤسسات المالية العربية المشتركة والاتحادات العربية بالعمل على متابعة تنفيذ قرار المجلس كل حسب

اختصاصه. وأوضح السحبياني أن جدول أعمال الدورة الحادية والسنتين للمجلس الاقتصادي والاجتماعي يتضمن ما قامت به الأمانة العامة من إجراءات فنية وتنفيذية وما تلقت من ردود وبيانات من كافة الجهات المتعاونة لتنفيذ البرنامج التنفيذي موضحا أن جدول الأعمال ينقسم إلى الإجراءات التنفيذية المتخذة من قبل الدول الأعضاء من حيث تطبيق المرحلة الأولى من تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية وذلك بإجراء تخفيض ١٠٪ على كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المقروضة على السلع العربية وفي هذا الخصوص فقد قامت الأردن وتونس والكويت وليبيا والمغرب بتنفيذ الشريحة الأولى ١٠٪ دون انتظار وبدأت بالفعل في اتخاذ الإجراءات التنفيذية بالتطبيق وهناك الإمارات والبحرين والسعودية والسودان ولبنان ومصر سوف تبدأ في التطبيق والتخفيض ١٠٪ قبل نهاية فبراير







المصدر: الأهرام المسائي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٩/١١

في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي اليوم:

## كشف حساب تطبيق المرحلة الأولى لمنطقة التجارة العربية الحرة

تعد اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي - التي تبدأ اليوم على المستوى الوزاري بالقاهرة - فرصة مواتية لاستعراض مسيرة العمل الاقتصادي العربي في ضوء دخول منطقة التجارة العربية حيز التنفيذ اعتباراً من يناير الماضي .

وتكتسب هذه الاجتماعات أهمية خاصة حيث تتواءم مع اهتمام عربي بالقضايا الاقتصادية لتحقيق ماتصير إليه الأمة العربية نحو مستقبل عربي أفضل وتستهدف متابعة لتقارير اللجان الفنية والتنفيذية وضرورة التأكد من تنفيذ الدول الأعضاء لتعهداتها لضمان تفعيل منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى .

وكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد كلف في شهر سبتمبر الماضي لجنة التنفيذ والمتابعة بتقديم تقرير شامل عن الإجراءات التنفيذية المتخذة بالدول العربية الأعضاء لعرضها على الدورة القادمة للمجلس .

وتحاول الدول العربية أن تتجاوب مع الاتجاه العالمي من خلال تبني مبادئ الحرية الاقتصادية والمنافسة العادلة وهو الأساس الذي يشكل إطاراً عاماً للعلاقات الدولية والإقليمية العربية .

وقد أكد الرئيس حسني مبارك في نوفمبر الماضي أن إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى سيؤدي إلى تمكين الدول العربية من مسايرة متطلبات القرن الحادي والعشرين بما يحمله من تغيرات جذرية في الأوضاع الاقتصادية العالمية ولواجهه تلك التحديات يشير المتخصصون إلى ضرورة المضي قدماً حتى تتمكن من التصدي للمنافسة والتعامل مع العالم الخارجي ككتلة اقتصادية واحدة تستمد قوتها من الإمكانيات الاقتصادية والموارد الطبيعية الجماعية للدول العربية لكي تتعامل مع باقي التكتلات بما يحفظ لنا مصالحنا ويعمل على رفاهية شعوبنا . ولهذا فإن تطبيق المرحلة الأولى من منطقة التجارة العربية والتي تقضي بإجراء تخفيض نسبة عسرة في المائة على الرسوم الجمركية والضرائب منذ يناير الماضي تشكل خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح وهناك دول قامت بالفعل بتنفيذ هذا التخفيض مثل الأردن وتونس والكويت وليبيا والمغرب ودول أخرى أبلغت التزامها قبل نهاية فبراير الحالي مثل مصر والسعودية والسودان ولبنان والإمارات والبحرين وست دول أخرى لم تبلغ الامانة العامة للجامعة حتى الآن بالتزامها بهذه النسبة مثل سوريا

والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر واليمن . ولا تعني إقامة منطقة تجارة حرة تحرير التجارة وإطلاق تدفقات السلع والخدمات بين الدول الأعضاء فحسب وإنما تعني أيضاً ميكانا للإدارة الاقتصادية يتعامل مع آثار هذا التحرير وتعني سياسات مالية ونقدية تسانده بالانضباط المالي والحيطة النقدية والتوازن في الاتفاق وأرساء قواعد المؤسسات المحلية التي تحيي اليات السوق دون التدخل فيها وتوجيهها دون أن تقيد وتستهلكها بما يكفل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في كل قطر عربي . فتحرير التجارة هو تحرير اقتصادنا وهو تحرير سياساتنا من مفاهيم وقيود وقفت كعقبة طوال هذه السنوات .

وفي ضوء ذلك جاءت اشارة الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد في نوفمبر الماضي إلى أن الاقتصاد العربي أصبح حالياً وضع أفضل بكثير عما مضى مما يدل على الاتجاه العربي الصحيح نحو الانضباط بمهامه الإقليمية بفاعلية وفي هذا الإطار حققت معظم الدول الكثير من الإيجابيات في مجالات الاستقرار النقدي والمالي ومعدلات الناتج المحلي الإجمالي بحيث أصبح تتوافر لديها حالياً المقومات الاقتصادية

التي تمكنها من المشاركة الفعالة في النظام الاقتصادي العالمي والاندماج فيه .

فجميع الظروف كما أشار إلى ذلك وزير الاقتصاد أخيراً مهيئة والإمكانات متاحة لتكاملنا وكل دول العالم تسير في ذات الاتجاه والاتفاقات الدولية جميعها تدعو إلى الاستقرار وتبادل النفع بين الأطراف وتسير سبل التعاون والتكامل .

وتعد الاتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف دعماً لفكرة المنطقة الحرة العربية الكبرى حيث يتيح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة للدول العربية أماكن أن تتفق هذه الدول بشكل ثنائي أو متعدد الأطراف بحيث تنطلق في التنفيذ أسرع مما ينص عليه البرنامج الأمر الذي يساعد على تسهيل مهمة إنجاز منطقة التجارة الحرة العربية في موعدها عشر سنوات .

ويشير المتخصصون إلى أن القطاع الخاص هو محور نجاح فكرة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حيث أن التجربة أثبتت أن المؤسسات الحكومية فقط بدون القطاع الخاص لن تنجح في الحاضر والمستقبل فالمصالح الاقتصادية التي تنشأ وفق آلية القطاع الخاص هي التي يمكن أن تشيد وتستمر مع الأيام لأنها تخضع إلى معايير الاقتصاد ومبادئ الاستثمار الدولي .





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٤/٢/١٩٩٨

النشر والندوات: منظمة المعلومات

المؤتمر العام للاتحاد التعاوني العربي يناقش بالقاهرة:

## دور التعاونيات في قيام السوق العربية المشتركة



على عواد  
بدین البدین

رسالة دمشق يكتبها:

حسين شهبون

قررت الأمانة العامة للاتحاد التعاوني العربي عقد المؤتمر العام للاتحاد وجميعته العمومية خلال مارس القادم لمناقشة دور التعاونيات العربية في قيام السوق العربية المشتركة والشروط التفضيلية والتيسيرات الائتمانية والجمركية اللازمة لتنشيط وتشجيع التبادل التجاري والعلاقات الاقتصادية بين المنظمات التعاونية في الاقطار العربية، كما يدرس الاتحاد التعاوني العربي إنشاء معارض دائمة للخامات والمنتجات التعاونية العربية لإتاحة الفرصة للمنتجين والمستوردين والمصدرين العرب للتعرف على فائض المواد الخام والمنتجات في جميع الدول العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

وفي تصريح خاص له الأهمام قال السيد علي عبد الله عواد رئيس الاتحاد العام للجمعيات التعاونية السورية وعضو مجلس الشعب إنه بناء على مأموريات الاتفاق عليه في اجتماعات الأمانة العامة للاتحاد التعاوني العربي وبناء على خطة عام ١٩٩٨ فقد تقرر أن تعقد الجمعية العمومية للاتحاد ومجلس ادارته بالقاهرة على أن يكون الموضوع الرئيسي في تقرير مجلس الأمانة العامة الذي يقدم للجمعية العمومية هو موضوع دور التعاونيات في إحياء قيام السوق العربية المشتركة ويجري حالياً إعداد التقرير بمعرفة فريق عمل برئاسة وأشرف الدكتور أحمد عبد الظاهر الأمين العام للاتحاد العربي والدكتور خالد بونس المدير العام للاتحاد ويضم فريقاً من الخبراء في مختلف المجالات التعاونية والاقتصادية، كما يعقد على هامش اجتماعات المؤتمر العام للاتحاد ومجلس الإدارة ندوة عربية حول موضوع دور

والأنشطة التعاونية. وأضاف السيد علي عواد رئيس الاتحاد العام للجمعيات الحرفية السورية أن هذه الندوات تستهدف في الدرجة الأولى تعريف التعاونيين العرب بمختلف الاقطار العربية بجميع نشاط ومنتجات المنظمات العربية

الأخرى في الاقطار الشقيقة والتسهيل لقيام التعاونيات العربية بدور مؤثر وفعال في التكامل الاقتصادي العربي وتهيئة المناخ المناسب لقيام السوق العربية المشتركة وهي من أهم الاهداف العربية لتعميق الوجود العربي على الساحة الدولية في عالم لايمترف الآن بالكيانات الاقتصادية الصغيرة والأفاداة من امكانيات العالم العربي وطاقاته لتحقيق التكامل العربي وتوفير احتياجات الجماهير من المنتجات ذات الجودة العالية والاسعار المناسبة بالاضافة الى مواجهة التغيرات الاقتصادية العالمية خاصة في ظل اتفاقية الجات ودعم القدرة التنافسية للوحدات الاقتصادية التعاونية العربية ومن العلاقات بين المنظمات السورية والمصرية قال السيد علي عواد العلاقات الاخرى

● شروط تفضيلية وتيسيرات

ائتمانية وجمركية خاصة لتيسير

التبادل التجاري بين المنظمات

التعاونية العربية

والمصادقة العمومية التي تربط الرئيسين مبارك وحافظ الأسد والتنسيق الكامل بينهما في كافة المجالات بالاضافة الى العلاقات الاخوية العميقة التي تربط الشعبين المصري والسوري على مر التاريخ قد ساعد على تهيئة المناخ الطيب لدعم علاقات المنظمات التعاونية في القطرين الشقيقين بما يساهم مساهمة ايجابية فعالة في التعاون الاقتصادي والتجاري بينهما وإن مستشار الاتحاد التعاوني الانتاجي المصري قد حمل اليه رسالة من السيد محمد السباعي رئيس الاتحاد الانتاجي المصري يعبر فيها عن مشاعر الود والمصادقة والرغبة في تعميق العلاقات بين المنظمات الانتاجية المصرية والحرفية السورية والتعرف على الخصائص والمنتجات المتاح تبادلها بين التعاونيات في البلدين وكذلك توجيه الدعوة لفقد من اتحاد الجمعيات السورية لزيارة مصر والتعرف على المنتجات

وأنه يرحب بهذه الدعوة وسوف تتم هذه الزيارة خلال عقد الجمعية العمومية للاتحاد التعاوني العربي وفي اعقاب انتهاء اجتماعاتها بالقاهرة. وأضاف السيد بدین البدین المدير العام لاتحاد الجمعيات السورية ومدير العلاقات الخارجية والدولية بها انه يجري حالياً الأعداد لهذه الزيارة التي تمثل أهمية خاصة في مجال التعاون بين تعاونيات القطرين الشقيقين ويتم حالياً إعداد قوائم الخاضعات المتوافرة لدى تعاونيات القطر السوري والتي تحتاجها التعاونيات الانتاجية المصرية كذلك يجري إعداد قوائم المنتجات السورية التي يمكن أن تلبس حاجة المستهلك المصري كما يقوم الاتحاد التعاوني الانتاجي المصري بأعداد قوانين مماثلة، وتجري أيضاً دراسة إنشاء معرض دائم للمنتجات الحرفية المصرية بدمشق ومعرض للمنتجات السورية بالقاهرة تتخذ لها شعاع التكامل التعاوني العربي لصالح الجماهير العربية ويأمل الاتحاد السوري في أن تنجز زيارة وفد اتحاد الجمعيات الحرفية السورية لمصر عن الاتفاق على تبادل الخامات والمنتجات وفتح المعارض التعاونية تعميقاً للعلاقات التاريخية بين القطرين الشقيقين.







المصدر: الأهرام الاقتصادي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠/٩/١٩٩٨  
على الصفدي خير الاقتصاد العربي يؤكد:

# إقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة أو موت التفرد والتوحد الاقتصادي لم يعد له مكان في عالم العولمة

وطالب بضرورة خلق التجمع والتكتل الاقتصادي وخاصة أننا نملك الطاقات وأن الناتج الإجمالي للدول العربية يبلغ ٦٨٠ مليار دولار وأن عدد السكان يبلغ ٢٤٠ مليون نسمة وأننا كمعرب نملك ٦٠٪ من بترول العالم.

وأكد على الصفدي - رئيس المجمع الصناعي والزراعي الكبير للإخوة العرب أن العالم أصبح سوقا

مفتوحة تتأجج فيها حمى المنافسة وتشتمل وتهيمن عليه منظمات وشركات تجارية دولية عملاقة ومتعددة الجنسيات وعلى الدول العربية أن تسارع بالتحالف والتكاتف لإنشاء هذه السوق حتى يتمكنوا من المنافسة واقتحام حلبات المصارعة الاقتصادية وإطلاق العقال للفترات الاقتصادية العملاقة التي يمتلكونها.

وحول بعض الخلافات السياسية العربية والتي يمكن أن تعوق إقامة السوق العربية المشتركة أضاف على الصفدي أنه يجب أولا تنقية الأجواء العربية من الخلافات البسيطة السياسية حتى يمكن توفير أرضية مشتركة لإقامة هذه السوق ويرى أن اليات تحقيق السوق تتمثل في حرية تبادل السلع بين الدول العربية ورفع الأسوار الجمركية وحظر فرض أى نوع من القيود أو الحصص على انتقال السلع من دولة لأخرى موضحا أن الحرية في معناها البسيط هي أن أحمل بضاعتي وسلعتي وأذهب بها إلى أى دولة وأحضر ثمن هذه السلع بلا قيود وتعلق بالحواجز السياسية والإدارية أو الجمركية أو غيرها.

وقال إنه يجب في البداية أن نحضر السلع العربية التي يمكن إنتاجها للسوق العربية وأن تقلل من استيرادها من الخارج.

ويقترح السيد/ على الصفدي أن يقام مثلا مجمعات صناعية متخصصة في كل بلد مثلا الإنتاج الزراعي في السودان حيث تتوافر مساحات كبيرة

تعددت الدعوات وتكررت النداءات التي أطلقها الرئيس مبارك مطالبا فيها بضرورة إقامة السوق العربية المشتركة تكون مهمتها حماية المصالح العربية والحفاظ عليها في مواجهة النظام العالمي الجديد والتكتلات الاقتصادية.

قال الرئيس مبارك إن العالم يشهد تطورات عميقة في المجال الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والدولي أهمها سيادة نظام الاقتصاد الذي تحكمه عوامل السوق وإقامة تكتلات اقتصادية عملاقة توفر لأعضائها مزيدا من القدرة والقوة وتعبئ مواردهم وطاقاتهم لتعظيم الإنتاج وتبادل الخبرة وتعزيز قدراتهم على المنافسة في السوق العالمية وليس هناك من هو أجدر بإقامة مثل هذه التكتلات من الأقطار العربية التي تجمعها وحدة الهدف والمصير وتربط بينها منظومة ثقافية واحدة وتسبيح اجتماعي متجانس بصرف النظر عن اختلاف حجم الثروة.

وقد أعلنت الجامعة العربية عن موافقة ١٨ دولة عربية على إجراء خفض جمركي ١٠٪ بين السلع المتبادلة بين هذه الدول بما يحقق إزالة الرسوم الجمركية في التبادل السلعي بين الدول العربية خلال عشر سنوات اعتبارا من العام الحالي.

وعن ضرورة السوق العربية المشتركة وإمكانية إزالة معوقات إقامة السوق: قال السيد على الصفدي أن السوق العربية المشتركة أصبحت أمرا مصيريا في ظل المتغيرات والتحديات والتكتلات العالمية الكبرى مؤكدا أن الرئيس مبارك أول من نادى بإقامة السوق العربية المشتركة حيث أدرك بحسه ما يحدث على المستوى العالمي فدعا إلى صحوة عربية تعيد للعرب طريقهم بعد أن ثبت حجم التجارة العربية لسنوات طويلة على ٨٪ من حجم التجارة الدولية.

وأضاف أن مصر سعت للخروج من هذا الجمود وتم الاتفاق في إطار إعلان دمشق على إقامة منطقة تحارة حرة للنهوض بالاقتصاد العربي.







المصدر: الأهرام الاقتصادي

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٠٠٨/٩/٢٠

صالحة للزراعة والحديد مثلاً في مصر والسعودية  
وأخرى لصناعات النسيج والملابس الجاهزة وغيرها  
من هذه التجمعات وتقوم هذه التجمعات بطرح إنتاجها  
في السوق العربية وأيضاً خارج المنطقة العربية وأن  
يكون إنتاج هذه التجمعات قادراً على المنافسة الدولية.  
وسألتنا هل السوق العربية تعتبر حلماً  
للمواطن العربي؟

قال رجل الأعمال على الصفدي: إن السوق  
العربية المشتركة كانت حلماً عظيماً يراود المواطن  
العربي منذ الخمسينيات حتى الآن ولم تأخذ أية خطوة  
جدية رغم نداءات الرئيس مبارك المتكررة لإنشاء هذه  
السوق وأن الأمور حول إنشاء هذه السوق تسير ببطء  
شديد... نرجو أن تسير بأسرع من هذه الخطوات وإلا  
سنكون جميعاً سوقاً للاستيراد بعد النظام العالمي  
الجديد مشيراً إلى أننا جميعاً نعرف جيداً أسباب  
عدم قيام السوق العربية المشتركة حتى الآن لأن من  
يحاول الدعوة لإقامتها يحارب من أشقاء آخرين  
لأسباب كثيرة نحن نعلمها أيضاً وخاصة المستوردة  
من الخارج.

وقال أن الدول الأوروبية رغم عدم اجتماعهم على  
لغة واحدة أصبحوا دولة واحدة تربطهم مصلحة  
واحدة وأصبحت لغة المصالح هي التي تتكلم  
وأصبحوا دولة واحدة تجمعهم عملة واحدة وسوق  
واحدة لأن هذه الدول تتوافر لديها الرغبة الأكيدة وهي  
أن كل دولة من الدول الأوروبية لديها الرغبة القوية في  
أن يجتمعوا في سوق واحد.

وأضاف بأن الدول العربية كلها كانت دولة واحدة  
أو عدة دول لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة حتى تم  
تقسيمها بفعل الدول الاستعمارية إلى عدة دويلات يقوم  
على كل دولة زعيم... كما أن للمستعمر ترك فينا عقدة  
يجب التخلص منها فوراً هي عقدة حب المستورد وعدم  
الثقة في الإنتاج المحلي ولكن بدأت هذه الفكرة تزول  
حتى قاربت على الانتهاء بعد تحسن الإنتاج العربي  
والمصري بالذات في كثير من المجالات وأصبح لا يقل  
جودة عن الإنتاج الأوروبي في الجودة والأسعار ويجب  
على المواطن العربي أن يضع نصب عينيه الإنتاج  
العربي أولاً ثم الأجنبي وإذا توصلنا إلى ذلك سوف  
تتحسن الصناعة والزراعة بشكل كبير عما هو عليه  
الآن ويتحقق الحلم بإقامة السوق العربية المشتركة  
بفضل ثقة المستهلكين للعرب في الصناعة العربية.





المصدر: الأهرام

للتنفيذ: التاريخ: ٢٥ / ٢ / ١٩٩٨

بعد الاتفاق على استكمال تخفيض الجمارك ١٠٪

## اجتماعات عربية لبحث معوقات المنطقة الحرة



د. عصمت عبدالمجيد

التخفيضات توسع  
مجالات الاستثمار  
وتدعم التطوير  
التكنولوجي

سلسلة من الاجتماعات ستعقد خلال العام الحالي لمتابعة تنفيذ برنامج تطبيق منطقة التجارة الحرة التي اقترتها الدول العربية اعتبارا من بداية يناير الحالي وأول هذه الاجتماعات في ٢٩ ابريل القادم. الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام للجامعة العربية ناشد كل الدول سرعة البدء في اجراء التخفيض المتفق عليه وهو ١٠٪ على جميع الرسوم الجمركية وحدد الأمين العام العديد من الأهداف للعمل الاقتصادي العربي في الفترة القادمة من أجل وضع العالم العربي على خارطة الاقتصاد العالمي.

وقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه الأخير على ضرورة ازالة الفورية لكل القيود غير الجمركية طبقا لنصوص البرنامج التنفيذي وأن تتم معاملة السلع العربية معاملة السلع الوطنية عند تطبيق التدابير الصحية وقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والرسوم والضرائب المحلية.

واعتبر الدكتور عصمت عبدالمجيد ان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يمثل اللبنة الأولى وحجر الأساس للتجمع الاقتصادي العربي الكبير الذي سيسهم في وضع العالم العربي على خارطة الاقتصاد العالمي إيدانا بدخوله القرن الحادي والعشرين كأمة متعاسكة اقتصاديا تحشد مواردها وامكاناتها لخدمة اهدافها الاقتصادية، ولذلك فإن الأمل كبير كما يقول الدكتور عبدالمجيد في قيام الدول الاعضاء بإصدار التعليمات الفورية إلى المنافذ الجمركية المعنية بالدول العربية بالعمل على تطبيق المرحلة الأولى من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لتكون الحافز الرئيسي نحو الجدية المطلوبة لتحقيق مانصبو إليه جميعا من إقامة تجمع اقتصادي عربي قوي يستطيع ان يتعامل مع جميع التجمعات والتكتلات الاقتصادية الكبرى من موقع القوة والتأثير.

### دور حيوي للقطاع الخاص

ويرى الأمين العام ان اقامة منطقة التجارة الحرة لا تقف عند حدود حرية التجارة وإنما ترتبط بما تخلقه هذه الحرية من ديناميكية بالاستثمار والانتاج، وبالتالي لانقيس مكاسبها التجارية فقط للحكم على نجاحها وإنما ننظر لآثارها على توسيع مجالات الاستثمار والانتاج والتطوير التكنولوجي وما يترتب

على ذلك من خلق فرص جديدة للاستثمار. ويشير الدكتور عبدالمجيد لهدف محوري للاقتصاد العربي في المرحلة القادمة من خلال القطاع الخاص الذي يلعب دورا حيويا واساسيا فيها فضلا عن العمل على رفع مستوى الدخل للمواطن العربي لأن الهدف هو تمسين مستوى المعيشة للمواطن العربي وتوفير فرص العمل الكريم له وهذا الهدف تسعى له كل دولة عربية وتتلاقى عنده وتتسجم معه المصالح القطرية والقومية معا. وأعرب عن أمله بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد اجتماعاته واجتماعات اللجان المنبثقة عنه للتنفيذ والمتابعة بالقناب في الدول الاعضاء بمنطقة التجارة الحرة.

وحول ما يتم اتخاذه من اجراءات في الفترة القادمة يقول المستشار طلعت حامد المتحدث الرسمي للجامعة العربية ان الدول العربية الاعضاء ستقدم إلى لجنة التنفيذ

والتابعة تقارير دورية كل ٣ شهور متضمنة مدى التقدم في تطبيق البرنامج التنفيذي من قبل الجهات المعنية في كل دولة وتتضمن ايضا العقبات والمشاكل التي تواجه عملية التطبيق سواء اكانت من قبل الدولة المعنية أو عند دخول منتجاتها إلى دول عربية أخرى وكذلك مدى الالتزام بتطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على الواردات من الدول العربية الاعضاء كما تتضمن هذه التقارير الاساليب التي تقترحها



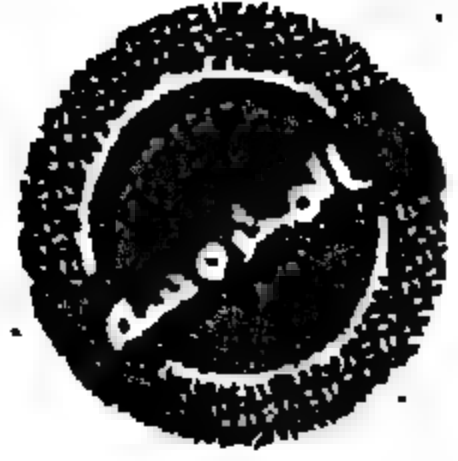
طلعت حامد

جهات التنفيذ في كل دولة لتطوير العمل بالبرنامج التنفيذي.

ويضيف أن الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية يقدم تقريرا دوريا إلى لجنة التنفيذ والمتابعة حول تطوير المجالات التجارية العربية والمشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الخاص عند تطبيق البرنامج التنفيذي ومقترحاته لمعالجتها. وسوف تنطلق لجنة التنفيذ والمتابعة يوم ٢١ ابريل القادم البيانات والمعلومات اللازمة وفق نماذج موحدة ترسل إلى الامانة العامة قبل موعد عقد اللجنة وتدور هذه البيانات عن السياسات التجارية والاقتصادية ذات العلاقة بمنطقة التجارة العربية الكبرى والسياسات الزراعية العربية بما ذلك سياسات الدعم للانتاج والتصدير للسلع الزراعية العربية وكذلك الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للرسوم الجمركية المطبقة على استيراد السلع العربية وكذلك بيانات وتقارير عن القيود غير الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى وقد حددت الدول العربية مواقفها من التنفيذ واجراء التخفيض الجمركي وكانت الجماهيرية الليبية هي الدولة الأولى التي تسبق الجدول الزمني للبرنامج التنفيذي لقيام منطقة تجارة حرة عربية ونم اخطار الامانة بذلك كتابيا أما مرقف باقي الدول فكان على النحو التالي: المملكة الاردنية أبدت استعدادها الكامل للتنفيذ وكذلك السعودية والسودان وسوريا وسلطنة عمان وفلسطين وقطر ولبنان.

أما دولة البحرين فقد ابلفت المنافذ الجمركية وابلغت الامانة العامة بموجب مذكرة وزير المالية البحريني وكذلك الحال بالنسبة لتونس والكويت ومصر والمغرب أما بالنسبة لليمن فقد اكدت حرصها على التنفيذ ولكن لديها برنامج اصلاح اقتصادي بينما تغيبت الصومال.





المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: / / ١٩٩٨

العالم اليوم «تجاوز مساعد وزير

الخارجية المصري للشئون الأوروبية:

# لا تعارض بين منطقة التجارة الحرة العربية .. والايرومتوسطية

4,6 مليار إيكو لتحقيق تبادل تجارى حر عبر المتوسط

مستقبل العلاقات العربية الاوروبية من خلال مشروع  
الشراكة «الايرومتوسطية» التي انطلقت مع اعلان برشلونة  
قبل عامين .. فرص الانقطاع والتواصل في تلك الشراكة .. ما  
يمكن ان تسهم به في تعزيز الاستقرار جنوب وشرق المتوسط  
.. تنمية قدرات الدولة على مواجهة التحديات الامنية من خلال  
فهم اعمق للعلاقة التبادلية بين الشمال والجنوب في اطار ما  
يطلق عليه الـ (ENTERDEPENDENCE) او الاعتماد المتبادل ..  
قضايا تطرح نفسها بقوة في ظل عالم يتجه الى توسيع آفاق  
التعاون بين القاليمه المختلفه في كل المجالات.









المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١٠/١٠

### ■ حوار «محمد بركة» ■

كان «العالم اليوم» هذا اللقاء مع المسئول الأول عن ملف العلاقات المصرية والعربية مع الاتحاد الأوروبي بالخارجية السفير فتحي مساعد وزير الخارجية للشئون الأوروبية.

□ ما هو وضع العلاقات العربية الأوروبية في الوقت الحالي؟ وأين هي من طموحات الجانبين؟

● يقول السفير فتحي الشاذلي: كان إعلان برشلونة الذي وقعته ثمانى دول عربية جنوب وشرق المتوسط هي مصر وتونس والجزائر والمغرب والأردن ولبنان وسوريا إضافة إلى السلطة الفلسطينية، بمثابة انطلاق مرحلة جديدة من العلاقات العربية - الأوروبية أطلق عليها مرحلة بناء المشاركة «الإيرومتوسطية».

والإعلان يقع في ثلاثة أقسام رئيسية الأول يعنى بالمشاركة السياسية والأمنية والثاني ويعنى بالمشاركة المالية والاقتصادية أما القسم الثالث فيعنى بالمشاركة الإنسانية والاجتماعية وذلك على الصعيد الجماعي.

أما الصعيد الثنائي فتوجد اتفاقات مشاركة بين دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة والدول المتوسطية الاثنتي عشرة بصفة منفردة .. ومن بين الدول العربية المتوسطية الثماني التي وقعت اتفاق مشاركة هناك تونس والمغرب والأردن والسلطة الفلسطينية وتسعى كل من مصر

ولبنان للحاق بهذه الدول بينما سوريا والجزائر لا تزال المفاوضات مع كل منهما في مرحلة مبكرة.

والاتحاد الأوروبي - يقول السفير فتحي الشاذلي - شريك تجاري رئيسي للدول العربية حيث إن أكثر من 50٪ من التجارة الخارجية لها يستحوذ عليها الاتحاد وقد تصل هذه النسبة إلى 80٪ في بعض دول شمال أفريقيا أما مصر فيستأثر الاتحاد الأوروبي ليس على نصف تجارتها الخارجية فقط وإنما ينال النسبة نفسها من حجم التدفق السياحي والاستثماري.

ليس هذا فحسب بل إن الاتحاد الأوروبي بحكم علاقات الجوار الجغرافي معنى بالأمن والاستقرار جنوب وشرق المتوسط حيث تفرض العلاقة التبادلية كما ترى دولة بين الأمن شمال المتوسط وجنوبه ضرورة التنسيق المشترك والتعاون فيما بينها.

□ ما هو حجم التنسيق السياسي والأمني الذي لاقاه الإعلان في ضوء مفهوم الاعتماد المتبادل الإيرومتوسطي؟

● يجيب السفير فتحي الشاذلي .. هناك آليتان توصل إعلان برشلونة لإيجادهما .. آلية لمتابعة بناء المشاركة الإيرومتوسطية من خلال لجنة تسمى لجنة برشلونة أصبحت تضم الآن بعد المؤتمر الثاني لدول الإعلان في مالطا في أبريل الماضي ممثلين عن جميع الدول - تم الاتفاق بينها على تفعيل الشق السياسي والأمني.

حيث تم التوصل إلى وضع منطلقات للتحرك - المنطلق الأول حمل عنوان: خطة العمل وأندرجت تحته عدة عناوين فرعية كالبناء الديمقراطي، فزع السلاح، ضبط التسليح إضافة إلى عنوان خاص بالتصدي للإرهاب حسب منهج محدد. المنطلق الثاني الرئيس هو بناء الثقة وإجراءات التوصل إليها أما المنطلق الثالث الرئيس، فكان أعداد ميثاق للاستقرار في المتوسط.

ولكن - يتابع السفير فتحي الشاذلي - لم يتحقق حتى الآن ما تم التوصل إليه من اتفاقات أما السبب في ذلك فيعود إلى وجود مشكلات كبيرة تلوث أجواء الاجتماعات وفي مقدمة هذه المشكلات تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط في الوقت الذي توقع فيه العديد من المسئولين وصول عملية السلام إلى غايتها في أواخر عام 1996.

وكان لهذا التلوث أثره في تعميق الفصل بين عملية السلام والمشاركة الإيرومتوسطية التي كان المفترض في الأساس حسب نص الإعلان أن تكون منفصلة عن أي عملية أخرى تجري بالمنطقة في الوقت نفسه لعب غياب الولايات المتحدة عن هذا الإطار دورا في افتقار الدول المشاركة بالعمليتين لأي تنسيق يؤدي إلى تجاوز آثار تدهور عملية السلام.

ومع ذلك فتمة تقدم محدود تحقق على هذا الصعيد تمثل في المبادرة المصرية الإيطالية في





المصدر: **العالم اليوم**

التاريخ: **١٩٩٨/١/١٠** للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سبتمبر الماضي للارتقاء بقدرات الدول المتوسطية على مواجهة الكوارث الطبيعية.

### مواجهة الارهاب

□ كيف تحقق الشراكة «الايرومتوسطية» التعاون في مكافحة الارهاب؟

● السفير فتحي الشاذلي: يوجد ملحق يتناول هذه القضية وكان لمصر دور بارز في وضع خريطة التحرك لمواجهة الارهاب على الصعيدين الجماعي والثنائي، بتعريف المناطق التي يمكن للعمل المشترك فيها أن يكون مثمرا وفعالا إلا أن المعالجة الدولية أو متعددة الاطراف لقضية الارهاب معالجة تكتنفها مشكلات عديدة تتفاوت حدتها باختلاف منطلقات ومصالح الدول المعنية.

فتعريف الجريمة الارهابية أمر غير متفق عليه، وتجرى حاليا بالأمم المتحدة محاولات لتجاوز مشكلة التعريف، ولكن حتى الآن لا يمكن التفاوض عن الاعتبارات التي تدفع تركيا على سبيل المثال إلى اعتبار أعمال حزب العمال الكردستاني تقع تحت تصنيف الأعمال الارهابية في الوقت الذي ترفض فيه الدول العربية اعتبار أعمال المقاومة لمواجهة الاحتلال أعمالا ارهابية.

ولكن بالرغم من تلك الصعوبات فإن ظاهرة الارهاب لا يمكن القضاء عليها إلا بتضافر الجهود.. فكما قال الرئيس مبارك مرارا وتكرارا: الجريمة الارهابية ليس

لها حدود ومن ثم لا حق لبعض الدول في التذرع بحقوق الانسان لحماية عناصر تمارس العنف ضد المدنيين العزل لأن عددا من الدول الاوروبية تحول إلى ماوى لهذه العناصر لهذا أرى أنه لابد من شراكة قوية لمواجهة الارهاب عبر المتوسط.

□ ماذا تحقق على صعيد المشاركة الأوروبية المتوسطية حتى الآن لدعم العلاقات الاقتصادية الأوروبية العربية؟

● السفير فتحي الشاذلي: كما ذكرت توجد هناك أربع اتفاقيات بين دول الاتحاد الأوروبي وأربع دول عربية على صعيد تحرير التبادل التجاري وفي الطريق اتفاقيتان مع مصر ولبنان تجري متابعتها عبر اجتماعات دورية.

حيث قام الاتحاد الأوروبي بمد خط تمويل MIDA ليصل إلى الدول العربية المتوسطية بمقدار يبلغ 4,6 مليار وحدة نقد أوروبية، 10% منها تم تخصيصها للنشاط متعدد الاطراف في إطار المشاركة الأوروبية المتوسطية، ونحو 90% خصصت للمشروعات التي ينفق على تمويلها في الدول المتوسطية للتقنية المصنوعة وهي مجموعة الدول التي لم تتوصل إلى اتفاق مع دول الاتحاد الأوروبي من قبل. وفيما يخص مصر فقد حصلت على نحو 260 مليون وحدة نقد أوروبية لتمويل مشروعات تتعلق بالتعليم ودعم نشاط الصندوق الاجتماعي للتنمية ودفنق فرائد بعض القروض التي حصلت عليها

مصر من البنك الأوروبي للتنمية. □ ماذا عن مصير منطقة التجارة الحرة الإيرومتوسطية؟ ومتى يمكن أن تتحقق؟

● السفير فتحي الشاذلي: منطقة التجارة الحرة عبر المتوسط مستهدف انشاؤها عام 2010 وفقا لبرنامج الاتفاقيات الثنائية التي يجري أبرامها دوريا بين الاتحاد الأوروبي وبين كل من الدول المتوسطية على حدة ويوجد جدول محدد للتخفيضات التي يتفق على ادخالها على التعريفات الجمركية. وفي المقابل يقوم الاتحاد الأوروبي برفع جميع الحواجز الجمركية لورا والتي تعترض تجارة الدول المتوسطية في ظل نظام شديد التعقيد لشهادات المنشأ.

ولكن بالنسبة للسلع الزراعية توجد مشكلة تعوق الاتفاق بين الدول العربية ودول الاتحاد وبصفة خاصة مصر ذات الانتاج الزراعي المنافس، في الوقت الذي تقدم السياسات الزراعية الأوروبية على محاباة المنتجين نتيجة الفجوة بين حجم الانتاج الفئاني في أوروبا واحتياجاتها.

وينتظر أن يزداد تفاقم هذه المشكلة نتيجة توسع الاتحاد الأوروبي في اتجاه وسط وشرق أوروبا كما تقرر مؤخرا في امستردام بسبب ضم دول من اكبر المنتجين الزراعيين في أوروبا كالجزر، وهو ما سيؤثر سلبا على تسوية هذه المشكلة بين الدول العربية والزراعية ودول الاتحاد.





المصدر: العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/١/١

في التجارة البينية العربية وتنتظر كل منهما أن يتم التبادل عن طريق جهة ثالثة تقل من خلالها التكلفة. لقد كنا الأسبق في المنطقة العربية إلى استشراف أفاق تحرير التجارة والتكامل الاقتصادي.. فكان لدينا مجلس الوحدة الاقتصادية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للجامعة العربية ورغم ذلك تأخرت ولادة تلك المنطقة.

المطلوب من الدول العربية الآن تضخيم نصيب العرب من التجارة الدولية فالتجارة البينية العربية في أحسن الأحوال لا تزيد على 8٪ من حجم التجارة العالمية وإذا كان إقامة منطقة تجارة حرة عربية سيؤثر ايجابيا على الدول العربية فإن شراكتهما مع الدول الأوروبية سوف تتأثر ايجابيا كذلك، ولكن لا بد من التغلب على مشكلات النقل والتأمين والخدمات في البداية.

هل يؤثر ذلك على العلاقات العربية الأمريكية؟

السفير فتحي الشاذلي: لا اعتقد أن هناك تأثيرا متوقعا نتيجة لذلك على العلاقات العربية الأمريكية - على الأقل سلبا - ولا أرى تعارضا بين علاقات عربية أوروبية جيدة وعلاقات عربية أمريكية جيدة.

ثم أن عالم اليوم لا يعرف فيه رأس المال جنسية وبالتالي فإن الاستثمارات التي تأتي من أوروبا ليست أوروبية خالصة كما أن الاستثمارات القادمة من أمريكا ليست كلها أمريكية.. ولا ضمير من الانفتاح على العالم أجمع.. فبتلك ميزة كبيرة.

هل يؤثر ذلك بالسلب على قيام منطقة التجارة الحرة الأيرومتوسطية في موعدها؟

السفير فتحي الشاذلي: بحلول عام 2010 لن يكون هناك وجود لمثل هذه المشكلات الحالية، وسيكون علينا فقط في الدول العربية أن نعول على الميزات التنافسية للسلع المصرية والعربية بعد هذا التاريخ.

كما أنه لا ينبغي أن تشغلنا السياسات الزراعية الأوروبية عما تحقق على صعيد إعادة تأهيل الصناعات العربية من خلال برنامج المساعدات الأوروبية وعلى سبيل المثال فقد تلقت مصر مؤخرا 200 مليون وحدة نقد أوروبية لهذا الغرض، وبالتالي لا مبرر للقلق العربي من هذه المشكلة.

#### تحرير التجارة العربية

بعد الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية.. ما مدى تأثير ذلك على الشراكة العربية الأوروبية؟

السفير فتحي الشاذلي: منطقة التجارة الحرة العربية أمر حتمي قبل التوصل إلى تحرير التجارة عبر المتوسط حيث إن اتفاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي والدول العربية المتوسطية لا تنطوي على إلزام فيهما يخص العلاقات التجارية العربية، لهذا من الضروري الانطلاق فورا لتحرير التجارة العربية.

فلا يعقل أن يكون حجم التجارة السعودية المصرية هو أكبر رقم







## ••• دور الشركات في تحقيق أهدافها

عدم استيفاء حصيلة الصادرات بسبب مخاطر تجارية وغير تجارية، لا سيما أن شركات التأمين المحلية تستطيع نقل جزء من التزاماتها إلى شركات إعادة التأمين في أسواق إعادة التأمين العالمية. ويبدو هذا الدور للشركات العربية وشركات التأمين العربية مهما للغاية، ولا سيما مع عزوف شركات التأمين العربية - غالباً - عن تأمين الصادرات. ويرجع هذا لأسباب أهمها لاختلاف المواصفات القياسية لنفس السلعة بين أسواق الدول العربية. أي عدم وجود مواصفة قياسية موحدة كما هو الحال بين دول الاتحاد الأوروبي.

١٠ - تطوير خطط للتسويق تقوم على تحالفات استراتيجيات تسويقية. حيث تحالف الشركات العربية - على المستوى القطري وكذا المستوى القومي العربي - في مكانة معلوماتها وجهودها التسويقية وشبكات توزيعها. فبممكن مثلاً أن تتبادل

شركتان أو أكثر معلومات عن أسواق عربية، مثلاً ما تفعل شركتا «فورده» و«مازدا» في الشق التسويقي من تحالفهما الاستراتيجي.

١١ - الاتصال بنقطة التجارة الدولية التابعة لوزارة التجارة للحصول منها أولاً بأول.. على جميع المعلومات المتاحة عن الأسواق العربية. والتي تتضمن فرص التصدير وتوقيتات المعارض وأنواع المنتجات التي تعرض بها، وما إلى ذلك حتى لا تتفاد المعلومات أو تضيق الفرص التصديرية. ولا سيما وقد أصبحت المنافسة بالوقت عاملاً تنافسياً مهماً إلى جانب المنافسة بالجودة وبالسعر. كذلك الاتصال بمكاتب التمثيل التجاري بالدول العربية لجمع معلومات عن خريطة الطلب على المنتجات بكل سوق عربية على حدة سواء في تجارة السلع أو الخدمات.

١٢ - التعاون المشترك مع شركات عربية تنتمي لنفس النشاط أو الصناعة في إنشاء شبكة معلومات إلكترونية إقليمية عربية واتخاذ مواقع على شبكة الإنترنت، حيث تعرض كل شركة عربية معلومات عن إنتاجها وإمكاناتها التوزيعية أو التصديرية، ورغبتها في التصدير أو الاستيراد، والتسهيلات التي تعرضها عندما تصدر لأسواق عربية، وتلك التي تتوقعها عندما تشتري منها، وكذا المصدرون والمستوردون الذين تطمح للتعامل معهم، على أن تحصل الشبكة بشبكة معلومات جميعيات رجال الأعمال واتحادات الغرف الصناعية والتجارية والبنوك العربية والصحف والمجلات الاقتصادية العربية، والهدف العام هو تيسير الاتصالات التي تسهم في تنمية وانتعاش التبادل التجاري العربي.

قد تولج هذه الاتفاقية بمعارضة بعض الشركات الصناعية والتجارية على الأطر المحلية والتي تبدي حساسية إزاء السلع المنافسة المستوردة بشكل عام، لكن ليعلم أصحاب ومديرو هذه الشركات أنهم في المقابل مستفيدون من انفتاح أسواق عربية كثيرة لمنتجاتهم، وأن التبادل التجاري العربي هو حصن أمان. بل إنه باب مفتوح للتكامل بين الشركات واقتصادات عربية كما سلفت الإشارة. إن هذه الاتفاقية باتجاهها لتحرير التجارة العربية تنشئ سلسلة من المزايا. فهي مستزيدة الصادرات العربية وهذا بدوره يؤدي لزيادة الاستثمارات والإنتاج في الصناعة والزراعة والخدمات في الدول العربية. فتزيد فرص العمل الجديدة. ومن ثم يزيد الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة عربية والدول العربية ككل. فداً كانت السوق الواسعة - ولا تزال - هي المحرك الأساسي للاستثمارات والتطور التكنولوجي، وكلها مقومات مهمة للنجاح في مواجهة التحديات والتكتلات العالمية وعولمة التجارة وما انشأتها من منافسة عالمية متزايدة.

هل يكفي الجهد الحكومي وحده لتحقيق الأهداف القومية؟ دعونا نتفق على أن هذا وحده لا يكفي ما لم يعزز به جهد الناس فردي وجماعات. وجهود المستثمرين والشركات. ذلك هو موضوعنا في هذا المقال. في فبراير ١٩٩٧ قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية إنشاء منطقة للتجارة الحرة العربية لتضم ١٨ دولة عربية تشكل ٩٠٪ تقريباً من حجم التجارة العربية. وستنضم في وقت لاحق الجزائر وموريتانيا وجيبوتي وجزر القمر. وهكذا تكون الحكومات العربية قد

أبنت دورها وفتحت الباب أمام ظهور سوق عربية بحلول عام ٢٠٠٧، وشكلت ألية عربية لمواجهة سعي الكيانات العالمية العملاقة (التكتلات الاقتصادية والشركات متعددة الجنسية) للاستئثار بالأسواق العربية. فما هو دور الشركات العربية في هذا الصدد؟

يقع على عاتق شركائنا العربية الصناعية والزراعية والخدمية دور مهم لتسهم في تفعيل اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية وهذه أبعاد تصورها واقتراحها لدور الشركات العربية في هذا الصدد:

١ - اهتمام مستمر ببحوث تطوير تصميم وإنتاج للمنتجات وخفض التكلفة بحيث يمكن تهيئة ميزات تنافسية إزاء المنتجات المنافسة غير العربية.

٢ - ليس شرطاً أو ضرورة، التركيز على إنتاج منتج صناعي كامل، بل يمكن - كلما كان ذلك أفضل - التركيز على إنتاج بعض المكونات مادام أمكن ذلك بجودة وتكلفة مناسبتين. لا سيما وقد أصبح التركيز على صناعة المكونات اتجاهها تنافسياً عالمياً في عديد من الصناعات مثل صناعة الإلكترونيات وصناعة السيارات.

٣ - الحرص على المشاركة في المعارض الخارجية، سواء للوقوف على الجديد الذي يعرضه الموردون في تكنولوجيا الإنتاج والإفادة من فرص مناسبة لشراء مستلزمات الإنتاج، أو بهدف تقديم منتجات الشركات العربية للمشتري العربي والتعاقد مع العملاء العرب.

٤ - إنشاء وتطوير وتحديث قاعدة بيانات عن الأسواق العربية، من حيث هيكل العملاء المرتقبين واحتياجاتهم وتوقعاتهم وأنماط استهلاكهم وهيكل السلع المنافسة المعروضة وتشكيلتها ومستويات جودتها وأسعارها والاتجاهات والممارسات التسويقية للمسوقين المنافسين، والقرارات الحكومية ذات العلاقة.

٥ - إجراء دراسات مستمرة عن الأسواق العربية المستهدفة لتحديد حجم الطلب وتوقيتاته بالنسبة للسلع الصناعية والسلع الزراعية وخصائص المنتج المطلوب والمواصفات أو الاشتراطات أو التوقعات التي يتعين الوفاء بها في كل سوق على حدة.

٦ - التعاون والتنسيق مع الشركات العاملة في نفس الصناعة لإنشاء شركات متخصصة للتسويق الخارجي تتضمن أنشطتها تنظيم معارض للسلع المستهدفة تصديرها في الأسواق العربية.

٧ - إنشاء أو شراء مخازن ومعارض دائمة بالعواصم العربية تعرض أو تورد منتجات الشركة (أو كل مجموعة متكاملة من الشركات العاملة في نفس النشاط أو في أنشطة أخرى متكاملة) في التوقيعات المناسبة دون تأخير مع ترشيد تكلفة النقل.

٨ - الاتصال والتنسيق مع البنوك العربية لتمويل عمليات التصدير، لكن بسعر عائد مدين ميسر، وكذا تمويل المستوردين بتسهيلات مناسبة تساعد على الشراء.

٩ - الاتصال والتنسيق مع شركات التأمين العربية لتقديم تسييرات في تأمين الائتمان للمصنوعين داخلية وخارجية وتأمينهم إزاء





المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٠ / ٢٨ / ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في مؤتمر العمل العربي

## تطوير العمل العربي لمواجهة التحدي العالمي اقامة سوق عربية مشتركة.. مهمة أطراف العمل

الأقصر - حسن عثمان:  
{ أعلنت مصر ونفسها الربط بين حركة  
التجارة ومعايير العمل الدولية والشرط  
الاجتماعي حتى لا يكون ذلك ذريعة  
للتدخل في السياسة الداخلية للدول  
ومقايضة المطالبات بتطبيق الالتزام  
الاجتماعي مقابل تقديم تنازلات تجارية  
وهو ما تسعى اليه بعض الدول  
الصناعية المتقدمة لحرمان الدول

النامية من المميزات التنافسية التي  
تمتلكها في الأجور وأسعار بعض المواد  
الأولية.  
ومطالبات مصر بتطوير التشريعات  
العربية التي تحكم علاقات العمل  
لمواجهة هذه التغيرات الدولية.  
جاء ذلك في كلمة مصر أمام مؤتمر  
العمل العربي بالأقصر التي القاها  
احمد المصاوي وزير القوى العاملة

والهجرة ورئيس وفد مصر الى المؤتمر.  
بعث الوزير الى ضرورة تحقيق  
التعاون العربي المشترك وجميع  
العضوف وتوحيد الجهود لاقامة  
مشروعات تحقق التكامل الاقتصادي  
وأحياء السوق العربية المشتركة خاصة  
بعد اقرار اقامة منطقة التجارة الحرة  
العربية الكبرى التي تعتبر انطلاقة  
جادة لبناء تجمع اقتصادي فعال

وتحقيق الاستقرار الاجتماعي  
والاقتصادي والسياسي.  
أكد ان حرية تنقل الأيدي العاملة هي  
أحدى السبل المؤدية الى تحقيق  
الوحدة العربية وأن الإيمان بتكاتف  
القوى العاملة في الوطن العربي يمثل  
أحدى الدعامات الأساسية للوحدة.  
أعلن أن مصر تعرض على وضع  
كل الخصائص لجذب المستثمرين  
وتشجيع القطاع الخاص والاعتماد  
باقامة المشروعات الوطنية الكبرى.  
ومطالب أطراف العمل الثلاثة  
حكومات ومنظمات عمالية وأصحاب  
الأعمال بالاندفاع بأقصى قوة لاقامة  
سوق عربية مشتركة تؤكد الهوية  
العربية وأن تقوم منظمة العمل العربية  
بالتنسيق مع المنظمات الأخرى  
بمعالجة الآثار الناشئة عن العولمة.  
وأصل المؤتمر أعماله أمس مناقشة  
تقرير بكر محمود رسول المدير العام  
للمنظمة العمل العربية حول العولمة  
وآثارها الاجتماعية  
أطراف العمل.







المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٩٩٨/٣/٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# منطقة التجارة الحرة العربية.. هل تصبح الاتفاقية حبرا على ورق مرة أخرى؟!

كتب- ياسر صبحي:

وقعت الدول العربية في أول يناير الماضي على اتفاقية لبدء تنفيذ إقامة منطقة تجارة حرة خلال عشر سنوات بتخفيض سنوي ١٠٪ على جماركها. والآن وبعد مضي أكثر من شهرين فإن أغلب الدول لم تقم بالتنفيذ. وتحولت الاتفاقية مرة أخرى مثل جميع الاتفاقيات العربية السابقة إلى حبر على ورق.

وقال عبد الرحمن السحيباني الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية والمختص بشئون منطقة التجارة الحرة العربية في تصريحات خاصة للأهرام أن ١٨ دولة عربية وقعت على اتفاقية إقامة المنطقة الحرة للتجارة من بينها ١٢ دولة قالت أنها ستبدأ في التنفيذ منذ بداية يناير الماضي إلا أن أربع دول فقط

هي التي بدأت الإجراءات الفعلية للتنفيذ وهي مصر وسوريا والسعودية والأردن. وأضاف أنه سيتم في نهاية هذا الشهر عمل تقرير تفصيلي للمتابعة يتضمن موقف كل دولة من التنفيذ حتى الآن.

وقال السحيباني - في منتدى الحوار الاقتصادي الذي نظمته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة مساء أمس الأول - أن الدول العربية الأربعة هي التي تعتمد عليها جامعة الدول العربية لكي تكون قاطرة للأسراع بتنفيذ منطقة التجارة الحرة لأنها الدول الأكثر قدرة على التجارة ويليها في المرتبة الثانية الإمارات وتونس والمغرب ولبنان بينما توجد دول عربية أخرى مثل الصومال وموريتانيا لا نستطيع أن نطالبها بفتح أسواقهم ليس فقط لانخفاض الناتج المحلي الإجمالي ولكن لعدم توافر البنية الإنتاجية حيث لا توجد لدى كل منهما سوى سلعتين يقومون

بتصديرهما.

وأكد أن الفوائد السلبية التي تضعها الدول لكي تستثنىها من التخفيض الجمركي تثير المخاوف من أنها في بعض الحالات تفرغ الاتفاقية من محتواها. وقال أننا نتوقع أن يكون هناك الكثير من المشكلات في البداية وهناك لجان تناقش المشكلات وأن منطقة التجارة الحرة العربية صممت لكي تنفذ وأنها يجب أن تنفذ.

بداية متواضعة

وطالب السحيباني مراكز الأبحاث والجامعات في الدول العربية بعمل دراسات تفصيلية عن هياكل الصادرات لكل دولة عربية ومدى التأثير المتوقع من إقامة مثل هذه المنطقة الحرة للتجارة.

وقد توقع الكثيرون منذ البداية أن يواجه تنفيذ هذه الاتفاقية كثيرا من الصعوبات لأنها لم تأخذ الوقت الكافي من الدراسة والمفاوضات.

وقال السفير دولة حسن مساعد وزير الخارجية للشؤون الاقتصادية أن البداية متواضعة ولكنها في الطريق الصحيح. وأن مصر بدأت بالفعل إبلاغ المنافذ الجمركية بتخفيض ١٠٪ من الجمارك على السلع العربية الداخلة إلى السوق المصرية. وأن اتفاقية منطقة التجارة الحرة تعد أدنى مستويات الاتفاق الإقليمي ويجب أن ننتظر لها أنها تحد للمنطقة العربية في ظل التغيرات العالمية وأن تتوافر الإرادة السياسية للتنفيذ. وأشارت إلى أن الدول العربية جنوب البحر المتوسط والتي وقعت على اتفاقات للمشاركة مع الاتحاد الأوروبي هي الأكثر تمهيدا لكي تكون قاطرة تشد الدول العربية الأخرى لتنفيذ تحرير التجارة بين الدول العربية لأن الاتفاقيات التي توقعها مع الاتحاد الأوروبي بها

قواعد ملزمة وواضحة للتحرير الاقتصادي. غير أن التجار المصريين يقولون أنه حتى الآن لم تصل الأوامر للمنافذ الجمركية بالتخفيضات الجمركية وهناك عدم وضوح في قواعد المنشأ التي منه يمكن تحديد ما إذا كانت السلعة عربية المنشأ أم لا.

وقامت الدكتورة سميرة فوزي استاذة الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بعرض دراسة قامت بها حول منطقة التجارة الحرة العربية حيث أوضحت أن الدول العربية تتوفر لديها الشروط اللازمة للاستفادة من منطقة التجارة الحرة العربية على المدى القصير وكذلك مع مرور الوقت. فمن ناحية لديها تشابه في مشاكل الإنتاج وارتفاع في مستوى التعريف الجمركية قبل قيام الاتفاقية وهناك اتجاه للتخفيض الجمركي مع باقي دول العالم وهي الشروط اللازمة للاستفادة من الاتفاقية على المدى القصير. أما على المدى الطويل فإن الأمر يعتمد على وجود درجة عالية من تحرير التجارة وتغيير دور الدولة من الإنتاج إلى المراقبة والتنظيم وهو قد تحسن بصورة كبيرة في الدول العربية بالمقارنة بالفترات السابقة. ولكن يعيب الاتفاقية أنها تركز فقط على التجارة بينما يتغنى الاقتصاديون أن الفوائد على المدى الطويل للاتفاقية يرتبط بعمق الاندماج الإقليمي والذي يشمل بالإضافة إلى تحرير التجارة تنسيقا في السياسات والنظم والاطر المؤسسية الداخلية.

التجارة فقط لا تكفي

وقالت الدكتورة سميرة فوزي أنه على الرغم من توفر الرغبة لدى الدول العربية والضرورة الاقتصادية لتحقيق منطقة التجارة الحرة إلا أن آليات التنفيذ







المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٦/٣/١٩٩٨

غير واضحة لكي تتحول هذه الاتفاقية إلى الواقع. ويشمل عدم الوضوح كثيرا من المجالات من بينها حدود وطبيعة القوائم السلبية للدول والبرنامج الزمني لتوحيد السياسات والنظم المؤسسية الداخلية والقواعد التي تتبع لمنح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً والمؤسسات الإقليمية العربية اللازمة لضمان نجاح منطقة التجارة الحرة العربية والمسئولة عن متابعة التنفيذ ورفض المفارعات والتعويض. وقالت السفيرة دولت حسن أنه أمام ارتفاع حجم السلع الزراعية التي دخلت في القوائم الزراعية والتي تتعلق بالمواسم الزراعية كنوع من الحماية لكل دولة فقد تم تقديم توصية بأن قائمة كل دولة تقتصر على ١٠ سلع فقط وأن تكون الفترة بأكملها لا تتجاوز ٤٥ شهراً بحيث أن كل سلعة لا تتمتع بأكثر من ٧ أشهر فقط من الحماية.

وتبته الدكتور أحمد جلال الخبير الاقتصادي بالبنك الدولي من أن الاتفاقية بشكلها الحالي لن تؤدي إلى تحقيق الكثير لاقتصادات الدول العربية لأن الاتفاقية تتحدث فقط عن تجارة السلع ولكنها لا تتضمن الاستثمار بينما أصبحت حركة رؤوس الأموال الآن بين الدول تفوق في الأهمية حركة السلع. ومن ناحية أخرى فإنه في صالح الدول العربية أن تفتتح بشكل عام على باقي دول العالم وليس على بعض الدول فقط لأن المشاعر العربية كثيراً ما تجعلنا ننسى هذا الدرس الاقتصادي وأن يكون الانفتاح بين الدول العربية خطوة في اتجاه الانفتاح على باقي دول العالم لأنه إذا ما اقتصر فقط على الدول العربية لن يؤدي إلى زيادة كبيرة في التجارة لدى تلك الدول.





المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٧ / ٣ / ١٩٩٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## السوق العربية المشتركة... مطلب لم يتحقق بعد!

□ في مؤتمر عربي يناقشها غدا بالقاهرة:

أن منطقة التجارة الحرة العربية لا تقف عند حدود حرية التجارة وإنما ترتبط بها تخلف هذه الحرية من ديناميكية الاستثمار والإنتاج، وبالتالي لا نقىس مكانتها التجارية فقط للحكم على نجاحاتها وإنما ننظر إلى آثارها على توسيع مجالات الاستثمار والإنتاج والتطوير التكنولوجي وما يترتب على ذلك من إيجاد فرص جديدة للاستثمار والعمل وخلق مستوى المعيشة للمواطن العربي وتوفير فرص العمل الكريمة له، وهذا الهدف تتلاقى عليه المصالح الاقتصادية العربية القطرية والقومية والبرنامج التنفيذي هو الأهمية لتحقيق ذلك من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية.

ويأتي حرص القطاع الخاص على الإسهام بفاعلية لنجاح منطقة التجارة الحرة العربية، وإن كان بعض من شركائه سيتأثر سلباً بفعل المنافسة الحرة في إطار منطقة التجارة الحرة، إلا أن المحصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ستكون إيجابية لكل دولة عربية عضوة في منطقة التجارة نتيجة ما تولده المنطقة من توسيع للسوق العربية أمام المنتجات والسلع العربية وستكون الأسواق الواسعة قاعدة أساسية لتحقيق نمو متسارع في اقتصاديات الدول العربية وأحداث تطوير تكنولوجي يراكب متطلبات عصر المنافسة الذي يعيشه الاقتصاد العالمي. وتضم اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري ١٨ دولة عربية ما عدا أربع دول عربية هي جيبوتي وجزر القمر وموريتانيا وهي الدول الأقل نمواً والجزائر التي تسهم بنحو ٥٪ من الواردات العربية التي تبلغ قيمتها ١٢٠ مليار دولار سنوياً.

التجارة الحرة زيادة نسبة تجارة بعض الدول العربية مع الأسواق العربية على ٢٠٪، واتجاه ٣٠٪ من الصادرات الزراعية لبعض الدول العربية للأسواق العربية، بالإضافة إلى أن بعض الدول العربية قد وصلت صادراتها لدول عربية أخرى إلى ٤٠٪.

نقد تشات منطقة التجارة الحرة العربية في اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سبتمبر ٩٥، حيث تم تشكيل فريق عمل من الخبراء الحكوميين وخبراء القطاع الخاص والأمانة العامة للحكومة العربية لوضع برنامج تنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية. وقد عقد فريق العمل عدة اجتماعات استغرقت عن إعداد مشروع برنامج تنفيذي يراعى المصالح الاقتصادية للدول العربية وينسجم مع التطورات في النظام التجاري العالمي.

وفي يونيو ٩٦ صدر توجيه مؤتمر القمة العربية بالقاهرة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للإسراع بإقامة منطقة التجارة الحرة العربية، وتنفيذ ذلك شكل المجلس لجنة وزارية سدادية كلفها بالاتصال بالدول العربية التي أبدت ملاحظاتها على البرنامج التنفيذي الذي أعده فريق العمل حول عدد من النقاط التي تضمنها مشروع البرنامج التنفيذي وقامت هذه اللجنة بتقديم تقريرها إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في فبراير ٩٧ الذي أقر البرنامج. وقد ركزت ملاحظات عدد من الدول العربية حول تجديد بدء إقامة المنطقة وحول الرزمة الزراعية وتعني تجديد استيراد بعض السلع الزراعية حسب جداول مواسم الإنتاج الزراعي للدول العربية.

تبدأ غدا بالقاهرة اجتماعات مؤتمر حول السوق العربية المشتركة وأثار عملية السلام عليها وعلى التنمية الاقتصادية في ظل التغيرات والتحديات والتكتلات العالمية الكبرى التي تتطلب إقامة السوق العربية المشتركة. وقد نادى الرئيس مبارك بإقامة هذه السوق فدعا إلى مسخرة تعيد للعرب طريقهم بعد أن ثبت حجم التجارة العربية لسنوات طويلة على ٨٪ من حجم التجارة الدولية. ولقد سمعت مصر الخروج من هذا الجمراد ولم الاتفاق في إطار إعلان دمشق على إقامة منطقة تجارة حرة للنهوض بالاقتصاد العربي، فالعرب البالغ عددهم ٢٤٠ مليون نسمة يملكون ٨٠٪ من ثروة العالم، وهذا يعني في رأي التخصيص طاقات يمكن استغلالها وذلك بالتلاحم والتكاتف لإنشاء هذه السوق.

ويشير المراقبون إلى أن هناك حقائق تساعد على نجاح تنفيذ منطقة التجارة الحرة التي بدأت أولى خطواتها في يناير الماضي والتي تهدف في النهاية إلى إيجاد سوق عربية مشتركة. أولى هذه الحقائق الإرادة السياسية التي تم التعبير عنها في مؤتمر القمة الاقتصادية في يونيو ٩٦ بالقاهرة الذي اتخذ قراراً لأول مرة بإقامة منطقة تجارة حرة عربية بالإضافة إلى وجود سند قانوني لإقامة هذه المنطقة وهو اتفاقية تسير وتنمية التبادل التجاري التي تضم الآن ١٨ دولة عربية بعد انضمام مصر وسلطنة عمان إليها، وبهذا تشكل الدول الأعضاء في الاتفاقية حراً إلى ٩٥٪ من حجم التجارة العربية.

ومن أهم الحقائق التي تساعد على نجاح تنفيذ منطقة





المصدر: الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٣/٧

## الامارات تطبق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة منتصف الجاري

□ أبو ظبي - «الحياة»

■ قالت مصادر اقتصادية في أبو ظبي ان دولة الامارات ستبدأ تطبيق البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة اعتباراً من منتصف آذار (مارس) الجاري.

وأفادت المصادر ان مجلس الجمارك في الامارات سيعقد اجتماعاً الثلاثاء المقبل للبحث في الاجراءات التنفيذية الخاصة بتطبيق البرنامج بناء على قرار اتخذه مجلس الوزراء في هذا الشأن في ١٦ شباط (فبراير) الماضي.

ونشرت المصادر في الامارات ان البدء في تطبيق البرنامج يأتي في ضوء مذكرة قدمها وزير الاقتصاد والتجارة الاماراتي الشيخ قاسم بن سلطان القاسمي الى مجلس الوزراء تؤكد على ايجابيات اتفاقية منطقة التجارة العربية، نظراً الى طبيعة نظامها الاقتصادي الحر، وتبني مستوى الرسوم الجمركية المطبقة فيها، اضافة الى عدم وجود اي قيود كمية او نوعية على الواردات، وإعفاء معظم عناصر الانتاج من الرسوم الجمركية، وعدم وجود ضرائب على الدخل او الأرباح وإزالة اي معوقات ادارية او روتينية على الحدود الجمركية.

وتشمل الايجابيات وفقاً للمذكرة فتح اسواق الدول العربية امام

صادرات الامارات الصناعية والزراعية ما يشكل حافزاً مهماً لتبني استثمارات جديدة في هذه الدولة، وكذلك ازالة المعقبات الجمركية امام صادرات الامارات من الدول العربية، وبالتالي زيادة الكفاءة والقدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

وتؤكد المذكرة ان انفتاح الاسواق العربية امام المنتجات الاماراتية سيتيح للصناعة في الامارات الاستفادة من ميزات اقتصادات الحجم الكبير وبالتالي تحقيق قدرة اكبر على منافسة السلع الواردة من خارج المنطقة.

وورد في المذكرة ان خفض الامارات للرسوم الجمركية تنفيذاً لاحكام الاتفاقية سيكون ضئيلاً جداً قياساً مع التخفيضات التي ستجريها دول عربية أخرى.

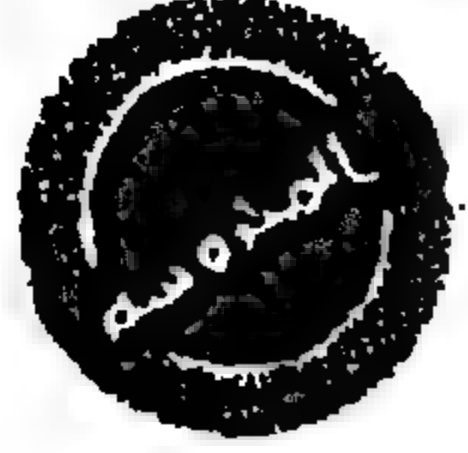
وتبلغ الرسوم الجمركية على الواردات في الامارات في حدها الاعلى اربعة في المئة مقارنة مع نحو ٨٠ في المئة او ١٠٠ في المئة في دول عربية أخرى.

وتقضي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية باجراء خفض تدريجي للرسوم الجمركية على الواردات بين الدول العربية وبنسبة ١٠ في المئة سنوياً ولمدة ١٠ سنوات.

وبدأت ست دول عربية حتى الآن تنفيذ الاتفاقية، فيما اعلنت دول أخرى اجراءات لبدء التنفيذ قريباً.







المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٧/ ٣/ ١٩٩٨

## رأى الأمم العربية خطوات متدرجة نحو التكامل

بعد سنوات مرت فيها محاولات التكامل الاقتصادي العربي على المستويين الثنائي والجماعي بين بلدان البحر وشهدت مريودا متواضعا، يسود اليوم منهج جديد يتسم بالواقعية والتدرج بهدف تحقيق خطوات مثمرة في هذا الطريق قد تبدو جزئية في مستواها ولكنها تبعث على الثقة وتمتلك مقومات النجاح الدائم وتفتح الطريق للتوسع وصولا إلى التكامل الاقتصادي المنشود. ويصب هذا المنهج في اتجاه إقامة شبكة علاقات اقتصادية قوية على المستوى الثنائي تصنع بدورها قواعد عامة للتعاون العربي تفيد في وضع الإطار التنظيمي الأمثل لما يمكن أن يكون عليه التكامل العربي في المستقبل. ويتيح هذا المنهج الفرصة للأقطار العربية لإقامة شبكة علاقات مع بقية أقطار العالم إفريقيا وأسيا واوربيا دون أن يصطدم هذا بذلك من أشكال التعاون.

ولعل هذا المنهج نابع من طبيعة التحديات العالمية الراهنة التي تفرض على الدول الانامية تعزيز شبكة علاقاتها الاقتصادية بعالمها الخارجي لكي تتمكن من الصمود في وجه التكتلات الاقتصادية العالمية وتحمي أمام تيار السوق المفتوحة وتضمن لنفسها معدلات نمو متزايدة. هذا فضلا عن أنه وليد خبرة السنوات الماضية من العمل العربي المشترك في هذا المجال.

وقد خطت مصر خطوات ناجحة في هذا الطريق عربيا وإفريقيا وأوربيا فهناك لجان عليا مشتركة عديدة بين مصر والأقطار الأخرى على هذه المستويات وكلها تفيد في دعم الاقتصاد الوطني من ناحية والمضي قدما على طريق التكامل مع هذه الأطراف. وأضافت مصر لنهجها الجديد دورا مهما للقطاع الخاص، حيث لم يعد العمل منصبا على الجهد الحكومي وحده بل هناك مشاركة واضحة لرجال الأعمال في كل الاتصالات واللجان، وذلك تمشيا مع اتجاهات السوق الحرة ومنطق العصر ولتوسيع أفاق وامكانات التعاون، وإدراكا أيضا لأهمية أن التكامل من خلال القاعدة الشعبية، هو الطريق الأمثل والمضمون في الحاضر والمستقبل.

وخلال الأيام القليلة الماضية كان هذا المنهج موضع التطبيق على صعيدين مختلفين، فبينما كانت مصر وتونس توقعان بالقاهرة على عدة اتفاقيات متنوعة للتعاون الثنائي، كانت هناك اتفاقيات أخرى يجري توقيعها على الصعيد الإفريقي خلال جولة وزير الخارجية بعدد من دول القارة.

إننا على الطريق الصحيح والآفاق وأعدة بنتائج مثمرة تعود على شعبنا والشعوب الشقيقة والصديقة بالخير والتقدم.







المصدر: **العربي**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٩ / ٣ / ١٩٩٨

مساعد وزير الخارجية

## العالم يركب الصواريخ والعرب يركبون السلحفاة!

وصفت دول حصة مساعد وزير الخارجية، للشئون الاقتصادية اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية بأنها أدنى مستويات التعاون الممكنة، وأن الدول العربية اختارت أسلوب السلحفاة في وقت يركب فيه الآخرون الصواريخ.. وقالت دول حصة: رغم ذلك فإن أجهزة الجامعة العربية والدول الموقعة على الاتفاق تحاول الدفع به وسوف تنتهي قريباً لجنة المفاوضات التجارية من بحث موقف السلع المختلفة والتحفيزات والقوائم السلبية التي وضعتها بعض الدول ثم ترفع الأمر للمجلس الاقتصادي.. جاء ذلك في منتدى الحوار الاقتصادي الذي أقامته كلية الاقتصاد ورأسه د. علي الدين خلال مناقش الورقة المقدمة من د. سميرة فوزي التي ترى أن أسباب ومبررات وفوائد الاندماج الاقتصادي العربي قائمة، وأن الإمكانيات تختلف عما كان عندما بدأت تجربة السوق العربية في الستينيات.. وأن المشكلة في الآليات التي تكفل تنفيذ ما نصت عليه الاتفاقية وهو إزالة الرسوم الجمركية خلال عشر سنوات بدأت هذا العام. في نفس الوقت وصف عبد الرحمن السحبياني أمين مساعد الجامعة العربية برنامج تحرير التجارة بأنه برنامج واقعي وأن الدول الأكثر تأثيراً وفاعلية - إذا تحركت - هي مصر والسعودية وسوريا والأردن وأن الدول الأقل نمواً مثل الصومال وموريتانيا سوف تكون لها معاملة خاصة حتى لا تضار من إلغاء الرسوم الجمركية. معظم المناقشات في الحوار، والذي حضره مجموعة من السفراء والخبراء اتجهت إلى أن خطوة التجارة الحرة في عشر سنوات لا تكفي وغير مناسبة وأن التكامل لا بد أن يكون إنتاجياً وتنموياً.. في نفس الوقت صرح هشام بمشقية سفير لبنان في مصر أن الحل الأمثل لتحرير التجارة يكون بين دول الجوار وأن لبنان وسوريا قد اتفقتا على إزالة كل الرسوم والقيود الجمركية بين البلدين خلال ٤ سنوات.

نور الهدى زكي





المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١١ / ٣ / ١٩٩٨

### تقرير إخباري

## من أجل السوق العربية المشتركة

يستمر العمل العربي المشترك من أجل تحقيق مشروع منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى، والذي فرض نفسه على الساحة العربية بقوة الآن، خاصة في ظل التطورات الدولية والتكتلات الاقتصادية العالمية، وتبذل الجامعة العربية جهدا مضاعفا من خلال اجتماعات لجان التنفيذ والمتابعة، والتقارير المعدة عن أليات التنفيذ والمتابعة والتي تستهدف في المقام الأول تطبيق البرنامج التنفيذي والتحقق من تطبيق المعاملة الوطنية على السلع العربية المتبادلة في إطار منطقة التجارة.

ويؤكد الدكتور عصمت عبدالمجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية في تصريح خاص أن موافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على البرنامج التنفيذي للمنطقة الحرة التي بدأ سريانها في أول هذا العام وليلة عشر سنوات، تعد نقلة نوعية في مجال العمل العربي المشترك.

**محمد مبروك**

وأوضح أنه خلال السنوات العشر القادمة ستكون هناك خطوات تدريجية ومنظمة ومتفق عليها ستؤدي في النهاية إلى قيام منطقة التجارة الحرة تمهيدا لاقامة السوق العربية المشتركة فضلا عن الاتجاه الذي سارت فيه بعض الدول العربية مثل مصر وتونس والمغرب في اقامة مناطق ثنائية للتجارة الحرة بينها وأضاف إلى الدكتور عبدالمجيد أن نحو ١٨ دولة عربية وافقت على تنفيذ التخفيضات الجمركية المتفق عليها اضافة لتأييد السلطة الفلسطينية لهذه الاجراءات على الرغم من خضوع منافذها الجمركية للسلطات الإسرائيلية. وتؤكد المؤشرات الاقتصادية والسياسية أن الدول العربية المتبقية وعددها ٤ وهي الجزائر وجيبوتي وموريتانيا وجزر القمر سوف تنضم قريبا إلى منطقة التجارة الحرة.

ومما يجعل الوضع أفضل لاقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية، تميز الدول العربية بامتلاكها قوة عمالة تزيد على ٦٠ مليون عامل بما يحقق ٤٤٠ مليار دولار في اجمالي الناتج المحلي وحجم استثمارات يصل إلى ألف مليون دولار بما يدعم هذه المناطق، ويسهل مستقبلا الاسراع في اقامة السوق العربية المشتركة.







المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ / ٣ / ١٩٩٨



**د. عصمت عبدالمجيد لـ «العالم اليوم»:**

## **المكاسب التجارية ليست وحدها مقياس نجاح المنطقة العربية الحرة**

□ كتبت - سناء السعيد  
أكد د. عصمت عبدالمجيد أمين عام الجامعة العربية أن  
المكاسب التجارية ليست وحدها أساس الحكم على مدى نجاح  
منطقة التجارة الحرة العربية.  
وقال في حديث خاص لـ «العالم اليوم» أنه يجب أيضاً النظر  
إلى تأثير هذه المنطقة على توسيع مجالات الاستثمار والانتاج  
والتطوير التكنولوجي وما يترتب على ذلك من إيجاد فرص  
جديدة للاستثمار والعمل على رفع مستوى دخل المواطن  
العربي. وأشار إلى أن المنطقة تعد اللبنة الأولى نحو تحقيق حلم  
التكامل الاقتصادي العربي، وهي ستضم 18 دولة عربية يصل  
نصيبها من التجارة العربية البينية إلى ما يزيد على 98٪.





المصدر: المساء

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٢/١٥

## السوق العربية المشتركة.. في مقدمة القضايا أمام البرلمانين العرب والصينيين.. فبدأ

صنعاء - مجدي عبد الرحمن:

يفتح الرئيس اليمني علي عبدالله صالح غدا أعمال المؤتمر البرلماني العربي بصنعاء الذي يستمر ٢ أيام ويلقي خلالها أمام المؤتمر.. ويتحدث في جلسة الافتتاح.. لشمس سرور رئيس الاتحاد البرلماني العربي.

وسرح د. سرور في صنعاء بأن اللجنة البرلمانية بالاتحاد التي تضم مصر وسوريا والمغرب ولبنان والكويت ستعقد اجتماعا مساء اليوم لمتابعة خطوات إنشاء السوق العربية المشتركة.

قال إنفا سلوفا من خلال مؤتمر صنعاء توصيات عامة سيكون في مقدمتها وضع ملف السوق العربية على أجندة المجالس البرلمانية العربية واجتماعات مراقبة الحكومات في تلكها.

أضاف أن أهم القضايا المطروحة على مؤتمر صنعاء تتضمن السوق العربية المشتركة وتداعيات الأزمة العراقية وخلق أزمة لوكيريس.. مشيرا إلى أنه سيتم التنسيق بين البرلمانين العرب حول اختيار البند الإضافي الذي ستطالب به الجمعية العربية البرلمانية في المؤتمر البرلماني الدولي الذي سيعقد في ناميبيا في أبريل القادم. وغالبا سيتم الاتفاق على طرح أزمة لوكيريس كبند إضافي.





المصدر: الأهرام

التاريخ: ١٦ / ٧ / ١٩٩٨

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجنزورى فى افتتاح مؤتمر السوق العربية المشتركة:

# مصر تضع كل إمكاناتها لإنشاء كتل اقتصادى عربى

أكد الدكتور كمال الجنزورى رئيس مجلس الوزراء أن مصر تضع كل إمكاناتها لتحقيق السوق العربية المشتركة خاصة أن الرئيس مبارك يرى حتمية قيام هذه السوق لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية.

وقال فى الكلمة التى ألقاها نيابة عنه الدكتور أحمد جويلى وزير التجارة والتعاون فى افتتاح مؤتمر السوق العربية المشتركة أمس - أنه يجب تدعيم قرار إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية والذى بدأ العمل به أول يناير الماضى مشيراً إلى أن الانسراع فى توسيع هذه المنطقة يتطلب حل كثير من المشكلات وإنزلة المعوقات التى تواجهها ولذلك يجب توسيع قاعدة السلع القابلة للتبادل وعدم اللجوء للأجراءات المعادية الأخرى والحد من القوائم السلبية وتدعيم شبكة المواصلات العربية والبنوك والحد من المعوقات الفنية للتجارة مثل قواعد المنشأ وأجراءات التقنين مؤكداً ضرورة توسيع القاعدة الانتاجية للدول العربية حتى تتوفر السلع القابلة للتبادل التجارى.

وأشار رئيس الوزراء فى الفتح المؤتمر الذى تنظمه جامعة الدول العربية بالاشتراك مع مؤسسة فريدريش ثومان الألمانية إلى أن العالم الآن يشهده نهضة السوق الاقتصادية بعد قيام منظمة التجارة العالمية وفى الوقت نفسه يتجه العالم نحو الإقليمية من خلال إنشاء كيانات اقتصادية مثل النافتا والاسيان والاتحاد الأوربى وهذا يحتم الانسراع فى إنشاء السوق العربية المشتركة ولتفى لمتطلبات التجارة الحرة العربيتقوى لها موضعاً أن مصر وقعت عدة اتفاقات ثنائية حربية للتبادل التجارى مع كل من تونس والمغرب والبحرين والكويت وهذا يأتى فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية بل أن ماتفهمته هذه الاتفاقات الثنائية يحقق الانتماء التجارى أسرع مما تضمنته اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية وطالب بضرورة إنشاء جهاز لتتبعهم فى المنازعات التجارية العربية.

وأعرب الدكتور كونيت لأميس ورف رئيس مؤسسة فريد ريش ثومان الألمانية ووزير الاقتصاد الألمانى الأسبق عن أمله فى قيام كتل اقتصادى كبير فى المنطقة يحقق التوازن مع

### متابعة :

مغازى شعير - طارق فتحي  
عبد الناصر عارف - وفاء البرادعى

التكتلات الأخرى مشيراً إلى أن الدول العربية لديها إمكانات كبيرة لقيام هذا التكتل موضعاً أن الموقف الاسرائيلى الآن يضيف أعباء ومشاكل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى المنطقة.

وقال أنه شخصياً يرى أن بعض الدول الكبرى لاتعمل بشكل مخلص فى الاتجاه نحو العولمة الاقتصادية أو مراعاة مشاكل دول الجنوب والفقير فى العالم وانقعد الاجراءات الامريكىة فى ظل حكومة الرئيس كلينتون فى هذا المجال وطالب بضرورة الاستفساد من دروس أزمة دول النصف الاسيوىة مؤكداً أن الإصلاح الاقتصادى فى أى مكان فى العالم يجب أن تلقى نتائج لصالح المواطنين.

وأشار الدكتور لأميس ورف إلى أهمية التكتلات الإقليمية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، على أساس أن هذه الاستثمارات غالباً ماتتبع الفرصة لاورداد تقنية تتطلب تشغيل عدد اكبر من الأيدى العاملة وأضاف أن هذه التكتلات تتزامن مع زيادة القيمة المحلية المضافة وارتفاع مستوى الأجور وانتشار استخدام التقنيات التكنولوجية العالمية.

وأكد أهمية إزالة كافة القيود التجارية بين الدول العربية وتحسين مناخ الاستثمار فى العديد من الدول العربية وقيام القطاع الخاص بالمشاركة الأساسية الكبيرة فى عمليات التنمية وبناء وكفاءة المعلومات التجارية عن مختلف اقتصاديات الدول العربية.

وقال الدكتور عصمت عبدالجيد فى كلمته التى ألقاها نيابة عنه السفير سعيد كمال الأمين العام المساعد بالجامعة العربية أن الوضع المتشتر الذى نمر به عملية السلام بعيد المنطقة إلى حالة التوتر وعدم الاستقرار ويوقف عملية التنمية والتعاون والتقدم فى المنطقة.

وأضاف أن العرب بذلوا قصارى جهدهم لتجنب هذا الوضع وأعلنوا تمسكهم بالسلام كخيار استراتيجى سواء فى اجتماع القمة العربى الأخير أو لاجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب دون أن يجد هذا الموقف أى تجاوب من جانب الحكومة الاسرائيلية.

وأكد أنه كان يتعين أن يلعب المجتمع الدولى والولايات المتحدة دوراً حاسماً لاتعاضد عملية السلام وحمل اسرائيل على الانصياع لقواعد الشرعية الدولية إلا أن النتائج لاتزال متراضعة وأقل بكثير مما هو مطلوب مما يدعو للأسف من هذا التراجع الدولى فى تطبيق الشرعية الدولية على اسرائيل.

وقدم الدكتور حسن إبراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية عرضاً لتجارب التعاون الاقتصادى العربى منذ إنشاء جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥ وقال أن هناك اتجاهين فى المرحلة الحالية أولهما تحقيق اقامة منطقة التجارة الحرة خلال عشر سنوات والاتجاه الثانى يشمل فى اقامة سوق عربية مشتركة من خلال مجموعة الدول السبع العربية الاعضاء فى هذه السوق مشيراً إلى ضرورة الاستفادة من التجارب العالمية الأخرى والتكتلات الاقتصادية التى سبقنا.

وأوضح الدكتور عبد الرحمن السيبانى الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية للشئون الاقتصادية أن إنشاء منطقة التجارة الحرة تم بناء على توجيه القمة العربية التى عقدت بالقاهرة فى يونيو ١٩٩٦ من أجل زيادة حجم التبادل التجارى وتسهيل حركة انتقال السلع والأفراد بحرية وبشكل متدرج وإنشاء اتحاد جمركى بين هذه الدول. وقال أن هناك ١٨ دولة عربية قد صدقت على هذه الاتفاقية حتى الآن.

وأوضح السيد وفجنانج شاسنزير المدير الاقليمى بالقاهرة لفريدريش ثومان أن اهتمام المؤسسة بالسوق العربية يأتى انطلاقاً من دخول معظم الدول العربية فى علاقات مشاركة مع الاتحاد الأوربى مشيراً إلى لود المؤسسة فى مصر فى المساهمة فى تطوير شركات القطاع الخاص المصرى.







المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٣/١٦

# العرب وأوروبا.. من عهد التبعية إلى مرحلة المشاركة اهتمام أوروبي بمساندة الجهود لاقامة المنطقة الحرّة العربية

**مسئول الماني دولي:** مشروع جديد لاقامة اتحاد يجمع صغار

المستثمرين والحرفيين العرب



فولفجانج زاكسينووير

**أحمد عصمت**

وتهتم ايضا بصغار المستثمرين حيث انها ترى ان المشروعات الصغيرة تكون اكثر ملائمة للدول العربية مثل غيرها من الدول النامية من اجل إنشاء فرص عمل جديدة بشكل وافر.

التعاون الاقليمي

ويضيف المدير الاقليمي ان المؤسسة كان لها تجارب في العديد من المناطق بالعالم بهدف دعم التعاون الاقليمي في تلك المناطق وقد نجحت هذه التجارب في البلدان الاسيوية وكذلك بلدان امريكا الجنوبية ونتمنى ان تلعب هذا الدور في المنطقة العربية وان

لم تعد نظرة الاوربيين للمنطقة العربية مقصورة على اعتبارها سوقا رائجة لمنتجاتهم وانما أصبحت النظرة للأمة العربية على انها شريك كامل للجانب الأوربي وخاصة في ظل التوقيع على عدة اتفاقيات للمشاركة بين الدول العربية والاتحاد الاوربي لتلقي الحوافز أمام التجارة المتبادلة.

وصناديق التنمية والمعونة الاوروبية قد غيرت سياساتها تجاه الدول العربية النامية ولم تعد مساعداتها موجهة للتنمية المباشرة كما كان الحال في الماضي وانما أصبح التركيز على المساعدة في تعديل السياسات والتشريعات من أجل المساعدة في الانتقال باقتصاديات هذه الدول لمرحلة الاقتصاد الحر الذي يعتمد على دعم القطاع الخاص وزيادة فاعليته في التنمية وإيجاد ظروف أفضل لاقتصاد السوق.

تهتم بالأسواق العربية وعلى الجانب الآخر هناك اهتمام الماني حضارى بالمنطقة ولما كان الالمان اكثر شعوب العالم رغبة في السفر والسياحة فإن هذا يجعل المنطقة منطقة جذب سياحي للشعب الالماني. كما أن المانيا باعتبارها جزءا من الاتحاد الأوربي تتطلع

إلى استكمال تطبيق العديد من اتفاقيات المشاركة التي ستحمل ألقا جديدة للتبادل التجاري بين أوروبا والعرب.

ويضيف ان مؤسسة فريدريش ناومان تأتي ضمن أبرز الهيئات الألمانية التي تهتم بتدعيم الحوار بين العرب والالمان وبصفة خاصة ما يتعلق بإيجاد الظروف الملائمة للاقتصاد الحر الذي يساعد على الانسراع بمعدلات النمو في المنطقة العربية وتهتم المؤسسة بشكل كبير على تشييط هذا الحوار على المستويات غير الرسمية او على المستوى الشعبي

صفحة الإقتصاديات العربية التقت مع المدير الاقليمي لمؤسسة فريدريش ناومان الألمانية وهي واحدة من المؤسسات الدولية التي تكتسب احترام وتقدير العالم لسمعتها المرموقة ودورها في التنمية في العديد من بقاع العالم. الدكتور فولفجانج زاكسينووير المدير الاقليمي للمؤسسة يلقي الضوء على أبعاد العلاقات العربية الأوروبية مشيدا بالجهود المبذولة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية معربا عن امله في ان تتجاوز مفاوضات المشاركة مع الاتحاد الاوربي جميع العراقيل التي تواجهها.

في البداية يلقي الدكتور فولفجانج زاكسينووير الضوء على اهتمامات المانيا بالمنطقة العربية ومصر قائلا: انه من حسن الحظ فإن العلاقات العربية الالمانية جيدة جدا وخاصة لعدم وجود أية روايات تاريخية تؤثر على هذه العلاقات كما ان المانيا





المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٦/٣/١٩٩٨

بخيرتها في هذا المجال لدعم فكرة السوق العربية المشتركة اقتناعا منها بأن التكامل الاقتصادي للدول العربية سوف يدفع بعجلة التنمية فيها مما يساهم في دعم اسس الاستقرار في المنطقة وهو الأمر الذي يهتم الدول الأوروبية.

طموحات واقعية

وحول رؤيته لحصيلة تجربة التعاون العربي الاقتصادي على مدى السنوات الماضية قال ان اسباب قصور هذه التجربة وعجزها عن تحقيق الامال يرجع الى ان البداية لم تكن واقعية حيث استهدفت تحقيق امال وطموحات تتجاوز حدود الواقع الفعلي آنذاك بعكس التجربة الاسيوية مثلا التي حرصوا فيها من البداية على تاجيل الأمور الصعبة التي يصعب الاتفاق عليها فكانت اهدافهم اقل طموحا ولذلك نجحوا في تحقيقها وأنا اعتقد ان التجربة الجديدة التي تتبناها الآن جامعة الدول العربية بإقامة منطقة التجارة الحرة تجرية ايجابية لأن العرب يستطيعون الوصول الى منطقة حرة بالتكامل على مدى ١٠ سنوات وهو هدف واقعي ويقبل فولفجانج لقد التقيت بالدكتور عصمت عبد المجيد ووجدته متفائلا بتجربة المنطقة الحرة هذه المرة وأنا اتفق معه في هذا التفاؤل فالظروف اليوم افضل مما سبق وأتمنى ان يسير هذا التعاون العربي جنبا الى جنب مع اتفاقيات المشاركة الأوروبية لأنه لا يوجد تعارض بين الاتحاهين التعاون العربي والتعاون مع أوروبا من خلال التكامل وليس من خلال المنافسة فهما اتجاهان متوازيان وليسا بديلين يحل احدهما محل الآخر.

ولا شك ان من مصلحة الأوروبيين ان تكون المنطقة قوية اقتصاديا فالصديق القوي افضل

من الضعيف.

ونقلنا للمسؤول الأوروبي المخاوف العربية ازاء حرص دول الاتحاد الأوروبي على فتح الاسواق العربي، لمنتجاتها بينما تضع أوروبا في المقابل العراقيل في وجه السلع العربية وخاصة الزراعية وكذلك الصناعية والتي تفرض عليها رسوم الإغراق؟

يرد فولفجانج قائلا ان هذه المتاعب ليست مقصورة على منتجات الدول العربية ولكنها تمتد أيضا للمنتجات الزراعية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وخاصة دول جنوب أوروبا التي تشكل منتجاتها منافسة قوية لباقي منتجات دول الاتحاد الأوروبي مما يسبب خسائر بالغة للمزارعين الذين يمتنعون بتأثير سياسي بالغ هناك ولذلك فإن الاتحاد الأوروبي نفسه يحاول القضاء على هذه التناقضات بين الدول الاعضاء ولذا فإن هذه العراقيل لن تكون دائمة وإنما ستزول مستقبلا وستتحقق العقبات بعد ان نشأ هناك تيار معارض لاية اتجاهات حمائية وتشعر بأن المستقبل افضل كثيرا ويجب الاستثمار في دعم التعاون واتمام اتفاقيات المشاركة العربية الأوروبية.

مصر في الاتجاه السليم.

ويرى المدير الاقليمي للمؤسسة الألمانية ان مصر تسير في الاتجاه الاقتصادي السليم من ناحية توجهاتها لدعم الاقتصاد الحر وتشجيع القطاع الخاص وزيادة معدلات النمو ومن الممكن ان تحقق المزيد من النجاح في حالة تنفيذ توجيهات الرئيس حسني مبارك الداعية لإزالة العراقيل التي تواجه المستثمرين الاجانب حيث لا تزال هناك بعض الشوائب من ان الاجراءات الروتينية تستغرق وقتا طويلا من معاملات المستثمرين.

ننجح في دعم التعاون الاقتصادي العربي بمساعدة الدول على إيجاد السوق الملائمة التي تتيج للقطاع الخاص ان يحقق النمو الاقتصادي لأن هذا التوجه ليس مطلوباً فقط في الدول النامية ولكن أيضا في الدول الصناعية الكبرى.

ومن أجل ترجمة هذا الاتجاه في صورة اجراء فعلي فإن المؤسسة تتقدم بمشروع اقليمي بتدعيم من الاتحاد الأوروبي ويهدف لإيجاد اتصال حيوي بين اتحادات صغار المستثمرين والحرفيين على مستوى العالم العربي وقد نجحت تجارب مماثلة في كل من تركيا والمغرب ودول في حوض البحر المتوسط.

ويأتي المؤتمر الذي تشترك المؤسسة في تنظيمه حاليا محققا لهذا التوجه وهو دعم التعاون الاقليمي حيث يعقد المؤتمر حول موضوع السوق العربية المشتركة وإمكانية استفادتها من تجارب التجمعات الاقتصادية الإقليمية الأخرى في أوروبا وآسيا وأمريكا اللاتينية وتحرص مؤسسة فريدرش ناومان على الاستفادة







المصدر: روز السيسيويسف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٣/١٦

## نمو أداء استثماري متميز

الآن ونحن نسير في برتامج الإصلاح الاقتصادي متسلحين بما تحقق من نتائج إيجابية يملؤنا التفاؤل والامل في تحقيق انطلاقة اقتصادية في ظل تشجيع الدولة والذي تستهدف من خلاله جذب كم أكبر من الاستثمارات بغرض تحويل مصر لمنطقة جاذبة للاستثمار وفي لقاء مع بعض رجال الأعمال لعرض وجهة نظرهم حيال تطورات العمل التنفيذي في المرحلة القادمة .

### تخطيط طويل الأجل :

بدأ الحديث أ. د حسن الحيوان استاذ إدارة الأعمال بجامعة عين شمس قائلاً : إن ما استطاعت الدولة تحقيقه في الفترة الماضية يعكس حجم الجهد المبذول للوصول لتلك النتائج فالإقتصاد بصفة عامة من المجالات التي تحتاج لتخطيط على المدى البعيد حتى يمكن التوصل لنتائج إيجابية فالدولة استطاعت السير بخطوات ثابتة في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي مما اثار إعجاب الكثيرين على المستوى المحلي والعالمي والحكومة بوضعها هدف تحقيق معدل نمو من ٦ - ٧٪ سنوياً فان يستلزم العمل على ضخ مزيد من الاستثمارات في العديد من

المجالات . ومن ثم فان النتائج لا تظهر إلا بعد فترات ليست بقصيرة وليس كل فترة زمنية معينة يتوقع الأفراد حدوث شيء ما فمادام تم التوصل إلى الطريق السليم فالنتائج ستظهر تباعاً .

### السوق العربية المشتركة :

يضيف د / حسن قائلاً : ان التجانس بين الدول العربية في اللغة والدين والعادات كان يستوجب حدوث تكامل اقتصادي بين الدول العربية ومضعها وإذا كان هذا لم يتحقق في الفترة الماضية فيجب الاستفادة من تلك المعيزات في الفترة القادمة خاصة ، وأن النظام العالمي الجديد يعتمد في فلسفته على حدوث تكامل اقتصادي بين جميع دول العالم وزيادة حجم التبادل التجاري في ظل رفع القيود المفروضة عليها عند التداول في الأسواق الأجنبية لغة التحوير الاقتصادي العالمي تعتمد على الوزن النسبي لمكانة الدولة الاقتصادية على مستوى العالم . وهو ما يستوجب ألا تتحوير دولة بمفردها بل يجب إندماجها في تكتل اقتصادي . وهو ما دعا دول العالم لتكوين تكتلات .

### تشجيع الاستثمار :

ويضيف أ / مالك موسى احدى المستثمرين الاجانب قائلاً : ان الجهود التي بذلتها الحكومة في السنوات الماضية استطاعت ان تجذب انظار الاستثمار العالمي فالاستثمار يسعى وراء البلد الامن الذي يطمئن فيه على نفسه وأسرته وأمواله بالإضافة لإمكانية تحقيق نسبة ربح معقول . وهو ما نجحت الدولة في تحقيقه في الفترة الماضية نظراً لتحويلها لاقتصاد السوق المفتوح وتشجيعها لجذب الاستثمارات الخارجية مما ساهم في استقطاب كبرى الشركات العالمية للاستثمار في مصر وهو ما يعكس نجاح تلك الفلسفة وانعكسه بصورة مباشرة على نمو الاقتصاد

المصري وهو ما افتقدناه في العصور الماضية .

### أعباء ضريبية :

ولد اضاف أ / نادر إسكندر رئيس مجلس إدارة شركة هاي تيك قائلاً : لاشك ان الاقتصاد المصري يسير بخطوات ثابتة وواثقة بعد ان استطاع ان يعيد صلته بالاقتصاد العالمي وهو ما ظهر في زيادة حجم الاستثمارات الوافدة . وإن كانت مازالت الاعباء الضريبية تمثل عبء في طريق نمو حجم الاستثمارات ، فمما نحن نقوم بتصنيع مكائنات التعبئة والتغليف بجميع مراحلها منذ تصميمها هندسياً حتى خروجها في الشكل النهائي اعتماداً على مهندسين وفنيين مصريين بنسبة ١٠٠٪ والمعروف ان مكائنات التعبئة والتغليف تعد إنتاج غير نمطي إذ يتم التصميم حسب متطلبات العميل وظروف تشغيل مصنعته . ولكن عند المحاسبة الضريبية نجد ان الضرائب المطبقة على هذا الإنتاج مرتفعة للغاية مقارنة بالضرائب المطبقة على تلك المكائنات في حالة استيرادها مما يمثل

عبئاً مالياً كبيراً يضاد لتكلفة تصنيع الآلة . ومن ثم يجد من تواجد هذا الإنتاج في الأسواق الخارجية قد استطعن تصدير بعض من تلك المكائنات للعديد من دول العالم التي اشادت بكفاءة تصميم وتنفيذ المهندسين المصري وخاصة أن انخفاض تكلفة العملة المصرية يسمح بإنتاج منتج ذي تكلفة منافسة .

لذا فنحن لا نطلب الحماية الجمركية ولكن على الأقل يتم مساواتنا في المعاملة الضريبية مقارنة بالمثلث الاجنبي وخاصة ان متطلبات تصنيع كل مكينة تختلف حسب طلبات العميل وظروف تشغيلها في مصنعته كما ذكرنا مسبقاً وهو ما يستوجب ان يتم تصنيع اجزاء كل مكينة على حدة وبصورة غير نمطية وإذا لم تتوافر محلياً يتم استيرادها من الخارج مع العلم بأن نوعية المهندسين والفنيين العاملين في هذا المجال ذوي مهارات خاصة لا يكتسبونها في مرحلة الدراسة فقط . ولكن يتم صقلها في مراحل العمل التنفيذي وهو ما يعنى إهدار جزء من الخامات في سبيل تكوين خبرة فنية لطاغم العاملين حتى يتم التوصل لمهندس أو فني على مستوى متميز فنياً بما يسمح بتنمية ملكته من أجل تصميم منتج يتواءم مع متطلبات العميل وهو ما يعنى في النهاية ارتفاع تكلفة العملية الإنتاجية مقارنة بمراحل التصنيع المختلفة في المصانع الأخرى

والتي تتطلب فنيون ذوي مستوى عالى لأن ظروف التشغيل عندهم نمطية ومتكررة بصفة مستمرة .

ويشير نادر إسكندر لحقيقة هامة ان المكائنات المستوردة من الخارج يتم تسعيرها بزيادة المبيعات عليها حتى ٥ سنوات ولكن عند بيع الإنتاج المحلي فإن الامر يستلزم سداد قيمة الضريبة فوراً مما يجد من المنافسة







المصدر: **العالم اليوم**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٧/٣/١٩٩٨

في مؤتمر السوق العربية المشتركة:

## بيومي: الصادرات العربية تغزو الاتحاد الأوروبي بعد اتفاق الشراكة

□ كتب - مجاهد مليجي:

أكد السفير جمال بيومي مساعد وزير الخارجية ومسئول ملف الشراكة مع أوروبا أن الصادرات العربية في طريقها للازدياد في اسواق الاتحاد الاوروبي وذلك بعد التوصل إلى الصيغة النهائية للشراكة مع أوروبا خلال عامين على الأقل.

وأوضح في كلمته أمام مؤتمر السوق العربية المشتركة الذي بدأ أمس بالجامعة العربية أن هناك 12 عاماً بعد اقرار الاتفاق مع أوروبا يسمح فيها بحماية الصناعات العربية في مواجهة المنافسة الأوروبية ويمكن أن تمتد إلى 17 عاماً مشيراً إلى أن هذا الوقت كافٍ لتأهيل الصناعة العربية للمنافسة وقد تم في هذا الصدد وضع برنامج لتحديث الصناعة المصرية بتكلفة مليار دولار كخطوة أولية.

وأكد بيومي أن السوق العربية تمثل 6% من حجم التجارة الخارجية لأوروبا والسوق المصري يمثل 3% فقط في الوقت الذي تمثل 42% من حجم التجارة الخارجية لمصر إلا أن مصر والعرب يسعيان للوصول إلى 1% من حجم السوق في الاتحاد الأوروبي بما يوفر لهما مليارات الدولارات.

ودعا جمال بيومي رجال الأعمال والصناعة في مصر والعالم العربي إلى الاتجاه بالمنافسة جنوباً بدلاً من الاعتماد على المنافسة شمالاً حيث مستوى التقدم مذهل في أوروبا وقال أن أمامنا السوق الأفريقية مفتوحة للتنافس الكامبيرون وكينيا وغيرهما.

وأعلن أنه لا بد أن يتم التنسيق على المستوى العربي للسماح للمنتج العربي بالدخول إلى جميع الدول العربية غير معتمدين على منطقة حرة أو خلافة.

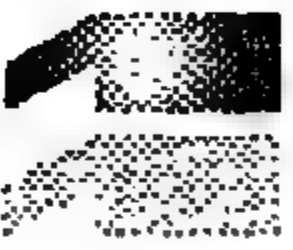
ومن جانبه أكد السفير كريستيان فالكوفسكي سفير الاتحاد الأوروبي في القاهرة أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب استقراراً سياسياً وسلاماً في المنطقة وذلك خلال الفترة الحالية حتى عام 2010 حيث تكون هناك فرصة طيبة لإقامة منطقة تجارة حرة بين أوروبا والشرق الأوسط وستكون أحد أهم مناطق الجذب الاستثماري في العالم.





المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ٢١ / ٣ / ١٩٩٨ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



تحقيق - إيمان مطر:

مشكلة تعثر كل اتفاقيات التعاون العربي المشترك سببها الخلل في معادلة الواقع والاحلام.. فالأمال التي بينها واضعو هذه الاتفاقيات لمواق القدرات الواقعية.. وهذا هو السبب في أن العمل العربي المشترك قضى 40 عاما من عمره لكنه لا يزال محلك سر بل يرجع للخلف.. الأغرب أن حجم التبادل التجاري بين بعض الدول العربية والدول الأوروبية يفوق حجمها بين الدول العربية بعضها بعضا وهو ما يعنى أن الدول العربية تعيش مرحلة الانفتاح الاقتصادي على الخارج ورغم أن الدول العربية والأوروبية بدأتا التفكير في إقامة هذه السوق في فترة زمنية متقاربة إلا أنه تم ترجمة هذا التفكير في الدول الأوروبية إلى خطوات تنفيذية وفعلية وفي الدول العربية لم يتعد الأمر مجرد اتفاقيات وأحاديث في الغرف المغلقة لم يتجاوز حيز التنفيذ وقد كانت هناك ثلاث محاولات في الوطن العربي لإقامة تكتلات اقليمية للوصول في النهاية إلى الهدف الكبير أول هذه التكتلات هو مجلس التعاون الخليجي والذي يضم 6 دول خليجية وعلى الرغم من أن ميثاق انشاء المجلس والذي تم توقيعه في مايو 1987 (والمكون من المملكة السعودية والامارات والكويت والبحرين وقطر وسلطنة عمان) لم يحدد الشكل السياسي له إلا أنه تم الإجماع على اعتباره مؤسسة كوثقراطية لرغبة كل بلد من بلاده في الاحتفاظ بشخصيته الخاصة وسلطاته التشريعية واستقلاله المتميز في شكل يتيح تطويع المميزات المحلية ضمن اطار يحتضن الدول الست الاعضاء ويوجد ديناميكيات المجلس محتويا مداخلاته السياسية وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية وقد تم ترجمة ذلك إلى العديد من الاتفاقيات الموضحة له كان اهمها الاتفاقية الاقتصادية والتي نصت على الغاء الرسوم الجمركية على المنتجات ذات المنشأ الوطني ووضع حد أدنى للتعرفة الجمركية الموحدة تطبق تجاه العالم الخارجي بالإضافة لحرية انتقال رؤوس الاموال والعمل بين الدول الست ومعاملتهم معاملة المواطن الاصلى للدولة.



40 سنة وما زالت محلك سر

# العربية المشتركة لجوب في جدار السوق







## المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢١/٣/١٩٩٨ النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

### محاولة المساعدة

وللاتحاد الأوروبي دور فعال فيما يتخذ حالياً من اجراءات اقتصادية في الدول العربية فهو أحد التكتلات العالمية المهمة وأقربها للدول العربية بالإضافة

لسعيه الدائم لإقامة اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية خاصة دول حوض البحر المتوسط يقول أوتوجراف لامبسدورف وزير الاقتصاد الألماني الأسبق ورئيس مؤسسة فريدريش ناومان الألمانية وأحد الخبراء في الاتحاد الأوروبي «بالطبع نود أن تصبح المنطقة العربية متمتعة بتطور وتوازن اقتصادي عالمي فهناك العديد من المشكلات التي تعاني منها المنطقة العربية مثل الماضي الاستعماري والحدود المغلقة في الدول العربية والاعباء السياسية مثل توطين اللاجئين الفلسطينيين والصراع العربي الاسرائيلي ولذلك يعمل الاتحاد الأوروبي على تطوير الاتفاقيات الثنائية بدول المنطقة وخاصة دول منطقة البحر الابيض المتوسط ولكن مع الأخذ في الاعتبار تجنب مخاطر التقارب بين دول جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي فلا بد أن يكون هذا التقارب مفيداً في المستقبل ولذلك يجب أن تتم زيادة نسبة التجارة البينية العربية على المدى البعيد أكثر مما يتم حالياً وهو أمر بالغ التعقيد ويجب أن يكون هناك موقف اقتصادي متحرر مناسب من أجل تنمية الشعوب وذلك من خلال التعاون مع الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية وبشكل عام فقد كانت آلية تحرير التجارة من أهم عوامل التقدم الألماني وقيام الاتحاد الأوروبي وهناك 144 منطقة اقليمية ارتبطت باتفاقية الجات ومعظم هذه المناطق قد وقعت اتفاقيات ثنائية فيما بينها مما يسهل التقلب على بعض الصعوبات التي قد تواجهها في تنفيذ الاتفاقية الدولية وأخيراً أود أن أؤكد أن الشركاء الأوروبيين مستعدون للتعاون مع الدول العربية بالتعاون مع جامعة الدول العربية نظراً للامكانيات الضخمة التي تتمتع بها المنطقة فليس كل القوى المتقدمة تعمل بشكل مخلص في اتجاه تخليص دول الجنوب من الفقر وأنا لا اعتقد في الكثير من الاجراءات الاقتصادية التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية

والتي تتناول حرية انتقال الاشخاص والعمالة وتم إبرام الاتفاقية العربية لتتقل الايدي العاملة وأخيراً الاتفاق على إقامة منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى ولكن هناك العديد من العقبات تقف حائلاً أمام تنفيذ الاتفاقيات منها اختلاف النظم الاقتصادية العربية ونحن متفائلون الآن بنتيجة البدء في اتباع سياسات السوق في العديد من الدول العربية وثانياً ضعف وتعذر آلية المتابعة لتنفيذ الاتفاقيات وعدم توافر قواعد المنشأ للسلع العربية يتم بموجبها تحديد هوية السلع التي يمكن الاستفادة من عملية تحريرها بين الدول العربية وأخيراً عدم تحديد تاريخ للبدء بالتخفيض التدريجي للجمارك وقد تم مراعاة نقاط الضعف المشار إليها سابقاً في البرنامج التنفيذي الحالي للاتفاقية وتم تحديد فرص النجاح على ضوء المتغيرات الدولية بصورة عملية حتى تتفادى السلبية الناتجة عن تحرير التجارة في المراحل الأولية.

ويقول د. أحمد جويلي وزير التجارة والتموين المصري «لانشكأن أسباب عدم ترجمة السوق العربية المشتركة إلى واقع عملي قد تمت مناقشتها في العديد من المؤتمرات السابقة ولكن نظراً للمتغيرات الايجابية في الاقتصاديات العربية خلال الفترة الأخيرة وذلك باتجاهها إلى اقتصاديات السوق الحر أدى لاتخاذ قرار انشاء منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى والتي تحتاج إلى جهد كبير لتنفيذها مما يتطلب توسيع قاعدة السلع الخاضعة للتبادل الحر وتخفيض التعرفة الجمركية وعدم اللجوء للسياسات الحمائية وهذا يستلزم الحد من القوائم السلبية وإيجاد طاقات انتاجية جديدة فضعف الانتاجية العربية من الأسباب الرئيسية لضعف التجارة البينية العربية وتدعيم البنية الأساسية للوطن العربي خاصة الطرق والنقل الجوي وقطاع البنوك والحد من المعوقات الفنية بين الدول العربية خاصة شهادات المنشأ ولابد من تدعيم جهود الجامعة العربية في هذا المجال لتجنب الخلافات بين الدول العربية بهذا الشأن وأخيراً لابد من متابعة تنفيذ الاتفاقية ومدى التزام الدول بذلك وفرض المنازعات والتي تستلزم انشاء جهاز مستقل لذلك وقد بدأت مصر بعقد اتفاقيات ثنائية للتبادل العربي الحر وكان آخرها الاتفاقية الثنائية مع تونس والمغرب والبحرين والكويت.

يشكل اتحاد دول المغرب العربي التكتل الثاني وهو مكون من المملكة المغربية وتونس والجزائر وليبيا وموريتانيا وقد تم انشاؤه في 17 فبراير 1989 وكان استجابة لاتفاق هذه الدول في العديد من الخصائص المشتركة وايضا تبلور الهدف منه في نهج سياسات مشتركة في مختلف الميادين والعمل على تحقيق حرية انتقال الاشخاص والسلع ورؤوس الاموال فيما بينها اما التكتل الثالث فهو مجلس التعاون العربي والذي تزامن انشاؤه مع الاتحاد السابق حيث تم التوقيع عليه في 16 فبراير 1989 وتكون من مصر والاردن والعراق واليمن وقد كانت اهداف نفس اهداف التكتلين السابقين واذا كان النجاح والاستمرار قد حالف التكتل الاول ولا يزال التكتل الثاني يواجه العديد من المشاكل ولكنه يقاوم فان التكتل الاخير قد مات بالسكته الفجائية بعد انشاؤه بعام ونصف العام تقريبا نتيجة الغزو العراقي للكويت.

### أهم المحاور

ولاشك ان الهدف الرئيسي من انشاء اي تكتل هو الناحية الاقتصادية لذا يجل عبد الرحمن السحبياني الامين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية اهم محاور العمل العربي المشترك فيقول تبلور اولها في محور التجارة وتم الاتفاق على العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن منها اتفاقية تيسير التبادل التجاري وتيسير تجارة الترانزيت عام 1953 ثم اتفاقية ايجاد جدول موحد للتعرفة الجمركية واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1956 وفي مجال الاستثمار تم عقد 4 اتفاقيات لسهولة انتقال رؤوس الاموال بين الدول العربية منها اتفاقية تسوية المعاملات وانتقال رؤوس الاموال عام 1953 واتفاقية استثمار رؤوس الاموال العربية عام 1970 وقد وفرت هذه الاتفاقية بعض الامتيازات والضمانات التي لم توفرها الاتفاقية السابقة لها ثم اتفاقية تسوية المنازعات بين الدول المضيئة للاستثمارات العربية ومواطني الدول الاخرى عام 1974 ومن اهم الانجازات انشاء العديد من المنظمات العربية التي تمثل بيوت الخبرة للعمل الاقتصادي بصورة عامة فتم انشاء الصندوق العربي للانماء الاجتماعي والمؤسسية العربية لضمان الاستثمار وصندوق النقد العربي وكان المحور الثالث لنا هو محور العمل فقد تم ابرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة به وتضمنت اتفاقية الوحدة الاقتصادية







## المصدر: العالم اليوم

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١/٣/١٩٩٨

واليابان التي تتحدث عن التجارة الحرة والعدالة الاجتماعية ولا تقدم الكثير من أجل تحقيق ذلك.

### رؤية خاصة

والدكتور مصطفى العبدالله رئيس قسم الاقتصاد والتخطيط بكلية الاقتصاد جامعة دمشق طرح جديد ورؤيته خاصة عن آلية قيام تكامل اقتصادي بين الدول العربية

يقول «اعتقد ان العمل العربي المشترك قضي اكثر من 40 عاما وهو لا يزال في مكانه لا ينمو الى الامام بل تراجع في بعض جوانبه وهذا واضح من خلال تراجع نسب التجارة البينية العربية واعتقد اننا طرقتا مقولات كثيرة عن ذلك وكان هناك ثلاثة مداخل رئيسية للعمل العربي المشترك مثل المدخل التجاري والاستثمارات والمشروعات العربية المشتركة وللأسف لم تكن هذه المداخل الثلاثة مجدية ولم تؤد الى تقدم العمل العربي المشترك اذ يجب ان يكون هناك قصور في جزء ما ان لم يكن في الطروحات ففي النظريات او الارادة وهذا لابد من معالجته واعتقد اننا يجب ان نبدأ من منطلق جديد وهو التركيز على عملية الانتاج فاذا اردنا تطوير نسب التجارة البينية العربية فلا بد من وجود منتجات

تساعد على ذلك فان ماينتج داخل الوطن العربي جاهز للتصدير خارج الوطن العربي ودول مجلس التعاون الخليجي خير مثال على ذلك فعدد سكانها جميعا لا يتجاوز 20 مليون نسمة وتصدر للخارج ما قيمته 110 مليارات دولار وتستورد ما قيمته 90 مليار دولار سنويا في حين نجد ان التعاون التجاري بين بلدين عربيين مثل مصر والمغرب والذي يتجاوز عدد سكانهما نصف سكان الوطن العربي كله لا يتجاوز هذا التبادل 200 مليون دولار ونجد ان دولة مثل لبنان عدد سكانها حوالي 5 ملايين نسمة تستورد ما قيمته 5 مليارات دولار سنويا من الخارج والارقام السابقة توضح لنا انه لا يوجد في الوطن العربي منتجات حتى يتم تبادلها فيما بينها لذلك

يجب تغليب مصلحة الشعوب على مصلحة الانظمة الحاكمة فالعالم العربي يعيش مرحلة الانجذاب للخارج وفي حين تعد اوربا بمثابة لاعب نشط في البحث عن دور عالمي في كل المجالات نجد العرب عبارة عن ملعب او ملقحي لجميع الاحداث وعلى الصعيد الآخر نجد ورش عمل في اوربا تشارك فيها الدولة والمجتمع والمنظمة السياسية في حين ان الوطن العربي يعيش مرحلة ركود وضيق وتشقت لذلك لابد من اخذ هذه المقارنة في الاعتبار اذا اردنا ان يكون للعرب دور فاعل خلال السنوات القادمة.

### تجربة الاتحاد العربي

وعن تجربة الاتحاد المغاربي في دعم تكامل العمل العربي المشترك يقول د/ محمد العليج الاستاذ بالمعهد الوطني للاحصاء والاقتصاد التطبيقي بجامعة محمد الخامس بالرباط (كانت الفكرة الاساسية في السوق العربية المشتركة هي قيامها على اساس انشاء اتحادات اقليمية تصل في النهاية الى انشاء السوق المنتظرة ولكن من الملاحظ ان كل اساليب التعاون العربي تعاني من مشاكل فالوحدة لا تتحقق بعضا سحرية ولكنها خطى واقعية وملموسة يجب ان تتجسد على ارض الواقع قبل ان تكون شعارا طموحا ولقد اقيم هذا الاتحاد لدفع وتوطيد العمل العربي ولكنه لا يزال جامدا في مكانه نظرا للصعوبات التي يعاني منها ومن الممكن تجاوزه زمنيا حتى بالنسبة للشراكة المغاربية مع الاتحاد الاوروبي والتي تتحرك بخطى حثيثة وديناميكية وانا لم يواكبها نفس المستوى من التحرك والايجابية في الاوضاع الداخلية لدول الاتحاد للمغاربي فسوف يجد هذا الاتحاد نفسه متجاوزا زمنيا بالنسبة للاتحاد الاوروبي وتتلخص الصعوبات التي يعانيها الاتحاد للمغاربي في ضعف تجارته البينية بين دوله الخمس الاعضاء رغم الثنية الحسنة لدى جميع المسؤولين من الدول الاعضاء لدعم هذه التجربة ولكن للأسف لا تترجم هذه الثنية الحسنة على ارض الواقع من خلال تعاون ملموس من اطراف هذا الاتحاد.

### مشاكل القطاع الخاص

ونظرا لكثرة الحديث عن تنشيط الاستثمارات الخاصة في ضوء المتغيرات العالمية الحالية لكي تستطيع تنشيط التجارة البينية العربية فلا بد من عرض رأي يخص هذا القطاع المهم يقول سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الاعمال

لابد من التركيز على المدخل الانتاجي بالاضافة للمدخل القموي اي لابد من تنسيق سياسات التنمية وذلك لاشتراكنا كدول عربية في مجموعة الدول النامية مما يشير الى تضرر مستوى الاداء والنشاط الاقتصادي والنظج عن ضعف الهياكل الصناعية والانتاجية واعتقد ان السبيل لذلك هو التركيز على الصناعات التي يملك الوطن العربي فيها بعض الميزة التنافسية مثل الصناعات البتروكيمياوية في دول الخليج العربي وصناعات الغزل والنسيج في مصر وسوريا والاهتمام بالحاصلات الزراعية والتي يمكن تصديرها في المستقبل مثل الزيتون او الشاوندر السكري لانتاج السكر فهذا سيساعد على توفير الامن الغذائي للدول العربية بالاضافة للاهتمام بصناعات المستقبل وهي الصناعات ذات التكنولوجيا المتقدمة مثل المعلوماتية والكمبيوتر وهي تحتاج لرأسمال ضخم والذي قد يتعارض احيانا مع سياسة بعض الدول العربية لمكافحة البطالة ولكن لابد من الاهتمام بهذه الصناعات ذات النمو المتسارع على المستوى العالمي ولا انكر اننا يجب ان نستفيد من الايجابيات في تجارب التكامل الاقتصادي بالتكتلات العالمية مثل الافتا او الاتحاد الاوروبي ولكن مع مراعاة الظروف المختلفة بيننا وبينهم والاخذ بعين الاعتبار الخصائص المميزة للدول

العربية من تاريخ مشترك ولغة واحدة ومصير مشترك ايضا.

ويضيف د/ مصطفى العبدالله (الشيء المحزن ان التبادل التجاري العربي مرهون بالعلاقات السياسية بين الدول العربية وهنا لابد ان افرق بين القرار السياسي والارادة السياسية للتكامل العربي فالأخيرة متوافرة لدى الشعب العربي كله في مصر وسوريا ولكن غير المتوافر هو القرار السياسي لوجود خلافات بين الانظمة العربية الحاكمة ففي حالة الوفاق بين دولتين عربيتين يصل التبادل التجاري بينهما الى معدلات مرتفعة جدا وفي حالة ظهور بوادر لاي خلاف يتم اغلاق الحدود بين الدولتين وبالتالي تتفلق امام السلع ورأس المال وكل شيء لذلك نجد العلاقات العربية تتراوح بين الطفرات والانكسارات ومن هنا تأتي العلاقة القوية بين القرار الاقتصادي والسياسي ولكن هذا الامر يحتاج لتنسيق وتغليب الصالح العام واعتقد ان توافر للمصلحة العامة هو العامل الرئيسي لتكامل العرب وعندما تتضارب هذه المصالح فالنتيجة واضحة امامنا الآن لذلك





المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢١ / ٣ / ١٩٩٨

المصريين عن المشاكل التي تعوق القطاع الخاص العربي عن القيام بواجبه اول هذه المعوقات اعتماد الهيكل السلعي للدول العربية في صادراته على البترول الخام وبعض المواد الاولية اما وارداته فكلها احتياجات اساسية للعملية التنموية والاستهلاكية مما له اكبر الاثر في انخفاض الاستثمار العربي بالاضافة للقصور الحاد في وسائل النقل والمواصلات داخل المنطقة العربية وتحكم الاجراءات البيروقراطية في التجارة الخارجية والاستثمار في كل دولة وعدم وجود مواصفات قياسية عربية والتباين الشديد في التعريفات والرسوم الجمركية الخاصة بكل دولة وهناك شيء مهم ينقص معظم الاتفاقيات العربية وهو التفاصيل الفنية والتنفيذية وقد راعى الاتفاق على انشاء منطقة تجارة حرة بين مصر وتونس جميع المصالح الاستراتيجية للدولتين كما تم مناقشة جميع المقترحات التي تقدمت بها الحكومتان بالتعاون مع القطاع الخاص واعتقد ان هذا الاتفاق يمثل اتفاقا عمليا مثاليا قابلا للتنفيذ ونأتي للنقطة المهمة وهي خضوع التعاون الاقتصادي العربي للعلاقات السياسية بين الاقطار العربية وهذا يمثل قدرا كبيرا من المخاطرة امام العلاقات الاقتصادية ويجعلها متذبذبة غير مستقرة وقد المت اضرار كثيرة بالدول العربية نتيجة ذلك منها مثلا طرد العمالة وعدم دفع مستحقاتها المالية واتهام الكثير من المشروعات بين الدول العربية لذا علينا ان نفصل السياسة عن الاقتصاد ونحذر حذر دول اوروبيا التي امكنتها الحفاظ على علاقاتها الاقتصادية دون اي اعتبار لخلافاتها السياسية.





المصدر: الأهرام - رام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٣/٢٥

## في ندوة بجامعة حلوان المطالبة بالإسراع في استكمال منطقة التجارة الحرة العربية

كتبت: صفاء جمال الدين

طالبت ندوة منطقة التجارة الحرة العربية التي عقدت بمركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية بجامعة حلوان بالإسراع في استكمال منطقة التجارة الحرة العربية خلال ٥ سنوات بدلا من السنوات العشر المتفق عليها نظرا لضخامة حجم التجارة العربية والتي تتراوح بين ٨ و ١٠٪ من إجمالي التجارة العربية الدولية. جاء ذلك في كلمة أحمد خالد محمدى رئيس جهاز التمثيل التجارى والتي القاهم نيابة عنه المستشار التجارى أحمد ناصر نائب مدير ادارة الدول العربية وأكدت الندوة أن الإرادة السياسية العربية المشتركة تعد حجر الزاوية للتغلب على معوقات تفعيل السوق العربية المشتركة وتحويلها إلى أمر واقعى وعملى وأهمية الإرادة السياسية فى إيجاد رؤية مشتركة تستند إلى عنصرين أولهما تأكيد أن التغيير فى العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية التى بدأ تنفيذها اعتبارا من يناير الماضى ١٩٩٨ لن يستتبعه بالضرورة أية انعكاسات على الأوضاع السياسية لهذه الدول وثانيهما إيجاداقتناع مؤكد لدى جميع الأطراف بأهمية الزايا الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة الناجمة عن التكامل الاقتصادى العربى.

وأشار الدكتور عمرو سلامة نائب رئيس جامعة حلوان ورئيس مجلس ادارة مركز بحوث ودراسات التجارة الخارجية إلى أهمية الاستعانة من منطقة التجارة الحرة العربية فى زيادة التجارة البينية العربية والتجارة الخارجية للمصرية مع الدول العربية وأكد ضرورة تعاون جميع الأجهزة المعنية بالتجارة الخارجية فى مصر مع لجان العمل بمنطقة التجارة الحرة العربية وأوضح أن المركز يواصل جهوده كحلقة وصل بين الأسواق المحلية والخارجية.







المصدر: الأخصبار

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ / ٧ / ١٩٩٨

د. جويلي (للاخبار)

## مناطق مشتركة للتجارة الحرة مع الكويت والبحرين لاجمارك للسلع المتبادلة مع تونس بعد ٥ سنوات

دبي - فائق عبدالرازق:

الدول العربية بهدف زيادة حجم التبادل التجاري الثنائي بصفة خاصة والتبادل التجاري البيني مع الدول العربية بصفة عامة حيث لا تتعدى حجم التجارة العربية نحو ٢٢ مليار دولار. وأضاف وزير التجارة والتموين أن هناك مجموعة كبيرة من السلع المتبادلة مع تونس سيتم إلغاء الجمارك نهائياً عليها خلال فترة زمنية مدتها ٥ سنوات مشيراً إلى نجاح تجارب إقامة المناطق العربية المشتركة للتبادل الحر في تنمية الصادرات وإنهاء نواة لإقامة السوق العربية المشتركة.

توقع خلال الأيام القادمة اتفاقيتان اقتصاديتان جديدتان مع الكويت والبحرين لإقامة مناطق مشتركة للتجارة الحرة.. يتم من خلالها تبادل السلع بدون قيود وتخفيضات جمركية تزداد سنوياً لتصل إلى الإلغاء الكامل بعد ٧ سنوات. صرح بهذا «للاخبار» الدكتور أحمد جويلي وزير التجارة والتموين. وقال أن الاتفاقيتين الجديدتين تأتيان في إطار سياسة الحكومة لتشجيع وإقامة مناطق التبادل التجاري الحر المشترك مع





المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٣/٢٧

في ندوة منطقة التجارة العربية الحرة:

## الخبراء يطالبون بإزالة معوقات التمويل والنقل لزيادة صادراتنا إلى الأسواق العربية

التأكيد على أهمية إدخال التكنولوجيا المتقدمة  
إلى الصناعة العربية لدعم قدرتها على المنافسة العالمية

التكامل العربي مع المشاركة الأوروبية، ولكن علينا ألا نتجاهل الاتجاهات العالمية المتمثلة في التكنولوجيا التي لم نستطع اللحاق بها حتى الآن فما بالنا بما سيحدث عام 2005 تحت ما يسمى بالجيل السابع للتكنولوجيا أو تكنولوجيا النانو، حيث ستصبح وحدة القياس جزءاً من المليار وليست جزءاً من السناسنتيمتر، وبناء على ذلك سوف تعاد هيكل الصناعة العالمية على أساس وحدات القياس الجديدة مع ربطها بظواهر الاستتساخ - أي الإنتاج اللانهائي - وهذا كله سوف يقلب المفاهيم في نطاق السوق والتسويق. وأشار الدكتور سعيد عبد الخالق مدير التشريعات الاقتصادية بوزارة الاقتصاد إلى أن الطلح المحلي الإجمالي العربي عام 1996 بلغ 576.1 مليار دولار وهذا الحجم يزيد قليلاً على نصف الطلح المحلي لإيطاليا. وقال إن الطلح المحلي من قطاع البترول يمثل 22٪ من الإجمالي بينما أسهمت قطاعات الإنتاج الأولى في توليد 35٪ من الطلح الإجمالي العربي المحلي عام 1996 مقابل 11٪ للصناعات التحويلية وبلغ معدل نمو الواردات العربية أعلى من معدل نمو الطلح المحلي. وأوضح أحمد ناصر المستشار التجاري بجهاز التمثيل التجاري

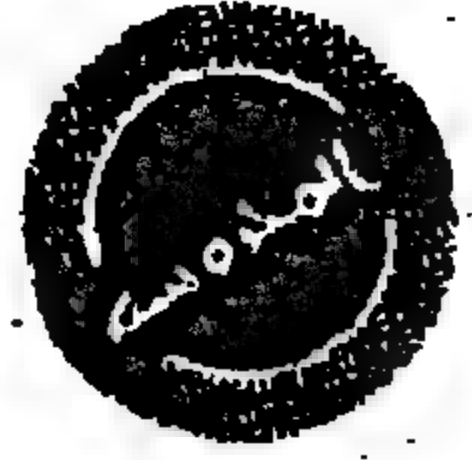
انطلاق الصادرات المصرية للأسواق العربية. وأكدت ضرورة الاهتمام بالتعرف على أدواق بعض القطاعات من الشعوب العربية إلى جانب الاهتمام بالجودة والتشطيب النهائي وعدم الغفلة في تحديد أسعار التصدير لبعض السلع. وطالبت الندوة تنفيذ إعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بإلغاء الممارسات الجمركية أو الحد منها قدر الإمكان وإلغاء إجراءات النقل والعبور والعمل على حل المشكلات المرتبطة بتمويل التجارة العربية البينية بالتعاون مع صندوق النقد العربي وتشجيع وجنب الاستثمار العربي لإنتاج السلع الموجهة للتصدير وزيادة دور المعارض والأسواق التجارية في ظل الاتفاقية بهدف زيادة القدرة التنافسية في التصدير.

وأكد الدكتور سعيد طلعت حرب مستشار وزير قطاع الأعمال العام ضرورة الاهتمام بإنتاج سلعة جيدة قادرة على المنافسة العالمية. مشيراً إلى أن الصناعة العربية لن تستطیع التقدم إلا إذا وضعت في اعتبارها القدرة التنافسية على مستوى العالم. وذكر الدكتور سامي عفيفي حاتم رئيس قسم اقتصاديات التجارة الخارجية والحكم الدولي بمنظمة «الجات» أن التحولات الآن في صانع

□ كتب - سيد عبد الرحمن: طالب الخبراء المشاركون في ندوة تطبيق منطقة التجارة العربية الحرة بإزالة جميع المعوقات التي تواجه الصادرات المصرية إلى الأسواق العربية ومن أهمها معوقات التمويل وطول الإجراءات المتعلقة بالتصدير والممارسات الجمركية والنقل والعبور بالإضافة إلى تعدد الجهات المسؤولة عن رقابة الصادرات والواردات بالموانئ. وأكد الخبراء في الندوة التي نظمها مركز بحوث التجارة الخارجية بكلية تجارة حلوان أهمية إنتاج سلعة عربية جيدة قادرة على المنافسة مشيرين إلى أهمية إدخال التكنولوجيا المتطورة في الصناعة العربية لدعم قدرة المنتجات على المنافسة العالمية.

وأوضحت الندوة أن هناك منتجات صناعية مصرية يتوقع لها أن تتحول إلى منتجات منافسة في المستقبل مثل الألومنيوم والأسمدة الأزوتية والفوسفاتية والأسمدة ومنتجات السيراميك والحراريات ومنتجات خان الخليلي والصناعات اليدوية غير التقليدية. وأشارت إلى عدد آخر من المعوقات التي تواجه صادراتنا إلى الأسواق العربية ومنها ارتفاع تكاليف خدمات النقل البحري بالموانئ المصرية عن مثيلاتها بالخارج ومشكلات التعبئة والتغليف ومنافسة بعض المنتجات الغربية في الأسواق العربية للمنتج المصري خاصة فيما يتعلق بالجودة والأسعار وعدم الاهتمام ببحوث التسويق الخارجي وقصور التدريب التصديري ووجود المعوقات الإدارية التي تحول دون





المصدر: العالم اليوم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦/٣/١٩٩٨

المصري أن أسباب معوقات الاقتصاد  
العربي تتضمن عدم اكتمال الإرادة  
السياسية المشتركة لتنفيذ هذا التعاون  
وضعف الثقة في المناهج المتكاملة  
للتعاون الاقتصادي وعدم وضوح  
القدرة الاستراتيجية للتعاون  
الاقتصادي ووجود الاختلافات  
القائمة بين الأنظمة الاقتصادية  
والاجتماعية في الدول العربية  
بالإضافة إلى القصور الواضح في  
اتخاذ موقف جماعي موحد معقول  
تجاه التكتلات الاقتصادية العالمية  
وعدم توافق الصيغة الجماعية لهذا  
التكامل. وأشارت الندوة إلى أن أكثر  
الدول تصديرا للدول العربية هي  
لبنان حيث بلغت صادراتها 4.744  
مليار دولار عام 1995 بينما تعد ليبيا  
هي أكثر الدول العربية تصديرا للدول  
الأوروبية حيث بلغت صادراتها  
8.981 مليار دولار عام 1995 وتعد  
الجزائر هي أكثر الدول العربية  
تصديرًا لأمريكا حيث بلغت 2.120  
مليار دولار في عام 1995 ونأتي  
الإمارات كأكثر الدول العربية تصديرا  
للدول الأفريقية غير العربية حيث  
بلغت صادراتها 1599 مليون دولار  
عام 1995. وصادراتها 14955  
مليون دولار للدول الآسيوية غير  
العربية. ومن هذا يتضح أن قدرة كل  
من الإمارات العربية المتحدة والجزائر  
وايبيريا على الوصول إلى الأسواق  
الخارجية أكبر من قدرة باقي الدول  
العربية على تحقيق ذلك.  
وأوضحت أنه بالنسبة لمصر فإن  
أكثر صادراتها تتجه إلى أوروبا حيث  
بلغت 1.825 مليار دولار عام  
1995.











المصدر : الأهرام العربى

التاريخ : ٢٨ / ٢ / ١٩٩٨

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لكن ملامحها بدأت تتضح داعياً إلى توفير الدراسات والمعلومات حول الاقتصاديات العربية ونشر الوعي والمعرفة الاقتصادية.

واعتبر سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال

المصريين أن «الأهرام العربى» ملأت فراغاً كبيراً كان ينقص الصحافة المصرية والعربية وطالب بمساحة أكبر للقضايا الاقتصادية وتبسيط المزيد من الأضواء على القطاع الخاص لترسيخ ثقافة مفادها أن هذا القطاع هو أحد مكونات النسيج الاجتماعى العربى وغير منفصل عن الواقع.

أما رجل الأعمال الدكتور هانى رزق فيشير إلى أن «الأهرام العربى» غطت مساحة إعلامية لم تكن

الأهرام قد غطتها فى إصداراتها الصحفية بعد أن غطت جميع الاهتمامات الأخرى، وهو يدعو أيضاً إلى زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص والعمل على تنميته وتسويقه.

### طبعة واحدة

ويضيف الدكتور حلمى سلام رئيس الاتحاد الدولى لمنظمات التدريب والتنمية بعداً مهماً بتحفظه

على وجود طبعة خليجية لـ «الأهرام العربى» تختلف أحياناً عن الطبعة المصرية مشيراً إلى أن ذلك يمنع المصريين من الاطلاع على أخبار خليجية مهمة فى الاقتصاد والفن والرياضة.

ويشير سلام أيضاً إلى قلة صفحات «سوق ومال» ويقول إنها محدودة جداً مقارنة بأهمية النشاط الاقتصادى وحجم التنمية الاقتصادية العربية، إضافة إلى تجاهل التدريب والإدارة رغم أنها أحد الأنشطة الاقتصادية المهمة.

### نصف طريق

أما الدكتور يوسف صايغ أستاذ الاقتصاد بالجامعة الأمريكية فى بيروت فيرى أن متوسط دخل العربى السنوى يقدر بألفى دولار، وهو ما يضعهم فى منتصف شريحة الدول النامية مشيراً إلى أن الأهرام العربى يجب أن تلعب دوراً كبيراً فى معالجة الأخطاء العربية، وحث السياسيين على الإسراع فى إنشاء السوق العربية المشتركة حتى تنهى سياسة «التبوير الذاتى» وتلمس الأعذار.

### الحكم الآن

ويقول الاقتصادى اللبنانى غازى ناصر إن «الأهرام العربى» فى عيد ميلادها الأول مثل المولود الصغير يحبو خطواته الأولى نحو العالم، لكن بعد ذلك يبدأ الحساب ويشير إلى أن بعض الموضوعات تحتاج إلى جهد أكثر، إضافة إلى عدم ثبات مستوى بعض الصحفيين. ويرى بدران كامل رئيس جمعية رجال الأعمال المصرية - اللبنانية أن الأداء السياسى للمجلة كان فعالاً، واهتمت بالعمل العربى المشترك فى حين أن الاقتصاد ركز كثيراً على صناعة السيارات وأهمل باقى المجالات الاقتصادية، ويدعو إلى تحويل المجلات إلى منبر لرجال الأعمال للتعبير عن آرائهم ومشاريعهم إضافة إلى توزيع الاهتمامات بالعدل بين الأسواق العربية.

أما الدكتور أسامة خليفة مستشار شركة بكتل العالمية فى مصر فيرى أن أهم إنجازات «الأهرام العربى» فى عامها الأول، تبنى الجوانب الشخصية للدول العربية كل على حدة، ويشير إلى أهمية تبنى هذا الطرح وعدم الإشارة إلى العرب ككتلة واحدة دون الالتفات إلى الملامح الخاصة الاقتصادية والثقافية والفنية لكل دولة على حدة، مؤكداً أن هذا التنوع عامل جذب قوى للاستثمار والسياحة وغيرها من الأنشطة المهمة.

### السوق المشتركة

ويدعو كمال سنان رئيس الإدارة الاقتصادية بجامعة الدول العربية «الأهرام العربى» إلى تبنى قضية السوق العربية المشتركة، والقضايا الاقتصادية ذات الطابع القومى العربى، ويشير إلى أن البرنامج التنفيذى لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، تحتاج إلى دعم إعلامى، خاصة فى ظل المتغيرات الدولية نحو تحرير التجارة، وإقرار اتفاقيات الجات، وقال إن تحديات العولة ستترتب على الإعلام الاقتصادى دوراً كبيراً يجب أن يلعبه.

وطالب حسن شاش أمين عام جمعية رجال الأعمال المصرية اللبنانية بالخصوص فى أعماق رجال الأعمال وطرح قضاياهم بأمانة مشيراً إلى أنهم قاطرة التنمية فى العالم العربى مشيراً إلى أن مشروعات القطاع الخاص فى مصر تمثل ٦٥٪ من الخطة الاستثمارية لعام ١٩٩٩/٩٨.





المصدر: الأهرام العربي

التاريخ: ٢٨/٣/١٩٩٨

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كما دعا إلى الاهتمام برجال الأعمال والاقتصاد اللبناني لنشر الوعي بين رجال الأعمال العرب عما يجري في غير بلدانهم وقال إن هذا تحد جديد لـ «الأهرام العربي» التي ستطبع قريباً في بيروت.

ويرى رجل الأعمال هاني توفيق أن الأهرام العربي جسر للتواصل بين مصر والبلاد العربية، وبناء على هذا التصور، فقد دعا إلى إلقاء الضوء على فرص الاستثمار في الأسواق العربية، والتعريف بالشركات الراغبة في شركاء جدد، مشيراً إلى أن هذا الموضوع سهل ويمكن تحقيقه عبر شبكة مراسلي المجلة.

### أسواق المال

أما عبدالله عناني رئيس مجلس إدارة شركة وساطة في الأوراق المالية فيطالب بمزيد من الاهتمام بسوق المال العربي، وقال إن أسواق المال هي الخطوة الأولى نحو السوق العربية المشتركة، التي تسعى إليها القيادة السياسية المصرية.

ويرى د. عصام خليفة مدير عام إحدى شركات صناديق الاستثمار أن المستثمرين يحتاجون إلى معلومات تفصيلية عن مضاعف القيمة الدفترية، ومضاعف الربحية، والقيمة السوقية للشركات المصدرة للأوراق، واتجاه تحرك أسعار الأسهم وغيرها

من القضايا المتعلقة بأسواق المال، داعياً إلى تغطية هذا النشاط الذي يربط الأسواق العربية.

ويشيد نعمان حكيم مدير استثمار بإحدى شركات إدارة المحافظ المالية بإخراج وشكل «الأهرام العربي» ويقول إنها في جاذبيتها تذكره بمجلة «التايم» الأمريكية داعياً إلى نشر بيانات ومعلومات عن البورصات والأسواق العربية لتقريب المسافات بين المستثمرين العرب.

ويدعو عيسى فتحي العضو المنتدب لإحدى شركات الوساطة في الأوراق المالية إلى التركيز على الأخبار السياسية - الاقتصادية ومنحها مساحة أكبر، إضافة إلى الاهتمام بالبورصات العربية، وإلقاء الضوء على مزايا الاستثمار في كل

بورصة على حدة.

### أربعة أسباب

وأخيراً يؤكد رجل الأعمال شفيق جبر تميز مجلة «الأهرام العربي» لأربعة أسباب أولها أنها تبرز بين الموضوعات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهي خلطة كان القارئ العربي يبحث عنها، وثانيها أنها متفردة في نوعيتها عن باقي الصحافة العربية، وثالثها التيوب والإخراج الفني والطباعة الفاخرة، أما آخر الأسباب فهي الجيل الجديد الذي يقود المجلة ويحررها مما يعطي الأمل في التجديد الدائم والتطور داعياً إلى الاهتمام بشكل أكبر بالموضوعات الاقتصادية وأن تعكس الرأي والرأي الآخر ■







المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٨/٤/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

7

تمهيدا لاجتماعهم لشهر القادم

## البلاغ وزراء الاقتصاد بالبرنامج التنفيذي للتطبيق احكام السوق العربية المشتركة

تلقى طاهر البشري وزير الدولة للتخطيط والتعاون الدولي ووزراء الاقتصاد في كل من سوريا ولبنان والعراق والاردن واليمن وموريتانيا الدول الاعضاء في اتفاقية السوق العربية المشتركة مع الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشروع البرنامج التنفيذي لاستئناف التطبيق الكامل لاحكام السوق العربية المشتركة بين الدول اطراف في الاتفاقية.

وصرح حسن ابراهيم الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية بان ارسال البرنامج لوزراء المعنيين يأتي تمهيدا للاجتماع الوزاري الذي يعقده المجلس بالقاهرة قبل نهاية مايو القادم للنظر في المشروع واتخاذ القرارات المناسبة وذلك تنفيذا لقرار الدورة السادسة والستين للمجلس في ديسمبر الماضي بالقاهرة تحت عنوان "تفعيل السوق العربية المشتركة، مع مراعاة القواعد الاخرى المنظمة لتحرير التجارة المزمرة للدول الاعضاء".

وقال ان البرنامج التنفيذي يتضمن آليات انتساب الدول العربية الاخرى غير المنضمة للاتفاقية الراضية في الانتساب الى السوق وفقا لاهداف كل دولة معينة واوضاعها وظروفها واحتياجاتها والمصالح المشتركة لكل منها مع الدول اطراف في السوق.

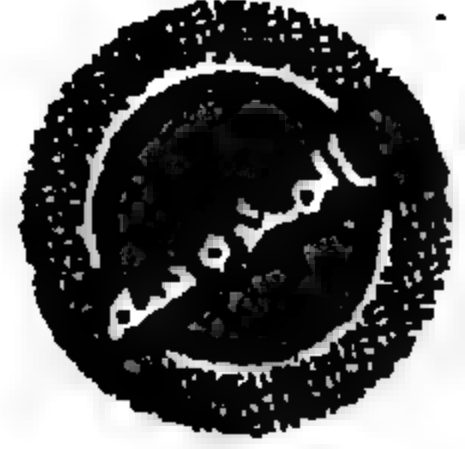
واشار الى ان البرنامج يتضمن كذلك الاسس النظامية للبرنامج التنفيذي واهداف وطبيعة البرنامج التنفيذي وقواعد وآليات البرنامج والتي تشمل نفاذ البرنامج وآليات التنفيذ وتطبيق المعاملة الوطنية وقواعد المنشأ والاستثناءات من تطبيق البرنامج والسلع المحظور استيرادها والمعاملة الخاصة للدول اطراف الاقل نموا والآلية الانتساب والمنافسة المعادلة واجراءات الوقاية والجوانب الجمركية والعلاقة مع المنظمة العالمية للتجارة (الجات).

وقال حسن ابراهيم ان احياء السوق العربية المشتركة المصغرة القائمة في نطاق المجلس هو احد التهدييات الحقيقية التي تواجهنا الان لجعلها صالحة لان تكون نواة ونقطة انطلاق للسوق الموسعة التي يدعو اليها الان قادة الامة العربية ويقنأى بها مفكروها وتطلع اليها شعوبها واوضح ان الاسراع بتنفيذها بين الدول السبع اطراف في اتفاقية السوق المصغرة لا يتعارض مع اتفاقية انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى المنبثقة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع للجامعة العربية والتي تنفذ على مدى عشر سنوات تبدأ من العام الحالي ولكن تتكامل معها لتصب في النهاية في الهدف المنشود.

ومن ناحية اخرى اشار طاهر البشري الى اهتمام الرئيس حسني مبارك باقامة مثل هذه التكتلات من الاقطار العربية التي تجمعها وحدة الهدف والصلحة والمصير وتأكيد على ان اقامة السوق العربية المشتركة ضرورة حياة وبقاء وليس رفاهية او ترفا.

وقال انه اصبح من الامة بمكان العمل على تحقيق التفاهل العربي المشترك بكل الوسائل والادوات الممكنة ومنها على سبيل المثال لا الحصر دور مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وما انجزه من اتفاقية السوق العربية المشتركة واتفاقية تجنب الازدواج الضريبي وكذلك دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي التابع للجامعة العربية وما قدمه من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية واتفاقية انشاء منطقة تجارة حرة عربية كبرى بدأت في اول يناير الماضي بالاضافة الى ما يتم التوصل اليه من اتفاقيات ثنائية في مختلف المجالات بين الدول العربية واتفاقيات اخرى متعددة اطراف لانشاء مناطق حرة كما لا يمكن اهمال دور الاستثمار المباشر بين البلدان العربية في تحقيق التكامل العربي.





المصدر: الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٤/٨

□ مع التحرك لإزالة جميع المعوقات:

## منطقة التجارة العربية الحرة.. وبداية

### لمواجهة التحديات الدولية

الثانية بنسبة ٢٠٪ وإذا بدأت السنة الثالثة ستخفض بنسبة ٣٠٪ وهكذا لباقي السنوات .

وهذه وسيلة لحث الدول غير الملتزمة على تنفيذ تعهداتها والتزامها تجاه الاعضاء الآخرين في منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى . وفي هذا الاطار تسلمت جامعة الدول العربية هياكل ١١ دولة عربية ولم تتسلم هياكل التعريفات لسبع دول وهي الامارات وسوريا والصومال وفلسطين والكويت وليبيا واليمن .

وتعتبر القيود غير الجمركية من أكثر العقبات تعقيدا أمام تحرير السلع العربية وتتميز عن غيرها بعدم الشفافية والوضوح من حيث اهدافها واجراءات تطبيقها فهي تصدر في شكل قوانين وتشريعات واجراءات وتصاريح واحيانا تكون في شكل اجراءات تعاملية غير مكتوبة مثل اجراءات التأخير على المنافذ الجمركية

وقد شملت قوائم السلع الخاضعة للقيود غير الجمركية لعشر دول عربية فقط ما يزيد على ٦٠٠ سلعة ومجموعة سلعية تخضع لواحد أو أكثر من مختلف القيود غير الجمركية مما يعيق تنفيذ ما تلتزم به الدول العربية من تحرير التبادل التجاري فيما بينها .

وبالرغم من صعوبة التعامل مع مثل هذا الحجم من القيود غير الجمركية إلا أن افصاح الدول العربية عنها وطرح لوضعها بكل صراحة يعتبر ظاهرة صحية الأمر الذي سيساعد على إيجاد الحلول الممكنة التطبيق لتصفية هذه القيود قبل استكمال بناء منطقة التجارة الحرة العربية .

وهناك دول لم تنضم بعد إلى اتفاقية تيسير وتعمية التبادل التجاري وبالتالي لم تشترك في اتفاقية منطقة التجارة الحرة وهي جمهورية جيبوتي وجزر القمر الإتحادية وموريتانيا والجزائر . ويأتي التوجه العربي تجاه دور فعال للبرلمانات العربية لمساندة العمل

تشهد الدوائر الاقتصادية العربية خالبا تحركا مكثفا من أجل إزالة جميع العراقيل التي تحول دون إقامة منطقة التجارة الحرة العربية التي تعتبر العامل الأساسي لمواجهة التحديات والتغيرات العالمية المتسارعة لتحقيق الهدف وهو إقامة السوق العربية المشتركة التي نأدى بها الرئيس حسنى مبارك ونعا إلى صحة تعيد للعرب دورهم بعد أن ثبت

حجم التجارة العربية لسنوات طويلة عند ٨٪ من حجم التجارة الدولية والعالم العربي البالغ تعدادة ٢٤٠ مليون نسمة يمتلك ١٠٪ من بتحول العالم تعنى فى رأى المتخصصين طاقة خلاقة يمكن استغلالها بالتلاحم والتكاتف لانشاء هذه السوق وذلك بإقامة منطقة التجارة الحرة التى بدأت أولى خطواتها فى يناير الماضى .

ويقول المصادر الاقتصادية أن هناك ثلاث مجموعات الأولى تضم الدول التى عبرت بشكل واضح عن بدء اجراءاتها التنفيذية بتطبيق المرحلة الأولى واخذت على عاتقها تحرير الشريحة الأولى ١٠٪ دون انتظار وهي الاردن وتونس والكويت وليبيا والمغرب . والمجموعة الثانية التى عبرت عن استعدادها للتطبيق ولكن لم

تتمكن بعد من استكمال اجراءات التنفيذ وهي الامارات والبحرين والسعودية والسودان ولبنان ومصر . والمجموعة الثالثة التى لم تبلغ بالتزامها بتاريخ محدد لتنفيذ المرحلة الأولى بالتخفيض الجمركى وتشمل سوريا والعراق وسلطنة عمان وفلسطين وقطر واليمن .

وقد اقرت لجنة الشئون الجمركية بجامعة الدول العربية تبني مبدأ المعاملة بالمثل عند نهاية تطبيق المرحلة الأولى من منطقة التجارة الحرة بحيث تلتزم الدول العربية بالتنفيذ دون تأخير والدول التى تتأخر بالاتزام فى السنة الأولى ستطبق التخفيضات فى السنة

ديناميكية فى الاستثمار والانتاج وبالتالي لا نقيس مكاسبها التجارية فقط للحكم على نجاحاتها وانما ننظر الى آثارها على توسيع مجالات الاستثمار والانتاج والتطوير التكنولوجى وما يترتب على ذلك من إيجاد فرص جديدة للاستثمار والعمل ورفع مستوى المعيشة للمواطن العربى وتوفير فرص العمل الكريم له . وهذا الهدف تتلاقى عنده المصالح الاقتصادية العربية القطرية والقومية والبرنامج التنفيذى هو الآلية لتحقيق ذلك من خلال إقامة منطقة التجارة الحرة العربية فقيام السوق العربية المشتركة هو أهم الخيارات العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية .







المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٤/١٢

## «السينيلوكس».. والسوق العربية المشتركة

### د. لويس حبيقة

استاذ بالجامعة الأمريكية - بيروت

بلجيكا وزاغيا وهولندا صناعات واستثمر لزعماء الوحدة. وهكذا تراكمت زيادة التبادل التجاري بين البلدين مع تقارب في الهيكليات الاقتصادية للدولتين. وهذا الواقع يؤكد أن نجاح أي تعاون اقتصادي لا يعتمد بالضرورة على تكامل الشركاء بل على استثمار كل الجهود في اتجاه البرنامج المشترك. إن الانضمام إلى اتفاقية «الجات» يطرح موضوع التنسيق الاقتصادي الفعلي والعمل على كل الدول العربية لأن المصلحة الاقتصادية تقتضي بذلك، بل تفرض عليها العمل في هذا الاتجاه. في الاقتصاد، إن التجارب العالمية تدل على أن في الاتحاد قوة. إن نجاح عمليات التنسيق يعتمد على اقتناع الفرقاء بها وعلى العمل للخير على تنفيذها بدقة لما فيه مصلحة الجميع. إن تبادل المعلومات الاقتصادية بين الدول للجارية ومناقشتها والتجارب بشأن السياسات الاقتصادية المعتمدة يبقى الحد الأدنى للقبول به في عالم التكتلات الاقتصادية المعاصرة والذي لابد أن يكون مقبدا لكل الدول العربية.

ثانياً: استفاد الطرفان الرئيسيان من الوحدة الجمركية. من هنا ضرورة الدخول في اتفاقيات صحيحة تقوى الاقتصادات الوطنية وتفتح الأسواق على بعضها البعض وتعزز التبادل التجاري. من هنا ضرورة فتح الأسواق العربية على بعضها البعض بما بالسلع والخدمات وروس الأموال وانتهاء بالأشخاص واليد العاملة. إن الأسواق الدولية تفتح أبوابها للمنتجات العربية وللمواطنين العرب أكثر من انفتاح الدول العربية لهما. إن استمرار هذا الواقع لابد أن يضر بتنافسية للتجارات العربية في الأسواق العالمية وبالتالي يضر بالنمو الاقتصادي في كل الدول العربية. فنجاح أية

وحدة يعتمد على بذل تضحيات كبيرة من قبل الشركاء لابد أن تؤدي إلى نجاحها وإلى استفادة الفرقاء منها.

ثالثاً: ليس للفرقات في مستويات الأجور الأهمية التي يعطيها الباحثون الاقتصاديون لنجاح أية وحدة جمركية. فلا شيء يمنع من ناحية البدء من أن تتم السوق العربية المشتركة أو الوحدة الجمركية العربية بين دول الخليج العربي حيث الأجور مرتفعة وبقية الدول العربية حيث تنخفض الأجور دون المستويات العالمية المعروفة. إن فتح الأسواق على بعضها البعض يساهم في تحسين الأجور في كل الدول بعد أن يزدهر التبادل التجاري والمالي ويسهل انتقال اليد العاملة وروس الأموال.

رابعاً: لا يمكن لاتفاقيات التعمير الاقتصادي مهما كانت كاملة أن تكفل سلفاً حل كل المشكلات المتوقعة والمفاجئة. لذلك من الأفضل مضاعفة اتفاقيات قطاعية تساهم في نجاح الإنتاج ورفع الانتاجية وحل المشاكل القطاعية. إن الكلام عن التنسيق الاقتصادي هو سهل ولكن وضعه موضع التنفيذ ليس سهلاً بل يتطلب إرادة قوية وإقناعاً ومعرفة

معاملة وتجربة السينيلوكس Benelux كانت نواة التجربة الأوروبية - الغربية للعتيرة ناجحة حتى الآن، فالتفافية الوحدة الجمركية بين بلجيكا وهولندا والوكسمبورج وقعت في لندن في ٥ سبتمبر ١٩٤٤ ونفذت بدءاً من أول سنة ١٩٤٨ وكانت الركيزة الرئيسية للسوق الأوروبية المشتركة. وتقتضي اتفاقية السينيلوكس بإلغاء كل التعريفات الجمركية الداخلية ووضع تعريف واحد تجاه السلع الأجنبية المستوردة. ولكن الصعوبة الحقيقية كانت تكمن في إلغاء الحواجز الكمية في وجه التجارة الداخلية والذي لم يحصل إلا بعد توقيع اتفاقية ثانية في ١٤ أكتوبر ١٩٤٩. وهكذا أصبحت السلع الصناعية تنتقل بكل حرية داخل الدول الثلاث. أما السلع الزراعية فبقيت خاضعة لبعض الإجراءات الجماعية. ولم تصبح الوحدة الجمركية قائمة فعلاً إلا بدءاً من ٨ يوليو ١٩٥٤ أي مع إعطاء حرية التنقل لروس الأموال. والسؤال المطروح اليوم هو لماذا لا تنجح كل الدول العربية أو بعضها في تحقيق ما فعلته بعض الدول الأوروبية منذ أكثر من خمسين سنة بالرغم من اقتناع الجميع بضرورتها في زمن التكتلات الاقتصادية الكبيرة؟ فهل هي الظروف الداخلية أم الدولية أم الاثنين معاً؟

والواقع أن صعوبات تحقيق الوحدة الجمركية المذكورة كانت كبيرة، لئلا أن مستوى الأجور في هولندا كان أعلى بحوالي ٤٠٪ من مستواه في بلجيكا. ولم تمض سنوات قليلة على تحقيق الوحدة حتى تعادلت الأجور الحقيقية وزاد التبادل التجاري بين الشركاء الثلاثة مما جعل الوحدة مربحة جداً للجميع. واستفادت الدول المجاورة أيضاً من ازدهار السينيلوكس. إذ زاد مستوى التبادل التجاري بينه وبين الدول الأوروبية الغربية والبعيدة. وإذا اعتبرت تجربة السينيلوكس ناجحة جداً، فلم تكن من دون تضحيات وصعوبات تحملها شعوب ومؤسسات الدول المعنية. فكان هناك دمج لبعض المؤسسات وإقفال لأخرى كالمؤسسات الحرفية الصغيرة التي تصنع الأحذية في بلجيكا.

ويذهب حوالي ٧٣٪ من الصادرات العربية إلى الدول الصناعية الغربية الأعضاء في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD. وتشكل الصادرات النفطية حوالي ٦٨٪ من المجموع، تليها الألبسة والمجوهرات والمواد الغذائية. ويبدل الواقع الاقتصادي العربي على ضرورة اعتماد الدول العربية على سياسات مشتركة جديدة تصب في مصلحة الجميع. إن شمولية الأسواق العالمية وقوة التكتلات الاقتصادية الإقليمية تفرضان على الدول العربية التنسيق الفعلي والجدي فيما بينها. فما هي الدروس التي يمكن اقتباسها من التجربة الناجحة المذكورة والتي تصلح لبناء السوق العربية المشتركة التي طال انتظارها؟ أولاً: اعتنقت الوحدة الجمركية في الأصل على تكامل الواقع البلجيكي للتفوق صناعياً والهولندي للتفوق زراعياً. رساهمت الوحدة في تشيبت تشابه الاقتصاديين إذ تطورت

كلمة بالمشاكل الاقتصادية الداخلية وحجمها وكيفية معالجتها. إن مجمل الأخطاء التي

تحصل من جراء تنفيذ اتفاقيات التنسيق الاقتصادي تعود إلى معرفة كافية بالعلوم الاقتصادية النظرية والتطبيقية. وإذا نظرنا إلى السوق الأوروبية أو إلى مجموعة الدول السبع، فسنرى الجهد الكبير المبذول من قبل المسؤولين والاختصاصيين ومن قبل المؤسسات في سبيل تحسين آلية تنفيذ الاتفاقيات التي تبقى غير خالية من الأخطاء ومن سوء التقدير. إن معرفة صعوبة التنفيذ ومحاولة معالجتها مما أمر ضروري لتفادي الأخطاء ولتقوية الفوائد من التنسيق المطلوب.

وإذا كانت دول السينيلوكس قد نجحت في تحقيق وحدتها الجمركية منذ أكثر من خمسين سنة، فمن الجدي لنا أن نحققها في الدول العربية قبل نهاية هذا القرن أي قبل أن تقوم بقية دول العالم بذلك. فدول أمريكا اللاتينية توسع للوكسمبورج Mercosur. دول أمريكا الشمالية توسع منطقتها الحرة NAFTA جنوباً تجاه شيلي وغيرها ودول آسيا توسع أسواقها فيما بينها ASEAN ومع دول المحيط الهادئ غير الـ APEC. أما أفريقيا فهي قائمة حتماً على وحدتها الاقتصادية والتجارية لتلحق تلك لشعرا. وحدها أفريقيا والدول العربية صاعدة في تشرنمها الاقتصادي الذي سيقودها عن القطار الاتماني الدولي السريع. فمن الضروري الاستفادة بسرعة من التجارب الأخرى ووضع استراتيجية اقتصادية عربية راقية مبنية على التعاون والتنسيق لما فيه مصلحة للشعوب العربية.







المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٤/٢٠

في أكبر تجمع اقتصادي للتعاونيات العربية الخميس المقبل بالقاهرة:

## تأكيد دور الحركة التعاونية في إقامة السوق العربية وتنفيذ مشروعات مشتركة

تستضيف مدينتا القاهرة والأقصر من الخميس المقبل أكبر تجمع اقتصادي عربي لمناقشة قضية التعاونيات والعمل الاقتصادي العربي المشترك حيث يبدأ المؤتمر التعاوني العربي أولى جلساته بالقاعة الكبرى لجامعة الدول العربية ويرأسه الدكتور أحمد عبد الظاهر الأمين العام للاتحاد التعاوني العربي، ويتحدث في الجلسة الافتتاحية كل من الدكتور خالد يونس مدير عام الاتحاد، والدكتور أحمد عبد الظاهر، وعدد من الوزراء المهتمين بالحركة التعاونية، كما يتحدث كل من الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام لجامعة الدول العربية، ويحضر المؤتمر ممثلو التعاونيات المشاركون في الاتحاد. وسيناقش المؤتمر عددا من القضايا أهمها السوق العربية المشتركة والتكامل التعاوني العربي.

وصرح الدكتور أحمد عبد الظاهر بأن المؤتمر سيناقش ورقة عمل رئيسية أعدها فريق عمل يضم ٨ من خبراء الاقتصاد التعاوني وتركز على عدد من القضايا أهمها المتغيرات الاقتصادية والسياسية والدولية وانعكاساتها على الوطن العربي بصفة عامة وعلى القطاع التعاوني بصفة خاصة، ودور التعاونيات في تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، والوصول إلى قصور استراتيجي لمستقبل التعاونيات في ظل العمل العربي المشترك، إعداد مقترحات ونماذج لعدد من المشروعات التعاونية الناجحة وبحث الاستفادة منها في المجال التطبيقي للتعاوني العربي وصولاً إلى التكامل بين الحركة التعاونية في المنطقة العربية مع التركيز على إزالة المعوقات التي تحول دون انتقال السلع التعاونية بين أقطار الاتحاد وإعطائها ميزة نسبية تتفوق بها على باقي السلع من الإنتاج المماثل.

وأضاف أنه تم توزيع العمل خلال إعداد الورقة على أعضاء الفريق بحيث اشترك أكثر من عضو في كل محور من محاور الورقة، بالإضافة إلى اجتهادات كل عضو على حدة، أكدت الورقة أنه لتعظيم دور التعاونيات في العمل الاقتصادي العربي المشترك لابد من إيجاد روابط الثقة المتبادلة بين الحكومات والتعاونيات والوصول إلى

### ■ إعلان تأسيس منظمة

### تمويلية عربية تعتمد على

### مدخرات التعاونيين

### والمعونات والمنح

متابعة

عبد الوهاب حامد

محمد العجروني

علاقات قوية بين المنظمات التعاونية العربية ومؤسسات العمل العربي المشترك وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من موانئ العمل العربي وخاصة إعلان قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وتفعيل وتنشيط العلاقة مع الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، ونشر وتعميق مفاهيم وفلسفة التعاون والاهتمام بالتعليم والتدريب التعاوني، وتوحيد الجهود التنظيمية التعاونية وتأسيس تنظيم اقتصادي تعاوني عربي يرتبط بمنظمات اقتصادية تعاونية قطرية، ودراسة امكانيات تأسيس منظمة تمويلية عربية من خلال المدخرات التعاونية المتاحة والمعونات المختلفة والمنح المتعددة.

كما تطالب الورقة - كما يقول الدكتور خالد يونس - بإعادة النظر في الشكل الحالي للمنظمة التعاونية وذلك بإيجاد إطار عام لحجم اقتصادي يحقق أهداف النشاط التعاوني وتدعيم مكانة التعاونيات في مجال الإنتاج والتسويق، وضرورة توفير المناخ الملائم لذلك، بالإضافة إلى ضرورة وضع برامج لتثيف التعاونيات مع المتغيرات الجديدة وخاصة سياسات الإصلاح والتحرير الاقتصادي وتشجيع قيام المشروعات العربية المشتركة والتجارة التعاونية البيئية العربية المباشرة، وأخيراً العمل على إيجاد إطار تشريعي تعاوني عربي متكامل من خلال وضع نموذج استرشادي لقانون التعاون يحقق الأسس الموضوعية لعمليات التنسيق والتكامل. وحول التبادل التجاري بين الدول

العربية يقول الدكتور خالد يونس أن معدل التجارة البيئية العربية ارتفع من ٦.٦٪ عام ١٩٨٠ إلى ٩.٥٪ عام ١٩٩٠ ثم تراجع إلى ٩.٢٪ عام ١٩٩٥. وبالنسبة للصادرات البيئية فلقد بلغت نحو ٥٪ من إجمالي الصادرات ثم ارتفعت إلى ١٠٪، ثم انخفضت إلى ٩.٥٪ لنفس الفترات الزمنية. أما الواردات البيئية فلقد تراوحت بين ٩.٨٪ وبينما شكل النفط ٦٠٪ من هيكل التجارة العربية البيئية والسلع الصناعية ٢٩٪ والغذائية ١١٪ ومن هذه الأرقام يتضح الفارق الضخم بين التجارة العربية البيئية وبين التجارة العربية مع العالم الخارجي. أما الاستثمارات البيئية العربية فلقد بلغت ٤٨٣ مليون دولار عام ١٩٩٢، ثم انخفضت إلى ٣٠٨ ملايين دولار عام ١٩٩٣، بينما بلغت الاستثمارات العربية مع العالم الخارجي ٨٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٧.

وحول السوق العربية المشتركة قال أنها مرت بمراحل ازدهار (السبعينات) ثم مراحل انكسار (الثمانينات حتى منتصف التسعينات) حيث بلغ حجم التجارة ذروته عام ١٩٧٥ (١٣٢٥ مليون دولار) ثم تدهور تدهورا شديدا حيث كان ذلك نتيجة حتمية لربط الاقتصاد بالسياسة وانعكاس الخلافات العربية الطارئة على مسيرة الوحدة الاقتصادية العربية انعكاسا مباشرا وحتى نهاية السبعينات بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة التي تم حصرها نحو ٢٩٤ مشروعا بلغت رؤوس أموالها حوالي ٢٤ بليون دولار وبلغ عدد العمالة العربية البيئية نحو أربعة ملايين عامل. ولكن رغم ذلك ظل التعاون الاقتصادي العربي هامشيا بل وازداد اندماج الاقتصادات العربية القطرية في الاقتصاد العالمي.

وتشير البيانات المتاحة لواقع الاقتصاد العربي إلى أن حجم الفجوة الغذائية ٢٣ مليار دولار سنوياً، بينما توجد قاعدة سكانية ٢٥٠ مليون نسمة وأراض صالحة للزراعة ٢٠٠ مليون هكتار يستغل منها ٢٧٪ فقط وبينما بلغ الإنتاج النقطة ٢٥٪ من الإنتاج العالمي والاحتياطي ٦٠٪ والإيرادات النقطة ٩٥ مليار دولار سنوياً نجد أن حجم الديون العربية ١٧٠ مليار دولار وحجم الاستثمارات العربية خارج حدود الوطن العربي ٨٥٠ مليار دولار.

وهنا يتضح أن الاقتصاد العربي - في مجمله - اقتصاد واعد. يبقى تفعيل العمل الاقتصادي المشترك والمواثيق والمؤسسات هو الأسلوب الوحيد لتحقيق أهداف ربط الاقتصادات العربية في مرحلة تتسم بالتكتلات الاقتصادية والإقليمية والمالية والدولية.





المصدر: الأهرام - رام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ / ٤ / ١٩٩٨

لزيادة معدلات التجارة البينية:

## المطالبة بتعديل قوانين المناطق الحرة العربية

كتب - محمد عبد الرشيد:

طالب مسئول عربى بضرورة تعديل القوانين المنظمة لعمل المناطق الحرة فى البلاد العربية بما يؤدى إلى فتح المزيد من الأسواق أمام منتجات هذه المناطق وزيادة معدلات التجارة البينية العربية وزيادة قدرة هذه المنتجات على المنافسة.

وقال د. إلياس غنطوس الأمين العام المساعد للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية أن التجارة البينية بين الأقطار العربية يمكن أن تزداد من خلال المشروعات المشتركة ومن خلال تحرير التجارة فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية والتي بدأ تنفيذها أول يناير الماضى مع دعم دور القطاع الخاص فى هذا المجال. وأضاف أن القوانين المنظمة لعمل المناطق الحرة فى البلاد العربية والمعمول بها حالياً لا تتفق مع ما يتم المطالبة به، وبإجراء مراجعة لهذه القوانين نلاحظ أنه فى حال إدخال المنتجات المصنعة فى المناطق الحرة إلى السوق المحلية تعامل معاملة المستورد من الخارج إلا فى حال أشكلها على مكون محلي فى حين تتم المطالبة بالإعفاء الكامل لهذه السلع من الرسوم الجمركية فى حال استيفائها لشروط شهادة المنشأ العربية عند تطبيق البرنامج التنفيذى.

وطالب بالسعى للتوصل إلى وضع نظام إطار البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة يلحظ خصوصية السلع المنتجة فى المناطق الحرة ويحدد كيفية معاملتها لدى دخولها منطقة التجارة العربية وذلك بإيلائها ميزة تفضيلية على السلع الأجنبية بالكامل والمنتجات خارج دخول منتجات التجارة الحرة العربية الكبرى مع شن قوانين تنظم دخول منتجات هذه المناطق إلى المنطقة الحرة العربية دون الإضرار بمنتجات المنشآت القائمة فى خارجها وقد يكون ذلك باعتماد قانون موحد مشابه لمعاملة منتجات المناطق الحرة لدى دخولها إلى القطر التى هى فيه مع اعتماده من كافة البلدان العربية.







المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٨/٤/١٦ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## مؤتمر التعاونيات العربية بالأقصر يؤكد: مساندة جهود مبارك لإقامة السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة

الأقصر - من عبد الوهاب حامد:

واصل مؤتمر التعاونيات العربية اجتماعاته بالأقصر برئاسة مصر وبمشاركة ١٣ دولة و ٣ منظمات اقتصادية، وأكد المشاركون تأييدهم ومساندتهم للجهود التي يبذلها الرئيس حسني مبارك وأخوانه من الملوك والأمراء والرؤساء العرب بسرعة قيام السوق العربية المشتركة من خلال إعلان قيام منطقة للتجارة الحرة كضرورة لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية.

وأعلنوا أن للمنظمات التعاونية ستكون سباقة لتحقيق هذا الهدف وأحداث التكامل الإقتصادي بين قطاعاتها الإنتاجية واعطاء ميزات نسبية للسلع التي يتم إنتاجها.

وتقرر إعداد مشروع نموذج لقانون التعاون العربي وتقديمه إلى مجلس جامعة الدول العربية لقراره.

أعلن ذلك الدكتور خالد يونس مدير عام الاتحاد التعاوني العربي عقب الجلسة التي عقدت أمس برئاسة الدكتور أحمد عبد الظاهر رئيس الاتحاد العام للتعاونيات والأمين العام للاتحاد التعاوني العربي.

وأعلن السيد محمد حسن السباعي رئيس الاتحاد التعاوني الانتاجي ونائب رئيس الاتحاد التعاوني العربي أن ما يجري في العالم من متغيرات وتكتلات إقليمية ودولية يضع التعاونيات في مقدمة طرق وأمام تحديات ماثلة وأن التعاونيات مطالبة بالارتفاع إلى مستوى العصر وهي تناقش خطة عملها ونحن على مشارف قرن جديد.

وقال إننا نرحب بكل ما من شأنه تطوير التعاون المشترك مع المنظمات الاقتصادية العالمية وأن هناك اتصالات مع الاتحادات التعاونية الإيطالية التي يصل حجم مبيعاتها السنوية إلى ١١ مليار دولار لتوقيع اتفاقيات شراكة مع الاتحادات التعاونية العربية.

وأعلن السيد وصفي مباشر رئيس الاتحاد التعاوني الإسكاني المركزي وممثل مصر في مجلس إدارات الاتحاد العربي أن الاتحاد المصري قطع شوطا طويلا في التعاون مع المنظمات الدولية للإسكان وأن المؤتمر الذي يعقد حاليا مع إحدى منظمات الإسكان للحلف التعاوني الدولي قرر منح الحركة التعاونية الإسكانية المصرية منحا لا ترد وقروضا بقائدة مخفضة جدا لإقامة مشروعات سكان لأعضائها وتطبيق أحدث تكنولوجيا الإسكان، وقال أن النموذجين اللذين تقدمت بهما مصر للمؤتمر الدولي والمتضمنين إقامة مشروعات إسكانية تعاونية بأسعار مخفضة قد حظيا بتقدير المشاركين من الدول المشاركة.

وأعلن براك ناصر النون رئيس الاتحادات للتعاونية الزراعية بالكويت والأمين العام المساعد للاتحاد التعاوني العربي ترحيب بلاده بزيارة التعاون الاقتصادي والتكامل التعاوني مع مصر وأعلنت تعاونيات الثروة المائية والسمكية المصرية أن الاتحاد يتطلع إلى صيغة لاتفاقيات مع الدول العربية الشقيقة لزيادة إنتاج الأسماك وطرحه بالأسواق بأسعار تعاونية حيث أن الانتاج الحالي لا يتناسب مع ما تملكه مصر من مساحات شاسعة من البحيرات والأنهار □







المصدر: الأهرام - رام

التاريخ: ١٩٩٨/٤/٢٠

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## منطقة حرة

### تنمية «الكروش»

مع تصاعد الصحوة القومية المتعثرة، لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، شاعت المصادفة أن أشارك في حضور ندوة نظمتهها «الجمعية الاقتصادية بالكويت»، وكان المحاضر الرئيسي فيها الدكتور جاسم المناعي رئيس مجلس إدارة صندوق النقد العربي، وعنوانها «التعاون العربي في ظل التطورات الإقليمية والدولية». قال المناعي: «إن الاتفاقات المبرمة بين الدول العربية تتركز في معظمها على عملية انسحاب البضائع.. والإعفاء الجمركي.. وترتيبات إدارية وتنظيمية وقانونية دون أن يكون هناك أي اهتمام بقاعدة الإنتاج..»

وفي محاولة لترجمة أقوال «المناعي» إلى أرقام من خلال التقرير الاقتصادي العربي الموحد.. ويشترك الصندوق العربي نفسه في إصداره.. ظهرت مؤشرات تشير «الخجل» عن الإنتاج والصادرات العربية، نضعها أمام الملتقى الثاني لرجال الأعمال العرب، الذي يبدأ أعماله بالاقصر بعد غد..

فحجم الناتج القومي لجميع الدول العربية، التي يزيد عدد سكانها على ٢٥٠ مليون نسمة، يصل إلى نحو ٥٢٩ مليار دولار، وهو أقل من الناتج القومي لدولة مثل إسبانيا - ٥٥٢ مليار - التي يبلغ عدد سكانها «سدس» العرب، وكذلك هو أقل من نصف ناتج إيطاليا - ١١٢٣ مليار - التي يعادل سكانها «خمس» العرب. في الوقت نفسه، يصل معدل دخل الفرد في الدول العربية - ٢٠٩٢ دولاراً - أي «ربع» نظيره في كوريا الجنوبية (٨٨٣١ دولاراً)، وهو أقل من «عشر» نظيره في سنغافورة (٢٣٠٧٦ دولاراً).

أما الصادرات العربية - التي تبلغ قيمتها ١٤٣ مليار دولار ومعظمها من النفط - فهي تعادل ٧٣٪ فقط من صادرات دولة مثل هولندا (١٩٦ ملياراً) وعدد سكانها ١٥,٥ مليون نسمة، و٨٣٪ من صادرات هونج كونج (١٧٤ ملياراً)، وعدد سكانها أقل من ٦ ملايين نسمة، و٦٢٪ من صادرات إيطاليا (٢٣١ ملياراً) وعدد سكانها ٥٧ مليوناً، وثلاث صادرات

اليابان (٤٤٣ ملياراً) وسكانها ١٢٥ مليوناً.

وبما أن القطاع الخاص العربي قد أنيطت به مسئولية قيادة دفة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطري، ويسعى إلى قيادة «قاطرة» التكامل والتعاون على المستوى القومي، وإذا كان «كم» النمو الاقتصادي مازال يمثل نقطة البداية في تحييد مستوى «الرفاهة» الاقتصادية، فلا بد من التوقف عند «محطة الكيف» التي نوه إليها المفكر الليبرالي المصري الدكتور سعيد النجار بضرورة مراعاة عدالة التوزيع.. وتحسين الموارد البشرية والنظام السياسي السائد.. بما يحقوى عليه من حرية واحترام لحقوق الإنسان. ويجب التمعن فيما قاله الباحث الاقتصادي العربي الفلسطيني الدكتور يوسف صايغ حول أساءة استخدام الموارد العربية من خلال «تنمية الكروش» باستهلاك أكبر نسبة من الوحدات الحرارية في اليوم، وبناء القصور.. ودور العبادة العملاقة وإقامة حفلات بملايين الدولارات، وإنشاء مطار دولي وآخر يبعد عنه بمسافة ١٠ دقائق بالسيارة.

كمال جاب الله





المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٩٩٨/٤/٢٠

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

السوق العربية المشتركة تدخل دائرة الحوار في مناقشات التعاونيين!

## م شروع باتفاقيات مشتركة لتبادل السلع وإقامة معارض دائمة ومؤسسية

الإقصر - من عبد الوهاب حامد: قرر مؤتمر الاتحاد التعاوني العربي - في مناقشاته أمس برئاسة الدكتور أحمد عبد الظاهر الأمين العام للمؤتمر ورئيس الاتحاد العام للتعاونيات - توقيع مشروع اتفاقية بين الاتحادات التعاونية المصرية وبين الاتحادات العربية فيما يتعلق بالأنشطة المتشابهة، وستوقع الاتحادات مشروعات معاهدة بين كل دول الاتحاد، ويستهدف مشروع الاتفاقية التكامل في الأنشطة الانتاجية وتسهيل تبادل السلع واعطاء ميزات لمنتجات التعاونيين في الأسواق العربية، وإقامة معارض دائمة وأخرى موسمية للترويج لمنتجات الحركة التعاونية.

أعلن ذلك الدكتور خالد يونس المدير العام للاتحاد التعاوني العربي، وأعلن محمد حسن السباعي نائب رئيس الاتحاد العام للتعاونيات بعد اختياره بالأجماع رئيسا لاجتماعات الجمعية العمومية للاتحاد، أن الدكتور محمود شريف وزير التنمية الريفية

طلب ان تباشر الحركة التعاونية العربية الى تخفيض المدة المصعدة لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية لتكون بعد ٥ سنوات بدلا من ١٠ سنوات وأضاف ان الهدف من مشروع الاتفاقية بين مصر والتعاونيات العربية وبين الاتحادات والأنشطة المتشابهة لها تأكيد ودعم روابط العمل الاقتصادي العربي المشترك، واستنادا الى موانئ العمل الاقتصادي العربي المشترك وطالب ممثل الاتحادات التعاونية العربية ان تركز المرحلة القادمة على تعظيم دور الحركة التعاونية في المجال الانتاجي الصالح للتصدير واعطاء اولوية للتعاون في مجال تبادل المعلومات والبشرىات والدراسات والبحوث المشتركة، وتشجيع السياحة التعاونية المشتركة والتجارة، والبدء في إقامة مشروعات تعاونية مشتركة، وتبادل الخبرة في مجالات تخصص، الاطراف الموقعة على المشروع، وتنظيم دورات تدريبية مشتركة للعاملين في مجالات الأنشطة التعاونية، وتشجيع

التعاون الاقتصادي وتحقيق الاستفادة من الموانئ والاتفاقيات العربية الصادرة عن جامعة الدول العربية «الجلس الاقتصادي والاجتماعي» ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتنظيم عمليات التعاون المشترك مع المنظمات والمؤسسات العربية ذات العلاقة، وأكدت المناقشات من خلال الورقة الرئيسية ضرورة ادارة المنظمات التعاونية باعتبارها وحدات اقتصادية بواسطة كفاءات فنية وإدارية متخصصة وطالبت بتأسيس تنظيم اقتصادي تعاوني عربي لرعاية المصالح الاقتصادية للتعاونيات العربية، والمشروعات التعاونية العربية المشتركة والتنسيق فيما بينها، ويمكن بواسطة هذا التنظيم وبعمارة المنظمات التابعة في الدول العربية المختلفة اقتراح المشروعات التعاونية المشتركة واعادة دراسات الجدوى الاقتصادية وإنشاء نظام متكامل للمعلومات والأحصائيات.

كما طالب المشاركون بتأسيس

وإنشاء منظمة تعاونية اقتصادية في كل دولة عربية على المستوى القومي ترتبط بالتنظيم الاقتصادي التعاوني العربي لتتولى تنسيق النشاط الاقتصادي بين التعاونيات القائمة في القطاعات التعاونية المختلفة بكل دولة.

وقترح الدراسة عددا من المشروعات التعاونية العربية المشتركة كعملية استرشادية يمكن لها ان تتطور الى دراسات جدوى متخصصة في حالة تحييدها - أو جزء منها - لكي تكون أساسا لنشاط تعاوني عربي مشترك، على المستوى القومي والاقليمي منها إنشاء جمعيات تعاونية عربية مشتركة للانتاج والتسويق، ومزارع تعاونية انتاجية عربية مشتركة، وجمعيات تعاونية عربية لتوريد وسائل ومستلزمات الانتاج الزراعي، وجمعيات تعاونية عربية لتجارة الجملة (أو جمعيات)، وجمعية - أو جمعيات للتمويل والتسليف التعاوني، وجمعية - أو جمعيات - للتأمين التعاوني (بأنواعه المختلفة).





المصدر: الأهرام

التاريخ: ٢٢/٤/١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أهمية دور القطاع الخاص العربي في إنشاء السوق العربية المشتركة مبارك يوجه كلمة اليوم إلى ملتقى رجال الأعمال العرب بالأقصر يؤكد فيها:

كتب - عادل شفيق:

يوجه الرئيس حسني مبارك اليوم كلمة إلى الملتقى الثاني لمجتمع الأعمال العربي الذي يعقد بمدينة الأقصر، يؤكد فيها أهمية دور القطاع الخاص العربي في إقامة السوق العربية المشتركة، تمهيدا لإقامة منطقة تجارة حرة تشمل جميع الدول العربية. وأكد السيد سعيد الطويل رئيس جمعية رجال الأعمال المصريين التي تنظم الملتقى، أن انعقاد ياتي في ضوء الدعم السياسي الذي تنجز عن القمة العربية التي عقدت بالقاهرة منذ عامين، والتي أكد فيها الرئيس مبارك ضرورة تفعيل الاتفاق بشأن قيام منطقة التجارة العربية الحرة، والتي تتواءم مع اندماج التكتلات الاقتصادية في وحدته. وأضاف سعيد الطويل أن أكثر من ٦٥٠ من رجال الأعمال العرب سيناقشون خلال الملتقى المشاركة في حوالي ٢٠ مشروعا مشتركا برأس مال ٢,٨ مليار دولار قدم معظمها رجال أعمال مصريون في مختلف مجالات الصناعة والسياحة والالكترونيات والتجارة. ومن أهم هذه المشروعات مشروع إنتاج الألومنيوم في مدينة بورسعيد برأس مال ٢٥٠ مليون دولار ومشروع سياحي في شرم الشيخ برأس مال ١٠٠ مليون دولار ومشروع آخر لصناعة الالكترونيات في مدينة برج

العرب الجديدة بتكلفة استثمارية ١٥ مليون دولار كما تقدم رجال أعمال فلسطيني بمشروع إقامة فندق في مدينة رام الله الفلسطينية برأس مال ١٥ مليون دولار، وسيتمتع في الجلسة الافتتاحية للملتقى الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية وسعيد الطويل وحمدي الطباع رئيس مجلس رجال أعمال العرب ورئيس جمعية رجال الأعمال بالأردن. ويحدث الدكتور عاطف عبيد وزير قطاع الأعمال العام حول اتفاق التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص في الدول العربية لمواجهة تحديات القرن كما تتم مناقشة ورقة عمل مقدمة من السفير عبد الرحمن السحبياني الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية حول استراتيجية التعاون الاقتصادي العربي، كما يتحدث السيد عبد اللطيف الحمد رئيس مجلس إدارة الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي حول دور الصندوق في دعم التنمية العربية بشكل عام والقطاع الخاص العربي بالتحديد. وسيتم بعد ذلك تقسيم رجال الأعمال العرب في حلقات نقاشية مخصصة لبحث التعاون في قطاعات السياحة والنقل والتجارة وخدماتها والاستثمار والصناعة والمقاولات والبنية التحتية والمصارف وأسواق المال.







المصدر: الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧/٤/١٩٩٨

الرئيس في كلمته إلى ملتقى الأعمال العربي:

### منطقة التجارة الحرة خطوة كبيرة نحو السوق المشتركة

أكد الرئيس حسني مبارك أن على القطاع الخاص في جميع الدول العربية، أن يضطلع بدوره الحيوي لبناء مؤسسات التكامل العربي، ومؤسسات التطوير، بما يتماشى مع العرف الدولي، وبما يسمح لدولنا العربية بالتكامل. وأضاف الرئيس - في كلمة وجهها إلى الملتقى الثاني لمجتمع الأعمال العربي بالقاهرة - أن تجمعات رجال الأعمال العرب تستطلع إعداد دراسات تسويقية متعمقة لتعريف أعضائها بالسلع والخدمات التي تفي باحتياجات السوق العربية، في إطار الخطوة البناءة بإعلان قيام منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى خلال ١٠ سنوات اعتباراً من أول العام الحالي.

ووصف الرئيس مبارك - في كلمته التي ألقاها نيابة عنه الدكتور يوسف بطرس غالي وزير الاقتصاد - منطقة التجارة بأنها خطوة إيجابية كبيرة، ستكون لها آثار بعيدة المدى بالنسبة للتعاون الاقتصادي العربي، إذ تشكل إحدى الركائز للتحرك العربي، في سبيل إنشاء سوق عربية مشتركة، مؤكداً أن هذه المنطقة ستعود بفوائد عديدة على جميع الدول العربية دون استثناء، إذ أن التجارة الخارجية هي الامتداد العضوي والوظيفي لهيكل الإنتاج، وأنماط الاستثمار، والاستهلاك القائمة على أن تصبحها زيادة في مرونة العرض، وتوافر قواعد إنتاج متنوعة بما يكفل تحقيق تيارات سلعية متدفقة للتجارة المتبادلة داخل منطقة التجارة الحرة، مما يؤدي إلى التكامل بين القطاعات الاقتصادية العربية المختلفة.





المصدر: القبس

للتشـ والخدمـات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٤/٢٠

# رئيس غرفة التجارة المصرية - الاميركية في القاهرة لـ القبس السوق العربية ستشهد مزيدا من انشطتنا كي لا نكون اسرى للسوق الاميركية

ازمة الاقتصادات الآسيوية مؤقتة ولن يهرب الاستثمار الاجنبي للمشرق الاوسط  
الغرفة لا تمارس ضغوطا ليحصل اعضاؤها على مزايا من المعونة

## الاتجاه عريبا

ويرى شوقي ان التوسع في أنشطة الغرفة ضمن المحيط الاقليمي (عربيا وشرق اوسطيا) هو احدى المهام الرئيسية لرئاسته الحالية، حتى لا تكون الغرفة اسيرة لانشطة محدودة، بسبب الاسم الذي تحمله.

وبل على ذلك بقوله: «نظمنا في نوفمبر الفائت مؤتمرا بالبحرين حول آفاق الاستثمار والسوق المصرية الصاعدة، الى جانب البعثة التجارية التي توجهت من اعضاء الغرفة الى لبنان في عام ٩٦ لتنشيط المبادلات التجارية والاستثمارات المشتركة بين رجال الاعمال المصريين واللبنانيين».

كما تقوى تنظيم مؤتمر اخر في دبي ما بين ٢٣ و ٢٤ مارس المقبل للترويج للاستثمارات المصرية، لكن شوقي، الذي بدأ حريصا على استعراض دور الغرفة في تعزيز التعاون المصري - الاميركي، قال ان هذه المهمة لا تزال مستمرة بالفاعلية نفسها.

واوضح ان ٣ بعثاته من اعضاء الغرفة ستوجه الى ٣ ولايات اميركية كبرى خلال الشهر المقبل للبحث في ابرام صفقات جديدة مع نظرائهم الاميركيين، تشمل استيراد خبرات تقنية او آلات ومعدات استثمارية.

## طرق الابواب

كما وان بعثة (طرق الابواب)، التي تضم ٥٠ من اعضاء الغرفة، يجري تنظيمها سنويا الى الولايات المتحدة لعرض رؤية القطاع الخاص المصري على المسؤولين الاميركيين في الحكومة والكونغرس.

وكانت اوساط في المعارضة السياسية داخل مصر قد انتقدت الاسم الذي اتخذته البعثة شعارا لها.

غير ان شوقي رأى ان الامر لا يستدعي هذه الضجة، لاننا نذهب للتشاور، ومن الطبيعي ان يطرق المرء الابواب قبل طلب المقابلة، واضاف: «حين يتشكل اتجاه داخل الكونغرس لخفض المعونة الاميركية، فمن الطبيعي ان نذهب اليهم لايضاح الاخطاء التي سترتب على تلك بالنسبة للشركات الاميركية والمصرية».

## جواز الدخول

«فالمعونة لعبة دورا واضحا في مضاعفة قيمة الميزان التجاري لحساب الولايات المتحدة، بعد ان بلغت الواردات المصرية من اميركا نحو ٤ بلايين دولار، والتي كانت دون تلك بكثير» وهذا يعني

## القاهرة - فكري عبدالمطلب

قال رئيس غرفة التجارة المصرية - الاميركية د. احمد شوقي ان الغرفة في طريقها لانتهاج دور جديد يخرج بانشطتها المحدودة في السوق الاميركية الى نطاق اسواق اوسع، تشمل السوقين العربية والشرق اوسطية.

## تحول

وعزا شوقي، الذي انتخب في يونيو الماضي رئيسا للغرفة، في حديث خاص لـ «القبس» هذا التحول في دور الغرفة الى ما اسماه تنامي مصالح اعضائها مع السوق العربية، خلال السنوات الاخيرة.

وتضم الغرفة ٨٥٠ عضوا، اغلبيهم من ممثلي كبرى الشركات المصرية العاملة في السوق الاميركية، الى جانب مديري الشركات الاميركية العاملة في مصر.

وتمثل الاهداف الجديدة للغرفة تحولا في الدور الذي ظلت تلعبه لنحو ١٥ عاما، في بناء اكبر شبكة للتعاون للمصري - الاميركي، منذ تأسيس الغرفة في العام ٨٣.

وشوقي هو احد ٥ مؤسسين للغرفة، ٣ منهم اميركيون، وانتخب فيما بعد عضوا بمجلس الادارة طوال سنوات عمل الغرفة فنانبا للرئيس، قبل ان يحمله ممثلو الشركات المصرية - الاعضاء بالغرفة، الى رئاستها، كثاني رئيس مصري.

## الرئاسة للمصريين

وكانت رئاسة الغرفة تقتصر على الاميركيين حتى العام ٩٤، طبقا للدستور الذي يحكم عملها، منذ ابرام الحكومتين المصرية والاميركية اتفاقية انشاء الغرفة في مطلع الثمانينات.

وقال شوقي: «رأينا (..) في هذا للشرط عائقا امام الخبرات المصرية للصعود الى رئاسة الغرفة، فعرضنا تعديله في استفتاء عام اقر الاعضاء بموجبه انتخاب مصري او اميركي للرئاسة، التي شغلها للمرة الاولى شفيق جبر (رجل الاعمال المصري - الاميركي) في الدورة السابقة».

واضاف: «كان ذلك جزءا من اصلاحات اخرى، شملت عدم استمرار اعضاء مجالس ادارة الغرفة لأكثر من دورتين متتاليتين بغية اشاعة الحيوية في هذه المجالس بعناصر جديدة».







المصدر: **القبس**

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٤/٢٤

بينما تعمل الغرفة كجمعية أهلية للقطاع الخاص المصري. الأميركي. «وان كانت اهداف الاثنين واحدة». واستدرك قائلا: «اذا لمبت تحديدا اكثر فربما تصيح الغرفة اداة للمجلس في جذب الاستثمارات الاميركية الى مصر». ويقول شوقي: «منذ بداية عمل الغرفة طرحنا مشروعات مشتركة على المستثمرين الاميركيين بقيمة تتراوح بين ٢٠٠ - ٣٠٠ مليون دولار. تم الاتفاق على تنفيذ نحو ١٠ - ١٥ بالمائة من اجمالي قيمتها، بعد ان اثبتت دراسات الجدوى عدم امكانية اقامة المشاريع الاخرى.. «الا ان عمل الغرفة في هذا الشأن ما زال مستمرا، حيث طرح اعضاؤنا ٢٥ مشروعا جديدا على نظرائهم الاميركيين خلال المؤتمر الذي عقته الغرفة بنيويورك في مايو الماضي».

#### دورنا ترويجي

لكن شوقي يرى ان الدور الذي تلعبه الغرفة «في ترويج مناخ الاستثمار المصري داخل الولايات المتحدة لا يزال كبيرا». وحدث ذلك في الزيارات الدورية لوفود الغرفة ولقاءاتهم المنتظمة مع مسؤولي الشركات الاميركية بجانب المؤتمرات السنوية التي تنظمها الغرفة في الولايات المتحدة، بغية شرح التطورات المتلاحقة

في المناخ الاقتصادي والاستثماري والتسهيلات والمزايا الضريبية.. الخ، وارتباط ذلك بحالة الاستقرار السائدة في مصر.. «خصوصا وان وفود الغرفة تضم ممثلين للشركات الاميركية الكبرى العاملة في مصر، مما يمنح تقويمنا تأثيرا متزايدا، في ظل الصورة الاعلامية غير الدقيقة للاستقرار في مصر».

ومع ذلك يرى شوقي ان اجراءات التحرير الاقتصادي التي اتبعتها مصر اسهمت بدور كبير في دخول العديد من الشركات الاميركية الى مصر «لان المستثمر العالمي لن يأتي بقرار سياسي من حكومته».

ويقول شوقي: «حتى العام ٩٤/٩٣ كان التطور في الاستثمار الاميركي بمصر ضئيلا، نظرا لتركز اغلب هذا الاستثمار في قطاع البترول».

#### تحول استثماري

«لكن التحول ظهر خلال السنوات الثلاث السابقة التي شهدت دخول ما يربو على ٣ - ٢ بلايين دولار كاستثمار مباشر او عبر سوق المال الذي توجهت اليه صنایق اميركية عديدة». واضاف: «كانت توقعاتنا تشير الى قدوم استثمارات بالقيمة السابقة نفسها هذه السنة لكن حاد الاقصر الاخير لعب دورا سلويا».

وتظهر خريطة الاستثمارات الاميركية في مصر «التواجد في شركات محلية تابعة للقطاع الخاص من خلال امتلاك حصص من اسهمها، بينما تعمل الشركات الكبرى في الأنشطة الصناعية المختلفة كصناعة السيارات والكمبيوتر، بجانب سلسلة الفنادق السياحية الفخمة، واعمال البنوك والخدمات المالية». اضاف شوقي: «بينما يفضل باقي المستثمرين الاميركيين الدخول مع رأس المال المحلي في الأنشطة الزراعية والسياحية المختلفة او منح الخبرات الفنية للمشروعات العاملة برؤوس اموال مصرية - عربية».

#### النعكسة الاسيوية مؤقتة

**كنا نتوقع تدفقا**

**استثماريا بـ ٤ بلايين**

**دولار لولا حداث**

**الاقصر الاخير**

توسعا كبيرا للمنتجات الاميركية في السوق المصرية. واضاف: «هكذا كانت المعونة نوعا من جواز الدخول للمنتج الاميركي بطريقة ذكية».

وفي داخل مصر لاتزال المعونة الاميركية تواجه بانتقادات متعددة، كان آخرها من جانب نواب البرلمان اتهموا الغرفة بممارسة ضغوط لتوجيه مخصصات بالمعونة لحساب اعضائها.

#### لا تتميز

لكن شوقي نفى ذلك لـ «القبس» بقوله: «لا اعتقد بحدوث اي تمييز لاعضاء الغرفة في برامج المعونة، وخاصة تلك المتعلقة بالاستيراد السلي، والتي تماثل برامج المعونات الاجنبية الاخرى لمصر، سواء من اليابان او كندا».

واضاف: «الكثيرون من خارج اعضاء الغرفة استفادوا من هذه البرامج، ولا علم لدي برفض طلبات اي من الوكلاء التجاريين او المستوردين للحصول على هذه التسهيلات».

وقال ان دور الغرفة ينحصر في مساعدة اعضائها على تذليل اي مشكلات نظرا مع الجهات الحكومية من حيث الضرائب او الجمارك.

لا خلاف.. غير ان شوقي، الذي بدأ حريصا على تأكيد تميز العلاقة بين الغرفة والحكومة المصرية، نفى حدوث اي خلاف بين الجانبين لان «الاتجاه الحكومي كان واضحا».

وكان شوقي يرد بذلك ضمنا، على ما اثير من خلافه بسبب الاستياء الحكومي من تصريحات انلى بها الرئيس السابق للغرفة «شفيق جبر» في الولايات المتحدة حول خصخصة قطاع الاتصالات في مصر. ويسود الاعتقاد بان تاسيس هيئة عليا لدعم التعاون بين مصر والولايات المتحدة، التي جرى قيامها قبل عامين تحت اسم «المجلس الرئاسي المصري - الاميركي»، قد حد من النفوذ السابق للغرفة.

#### نحن اداة

لكن شوقي يرى ان التباين في طبيعة الدور الذي تلعبه الهيئتان لا يمكن ان يثير اي التباس «فالمجلس هيئة استشارية جرى تشكيلها بمبادرة مشتركة من الرئيس مبارك ونائب الرئيس الاميركي ال غور تحدد الاسس الدافعة للاستثمار الاميركي في مصر وكيفية الوصول بالعلاقات الاقتصادية الى افضل صيغة».







المصدر: القبس

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٤/٢٤

وفي هذا الصدد لا يعتقد شوقي ان تؤدي النكسة التي اصابته مؤخرا اقتصادات بعض دول جنوب شرق اسيا الى خروج الاستثمارات الغربية باتجاه الاسواق الصاعدة في الشرق الاوسط ومنها السوق المصرية «لان ما جرى هناك مجرد حادث عارض ومؤقت لن يستتبعه هروب مفاجئ للاستثمارات».

واضاف «الجهاز المصرفي العالمي لن يسمح بانتهاء اقتصاداته الاسيوية لتأثيره على الاقتصاد العالمي ككل».

واشار الى ان تقويم وزير الخارجية الاميركي السابق شولتز، الذي اعلنه امام اعضاء الغرفة في ختام رحلته لجنوب شرق اسيا مؤخرا يوضح «ان الاضطراب الذي لحق بهذه الاقتصادات لن يستمر لأكثر من عام او عام ونصف العام».

#### لا شبهة في التقييم

وفي مصر لا تزال عملية تقييم الشركات والمؤسسات الحكومية المدرجة في برنامج الخصخصة تتير جدا صاحبا في مختلف الاوساط مما ادى الى تباطؤ وتيرة البرنامج رغم الدفعة التي منحتها له حكومة الجنزوري.

ويقول شوقي، الذي يملك ويدير واحدا من اكبر مكاتب المحاسبة والتقويم المالي للشركات «من الطبيعي الا تحظى اي عملية تقييم باتفاق شخصين (...) لتباين الحسابات المرتبطة بقواعد التقييم كالقيم الاستبدالية والتسويقية والتدفقات النقدية والمقارنة».

ورأى ان هذا التباين لا يمثل عيبا في طبيعة النظام المحاسبي المصري او يؤدي الى «شبهات تليس»، «لان الجهاز المركزي للمحاسبات يتولى المراجعة الدقيقة لاتجاهات التقييم المختلفة».

#### السوق الجديد

واعتبر عملية طرح الشركات عبر مزايمة مغلقة واختيار العرض الاعلى سعرا، التي لجأت اليها الحكومة مؤخرا، اعمالا لقوى السوق «كي يفرض نفسه». «خلافا لعمليات التقييم السابقة، التي كانت تلجأ اليها الشركات القابضة، وعند الطرح يحجم المستثمرون عن الشراء (١)».

لكن العديد من المحللين الماليين ما زالوا يشككون في امكانية التوصل الى قيم سوقية فعلية بسبب التشوهات التي لا يزال يعاني منها الاقتصاد المصري.

غير ان شوقي لا يعتقد بذلك «لان رجال الاعمال المصريين الذين جاءوا باستثماراتهم من الخارج الى بلادهم يتصفون بالنكاه والنجاح». واضاف «ربما تكون معتقدات بعض قيادات القطاع العام لا تزال غير مفهومة لبرنامج الخصخصة، لكن ذلك لم يعد عائقا». «لان المشكلة تكمن في الشركات التي لا تزال تعاني من هياكلها التمويلية المختلة غير الجانية للخصخصة والحلول تتباين بين بيع بعض الاجزاء الناجمة واصلاح البقية».





المصدر: الوقف

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧/٤/١٩٩٨

# دراسة السوق العربية المشتركة جسر العرب إلى القرن الـ ٢١

لذلك تكررت مرات التوقيع على اتفاقيات عربية فضفاضة مفرقة في التفاوض دون أي احساس حقيقي بالالتزام ببثودها أو نية حقيقية للتنفيذ، يضاف إلى كل ذلك الظروف الاقتصادية والدولية التي مرت بها مسيرة العمل العربي المشترك خلال الثلاثين عاما الأولى عقب قيام جامعة الدول العربية. من كفاف من أجل استقلال بقية الدول العربية إلى حروب متكررة في إطار الصراع العربي الاسرائيلي مع ما ارتبط بذلك من استنزاف الموارد العربية.

٢ - الأسباب الاقتصادية:

رغم فيض الاتفاقيات العربية الرامية إلى إقامة سوق عربية مشتركة وتشجيع التكامل الاقتصادي والتبادل التجاري فإن الواقع الاقتصادي في الدول العربية لم يكن عثمرا مساعدا بدرجة كافية لانجاح هذه المحاولات من جوانب عديدة، فقد افتقرت الدول العربية إلى قدر مناسب من التماثل في النظم الاقتصادية، وانقسم العالم العربي إلى دول تتبع النموذج الاشتراكي في الاقتصاد وفي السياسة أيضا، بما يعنيه ذلك من تخطيط مركزي والتحكم في اسعار السلع ومعدلات الاجور واسعار صرف العملات وسياسات التجارة والواردات والصادرات.

بينما نهجت دول أخرى نهجا اقرب إلى النموذج الرأسمالي بما يعنيه ذلك من حرية السوق وحرية

تصل إلى ١٤٠ مليار دولار وتبلغ قيمة خدمة هذه الديون ١٢ مليار دولار سنويا بينما يوجد ما بين ٨٠٠ - ١٠٠٠ مليار دولار اموالا عربية مهاجرة. وهنا يطرح سؤال مهم: لماذا اخفقت كل هذه المحاولات والتجارب في إقامة سوق عربية مشتركة أو حتى الاقتراب من هذا الهدف؟

والواقع ان هناك ثلاثة انواع من الاسباب التي حالت دون تحقيق الاهداف العربية في هذا المجال هي:

اسباب سياسية.

اسباب اقتصادية.

اسباب فنية.

١ - الاسباب السياسية:

يعود إخفاق المحاولات السابقة لإقامة سوق عربية مشتركة أو وضع أسس قسوية للتعاون الاقتصادي إلى حد كبير إلى غياب الإرادة السياسية العربية الراغبة والقدرة على تحقيق هذه الاهداف، فمحاولات التكامل الاقتصادي تحطم معظمها على صخرة الخلافات السياسية للتكررة بين الدول العربية وبعضها البعض.. كما افتقر أسلوب العمل العربي المشترك ذاته إلى الصنافية والواقعية. فقد مال هذا العمل إلى المبالغة وتبنى شعارات الوحدة العربية الكاملة دون ان يراعى ظروف الواقع ومتطلباته.. ودون ان يخطو خطوات متدرجة ومحددة تبنى فوق بعضها البعض.

بعد عشرات المحاولات والتجارب لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وبعد أكثر من برنامج لإقامة السوق العربية المشتركة، ورغم تعدد الاطر التنظيمية والقانونية المعنية بالاقتصاد والتجارة والاستثمار بين الدول العربية على مدى نحو نصف قرن.. فما زالت حصيللة كل تلك باللغة التواضع، وما زال حلم السوق المشتركة غير قريب المنال. وحقائق وأرقام التبادل الاقتصادي والتجاري العربية تؤكد ذلك:

فالتجارة العربية البينية لم تتجاوز نسبة ١٠٪ من إجمالي تجارة الدول العربية الخارجية والمساعدات الانمائية العربية لم تتجاوز ١٠٪ من إجمالي العون الانمائي الذي تلقاه الدول العربية في الوقت الذي ساهمت فيه مجموعة لجنة مساعدات التنمية وراك، والتي تضم ٢٢ دولة من مختلف انحاء العالم بنحو ٦٧٪ من قيمة العون الانمائي الذي تلقتة الدول العربية في عام ١٩٩٤ أي أكثر من ستة اضعاف ما ساهمت به الدول العربية.

والاستثمارات العربية البينية لا تزال محدودة فكل دولار عربي يستثمر في بلد عربي آخر يقابله ٥٦ دولارا عربيا تستثمر في العالم الخارجي أي ان الاستثمارات البينية العربية لا تتجاوز ٢٪ من الاستثمار العربي الخارجي. والديونية العربية





المصدر: الوفاة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٧ / ٤ / ١٩٩٨

اسعار صرف العملات واعطاء دور اكبر للقطاع الخاص. في الوقت الذي كانت فيه اقتصاديات بعض الدول العربية غير قابلة للتصنيف بين هذا أو ذاك بل كانت اقتصاديات

«بنائية» إلى حد كبير. ومن ثم فإن الحديث عن سوق عربية مشتركة بين هذا الخليط غير المتجانس كان امرا غير يسير بل غير متصور في احيان كثيرة.

من جهة اخرى فإن القواعد الانتاجية العربية قد اتسمت بقدر كبير من الضعف والتشابه. فالمصناعات العربية كانت محدودة للغاية والطلب على الواردات كان محدودا ايضا.. وكان اجمالي الناتج المحلي لكل الدول العربية مجتمعة لا يتجاوز الناتج المحلي الاجمالي في دولة واحدة متوسطة الحجم والوزن الاقتصادي.

لذلك لم تكن مصادفة ان التبادل التجاري بين الدول العربية قد ارتبط صعوبا وهبوطا بالثروة النفطية العربية التي برزت قيمتها عقب حرب أكتوبر عام ١٩٧٣. مما ضاعف من الدخل والطلب في هذه الدول. فقد زادت قيمة التجارة العربية البينية من ٢٧٥٦ مليون دولار عام ١٩٧٥ إلى نحو ١١٦٦٨ مليون دولار عام ١٩٨٠ أي بزيادة نحو ٣٠٠٪ في خمس سنوات. ثم تراجعت إلى ١١١٠٦ ملايين دولار عقب تراجع اسعار النفط في بداية الثمانينيات.

كذلك فإن الهياكل الانتاجية العربية لم تكن متنوعة بالقدر الذي يسمح بهامش كبير للتبادل التجاري فيما بينها. فمعظم الدول العربية تصدر مواد اولية ويستورد سلعاً مصنعة ومعدات وسيطة ومواد غذائية حتى عندما حققت عملية التنمية الصناعية الخاصة في مجال الصناعات التحويلية، تقدما مناسباً في بعض الدول العربية. فإن هذه التجارب مرت في طريق متشابه من حيث نوعية السلع المصنعة ولم تخصص كل منها في صناعة تمتلك فيها ميزة نسبية مثلاً أو تعتمد على تبادلها مع سلع الدول المجاورة، بل ان بعض الصناعات العربية ناقست بعضها بعضاً بحثاً

عن اسواق مثل منتجات البتروكيمياويات في الدول الخليجية على سبيل المثال.

٢ - الاسباب الفنية:

إلى جانب هذه الاسباب الاقتصادية والسياسية التي اعاقت جهود العمل الاقتصادي العربي المشترك، فإن المحاولات ذاتها التي بذلت في هذا الصدد شابها العديد من اوجه النقص والثغرات التي اضعفتها.. من ذلك مثلاً صياغة بعض هذه الاتفاقيات والتي نزعّت نحو العمومية تلافياً لوجه الخلاف بين اطرافها بدلاً من تصفية لوجه الخلاف هذه ووضع تصوص محددة وملزمة وقابلة للتنفيذ. كذلك افتقرت معظم هذه الاتفاقيات إلى الآليات للناسية للتنفيذ.

والاجابة: انه طالما ان الحديث عن المستقبل فلا شيء يمكن التنبؤ بنتائجه على نحو من اليقين والجزم.. ولكن ما يمكن ان نلمسه ونمسك به هو مجموعة من المؤشرات تؤكد بشكل كبير وجدي ان نتائج هذه المحاولة الجديدة سوف تكون جد مختلفة عن سابقتها.

ومن بين هذه المؤشرات:

١ - ان اقامة سوق عربية مشتركة لم تعد خياراً نحو الافضل أو ترفاً اعلامياً وسياسياً ولكنها اصبحت خياراً حتمياً وقضية بقاء وحياة لكل دولة عربية على حدة، وللدول العربية في مجموعها والتي ستعاني اشد المعاناة فرادى وجماعات اذا استمرت تواجه تيارات التحولات الدولية والاقليمية العاتية بقدرات كل منها القسرية المحدودة والقاصرة عن خوض المنافسات الدولية الصاخبة في ضوء التغيرات الجديدة اقتصادياً وتجارياً.. وسياسياً أيضاً.

دراسات دولية  
الهيئة العامة  
للاستعلامات







المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٣٠ / ٤ / ١٩٩٨ للنشر والخدمات الثقافية والمعلومات

## سوق عربية مشتركة للسينما

□ كتب - فاضل حسين:  
في لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة التي يرأسها الخالد مصطفى درويش دار نقاش حول مشروعين الأول إقامة سوق عربية مشتركة للسينما العربية على أن يكون هدفها فتح أسواق عربية بالمشاركة في العرض أو الاتفاق مع الدول العربية على إنشاء دور عرض سينمائية بالاشتراك مع السينما المصرية خاصة في الوقت الحالي الذي دخلت فيه شركات استثمار عملاقة العمل السينمائي.. ودخلت 3 شركات برؤوس أموال تصل إلى مليار جنيه مصري سوق العمل السينمائي وتنتظر فقط ممارسة عملها عند طرح قطاع الأعمال لاستغلال الشركات التابعة لها سواء في دور العرض السينمائي أو الاستديوهات.

ويستهدف مشروع إنشاء سوق عربية مشتركة لتشجيع الاستثمار الغزير في السينما المصرية والاتحاد المشترك والتوزيع بين مصر والدول العربية.  
الموضوع الثاني الذي دار حوله النقاش هو المهرجان القومي للسينما المصرية والذي قرر وزير الثقافة فاروق حسني إقامته بعد الأحداث التي وقعت في الدورة الماضية ومطالبة الفنانين للمهرجان واستقالة رئيسته.. ورغم المطالبات المتكررة للنقاد والكتاب بعودة المهرجان القومي للسينما إلا أن وزير الثقافة كان مصرا على إلغاءه.  
وقد دار النقاش في لجنة السينما بالمجلس الأعلى للثقافة وكانت نتائج المناقشات أن طرح اقتراح بأن يقوم المجلس الأعلى للثقافة التابع لوزارة الثقافة بإقامة المهرجان من خلال لجنة

السينما في المجلس على أن تقوم وزارة الثقافة من خلال صندوق التسمية الثقافية بدعم المهرجان.  
وقد أرسلت لجنة السينما المناقشات التي دارت والاقتراحات التي قدمها الأعضاء في مذكرة إلى الدكتور جابر عصفور أمين عام المجلس والذي أرسلها بدوره إلى فاروق حسني وزير الثقافة.  
وقد تلقى الوزير على الموضوع الثاني والخاص بعودة المهرجان القومي للسينما المصرية تحت إشراف لجنة السينما في المجلس الأعلى للثقافة على أن يتم دعمه من صندوق التسمية الثقافية.. أما بالنسبة للسوق العربية المشتركة فقد طلب الوزير إعطاءه فسحة من الوقت لإجراء اتصالات مع جامعة الدول العربية لتساهم في المشروع.





المصدر: الصحافة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٤/١

تحقيقه مشروط بتعديل البنى التحتية على أساس ربط المصالح

# تصور لسيناريو التكامل الاقتصادي

## العربي

٩٩

الدكتور ابراهيم علي محمد \*

■ بعد مرور أقل من خمسة عقود على بدء عملية التكامل الاقتصادي بين بلدان الاتحاد الأوروبي سيعلن اليوم قادة الاتحاد عن بدء التعامل بعملتهم النقدية الموحدة «يورو» في بروكسيل. وتأتي هذه الخطوة بعد تجاوز مراحل سبقتها مثل إقامة المشاريع المشتركة وإلغاء الحواجز الجمركية أمام تنقل الأشخاص والبضائع.

وفي المقابل فإن العرب بدأوا محاولاتهم لإقامة تكامل اقتصادي بينهم قبل الأوروبيين، أو قبل أكثر من نصف قرن، غير أن ما حققته البلدان العربية على هذا الصعيد يكاد لا يشكل خطوة تذكر في الطريق التي قطعها الاتحاد الأوروبي. فالرسوم الجمركية بين البلدان العربية على سبيل المثال، لم يتم البدء بإلغائها حتى مطلع السنة الجارية، إذ ستخفّض بمقدار ١٠ في المئة سنوياً إلى أن يتم إلغاؤها بعد عشر سنوات من الآن. أما تجارة البضائع والخدمات بين البلدان المذكورة فما تزال تواجه إجراءات روتينية وببيروقراطية إضافية ومعقدة قياساً إلى إجراءات بسيطة توضع أمام السلع والخدمات الأجنبية.

وكذلك الأمر بالنسبة لانتقال مواطن عربي بين بلده والبلدان العربية الأخرى. فتتقل المواطنين العرب بين بلدانهم (باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي وبعض الحالات الأخرى كما هي الحال بين سورية ولبنان) يواجه أكثر الإجراءات تعقيداً في العالم. وينعكس هذا الوضع في العلاقات الاقتصادية العربية التي لا تزال محدودة وضعيفة قياساً إلى علاقات العرب مع البلدان

أخص في بلدان مثل سورية وتونس والمغرب ومصر لم تستطع حتى الآن الحصول على معاملات تفضيلية لدخول أسواق البلدان العربية الأخرى التي تستورد السلع المشابهة. وفي الوقت الذي تستورد فيه هذه الأخيرة لا سيما النفطية منها مواد غذائية بقيمة توازي نحو ٧٠ مليون دولار أميركي فإن بلدان الفوائض المذكورة لا تزال تلاقى الأمرين على صعيد إيجاد أسواق لتصدير مثل هذه المواد.

وخير مثال على ذلك زيت الزيتون التونسي. فممنذ سنوات وتونس تتفاوض مع الاتحاد الأوروبي وبشروط غير ميسرة في غالب الأحيان من أجل السماح لها بتصدير زيت الزيتون إلى السوق الأوروبية في الوقت نفسه الذي تستورد فيه غالبية البلدان العربية هذه المادة من أوروبا وغيرها. ولا يختلف الأمر كثيراً لجهة الحمضيات المغربية والخضار والفواكه والمنتجات

النسيجية السورية والمصرية. وإذا كان بعضهم يدعي أن ذلك الوضع سببه أن المنتجات العربية ذات قدرة تنافسية أقل من مثيلاتها غير العربية فإن هذا الادعاء يفقد قوته أزاء حقيقة أن هذه المنتجات تلاقى عراقيل إضافية مختلفة لا تلاقىها مثيلاتها من المنتجات الأوروبية أو الآسيوية أو الأميركية. فالعلاقات الاقتصادية العربية يميزها الضعف أذاً، ولكن ما هي أهم أسبابه؟

تشابه نماذج التنمية وغياب التنسيق بينها  
ان أهم أسباب ضعف العلاقات الاقتصادية العربية يعود إلى عدم توافر الإرادة السياسية الحقيقية بهذا الخصوص لدى أصحاب القرار في بلداننا العربية. ولا

بدأ العرب محاولاتهم لإقامة

تكامل اقتصادي بينهم قبل

الأوروبيين منذ أكثر من نصف

قرن، غير أن ما حققته البلدان

العربية على هذا الصعيد يكاد

لا يشكل خطوة تذكر على

الطريق التي قطعها

الاتحاد الأوروبي.

٦٦

والتكتلات الاقتصادية غير العربية. فالأولى شبه محصورة في تبادلات تجارية ضعيفة إذ أن حجم التجارة بين البلدان العربية لا يزال يتراوح في حدود ٨ في المئة من حجم التجارة الخارجية لتلك البلدان بينما يتجاوز حجم تجارتها مع بلدان الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، ثلث حجم تجارتها الخارجية.

وليس أدل على صعوبة وتعقيد تجارة البضائع والخدمات بين البلدان العربية مما يجري هذه الأيام لفوائض الانتاج من بعض السلع الاستهلاكية العربية الخفيفة مثل المواد الغذائية والأثاث المنزلية والمنتجات النسيجية وغيرها. فهذه الفوائض المتوافرة في شكل







## المصدر: الصحافة

### للفنر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٤/١

ومن أهم ما تتطلبه عملية إقامة مصالح اقتصادية قوية بين بلداننا انخراط تغييرات على البنى الاقتصادية للبلدان العربية، تتم على أساس تشجيع المشاريع التي

تولد مصالح اقتصادية مشتركة على الصعيدين الشعبي والرسعي.

ويجب تقوية هذه المصالح بحيث تصبح قادرة على التأثير في عملية اتخاذ القرار السياسي لصالح مزيد من التعاون والتكامل.

ومن هذا المنطلق سيتم اضعاف المصالح الفنية الضيقة لصالح تقوية المصالح الجماعية التي تشمل غالبية فئات المجتمعات العربية، وما ينطوي عليه ذلك من تشجيع إقامة مشاريع عربية مشتركة في المجالات الانتاجية والخدمية.

وفي الوقت الحالي فإن مشاريع البنية التحتية والصناعات الثقيلة والمعقدة ينبغي ان تعطى الأولوية. كما ينبغي لهذه المشاريع ان تشمل قروعا وأقساماً تنتشر على اراض تابعة لأكثر من بلد عربي.

وعلى سبيل المثال فإن تطوير صناعة النسيج يمكن ان يتم من خلال إقامة مشاريع تؤدي الى

تحقيق تكامل على صعيد هذه الصناعة في دول مثل مصر وسورية والمغرب وتونس بالدرجة الاولى، ومن متطلبات هذا التطوير قيام تعاون مع الدول العربية الاخرى التي يمكن ان تقدم تسهيلات مالية في شكل قروض ميسرة وغيرها وان تفتح اسواقها امام منتجات مثل تلك الصناعات.

وكذلك الامر بالتسوية للصناعات البتروكيمياوية فتطويرها في الدول العربية النفطية ينبغي ان يتم بالتنسيق مع البلدان العربية الاخرى التي تتوافر لديها خبرات وأيد عاملة، وإلى حد ما، أسواق يمكن ان تستهلك قسماً من منتجات هذه الصناعات.

أما مشاريع الطاقة والنقل والاتصالات وبقيّة مشاريع

العربية تستورد السلع الرأسمالية المختلفة من آلات وتجهيزات ومعدات مختلفة من البلدان الصناعية لعدم توافرها في بلدانها.

ويفسر التشابه البنيوي بين اقتصادات البلدان العربية الى حد كبير ضعف العلاقات الاقتصادية بين تلك البلدان بعضها ببعض من جهة وقوة هذه العلاقات بينها وبين المراكز الاقتصادية الصناعية في أوروبا وشرق آسيا وشمال أمريكا من جهة أخرى.

وكان تم إرساء هذا الشكل من العلاقات خلال فترات يعود تاريخها في بعض البلدان الى أكثر من مئة عام، أي الى فترات

بدء الاستعمار الغربي لوطان العرب. وعليه فإن البلدان العربية لن تستطيع في الامد القريب تقوية علاقاتها الاقتصادية البينية الى المستوى التي هي عليه مع المراكز الاقتصادية المذكورة لأن الظروف والعوامل المساعدة على ذلك غير متوفرة حالياً. فمصالحنا الاقتصادية الحالية بين بعضنا كعرب ضعيفة التشابك والارتباط سواء على صعيد الأفراد أو على صعيد المؤسسات. وهنا يكمن بيت القصيد الذي يمكن من خلاله معرفة اهم اسباب تعثر قيام سوق عربية مشتركة وتحقيق تكامل او نوع من التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية حتى الآن.

#### اهمية ادخال تعديلات

ان عدم تشابك وارتباط مصالح البلدان العربية حالياً لا يعني عدم امكان تحقيق ذلك في المستقبل. وبدون إقامة مثل هذا التشابك والارتباط فإنه لا يمكن الحديث عن توافر امكانيات حقيقية لتطوير مجالات التعاون الاقتصادي بين بلداننا في مختلف المجالات.

وفي ظل غياب ارتباط المصالح فإن قيام سوق عربية مشتركة يشكل انطلاقة لتكامل اقتصادي عربي، سينتجى بعيد المثال أو حلماً لن يتحقق.

يغير في جوهر الامر التأكيدات المستمرة لهؤلاء امام الرأي العام والتي مفادها انهم يقفون قلباً وقالباً وراء تدعيم العلاقات الاقتصادية العربية البينية.

ان نماذج التنمية التي تتبعه البلدان العربية منذ حصولها على استقلالها تنطوي على عدم التنسيق في ما بينها من جهة وعلى التشابه في ما يتعلق بالاهداف والمشاريع المحددة في اطارها من جهة أخرى.

وعلى سبيل المثال فإن اهداف التنمية الزراعية ركزت على تطوير زراعات متشابهة بدلاً من تخصص كل بلد او أكثر بزراعات معينة. كما ان التنمية الصناعية ركزت على الصناعات الاستهلاكية الخفيفة في غالبية هذه البلدان.

فباستثناء بعض الصناعات مثل الصناعات البتروكيمياوية في السعودية وبعض دول مجلس التعاون الخليجي الاخرى المحكومة بتوافر الثروة النفطية هناك فإن الصناعات العربية تنحصر تقريباً في سلع الاستهلاك اليومي من مواد غذائية ونسجة والبسة وأدوات منزلية وما شابهها.

أما الصناعات الاساسية مثل صناعة الآلات والتجهيزات ووسائل النقل ووسائط الاتصال وغيرها من الصناعات الثقيلة والدقيقة والتي من المفترض تطويرها في شكل مشترك فإنها ليست ذات حضور مهم في القطاعات الصناعية للبلدان العربية منفردة او مجتمعة.

وينطوي التشابه في نماذج التنمية العربية على حقيقة ان البنية الاقتصادية لكل بلد عربي لا تشمل انتاج الكثير من السلع المهمة التي تحتاج اليها البلدان العربية الاخرى. فاقصادات البلدان العربية تنتج السلع الاستهلاكية الخفيفة والمتشابهة بالدرجة الاولى، وتعرض الفوائض منها للتصدير الى اسواق البلدان الصناعية وغيرها. وفي الغالب تنافس الفوائض العربية في تلك الاسواق في ما بينها.

وفي المقابل فإن الاقتصادات







## المصدر: الحيلة

### للتنمية والتنمية الاقتصادية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٦

البنية التحتية فيجب ان تشمل جميع الدول العربية من دون استثناء.

ومن جهة اخرى، فان على مشاريع التنمية العربية المشتركة، بالإضافة الى انتاج السلع الاستهلاكية، انتاج السلع الرأسمالية أيضاً. ويمكن ان يشمل ذلك في المرحلة الاولى انتاج المعدات والآلات والتجهيزات اللازمة لتطوير الزراعة والصناعات الغذائية والنسجية والصناعات البتروكيمياوية مع الانتقال في مراحل لاحقة الى صناعات اخرى تواكب مستويات التطور المستقبلية.

ويجب ان يرافق عملية اقامة المشاريع العربية المشتركة إعطاء تسهيلات على صعيد انتقال المواطنين العرب والبضائع العربية من بلد عربي الى آخر. وينبغي اعطاء هذه التسهيلات تدريجياً على اساس خطة تنتهي بالغاء جميع القيود الجمركية او بمعنى آخر، تنتهي باقامة السوق العربية المشتركة.

ويشار الى ان اقامة هذه السوق ستستغرق عقوداً عدة على أقل تقدير، لأن انجاز المشاريع المشتركة التي سيتم بموجبها ادخال تغييرات وتعديلات هيكلية على البنى الاقتصادية العربية يتطلب فترات كهذه.

وهناك تجربة حديثة بهذا الخصوص هي تجربة الاتحاد الاوروبي. فهذه التجربة بدأت في اواسط النصف الثاني من الخمسينات من خلال التنسيق والتعاون على صعيد صناعة الفحم والصلب، ثم تابعت بلدان الاتحاد الاوروبي التنسيق في ما بينها على اصعدة شملت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حتى اوائل التسعينات عندما سمح بتنقل الأشخاص والبضائع بحرية في ما بينها. وبعد نجاح تجربة السوق الأوروبية المشتركة أعلن عن قيام الاتحاد الأوروبي الذي ستبدا غالبية دوله بالتداول بعملية نقدية موحدة هي اليورو.

«يورو» بداية سنة ١٩٩٩ على ان تلتحق بها بقية الدول الاخرى في ما بعد.

ومن ناحية اخرى فان القيام بتنمية عربية مشتركة يتطلب أيضاً ادخال تغييرات تدريجية على البنى السياسية القائمة. وينبغي لذلك ان يتم على اساس اشراك المواطنين تدريجياً في الحياة السياسية في شكل اكثر فعالية. فالفئات الاجتماعية الصاعدة وغيرها لن يكتمل دورها الاقتصادي من دون مساهمتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بهذا الدور وغيره.

كما ان القيام بالتنمية المذكورة اعلاه لا يعني بأي حال

من الاحوال التقليل من أهمية العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية والتكتلات الاقتصادية العالمية. فهذه العلاقات مهمة للاستفادة ليس فقط من التبادل التجاري معها وإنما لنقل المعارف والتكنولوجيا الى بلداننا العربية أيضاً، لكن تلك العلاقات ستكون ذات نوعية جديدة اذا استطاعت البلدان العربية ان تشكل كتلاً اقتصادية في ما بينها. وفي حال نجاحها في ذلك سيكون بإمكانها دفع عملية تطورها الاقتصادي والاجتماعي بخطوات أسرع الى الامام. كما سيكون بإمكانها الحفاظ على مصالحها أكبر بكثير من أي وقت مضى خلال تاريخها المعاصر.

#### التنفيذ هو المهم

لقد قررت غالبية البلدان العربية أخيراً اقامة منطقة تجارة حرة عربية على ان ينفذ الاتفاق المتعلق بشأنها خلال عشر سنوات اعتباراً من مطلع السنة الجارية. ويقضي الاتفاق ان تقوم الدول العربية بخفض الرسوم الجمركية على السلع العربية المنشأ بنسبة ١٠ في المئة سنوياً. ومع نهاية السنوات العشر يتحقق نوع من الوحدة الجمركية يتم في اطاره معاملة السلع العربية في اسواق هذه الدول معاملة السلع الوطنية. ومع تحقيق ذلك ينبغي ان يتم الانتقال الى اقامة سوق عربية مشتركة يسمح بموجبها بحرية

انتقال البضائع والأشخاص بين الدول العربية من دون قيود.

ان اتخاذ قرارات كهذه يعتبر اهم الخطوات على صعيد تحقيق اقامة هذه السوق التي تشكل جوهر عملية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. غير انه ينبغي التاكيد مرة اخرى على ان اكتمال عملية اقامة السوق المشتركة مرتبط بتعزيز القدرات العربية من خلال القيام بتنمية عربية مشتركة تشمل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة.

ويبقى ان يشار الى ان تجارب التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية حتى الآن اثبتت ان العبرة ليست في اتخاذ القرارات وإنما في تنفيذها. فالتنفيذ يشكل المحك الذي ستظهر من خلاله مدى جدية هذه البلدان او مدى جدية اصحاب القرار فيها على صعيد تحقيق الوحدة الجمركية وإقامة السوق المشتركة. واذا كان هناك بعض العوامل لا سيما السياسية منها تعيق تحقيق ذلك فان هناك عوامل اخرى كثيرة، اقتصادية وسياسية تدعم تحقيق هذا الهدف.

ومن هذه العوامل على سبيل المثال توافر الامكانيات المادية والبشرية واقتناع غالبية العرب على الصعيدين الرسمي والاهلي حالياً، اكثر من أي وقت مضى، بضرورة تلك الامكانيات او على الأقل تجنيد جزء منها لخدمة المصالح العربية في اطار تكتل اقتصادي تشكل السوق المشتركة اساساً لاقامته.

وتساهم المحاولات الحالية لضم العرب الى تكتل شرق اوسطي «السوق الشرق اوسطية»، يشكلون فيه الحلقة الاضعف في ازدياد قناعتهم هذه. كما يساهم في ازدياد تلك القناعة انضمام دول العالم المختلفة الى تكتلات اقتصادية اقليمية لحماية مصالحها.

ويبقى ان نشير الى انه اذا كان اقتناع العرب الاكيد بضرورة اقامة سوق عربية مشتركة استغرق نحو نصف قرن فاننا سنأمل ان ترى هذه السوق النور قبل مرور نصف قرن آخر.

\* اقتصادي سوري





المصدر: الأهرام

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٩٩٨/٢/٣

### إنطلاقاً من دعوة الرئيس مبارك بتفعيل السوق العربية المشتركة

وأهمية دور القطاع الخاص في إنشائها

المعرض الدولي العربي (باتوراما عربية ٩٨.. الكل ١)

تجرى الاستعدادات على قدم وساق لتنظيم أكبر تظاهرة اقتصادية عربية بسرأي الاستثمار بأرض المعارض في الفترة من ١٩٩٨/٦/١٣ : ١٩٩٨/٦/١٦ لإقامة أكبر تجمع عربي للتبادل التجاري والتكامل الاقتصادي انطلاقاً من دعوة الرئيس مبارك بتفعيل السوق العربية المشتركة وتأكيداً لتوجيهاته بضرورة اضطلاع القطاع الخاص بدوره الحيوي لبناء مؤسسات التكامل الاقتصادي بما يتماشى مع العرف الدولي وبما يسمح لدولنا العربية بالتكامل وقد صرح المستشار الاقتصادي/ يحيى زكريا مدير عام مجموعة الخبرات العربية منظم هذه التظاهرة بأن المعرض يقوم برعايته وافتتاحه الاستاذ الدكتور/ كمال الجنزوري رئيس الوزراء وممثلو ١٨ دولة عربية مشاركة بالإضافة الى جميع سفراء الدول العربية والمحققين التجاريين بالقاهرة وهو يعد الأول والأكبر من نوعه في منطقتنا العربية مما يعد نقلة.. نوعية في مجال العمل العربي المشترك حيث وافقت ١٨ دولة عربية على تنفيذ التخفيضات الجمركية المتفق عليها في مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وأشار الى أن المعرض يرسم أول خريطة اقتصادية لمنطقتنا العربية الواعدة تحت عنوان الكل × ١ وهو ما يعني أن: كل الدول العربية ١٨ دولة × مصر كل السلع والمنتجات وخاماتها ومستلزماتها × مكان واحد كل الصناعات والاستثمارات السياحية والعقارية والزراعية × خريطة واحدة كل رجال الأعمال العرب والمصريين والجمهور معا × أن واحد كل الجهود الرسمية والشعبية العربية × مظاهرة تأييد لدعوة الرئيس مبارك بالتوجه نحو السوق العربية المشتركة. وأضاف السيد/ زكريا الأشوح المدير العام بالشركة المنظمة بأنه جدير بنا أن نقدر ونشيد بتعاون كافة الأجهزة الرسمية والحكومية وعلى رأسها سفارات الدول العربية بالقاهرة وكذا هيئة التمثيل التجاري وإدارة الدول العربية بها ومركز تنمية الصادرات المصرية واتحاد الصناعات المصرية والهيئة القومية للإنتاج الحربي على تعاونهم المثمر والبناء لإنجاح هذا العرس العربي الكبير.











مكتبة الإسكندرية  
Bibliotheca Alexandrina



0304796